جامعـــــة الحـــاج لخضـــر باتنـــة-1-
كليــة الحقوق والعلــوم السياسية
قســـــم العلــوم السياسية

التفكير الاستراتيجي ودوره في جودة السياسية العامة في الجزائر رؤى مستقبلية

أطروحة مقدمة لنيل شهــادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعـــداد الباحثـــة:
تيـــتي حنـــان

إشــراف الأستاذ الدكتور:
جحيش يوســف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الدرجـــة العلميـة	الجامعـــة	الصفـــة
أ.د/ هشام عبد الكريـــــم	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1	رئيسا
أ.د/ يوســف جحيـــــش	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1	مقررا
أ.د/عبد الله زبيـــــري	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
أ.د/عبد اللطيف بـــاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د/ رانيا هـــــــدار	أستاذ محاضر(أ)	جامعة باتنة -1	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرة بحثنا و انجاز الأطروحة.

تسير في دروب الحياة و يبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.

إلى

روح والدي: الذي شجعني على بذل جهد إضافي و منحني الاستقلالية لاتخاذ قرارات صعبة، ووضع ثقته بي فكيف لي أخيبها.....**أبي**

أمي قـــــرة عيني

إلى عائلتي و جميع الأصدقاء و الزملاء.

حنان تيتي

شكر وعرفان

"يقول عليه الصلاة و السلام:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله

- يسعدني بعد حمد الله و شكره و الثناء لما خصنا به من امتنانه و توفيقه لنا في انجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر إلى أستاذ التعليم العالي "الأستاذ المشرف": جحيش يوسف على مرافقته لي في مختلف مراحل البحث، وتقديمه التوجيهات و المعلومات القيمة ساهمت في إطراء موضوع الدراسة

أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان بالجميل لأستاذ التعليم العالي: زياني صالح رئيس مخبر " **الأمن في منطقة المتوسط: اشكالية وحدة وتعدد مضامين**" على تقديمه العون و المساعدة و كان له الفضل في مواصلة البحث

كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة باتنة -1- خاصة الأساتذة الذين رفقونا خلال مسار التكوين في الدكتوراه

الشكر و التقدير لإدارة القسم أخص بالذكر لجميع العاملات في الادارة لتقديم المساعدة و تسهيل جميع الاجراءات لطلبة الدكتوراه.

مقدمـــــــــــــة

أثارت أبحاث السياسة العامة مناقشات مكثفة بين العلماء حول نطاقها وموضوعات دراستها، لم تعد المؤسسات هي محور التركيز الرئيسي بدلا من ذلك العمليات والسلوك، وبما أن التركيز كان على دراسة الحكومة وهيكلها التنظيمي؛ بما في ذلك الدستور وشكل الحكومة والسلطات الثلاث وأدوارها، والمؤسسات التي تتولى مسؤولية رسم السياسة العامة، فقد بدأ التحليل السياسي برصد وتفسير هذه العمليات والتفاعلات التي تحدد السياسة العامة دون البحث في العلاقة بين العمليات ومحتويات تلك السياسة.

تؤثر العديد من خصائص البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على طبيعة السياسات المعتمدة وتأثيرات تلك السياسات على المواطنين، فالسياسة لا تبنى من فراغ ؛هي نتيجة تفاعل جميع العوامل الخلفية مع رغبات وقرارات صانعي السياسات، وبالتالي تنبثق السياسة من تفاعل عدد كبير من القوى، لقد تغيرت خلفية السياسة في كثير من دول العالم على مدى السنوات الماضية، نتيجة ظهور العديد من التقنيات والمراكز التي يمكن أن تقلل من الغموض حيث تتطلب رؤية مستقبلية، ومعرفة الماضي لمواجهة مجموعة واسعة من التحديات، وجعل القرارات استراتيجية فعلى مدى القرنين الماضيين (20–21)، كان التوجه إلى أسلوب التفكير الاستراتيجي بسبب النمو الإجمالي لمراكز الفكر أو المؤسسات الفكرية؛ حيث لم تزد من حيث العدد فحسب بل اتسع نطاق عملها وتأثيرها في صنع القرار ورسم السياسات، فغالبا ما تكون في واجهة المناقشات السياسية المعاصرة؛ لما تقدمه من تحليلات وبحوث موجهة بشأن المسائل المحلية والقضايا الدولية، فهي بمثابة جسر بين الأوساط البحثية الأكاديمية منها أو الخاصة وصانعي السياسات.

لقد ازدادت أهمية دراسة السياسة العامة مع تطور حركة ما بعد السلوكية ؛حيث انصب اهتمام علم السياسة نحو السياسة العامة وأفرز لها حيزا كبيرا ومعالجتها من عدة اتجاهات من حيث المحتوى والتنفيذ والتقييم في ضوء أثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي، هذا حسب كل دولة اذ غيرت السياسة العامة في الوقت الراهن النظرة الكلاسيكية لمخرجات النظام لاسيما في الجزائر خاصة مع التطورات الحاصلة على مختلف مجالات الحياة منها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية فقد فقدت بساطتها باعتبار البرامج والأنشطة الحكومية متغير أساسي لمواجهة التحديات والتغيرات الدولية، خاصة منها المحلية مما أدى للحاجة إلى أساليب وآلية جديدة تعتمد على وضع خطط مستقبلية، تساهم في التطوير والتنويع من سياسيات الجهاز الحكومي، وهذا ما يؤدي الى التوجه نحو التفكير الاستراتيجي كوسيلة تواجه بها الجزائر مختلف التطورات والتحديات؛ كحلول لضعف مخرجاتها السياسية التي طالما

عانت منها في الحقبة الزمنية الأخيرة، والتي ساهمت في ظهور العديد من الاحتجاجات المطالبة بالتغيير وتحسين أداء ونشاط المؤسسات الحكومية، وهو ما كان واضحا في حراك 23 فيفري 2019.

1. أهمية الموضوع:

تنبع أهمية أي دراسة من خلال القضايا التي تدرسها والإسهامات التي يمكن أن تقدمها في حل قضايا والمشكلات وكيفية معالجتها، ومحاولة اللحاق بالعصر الذي تعيشه ومتابعة التطورات السريعة المتلاحقة التي تمر بها الساحة الدولية والمنطقة العربية عامة، فالجزائر بشكل خاص فقد فرضت مخرجات النظام السياسي نفسها بقوة وفعالية خاصة في ضوء التحركات الشعبية، حيث أصبحت ظاهرة الفساد وخدمة المصالح الخاصة لها تأثير واسع، من خلال ضعف رسم السياسة العامة وفشلها في كثير من الأحيان؛ حيث شكلت السياسة العامة أحد الاشكاليات والقضايا التي تستوجب التحليل والمناقشة واستراتيجية لتطويرها وتحسينها؛ كآلية لمجابهة المطالب وتوقعها والخروج من الأزمة التي تعيشها الجزائر في الوقت الراهن.

أ. الأهمية العلمية: يعتبر التفكير الاستراتيجي أسلوب ممنهج يعتمد على التخطيط المستقبلي في ظل دراسته للماضي، ومدى تفاعله مع السياق الداخلي والخارجي للدول وذلك داخل الهيكل المؤسسي لمراكز الفكر الاستراتيجي؛ التي تعتبر ظاهرة فرضت نفسها لتوجيه السياسات واعتمادها من قبل النظم للتطوير والتحسين لمواكبة التحولات الراهنة، وضمان البقاء أمام التحديات التي يفرضها الإطار التنافسي الدولي، كبقية الدول النامية تتميز الجزائر ببيئة سياسية شديدة التعقيد ومركزية السلطة، وسياسة عامة أقل ما يقال أنها تعاني من الفشل وضعف التنفيذ، ما يهدد الإستقرار السياسي في البلاد مقابل الديناميكية التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية من الأزمات الاقتصادية، الصراعات السياسية والعسكرية استوجب اتخاذ استراتيجية لمواجهتها والبحث عن الحلول وفق تفكير استراتيجي يتماشى وطبيعة التطورات خاصة في مجال التنافس التكنولوجي؛ الذي أصبح عامل هام في بناء السياسات المحلية والدولية.

ب. الأهمية العملية: تطبيق مثل هذه الدراسات في الجزائر يكون بمثابة مرحلة انتقالية على مستوى صنع القرار؛ والتحول من المركزية المتشددة والمحاطة بنخبة حاكمة لم تتغير منذ الاستقلال، لتكون الصراعات الداخلية بينها على السلطة وتظهر في شكل قرارات عشوائية مصاحبة بانتشار الفساد وارتباط أكبر السياسيين بهذه الظاهرة، إلى تثمين الدور الاستشاري لمراكز الفكر سواء الأكاديمية (مخابر البحث الجامعية)، أو التابعة للحكومة مع إمكانية اتاحة الفرص للقطاع الخاص بالمشاركة في المجال

البحثي، لبناء استراتيجية وطنية قائمة على التنبؤ والتحليل والاستشراف لمختلف السياسات القطاعية، يساعد على تحسين جودة وأداء وكفاءة المؤسسات السياسية بما يتوافق والمتطلبات المحلية و الدولية.

2. أسباب اختيار الموضوع:

لطالما كانت الموضوعية والذاتية من بين المواضيع المثيرة للجدل في البحث العلمي، لهذا تعتبر الموضوعية أحد الثوابت الأساسية لأي بحث علمي يسعى لتقديم معرفة علمية جديدة، أما الذاتية فهي عامل شخصي للآراء والمعتقدات التي قد تكون دافعا أساسيا لإختيار موضوع البحث، أو إختيار الإطار النظري للتحليل والتفسير، فمن منطلق هذا ارتكزت اختيار دراستنا للأسباب التالية :

أ. **الأسباب الموضوعية:** تعاني طبيعة السياسة العامة في الجزائر بعدم الاستمرارية والظرفية نتيجة التغيرات الوزارية المفاجئة، كانت سببا في الانقطاعات وعدم تكملة البرامج والمخططات الاقتصادية الوطنية، وتوقف المشاريع التنموية المحلية منها والوطنية، تعكس هذه الظروف حالة الفراغ بين القطاعات المختلفة للدولة وبين الإدارات المركزية واللامركزية وغياب التخطيط المدروس وغير الفعال ورؤية مستقبلية في مثل هذه الحالات، رغم وجود كوادر محلية مؤهلة وإمتلاك الجزائر لموارد طبيعية هائلة؛ فموضوع التفكير الاستراتيجي له من الأهمية ما يحقق جودة القرارات وترشيد السياسات بما يتوافق والإمكانيات التي تعزز الإصلاحات على المستويات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وتحقق الإستقرار السياسي المنشود.

ب. **الأسباب الذاتية:** رغبة في البحث والتعمق في موضوع التفكير الاستراتيجي خاصة المؤسسات البحثية، ومحاولة إعطاء نظرة مستقبلية لتطبيقها في مجال السياسات العامة في الجزائر، من خلال تفعيل دورها لاسيما وأن الجزائر لها مخابر أكاديمية (الجامعية) مهمة، تنشط في جميع القطاعات وبالتالي مساهمتها في تطويرها للخروج من التبعية للدول الأجنبية، ومحاولة إشراك الباحثين الجزائريين المؤهلين لمواجهة ظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في القطاعات الخدماتية، أيضا خلق نموذج يتماشى وخصوصية البيئة الداخلية للدولة دون اغفال البيئة الخارجية التي تكون عائق أمام هذه التطورات.

3. أهداف الدراسة :

تتضمن الدراسة مجموعة الأهداف التالية:

- ✓ رصد واقع السياسة العامة في الجزائر والوقوف على المشاكل التي تعاني منها.

✓ الوصول إلى الطريقة الصحيحة لتطبيق التفكير الاستراتيجي واعتماد دور مراكز الفكر في رسم السياسة العامة في الجزائر، والدراسات الاستشرافية المقدمة لهذه المراكز من خلال تحليلها لقضايا المحلية والدولية وقدرتها على التنبؤ ما يمنح الدولة الفرصة لتجديد مؤسساتها، على خلفية الصراعات والأزمات الراهنة التي تحتاج لاستراتيجيات قوية، للحفاظ على مكانة الجزائر وقدرتها على التنافس الإقليمي المبني على التحالفات السياسية والعسكرية.

✓ تفعيل دور النخب ومشاركتها في صنع السياسات والمساهمة في جودتها والخروج من دائرة الضيقة في اتخاذ القرار.

✓ ربط مراكز الفكر والمؤسسات البحثية الأكاديمية بالقطاعات المتخصصة لتوفير أرضية للتنافس بين المخابر بهدف تطوير البحوث وتقديم الأجود منها، وتوفير أيضا مصادر التمويل وتخطي أزمة الإنفاق بعيدا عن التمويل الحكومي، مما يفتح المجال أمام توظيف الباحثين والكوادر المحلية في ظل التسابق الدولي في مجال التكنولوجيا والبحوث العلمية؛ وبالتالي استقطاب مختلف الكفاءات والباحثين نتيجة بيئة البحث المتطورة والإعانات المالية المقدمة من قبل المراكز البحثية العالمية.

4. أدبيات الدراسة:

إن دراسة الأطر النظرية لهذه الدراسات وكذلك التقنيات المنهجية والمقاربات المستخدمة لتحقيق ذلك، أمر مهم لأن الدراسات السابقة أو حتى المماثلة تعتبر دراسة مرجعية كانت بمثابة الأساس لتشكيل الإطار النظري للعديد من الجوانب المختلفة للسياسة العامة في الجزائر والتفكير الاستراتيجي، والوصول لمختلف الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، من أجل استخدامها للمساعدة في بناء إطار نظري مناسب للبحث، وبما أن دراستنا كانت تكملة للدراسات السابقة حول موضوع واقع السياسة العامة والتفكير الاستراتيجي في الجزائر وبناء أسلوب جديد في صنع واتخاذ القرار على هامش الانفتاح الديمقراطي.

✓ كتاب(صلاح نيوف)، "**مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**" الصادر عن الأكاديمية العربية في الدنمارك، حيث كانت الفكرية المحورية لهذا الكتاب توضيح ماهية التفكير الاستراتيجي، وقد ركز أيضا على مفهوم الاستراتيجية عبر مراحل تطورها وصولا إلى كيفية توظيفها في جميع المجالات، وقسم مفهوم الاستراتيجية إلى أربعة محاور عالج على إثرها الاستراتيجية من منظور الصراع كأحد العناصر الرئيسية والفئة المكونة له، ثم ربطها بالجانب العلمي؛ وهنا ركز على الفكر الاستراتيجي المعاصر وخص بالذكر الفكر الاستراتيجي الأوروبي، لينتقل في المحور الثالث إلى المذاهب والنظريات لتقترن بالقرار

الاستراتيجي، ليختم كتابه في المحور الأخير بوصفها كنظام، فالملاحظ على الكتاب أنه أعطى مساحة واسعة لتوضيح الاستراتيجية كقاعدة أساسية سمحت لظهور الفكر الاستراتيجي، وهو ما وفر لنا كم معلوماتي وفهم دقيق للتفكير الاستراتيجي، كان ركيزة للدراسة وكيفية توظيفه في مجال السياسية العامة رغم اختلاف البيئة السياسية للجزائر عن التجارب الدولية الناجحة.

✓ مقال (سامي الخزندار، طارق الأسعد)، " **دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسة العامة**" الصادر عن مجلة دفاتر السياسة والقانون سنة 2012، تعرض الباحثان للدراسات الغربية التي تناولت مراكز الفكر والدور الذي تقدمه في مجال البحث ومساهمتها في صنع السياسة العامة في الدول الغربية على اختلافها، وصنف أنواعها حسب مصادر تمويلها وارتباطه بمراكز صنع القرار، أما التصنيف الثاني كان وفق الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي، وثالث تصنيف فكان على أساس معيار الإستقلالية، كما اعتمد الباحثان على مقارنة مهام مراكز الفكر الغربية والعربية في إعداد السياسة العامة، ليستخلص اختلاف البيئات الحاضنة لهذه المراكز نظرا لطبيعة الأنظمة السياسية، ما سمح بنجاحها في الدول الديمقراطية واعتماد بحوثها في الإعداد لجدول أعمالها وأجنداتها السياسية، عكس البيئة العربية المنغلقة؛ والتي تعتمد على مركزية القرار التي أثرت على مردود ونتائج عمل مراكز الفكر على خلاف التحديات والصعوبات التي تواجهها، وهو ما انطلقنا منه في دراساتنا حيث قمنا بتحليل طبيعة رسم السياسة العامة في الجزائر والتعرض لمسار تطورها، ودور النظام السياسي في صنعها بصفته الفاعل الوحيد في العملية السياسية، والعمل على تكييف عمل مراكز الفكر وفق البيئة السياسية المعقدة، الممولة للمؤسسات البحثية بدرجة أولى في ظل ضعف مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال، أو تحديد دوره من قبل السلطة.

✓ كتاب(عطاالله خالد)" **السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ– الجزائر نموذجا**" الصادر عن دار حامد للنشر والتوزيع سنة 2017، حيث تعرض في كتابه إلى مفهوم السياسة العامة بشكل مفصل، ثم إلى التخطيط وعرض ماهيته وأنواعه، ثم انتقل إلى صياغة السياسة العامة في الجزائر وتنفيذها وتقييمها، وواقع تطبيق التخطيط عبر مراحل تطور السياسة العامة في الجزائر، أيضا توضيح طبيعة العلاقة بين التخطيط والتنفيذ والوقوف على جميع الصعوبات والتحديات التي تواجه رسم السياسة ودور التخطيط في البرامج التنموية، لينتقل إلى تفسير أكثر دور التخطيط الاستراتيجي في عملية ترشيد السياسات الاقتصادية ووضعها في إطار زمني محدد، كرؤية استراتيجية تهدف إلى تطوير السياسات

التنموية والاقتصادية في الجزائر، وتوضيح بيئة التخطيط الداخلية والخارجية هذه الأخيرة كان لها دور في إعاقة تطبيقه على مستوى الإدارات المحلية لتحقيق التنمية المسطرة.

هذه الدراسة كانت بمثابة مرجعية هامة في البحث والتوجه نحو أسلوب تفكير جديد يتضمن رؤية استراتيجية ومستقبلية لرسم وتنفيذ السياسات، وضمان جودتها من خلال مشاركة مراكز الفكر في أبحاث السياسة العامة والمساهمة في اتخاد القرار لتحقيق الاستدامة؛ وفق رؤية محلية ومعايير البيئة الداخلية، ومواجهة تعقيدات البيئة الخارجية التي تعمل هي الأخرى على تعطيل مسار هذه الاستراتيجية، وابقاء التبعية لها من خلال الوقوف أمام نجاح دور مراكز الفكر في الجزائر لتحسين جودة السياسات ومسايرة التطورات الخارجية لاسيما منها المعرفية والتكنولوجية والتطورات الاقتصادية.

✓ مقال(بلخير سلمة، شرقي محمود)، "**واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل**" تعرض الباحثان إلى عمل مراكز الفكر في الدول الديمقراطية وفعالية مهامها والأدوار التي تقوم بها في مجال إعداد السياسات، والقضايا وسبل مواجهة المشاكل وايجاد الحلول لها، لتعرض واقع المؤسسات البحثية في الجزائر التي تفتقد للإطار القانوني؛ الذي ينظم عملها خارج مجال المؤسسات الحكومية، ماساهم في غياب المساهمة العملية للمشاركة في رسم السياسات وتوضيحها للرأي العام، عن طريق مخرجات هذه المؤسسات المتمثلة في المنشورات، الكتب أو الندوات الفكرية كهمزة وصل بين جميع الفواعل في المناقشة والطرح لمختلف القضايا المحلية والدولية، وتكييف سياسات وطنية تخضع لخصوصية هذه المتغيرات، وانعكاسها على ترتيب السياسات الداخلية والخارجية حسب فرضية التحول والإصلاح لهذه المؤسسات، وقامت بمقارنة دور مراكز الفكر الغربية والجزائرية لتحدد جملة التحديات التي تواجهها مؤسسات البحث في الجزائر في ظل غياب الاستشراف والفكر المنهجي عن المؤسسات الحكومية، واقصاء أو تغييب مختلف الفواعل في المشاركة السياسية، واستخلصت جملة من السبل للنهوض بالفكر البحثي والدور المؤسسي الذي تقوم في به مراكز الفكر، فالجزائر على غرار الكثير من الدول العربية فهي تتشابه من ناحية البيئة السياسية وتعقيدات الحكم واقصاء الآخر في صنع القرار، حيث كانت هذه الدراسة مرجعية لتطوير البحث انطلاقا من واقع مراكز الفكر في الجزائر في نظرة أكثر تفصيلا، ووضعها في إطار تطبيقي يتماشى وبيئة النظام السياسي، وضرورة التركيز على عامل الاستقلالية والمصداقية والتمويل لكونها أكثر التحديات التي تؤثر على جودة والفعالية للقرارات.

5. الإشكالية:

اهتمت البحوث الأكاديمية بدراسة القضايا السياسية الراهنة بشكل عام، مقابل التعمق في دراسة السياسة العامة بصفة خاصة، فقد أصبح هذا المجال في صلب اهتمام الباحثين والمفكرين لما لها من انعكاسات على التغييرات للبنية الاجتماعية، ليكون التفكير الاستراتيجي محور هام للدراسات كاستراتيجية تبنى عليها تطوير السياسات العامة من خلال دور المؤسسات الفكرية وما حققته من نضج القرارات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث اعتمدت في رسم سياساتها على دوائر استشارية لأبحاث السياسة العامة بوصفها دوائر مستقلة الصوت، تقوم بترجمة البحوث التطبيقية إلى لغة موثوقة ومفهومة للمراكز الحكومية ومتاحة لصناع القرار، فالجزائر على غرار الكثير من الدول التي تسعى لانتهاج استراتيجية جديدة وأسلوب تسيير يعتمد على التفكير الاستراتيجي، يهدف لتطوير وتحسين السياسات على مستوى المؤسسات السياسية والاقتصادية والإدارية، لدراسة القضايا الدولية والمشاكل الداخلية وإيجاد الحلول لها بعيدا على الذهنية التقليدية، وبناء على هذا الطرح يمكن طرح الاشكالية التالية: **ما مدى تأثير التفكير الاستراتيجي على جودة السياسة العامة في الجزائر؟**

و لتفكيك الاشكالية اعتمدنا على مجموعة من **<u>الأسئلة الفرعية</u>**:

- ما هو واقع اعتماد التفكير الاستراتيجي في رسم السياسة العامة في الجزائر؟
- كيف يمكن تطوير رسم السياسة العامة في الجزائر وفق استراتيجية مستقبلية مدروسة في ظل البيئة الداخلية المعقدة والبيئة الخارجية المعرقلة؟
- هل يمكن أن يحقق التفكير الاستراتيجي الاتصال السياسي الفعال في البيئة السياسية الجزائرية وتغيير الذهنية التقليدية في رسم وتنفيذ السياسة العامة؟
- هل يمكن تفعيل دور ومهام مخابر الأبحاث الأكاديمية ومراكز الفكر الحكومية واستغلال انتاجها البحثي في تحسين جودة السياسات في الجزائر؟

6. فرضيات الدراسة

أ. الفرضية الرئيسية:

يهدف التفكير الاستراتيجي لخدمة المصالح العامة في الجزائر، وتطوير وترشيد السياسات العامة حسب متطلبات المتغيرات الدولية في إطار تحقيق التوازن التنموي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والاستقرار السياسي على المستوى السياسي.

ب. الفرضيات الجزئية:

- هناك علاقة طردية بين التفكير الاستراتيجي ورسم السياسة العامة في الجزائر.

- يخلق التفكير الاستراتيجي قاعدة استشارية للنظام السياسي الجزائري، بحيث يستطيع التكيف مع التحولات الداخلية والخارجية بما يحقق الإستقرار المؤسساتي والاتصال السياسي لمختلف الشرائح .

- يهدف ربط المؤسسات البحثية مع القطاعات المتخصصة إلى جودة البحوث وخلق مصادر تمويل تساهم في تنمية السياسات القطاعية وتجاوز التعقيدات البيروقراطية.

7. حدود الدراسة:

أ. المجال المكاني: تم التطرق بدراسة والتفكير الاستراتيجي عبر الحقب التاريخية، وتطور المفهوم على المستوى النظري والتطبيقي وانتقال من مجال لآخر، مع تغيير الإهتمام والنظريات في تطبيقه، أيضا السياسة العامة في الجزائر وتوصيفها منذ الإستقلال إلى الوقت الراهن، مرورا بجملة الإصلاحات والتغييرات السياسية والاقتصادية، التي مرت بها في مختلف المراحل ضمن استراتيجية تسيير مركزية ومحدودة وبيئة شديدة التعقيد والتنافس.

ب. المجال الزماني: ويشار إليه إلى دراسة التغيرات التي تحدث عبر الفترات الزمنية، ويتم فحص هذه التغيرات في البحث العلمي لفهم الاتجاهات في بيانات الظاهرة، والتحقق من الإرتباطات بين العديد من العوامل في فترة زمنية محدودة، فقضية البحث المطروحة وخصائص الظاهرة التي يتم فحصها تحدد في النهاية النهج الذي سيتم اختياره، وترتكز الدراسة على متغير السياسة العامة في الجزائر بصفتها تمثل مخرج النظام، والتي تأثرت بالبيئة الداخلية في مختلف المجالات: السياسية، اقتصادية، اجتماعية منذ الإستقلال إلى غاية الوقت الحالي، ومحاولة تجديدها من خلال استراتيجية جديدة تساهم في تحسين فعالية

الأداء في مجال السياسة العامة، على المستوى المحلي الوطني من منظور جودة السياسات الذي بات محور التنافس الدولي.

ج. **المجال الموضوعي:** تختزل العلاقات بين الدول مجال التعاون على مبدأ الجودة، التي تحدده مستوى رسم السياسات فغالبا ما تعكس كفاءة النخب السياسية في صنع واتخاذ القرار؛ وفق استراتيجيات مدورسة تظهر التوازن الفعلي للنظم السياسية الديمقراطية واعتمادها على مراكز تحليل السياسة العامة، لما يتميز بالإستقلالية والمصداقية في الطرح والتوجيه وتقديم المشورة لصناع القرار، فتحديد علاقة المتغيرات الدراسة (السياسة العامة، التفكير استراتيجي، جود السياسة العامة)، يجعلنا نقف أمام الواقع المعقد لتطبيق استراتيجية جديدة لمواجهة المشاكل وإيجاد الحلول لها، والخروج من دائرة القرارات الظرفية وضعف التنفيذ السياسة العامة أو فشل معظمها، في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي الجيد وبالتالي محاولة إسقاط التجارب الناجحة في مجال التفكير الاستراتيجي؛ المتمثل في تفعيل دور المؤسسات البحثية، وإتاحة فرصة التصحيحات الهادفة وفق نموذج وطني يتماشى والبيئة الداخلية للنظام السياسي.

8. المقاربة المنهجية:

تتطلب مشكلات البحث إجراءات مقبولة تساعد كشف حقيقة هذه المشكلات، وتأخذ بعين الاعتبار خطوات الطريقة أو مجموعة العمليات المحددة وغير الغامضة التي يتبعها الباحث عند مناقشة الظواهر أو معالجتها، وبالتالي فقد عرف الكثير من الباحثين المنهج؛ على أنه طريقة ترتيب الأفكار للوصول للحقيقة أو البرهنة عليها[1]، واستخدمنا في دراستنا العديد من المناهج والمقتربات نذكر كالآتي:

أ. **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو منهج يتم فيه وصف المتغيرات للظواهر المراد دراستها، لتحديد صفات ومفاهيم المتعلقة بها حسب الإختلافات التي تسعى دائما إلى توضيح وتحليل الظاهرة على المستوى الكمي والكيفي، واندرج هذا المنهج في دراستنا حيث تم العرض للأدبيات ووصفها وتحليلها وتمييز طبيعة التداخل بينها كنتيجة حتمية فرضتها المتغيرات الدولية وتداخل المجالات السياسية، الإدارية، الاقتصادية، فالتفكير الاستراتيجي أسلوب يعتمد على الرؤية المستقبلية والدراسات الاستشرافية لطالما ارتبط بالاستراتيجية المنطلقة من التفكير العسكري والحربي ليتطور إلى المجالات الأخرى؛ وتؤطر داخل مؤسسات اقترنت بالبحث وتكون مصادر التفكير الممنهج للدول الديمقراطية، لتخلق فيما بعد حيز للمنافسة في رسم السياسة العامة، وتكون جودة السياسات معيار مقارنة بين الدول.

[1]: عمار بوحوش، البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2007)، ص: 100.

ب. المـنهج الاسـتقرائي: يعتمـد المـنهج علـى جمـع البيانـات والمعلومـات وتحليلهـا للوصـول إلـى النتائج، لتعمم هذه النتائج على عينات معينة؛ ومن هذا المنطلق اعتمدت الدراسة على نتائج التحليل من خـلال معرفـة مرتكـزات نجاحهـا فـي دول الغربيـة واخفاقاتهـا فـي الـدول العربيـة المشـاركة لرسـم السياسـات العامـة، واستندنا فـي دراستنا علـى كيفيـة تعميم التجـارب الناجحـة علـى حالـة الجزائـر ووضـعها فـي إطـار المعطيات البيئـة السياسـية الجزائريـة؛ لتفعيـل الإصـلاحات السياسـية والاقتصـادية وإعـادة هيكلـة المؤسسـات وفق نمط تفكير مدروس، وجودة سياسات تعكس كفاءة وفعالية الأجهزة الإدارية والحكومية، نتيجة الدور الإستشاري الذي تقدمه مراكز الفكر على جميع المستويات الوزارية والرئاسية.

ج. منهج دراسة الحالـة: من خـلال استكشاف موضوع البحث وتجنب التعميم والتحليل السطحي؛ يلتزم منهج دراسة الحالة بالإطار الذي تم تطبيقه في هذه الدراسة، حيث تسعى الجزائر لتطوير سياساتها كأمر ضروري، إذ يعد من أهم الموضوعات وأبرزها على مستوى المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى ضرورة التعاطي بجدية مع مفهوم السياسة العامة وخلق إطار مناسب لوضعه في حيز التطبيق، هذا لما تشهده الجزائر مشاكل داخلية مطالبة بالتغيير والتحسين في ظل انتشار ظاهرة الفساد التي أثرت سلبا على الوضع في الجزائر، مس جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، وخاصة منها السياسة استوجب إعادة النظر في سياسات الدولة والقيام بسياسات الإصلاح بدل التغيير الشامل، وتم استخدام هذا المنهج لفحص وتقييم درجة تأثير مراكز الفكر والبحث الاستراتيجية لتوجيه وتعزيز جودة السياسة العامة في الجزائر.

9. المقاربات التحليلية:

أ. المقترب المؤسسي(القديم، الجديد): واعتمد المقترب في دراسته على الأنظمة السياسية القديمة والحديثة؛ على تحليل الهيكل المؤسسي ووظيفته سواء على المستوى الرسمي المتمثل في السلطة (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، ليتسع مجال التحليل إلى كيفية تفاعل الفواعل غير الرسمية(الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الإتحادات الطلابية، النقابات العمالية...إلخ) مع النظام السياسي ومساهمتها في اتخاذ القرارات وتأثير هذه الأخيرة على المجتمعات، وبما أن وحدة التحليل في هذا المقترب بصيغته القديمة أو الحديثة هي النظم السياسية ومختلف الفواعل؛ عملت الدراسة على تحليل النظام السياسي الجزائري منذ الإستقلال والدور الكبير في رسم السياسة العامة، التي تميزت بمركزية القرار وتعقيد بيئة الحكم من منظور المقترب المؤسسي القديم، أما الحديث فقد عالجت الدراسة مشاركة الفواعل غير الرسمية

في رسم السياسات ضمن الإطار القانوني المحدد لمهامها عبر التطورات المرحلية والتحولات السياسية للنظام الجزائري، ليختزل وظيفتها في التأييد والمساندة للنظام لإضفاء الشرعية وضمان البقاء والإستمرار للنخبة الحكمة، عكس ديناميكية التعاون والصراع التي تتميز بها في الأنظمة الديمقراطية.

ب. المقترب النظمي: تذهب منطلقات هذا المقترب لدراسة العلاقات وتأثيرات مكونات النظام السياسي مثل المؤسسات والقوانين والمنظمات الاجتماعية والسياسية، على الحكم وصنع القرار وبالتالي توظيف هذا المقترب في الدراسة سمح بفهم مسار رسم السياسة العامة في الجزائر في إطار البيئة الداخلية للنظام السياسي الجزائري، ومعرفة جوانب فشل وعدم فعالية هذه السياسات في ضوء انتشار البيروقراطية وتسلط الأجهزة الحكومية والإدارية، أثرت سلبا على ضعف الأداء الحكومي وعدم كفاءة الأجهزة الإدارية، لتتجه الجزائر لمؤشر آخر يصنفها ضمن المراكز المتقدمة للفساد في جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الإدارية وتأثيره على التنمية السياسية والاقتصادية للبلاد، أيضا توضيح العملية الاتصالية داخل النظام السياسي مع جميع الأجهزة والمنظمات الاجتماعية خاصة مراكز الفكر، التي تساعده على التحول في صنع السياسات وتحسين جودتها من خلال تطوير قدراته على التنبؤ بالمشكلات وتجديد المؤسسات في ظل التوجه نحو أسلوب الاستشراف والبحث العلمي، والأخذ بعين الاعتبار البيئتين الداخلية والخارجية للعملية السياسية.

ج. مقترب صنع القرار: تعكس السياسة العامة طبيعة صنع واتخاذ القرار في الجزائر، وبيئة سياسية معقدة انحصرت مقاليد الحكم فيها على نخبة محددة منذ الإستقلال ذات أيديولوجية اشتراكية لتتحول إلى للفكر الليبرالي تحت ضغوط داخلية والخارجية في ثمانينات القرن الماضي، ولازالت دائرة الحكم في يد السلطة التنفيذية (الرئيس، الحكومة) وتدخلها في صلاحيات السلطات الأخرى التشريعية والقضائية والتحكم فيها، ما أدى لعدم توازن القوى بين الفواعل الأخرى وتهميش نشاطها والتضييق على حرية الإعلام وحرية التعبير، رغم الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية التي تفتح المجال أمامها ضمن النصوص القانونية، لكن مساهمات الأحزاب السياسية والجمعيات الناشطة على المستوى الوطني لم تكن إلا وسيلة لتمرير سياسات وقرارات النظام، وتم استخدام المقترب لتوضيح أكثر تعقيد البيئة السياسية وإعطاء مساحة لتحليل هذه التعقيدات والتوجهات، من أجل بناء استراتيجية ملائمة لمراكز الفكر ومؤسسات البحث، بهذا نضمن مشاركة فعالة تكون مصدر للخبرات الحكومية من خلال كفاءة الباحثين في مجال ممارسة السياسة نتيجة النشاط البحثي على مستوى المراكز والمؤسسات.

10. هندسة الدراسة:

لمعالجة ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى:

الفصل الأول المقاربة المفاهيمية لأدبيات الدراسة السياسة العامة، والتفكير الاستراتيجي، وجودة السياسة العامة بشكل ثلاث مباحث تضمن كل مباحث لأربع مطالب، علاجنا فيها التطورات المرحلية للأدبيات مع التعرض لأبرز المفكرين في مجال دراسة المفاهيم والوقوف على مختلف الإختلافات التي ارتكزت على توجهات الباحثين و الخلفية الأيديولوجية، أيضا التداخل الكبير للمفاهيم وترابط المجالات السياسية الاقتصادية والادارية، ليتم التوسع في الدراسة في المبحث الأول الخاص بالسياسة العامة للمداخل النظرية لتفسيرها وتوضيح العملية السياسية في ضوء البيئة الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني كان بعنوان نماذج التفكير الاستراتيجي وتم التطرق فيه إلى مختلف التجارب في مجال مراكز البحث، بدء بالمبحث الأول الذي سلطنا به الضوء على مراكز البحث الأمريكية كتجربة ناجحة في مجال البحث في السياسة العامة، والتركيز على مفهوم مراكز الفكر كمصطلح له دلالة ثقافية أكثر من البحث، إلا أنها تواجه العديد من التحديات المتمثلة في العولمة، التطورات التكنولوجية زيادة السياسة الحزبية والمراكز الربحية، وانتشار الأنترنت أما المبحث الثاني فكان حول مراكز البحث الأوروبية التي كان جدل مصطلح أول عنصر تعرضنا له في المطلب الأول حيث يتميز بالتغيير في التسمية، وحسب التغيير الجغرافي الأوروبي وعدم الاتفاق حول تسمية مراكز الفكر، فانتقلت إلى مخابر الدراسات ومخابر البحث ومعهد الدراسات، وكانت خصوصيتها تمحورت حول الدور الذي تقوم به والتي تأثرت كثيرا بطبيعة الأنظمة السياسية في أوروبا؛ الرئاسية، والبرلمانية، الفدرالية ما جعلها تواجه هي الأخرى جملة من التحديات؛ كالأزمة الأكرانية الروسية، وتداعياتها على سياسة الإتحاد الأوروبي وتنافس القوى الكبرى على الريادة العالمية، والمكانة الأوروبية بين هذه المنافسة، أيضا تنامي دور الاعلام في ظل الانتشار الهائل للأنترنت والتنافس التكنولوجي، المبحث الثالث كان لدراسة مراكز الفكر العربية وطبيعة عملها في البيئة السياسية المعقدة؛ لتكون من أكبر التحديات التي تواجهها هي الاستقلالية والمصداقية لتتدخل الأنظمة في مهام مراكز البحث عبر سياسة التمويل، التي تعتمدها مع اقصاء القطاع الخاص وتحديد نشاطه في هذا المجال، وبالتالي انتاج بحوث حسب ما تسطره أجندات وجداول أعمال الأنظمة العربية على اختلاف أنواعها.

الفصل الثالث بعنوان مسار التطور السياسة العامة في الجزائر وتعرضنا فيه إلى دراسة البنية الأولى في مسار التسيير والإدارة بعد الإستقلال، المتمثلة في التسيير الذاتي وتزامنه مع الصراعات الداخلية حول السلطة وتغليب النخبة العسكرية على النخبة السياسية، واستحواذها على الحكم وانتماءها للفكر الاشتراكي؛ من خلال جملة المراسيم القانونية المؤطرة لطبيعة التسيير، ذات التخطيط المركزي في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقط تضمن التحولات السياسية الإقتصادية في المنظور التسيير الاشتراكي، والتركيز على السياسات التنموية والتحول إلى الاقتصاد الريعي، لتدخل الجزائر في أزمات داخلية نتيجة التحولات الدولية والإقليمية، وتأثيرها على أسعار النفط فتكون الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية حصيلة هذه التحولات، بقيادة المؤسسات الدولية في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاشتراكية لمسايرة التحولات والنهوض بمسار التنمية في الجزائر.

الفصل الرابع تقييم السياسة العامة وأفاق اعتماد التفكير استراتيجي في رسم السياسة العامة في الجزائر، ترتكز هذا الفصل على ثلاثة مباحث فتخصص المبحث الأول لعرض وتقييم قضايا الفساد من منظور القانون، وجهود الدولة لمحاربته على المستوى الداخلي والخارجي والانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، أما المبحث الثاني فكان تقييما للتحولات السياسية والاقتصادية وانعكاسها على رسم السياسة العامة في الجزائر، والجهود لتبني الحوكمة وترشيد القرارات، وتفعيل دور كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لكن طبيعة النظام السياسي الجزائري و مركزية القرار، جعل دور هذه الفواعل واجهة للنظام لترسيخ الشرعية، أما المبحث الثالث فكان عبارة عن أفاق اعتماد التفكير الاستراتيجي من خلال تفعيل الاتصال السياسي على المستوى المؤسسات السياسية والمجتمعية، وتفعيل المخابر الجامعية والديوان الوطني للإحصاء، والمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية واشراكهم في العملية السياسية كمصادر استشارية تساعد على تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات.

الفصل الأول:
التأصيل المفاهيمي والنظري لـ: السياسة العامة، التفكير الاستراتيجي، جودة السياسة العامة.

تعتبر دراسة السياسة العامة بشكل عام جانبا مهما من جوانب علم السياسة؛ إذ تعد هذه الأخيرة عملية تساعد المجتمعات من خلالها لمعرفة كيفية التنظيم لاحتلالها موقع في المجال العام، حيث يتم إدخال القرارات التي تؤثر على الناس في المجتمعات ويمكن أن يكون المجال العام مجمع سكني أو قرية صغيرة أم دولة، فمهما كان المقياس في السياسة العامة تعالج مشاكل سواء في شكلها العام أو الخاص، كتحدي تواجهه السياسة أو صنع القرار وقد ساهمت العديد من الدراسات في إثراء المسار البحثي للسياسة العامة؛ بدء من دراسة السياسة أو السياسات العامة لتحليلها، إذ يركز البعض على تحليل ديناميكية السياسة لوضع خيارات وبدائل تسمح لصناع القرار المفاضلة بينها، فالتفكير الاستراتيجي أحد الأساليب الحديثة فنجد أن الإهتمام بالدراسات السياسية يركز في هذا الجانب بمدى نجاح أو فشل السياسات أو معرفة أسباب اختيار سياسة معينة من طرف الحكومات لمواجهة المشاكل وحلها، وهذا ما يفرض على الباحثين التركز على جودة السياسات واتخاذ القرارات، ولهذا تختلف الدراسات والبحوث حسب الباحثين والمفكرين الذين ينتمون لحدود جغرافية وثقافية مختلفة، رغم طابعها العام الذي تتميز به دراسات معينة إلا أنها تختلف حسب جهة الفاعلين في تحليلها[1]،

[1]: غاي بيترز، دراسات السياسات العامة: الأسس الأكاديمية والأهمية العلمية، مجلة سياسات عربية، العدد: 42، يناير 2020، ص: 20.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة.

تدور معظم الأسئلة المطروحة حول مفهوم السياسة العامة، من خلال التصور العام لها ودور الدولة في السياسة، فربما يكون هناك العديد من المواضيع المختلفة للعديد من الباحثين والمفكرين، والاختلافات الجوهرية لهذا المفهوم، وقد لاحظه توماس داي(Thomas Day) في سبعينات(1970) القرن الماضي، فالأسئلة الأساسية المتعلقة بالسياسة التعريفية هو مدى كونها تجريبية، فظاهرة التعريف مقابل تلك التي يتم بناؤها بشكل أكبر من خلال السياسة يستغرق أكبر جزء من تحليل السياسة العامة، لذلك يحاول العلماء فهم هذه الأخيرة ويتم بناؤها من خلال العمليات السياسية وأن معناها يتعلق بالتفسير أكثر من الجوهر، ومدى تفسير العلاقة بين السياسة العامة وأنشطة الدولة، أم أنها تشمل أيضا أعمال وسلوك الأفراد والجماعات كجهات فاعلة مختلفة الأنشطة الحكومية، وهذا ما يبين الموقف المعاصر للسياسة العامة الذي ينطوي على مستويات غير كافية من التفاعلات بين الأفراد وأجهزة الدولة.[1]

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة.

سبق ظهور السياسة العامة كمفهوم العديد من العلوم كالسياسة والإقتصاد والإدارة، فقد ساهم المفكرون في إنشاء مبني على أسس تطبيقية أكثر من النظرية، يتم فيها استعمال الأساليب الإحصائية والرياضية بالموازاة مع الأساليب الوصفية؛ من أجل فهم العملية السياسية وتحليلها في جميع المستويات بين المواطن العادي وموظفي الدولة ولدى صناع القرار، وبالتالي تجاوب مع القرارات الحكومية حيث تكون السياسة العامة قابلة للتطور المستمر حسب المستجدات والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وقد عمل لاسويل على تطورها [2]لخدمة المجتمعات الحرة (الديمقراطية) من منظور اهتمام الحكومات وخدمة مواضيعها، عكس الحكومات (الاستبدادية) التي تعمل على فرض سياساتها وعدم توضيح قراراتها السياسية، فظهور هذا المفهوم هو نتاج رفض النماذج المعرفية في مجال الإدارة العامة التي تأثرت بالتوجهات الأبستمولوجيا، التي سرعان ما سيطرت على الأبحاث في العلوم الاجتماعية منذ منتصف القرن (20) [3]،

---

[1]: Guy Peters And Philippe Zittoun, Contemporary Approaches To Public Policy, (London: Springer Nature, 2016),P: 36

[2]: عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، (الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009)، ص: 23.

[3]: غاي بيترز، المرجع السابق، ص: 23.

فقد أكد لاسويل* أيضا من تطور المفهوم ليس مجرد توفير أساس لاتخاذ قرارات فعالة، ولكن أيضا لتوفير المعرفة اللازمة لتحسين العمليات الديمقراطية، حيث يكون الهدف هو الإدراك العملي لكرامة الإنسان من الناحية النظرية والواقعية.

نشأت الدراسة المنهجية للسياسة العامة أيضا كجزء من الإدارة العامة، في عام 1937 أنشأت جامعة هارفارد كلية الدراسات العليا للإدارة العامة، والتي ركزت جزئيا على السياسة العامة في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، حيث تم إنشاء لجنة مشتركة بين الجامعات لتطوير مناهج السياسة العامة، وقد أصدر هارولد شتاين(Harold Stein) سنة 1952 كتاب الإدارة العامة وتطوير السياسات، تتكون اللجنة المشتركة بين الجامعات الأساتذة وممارسين الإدارة العامة، يتحدث عن العلاقة الوثيقة بين السياسة العامة والجمهور قبل وبعد الحرب العالمية لثانية[1].

بالرغم من حداثة المفهوم إلا أن هذا المفهوم قديم قد الحضارات، يتضمن أشكال متنوعة من الاستفسارات، فبدأ بأصل كلمة السياسة التي تنحدر من اللغات اليونانية والسنسكريتية واللاتينية، وقد تطور هذا المفهوم من مدينة بوليس اليونانية إلى السياسة الإنجليزية في القرون الوسطى، هذا الأخير يشير إلى تصريف الشؤون وإدارة الدولة، كما تختلف الأصول الإشتقاقية لكلمة السياسة[2] إلى دلالات متعددة وهذا راجع إلى تداخل بين العلوم السياسية والإدارة العامة، وتحليل السياسات، وما ينتج عن ذلك اختلاف حول أهدافهم.

لا يلزم أن يقتصر تحليل المصطلح السياسي على معناه المعاصر، ففي الحضارات الأخرى ترتبط المعرفة بالسياسة في مدينة أور (منطقة البصرة جنوب العراق) القديمة من الرموز القانونية الأولى تم إنتاجها في القرن 20 قبل الميلاد، حوالي[3] ألفي سنة قبل أرسطو (384-322ق.م)، كما تم إنتاج أطروحات كلاسيكية عن الحكومة والسياسة في القرن 18 قبل الميلاد، كما أنشأ حاكم بابل بمساعدة المتخصصين الذين نسميهم الآن محللي السياسة قانون حمو رابي لتأسيس الحكم، واعتباره مجرد نظام عام في الفطرة التي كانت فيها بابل في مرحلة انتقالية من دولة صغيرة إلى دولة إقليمية كبيرة، ويمثل قانون

---

* :Harold D.Lassell يحدد المعرفة أنها تشير "الى دراسات منهجية وتجريبية لكيفية صنع السياسات وتأثيرها؛ بينما تشير المعرفة الحقيقة الى واقعية القرار تعتمد جزيا على الوصول الى مخزون المعرفة المتاحة"، كما يتم مصطلح المعرفة في تفضيل المعلومات.

(1): Wiliam N.Dunn, Public Policy Analysis (An Integrated Approach), Sixth Edition, (New York: Routledge, 2018),P: 37

(2): Ibid, P: 31.

(3): William.Dann,Op.Cit .P: 32.

حمو رابي في مجموعة سياسات موازية لقوانين فسيفساء، فانعكست المتطلبات الإقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الحضرية المستقرة، حيث الحقوق والإلتزامات ثم تحديدها حسب الوضع الاجتماعي، يغطي القانون الإجراءات الجنائية، وحقوق الملكية والتجارة والعلاقات الأسرية والزوجية وهذا ما يسمى بالسياسة العامة، كما كانت القوانين المبتكرة لبلاد ما بين النهرين ردا على التعقيد المتزايد للمستوطنات الحضرية، حيث كانت الحاجة إلى سياسات لتنظيم توزيع السلع والخدمات، وتنظيم حفظ السجلات والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.

عزز الوعي المتزايد للعلاقات ما بين المعرفة والعمل، نمو طبقات متعلمة متخصصة في إنتاج معرفة ذات صلة بالسياسات، وكان المتخصصون في الرموز كما يسميهم لاسويل مسؤولين عن التنبؤ بالسياسة، كان دورهم توقع غلة المحاصيل في بداية موسم الزراعة والتنبؤ أيضا بنتائج الحرب.

أما في الهند كتاب (لكاوتيكا Cautica)، الذي كتب في القرن 14 ق.م هو دليل منهجي لصنع السياسات وفنون الحكم والإدارة الحكومية، حيث كانت كتاباته حول النجاح المادي وما يسمى حاليا علم الإقتصاد، فتمت مقارنته بأفلاطون (427–327 ق.م)، وأرسطو (384–322 ق.م)، وميكافيلي (146–1527)، فجميعهم كانوا منخرطين في الجوانب العملية لصنع السياسيات، حيث عمل أفلاطون كمستشار لحكام صقلية، بينما درس أرسطو الإسكندر المقدوني (منذ كان يبلغ من العمر 14 عاما حتى اعتلى العرش وهو في العشرين من العمر).

– وفي الحضارات الأخرى كالفرعونية والصينية فهي عرفت السياسة العامة أوج ازدهارها، بحيث كانت في الحضارة الأولى تطور في مجال التنظيم الحكومي والإداري، من خلال الإهتمام بشؤون العامة عبر التشريعات والأراضي...إلخ، لتكون الحضارة الصينية الأولى في اشتراط المؤهلات العلمية للتعيين في الوظائف العامة، أما الحضارة اللاتينية فقد تبنى مفكروها لأشكال مختلفة للسياسات بهدف تنظيم الخدمات، لينتهج الرومان أسلوب الممارسة الواقعية للسياسة العامة كنتيجة للطابع القانوني للدولة الذي يشمل: التقسيم الجغرافي للأقاليم، وطريقة صياغة الحكم. [1]

[1]: مثنى فائق العبيدي، مقاربات نظرية للسياسات العامة،(مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2019)، ص: 15.

– وتبقى الحضارة الإسلامية من أعطى منهاجا قويا، واهتم بالشؤون السياسية وقضايا المجتمع، وفق القرآن والسنة لتتجلى مظاهر السياسة العامة في العدل، المساواة...الخ، وإتباع الكثير من القيم والإسهامات لتطوير الفكر السياسي والإداري، وقد وثقت هذه القيم في كتابات ابن رشد وغيره من المفكرين. [1]

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة.

- لا تزال نقاشات تعريفية أخرى حول السياسة العامة، فدراسة هذا المجال كانت تميل إلى أن تكون مسألة كبيرة، كما كانت قادرة على إحتواء مجموعة من الأساليب، مما سمح بتنوع وجهات النظر والمنهجيات لمعالجة السياسة العامة كجزء من السياسة التي ساهم العلم في حيوية الحقل، فلا يقتصر التغيير على السياسات المعتمدة والمنفذة فعليا فحسب بل تتغير الأساليب الفكرية المستخدمة لفهمها، وإذا قمنا بتضمين العمل في المجالات العملية الأخرى، يصبح البحث أكثر تنوعا وأكثر صعوبة، فمنذ دراسات لاسويل الأولى في الأربعينيات(لاسويل 1942–1951) أصبح تحليل السياسة ونظام الحكم قضية رئيسية في دراسة السياسة، ولهذا تشير العديد من الدراسات إن هناك فرق بين مفهوم سياسة عامة وبين مفهوم سياسة، هذا التمييز أو الفرق بين المصطلحين يسمح للباحثين بإنتاج معرفة موضوعية للمفهومين[2].

الفرع الأول: تعريف السياسة

هناك العديد من الدراسات التحليلية التي تحدد مفهوم السياسة؛ بحيث يتم التمييز بين كلمة **(Policy):** والتي يتمحور مفهومها حو الدليل الملزم والمرشد عند اتخاذ القرارات[3]، و**(politics)** أي العلم الذي يدرس الأساليب والتفاعلات والصراعات على السلطة، فهناك صعوبات كبيرة عند محاولة تعريف مصطلح السياسة، لا يوجد تعريف للسياسة بل توجد مجموعة واسعة من التعريفات، وبعبارة أخرى يحتوي المصطلح على عدد كبير من المعاني المقبولة والمشروعة فلا يمكن اتفاق حول تعريف معين، في حين أن العلوم الطبيعية لديها مفردات تقنية موحدة ومصطلحات كافية ودقيقة مع كلمات ذات معنى معروف، فإن السياسة لا تمتلكها إذ تحدث عالم الرياضيات عن اللوغاريتم والكيميائي عن التفاعل المتسلسل والفيزيائي عن الجزيء فهي مصطلحات مفهومة المقصود، عكس عالم السياسة فالاشتراكية والليبرالية والسياسة هذه

---

[1]:مثنى فائق العبيدي، المرجع السابق، ص: 16.

[2]: السيد عليوة، عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، (القاهرة: مركز القرار للاستثمارات، 2000)، ص: 34.

[3]: Valeri Modebadze, The Term Of Politics Reconsidered In The Light Of Recent Theoretical Developments, TBSU Scientific Journal, Vo L: 04, 2010, P: 40

المصطلحات تفسر حسب اختلاف الباحثين وآرائهم، وبالتالي يصعب اتفاق بينهم ومع مرور الوقت تظهر تعريفات جديدة للسياسة مما يؤدي إلى الفقدان الحتمي لأي معنى محدد لمصطلح السياسة، ويختلف أيضا من وقت لآخر ومن مكان لآخر [1].

اعتبر الألمان أن السياسة ليست علما بل فنا وبعبارة أخرى كان الإعتقاد بأن السياسة هي فن الحكم، وقد تطور هذا التفسير الكلاسيكي للسياسة من المعنى الأصلي للمصطلح في اليونان القديمة، والتي تأتي من الكلمة اليونانية **بوليس** وتعني كل ما يتعلق أو ينتمي إلى بوليس، أو "**دولة المدينة**" وبما أن المدن لم تعد موجودة فان الشكل الحديث لهذا التعريف هو ما يتعلق بالدولة، وهكذا يمكن تعريف السياسة بأنها دراسة الدولة وأغراضها والمؤسسات التي سيتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف وعلاقاتها مع أعضائها ومع الدول الأخرى.

– هناك من يعرف **السياسة** على أنها: عملية تساعد المجتمعات من خلالها في معرفة كيفية التنظيم، وتنظيم أنفسهم، وطرق الحكم، وهذا ما يجعل سياسيا موقعها في المجال العام.

– أما **لينين(Lenin)** فيعرفها: هي العلاقة بين الطبقات وهي الاشتراك في شؤون الدولة، وتوجيه الدولة وتحديد أشكال ومهام ومضمون نشاط الدولة؛ ركز لينين على ضرورة اشتراك الجميع في العملية السياسية (الشعب بجميع طبقاته)، فقد حاول إبراز العامل الاقتصادي الذي اعتبره عنصر أساسي في تحديد السياسية وأثر هذه الأخيرة بمصالحها الاقتصادية، عكس الرأسماليين الذين يرون أن السياسية تصان من طرف من يملك الثروة[2]، كما ينظر لها أنها علم من خلال العديد من التعريفات: – علم الذي يدرس الأساليب والتفاعلات والصراعات المتمركزة حو ظاهرة السلطة ونظام الحكم، وتظهر السياسة في عدة إشكال: قرارات، برامج، نصوص قانونية...الخ، أو أنها عملية تساعد المجتمعات من خلالها في معرفة كيفية التنظيم، وتنظيم أنفسهم وطرق الحكم [3]، وعرفها **ريمون ارون:** " إن علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات"؛ أي أنها دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، والعلاقات القائمة بينها وبين أفراد الأعضاء، والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول، وبالتالي اعتماد الدولة كعنصر أساسي للدراسة من خلال تحليل علاقتها سواء على المستوى الداخلي أو على

---

[1]: Valeri Modebadze, Op.Cit, P: 40.

[2]: محمد فايز عبد أسعيد، قضايا علم السياسة العام، طبعة ثانية، (لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986)، ص: 12.

[3]: Thomas A. Birkland, An Introduction To The Policy Process:Theories ,Concept And Models, Third Edition, (New York: Routledge,2015), P: 04.

مستوى علاقاتها مع الدول، بالرغم من ظهور عوامل أخرى تساهم في صنع السياسية بجانب الدولة وبسبب التغييرات والمستجدات الدولية وتداخل العلوم ببعضها لترصد عوامل أخرى أكثر تأثير.

-اهتمت الجامعات الأوروبية والأمريكية إلى دراسة نظام الحكم والنشاط السياسي، الصراعات القائمة بهدف معرفة توجه الأفراد وعلى وجه الخصوص قيم المواطنة لديهم، ومدى تأثير الصراعات على هوية الشعوب، حيث ينظر للسياسة أنها خطرة لما تحمله من صراعات أمنية وقومية وإيديولوجية، فحين يعرفها الآخرون: على أنها التكالب على المصالح والمكاسب، نظرا للصراعات القائمة بين الدول سواء حول أيديولوجيات كالمعسكر الشيوعي والرأسمالي بين كل من روسيا وأمريكا، أو الصراعات الإقليمية كالحروب والاحتلال من طرف الدول الغربية للدول الأخرى[1].

الفرع الثاني: تعريف السياسة العامة

لقد ظهر العمل الأكاديمي في مجال السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر في الانتشار في جميع أنحاء العالم بدء من الإشارات إلى الأعمال التمهيدية الشائعة في كثير من الأحيان، مثل أعمال هارولد لاسويل(1951) أو تشارلز لاند بلوم (1959) تعد هذه الأعمال جزءا من النهج والنماذج المجزأة بشكل متزايد، هناك العديد من الأساليب المختلفة لمطبوعاتهم وبالتالي البحث في السياسة العامة لا يعط نفس الإعتبارات في المدن الأوروبية مثل: فرنسا وألمانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية[2]، فبعد مرور 40 عاما استمر عدد التعريفات في النمو، ولكن القاعدة المشتركة لم تتسع بالضرورة فيمكننا تحديد نوعين مختلفين تماما من مشكلات بعض الأعمال بفضل البحث القياسي، تحليلات السياسات أي الأساليب التحليلية لحل المشاكل العامة، فقد يركز الباحثون على انتاج المعرفة المعيارية والزمنية والأدوات المعرفية، والأساليب التحليلية التي تهدف إلى العمل على العملية الموجهة بشكل عام لصانعي السياسات، تفضل الأعمال الأخرى مشكلة أكثر تجريبية مع مدخل أكثر توجها نحو العملية، وبالتالي الحديث عن دراسة عمليات السياسة العامة أو تنفيذها[3].

أولا– السياسة العامة من المنظور الحكومي: بمعنى ربطها بالنشاط المؤسسي للدولة وأعمال الحكومة والتي حددها العديد من العلماء والباحثين في مفهومهم للسياسة العامة، فقد وصفت بأنها: أي

---

[1]: محمد فايز عبد أسعيد، المرجع السابق، ص: 13.

[2]: Gérard Tukumbi Ramazani, Politique Publiques Et Développement Rural Durable, (France: Editions L'harmattan, 2022),P31.

[3]: Ibid, P: 32.

مؤسسة أو قاعدة أو حكم تدعمه حكومة الدولة لتوجيه سلوك الأفراد، من خلال وضع مجموعة من القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات المختلفة والميزانيات والتوجيهات التنظيمية والأوامر التنفيذية، بصرف النظر عن هذه المجالات الأساسية، يختلف محللو السياسة اختلافا كبيرا حول أسس وحدود مجال السياسة العامة، من بين المفكرين المعاصرين وعلماء السياسة: **توماس داي (Thomas Day)**: الذي عرفها على أنها ما تفعله الحكومات؟، ولماذا تفعله؟، وما الفرق الذي تحدثه ؟ وهو وارد في القوانين والأحكام القضائية والتدابير الحكومية التي تحدد فوائد وإلتزامات كل شخص على النحو الذي تقرره السلطات العامة، إنه إسقاط ممارسة السلطة على جميع المستويات، ويرافق هذا التعريف إرساء قوانين لتدخلات الدولة على المستويات الاجتماعية الكلية والجزئية والمتوسطة للمجتمع، في هذا الوجه القانوني للسياسة العامة تقوم السلطة السياسية أو الدولة من خلال هيمنتها التشريعية، تبين القوانين بهدف تنظيم الحياة الاجتماعية للفاعلين السياسيين الحاضرين؛ أي الحكام والمحكومين ومن المهم أن نلاحظ أن القاعدة القانونية هي الأمر الزجري الأكثر قدرة على إقرار القانون هي ما يميز السلطة العامة، وأكد هذا الطرح كل من: مايكل كرافت(**Michael Kraft**) وسكوت(**Scott**) وأضاف **فورلونج (Furlong)** تعريف السياسة العامة في نفس السياق السابق هي مسار عمل حكومي اتخذت استجابة للمشاكل الاجتماعية، على العكس من ذلك فقد عرف: **دينسي(Dancy)** وجود مسارا أكثر تحفظا من خلال تصوير الحكومة على أنها المتغير المستقل أي التقاطع الحاسم للتغيير، ليس فقط من حيث صياغة السياسات الحالية ولكن فيما يتعلق بالمطالب المستقبلية.[1]

أما الجانب العربي وفي سياق تعريف السياسة العامة، فقد عرفها **خيري عبد القوي**: بأنها تلك العمليات والإجراءات السياسية، التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق لتعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها[2]، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي لمشكلة، أما **كمال المنوفي**، فقد ركز على العلاقة بين القرار والسياسة، بحيث اعتبر القرار خيار للبدائل والاختيارات لمواجهة مشكلة ما، فالقرار يمكن أن يكون غير منسق فهو يتأثر الأشخاص الذين يتخذوه، وبنوعية المعلومات المتاحة[3].

---

[1]: Larry N. Gerston, Public Policy, Making Process And Principles, 3rd Edition, (New York:Routledge, 2015),P: 06.

[2]: ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،)2004، ص: 27.

[3]: ثامر كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص: 28.

هذه الإختلافات لها مزايا تعالج عمليات صنع السياسات، وللبحث عن تعريف يستجيب للأفعال والأفراد والحكومات بطريقة ديناميكية ومترابطة، وبالتالي **السياسة العامة** تعرف على أنها: مزيج من القرارات والإلتزامات والإجراءات الأساسية، تصنع من قبل أولئك الذين يشغلون مناصب السلطة الحكومية أو يؤثرون عليها.

ثانيا- السياسة العامة من منظور تفاعل النظام مع البيئة: في معظم الحالات، تنتج هذه الترتيبات عن تفاعلات أطراف تطالب بالتغيير ومن يصنع القرار، ومن يتأثر بهذه السياسات، فالإجراءات التي تتخذها أجهزة الحكومة هي خاضعة لإعادة التوجيه المحتملة استجابة للضغوط من الخارج وكذلك من داخل الحكومة، فالارتباط بين صانعي السياسات وملتقى السياسات أمر جدي لفهم معنى وقوة السياسة العامة؛ بمعنى أن قوة أو ضعف السياسة العامة ذا تأثير مباشر سواء بالسلب أو بالإيجاب من خلال النشاط الحكومي، وهذا ما ذهب إليه **روبير ايستون (Robert Easton):** على أن السياسة العامة هي العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها، كما عرفها ريتشارد دهوفيربرت **(Richard Doverbert):** مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام.

- **دفيد ايستون (David Easton)** يعرف السياسة بأنها: التخصيص الرسمي للقيم؛ ويقصد بها تحديد القيم السياسة السائدة والتي بموجبها يتم تحديد الحلول للمشاكل السائدة من خلال عمل الحكومة، فالقيم غالبا ما تحدد سابقا السياسات العامة [1]، وحدد مهام الدولة من حيث وظائف سلطة الدولة لتحقيق الأهداف، فإن الدول مطالبة بحشد كافة قدرات النظام السياسي، من أجل تلبية التوقعات الوجودية، للطبقات الاجتماعية التي تمارس السلطة ضمنها، هذه المخاوف موجودة في الواقع ادخال المدخلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مركز ثقل النظام، ولكن لكي يتم حل هذه المدخلات، من المتوقع أن تتمتع أصحاب دور السلطة الراسخة بإتقان لا جدال فيه لعملية صنع السياسيات.

- **التعريف الإجرائي للسياسة العامة:** هي مجموعة البرامج الحكومية والقرارات السياسية الصادرة عن النظام السياسي، نتيجة التفاعل مع البيئة الداخلية المتمثلة في المطالب أو التأييد الشعبي، والبيئة الخارجية كالأحداث المتغيرات الدولية، يساهم في رسمها فاعلين رسميين وغير رسميين لتحقيق أهداف معينة.

---

[1] Larry N.Gerston, Op.Cit, P: 07

الفرع الثالث: أساليب تحليل السياسات العامة:

تختلف عن الأساليب المستخدمة في العلوم الأخرى، فمثلا العلوم الاجتماعية تدور حول الإحتياجات والعواطف والأحداث غير المتوقعة وقدر كبير من اللاعقلانية؛ هذه الخصائص صعبة للغاية لتحديد الكمية أو تكرارها، ونادرا ما ينتج عنها توافق في الآراء بشان أي ترتيب ذات أهمية أو مرتبة، هذا ليس هو الحال في التخصصات الأخرى، على الرغم من أن الصيغ نفسها قد تكون معقدة أو مقصورة على فئة معينة، إلا أن قوانين الرياضيات والفيزياء والعلوم الأخرى لديها القدرة العلى التنبؤ والدقة في النتائج، هذه الدقة لا تحدث في دراسة السياسة العامة وبالرغم أن ذلك في بعض المكونات ثابتة في السياسة العامة: [1]

- ✓ تحديد قضايا السياسة العامة التي سيتم حلها في القطاعات الحكومية، على الرغم من أن القدرة على الإستجابة لها يمكن تحديدها من خلال أنشطة الأجهزة الحكومية.
- ✓ تحديد الموارد المتاحة للسياسة العامة (موارد بشرية + مادية).
- ✓ وصف مجالات السياسة العامة وتكاليفها.
- ✓ تحديد الجهات الفعالة والهياكل الرسمية للحكومة التي قد تكون محركات القرار.

بالرغم العديد من التعريفات للسياسة العامة لكن دون الإجماع حول تعريف موحد، حيث يجادل **توماس داي** أن البحث عن تعريف للسياسة العامة يمكن أن يتغير مجرد أن تضاف إليه المزيد من الكلمات بحثا عن مزيد من الفهم، وهذا ما أدى إلى توقف المزيد من التعريفات، ويجب أن تكون أكثر منطقية في خصوصيتها وتحديد نقاط القوة أو الضعف في التعريفات، كما يجب تمييز السمات الرئيسية للسياسة العامة:

- ✓ يتم وضع السياسة العامة استجابة لنوع من المشاكل يتطلب الاهتمام.
- ✓ كما توضع من قبل الجهات الحكومية المخولة قانونيا نيابة عن الشعب.
- ✓ السياسة العامة موجهة نحو الهدف أو حل مشكلة.
- ✓ يتم تفسير السياسة وتنفيذها من قبل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

---

[1] Larry N.Gerston, Op.Cit, P: 08.

✓ السياسة هي ما تختار الحكومة أن تفعله أو لا تفعله.[1]

الفرع الرابع: مستويات تحليل السياسة العامة

وهذا ما يجعل صعوبة في التوافق حول إعطاء تعريف موحد لسياسة العامة، فجميع المتغيرات المرتبطة بالتعريفات تشير أن صنع السياسة العامة يكون عاما ويتأثر أيضا بمجموعة متنوعة من الأشخاص والمصالح أكثر من القرارات الخاصة، فهو أكثر السياسات التي تتخذها الحكومة في بعض الأحيان مثيرة للجدل، كما اهتم الباحثون بتحليل بعض السياسات العامة إلى عدة مستويات تمثلت فيما يلي:

أولا: المستوى الأول: ويتعلق بالجانب القانوني الذي يتحكم في عملية صنع السياسة العامة، من خلال تحليل القواعد التنظيمية، القانونية والدستورية يتم وضعها لرسم السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها، كما يتم مقارنتها والوقوف على نقاط التشابه والإختلاف بين النصوص والممارسة الواقعية لها.

ثانيا: المستوى الثاني: هو تحليل وتقييم أعمال الحكومة أو الرسمية المتمثلة في السلطات الثلاث، ومدى تطابق أشغالها مع النصوص القانونية، كما يتم أيضا عمل الجهات غير الرسمية التي تساهم في رسم السياسة العامة وتقييم أعمال البرلمان والمؤثرة في أعمال الحكومة؛ كالأحزاب السياسية والجماعات المصالح..إلخ، ومدى تأثر السياسة العامة بالبيئة الداخلية والخارجية كنظام سياسي.

ثالثا: المستوى الثالث: يتعلق بمدى تناسق العمل الحكومي، ومضمون السياسات العامة وترتيب الأولويات في صنعها وتنفيذها من خلال تكامل البنية الحكومية وتناسق مع السياسات الأخرى.[2]

رابعا: المستوى الرابع: تحليل عمل الحكومة من خلال تنفيذها لمختلف السياسات العامة، بالتركيز على الأجهزة الإدارية ومدى فعاليتها وكفاءتها، لتنفيذ القرارات والبرامج السياسية لتحقيق الأهداف واستجابة المطالب الشعبية، فأداء الجهاز الإداري ينعكس على مستوى رسم السياسة العامة.

خامسا: المستوى الخامس: الوقوف على نتائج السياسة العامة على ضوء الأهداف المسطرة، وتحليل العوامل نجاح وفشل السياسات، والوقوف على أسباب هذه العوامل وتقييمها بالرجوع إلى الأدوات الكمية والكيفية واستخدام العديد من المؤشرات؛ كالإقتصادية والاجتماعية.

---

[1]) , P: 09.Larry N.Gerston, Op.Cit:

[2]: حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص: 290.

الفرع الخامس: مراحل صنع السياسة العامة:

منذ سبعينات القرن الماضي، تم تنفيذ العديد من أعمال السياسة العامة باستخدام نهج تسلسلي (نهج ارشادي للمراحل)، مثل هذا النهج يقسم نشاط الدولة إلى مراحل مختلفة ومتعاقبة هذا التصور العام نتيجة عمل يهدف إلى المساعدة في صنع القرار في الواقع، هذا التقسيم إلى المراحل هو في المقام الأول نتاج المقاربات التي تقسم عمل صانعي القرار إلى تسلسلات من تحديد المشكلة إلى حلها، عادة ما يتم الإحتفاظ بخمس مراحل[1]:

أولا: تحديد المشكلة (تعريف المشكلة): على الدولة أن تبدأ في التعامل مع مشكلة ما، عليها أن تعترف بالفعل بوجودها وهذه نقطة البداية لأي سياسة عامة.

ثانيا: صياغة السياسة (بمجرد تحديد المشكلة): يجب تحليل أسبابها واقتراح الحلول الممكنة، وبالتالي اقتراح السياسات التي تعتقد أنها من المحتمل أن تحل هذه المشكلة.

ثالثا: صياغة القرار: من بين الحلول المقترحة أي السياسات التي تمت صياغتها، يتم اختيار واحدة أو أكثر منها، والتي تعتبر مناسبة للتدخل في المشكلة.

رابعا: التنفيذ(تنفيذ السياسة): بحد ذلك يجب تطبيق القرار؛ أي ترجمة السياسات المختارة إلى إجراءات ملموسة.

خامسا: تقييم النتائج (تقييم السياسة): لمعرفة ما إذا كانت السياسة قد حققت الأهداف المحددة، من الضروري ملاحظة آثارها على المشكلة، وبالتالي المضي قدما في تقييم الإجراء، يساعد هذا تحديد ما إذا كانت السياسة ناجحة، أو ما إذا كانت المشكلة قائمة وفي هذه الحالة يجب صياغة سياسة جديدة[2].

كان مثل هذا النهج موضوع انتقادات كثيرة يصعب التمييز بين المراحل في الواقع وفي بعض الأحيان يتم عكسها، ويكون لها العديد من التأثيرات المرتدة فيما بينها، تبقى الحقيقة أنها طريقة ملائمة لعرض المساهمات الرئيسية لتحليل السياسات العامة للأغراض البحثية، مما يجعل هذا التصنيف أكثر شرعية.

---

[1]: Daniel Kuber Et Jacques De Maillard, Analyser Les Politique Publique, (France: Presse Universitaire De Gronoble), 2009,P: 18.

[2]:Ibid, p: 19.

المطلب الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية لرسم السياسة العامة

عكس المسائل التي تظل خاصة كمشكلات فردية، تكتسب قضايا السياسة العامة مكانتها عندما تصل إلى الجهات الحكومية، فهذه المشاكل بمثابة محفزات للتغيير، يمكن العثور عليها في جميع مستويات عملية صنع السياسة العامة، من أعلى رتبة أو منصب حكومي إلى أصغر منه لإدارة القضية قيد المناقشة، وبالتالي ينتهز صانعو السياسات مختلف القضايا لمحاولة صياغة الاستجابات المناسبة، إن فهم وظائف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكذلك القوى الكامنة التي تشكل النظام السياسي، أمر ضروري لفهم العلاقة بين النظام السياسي والسياسة العامة تكشف أهداف ومتطلبات المصلحة العامة، وبالتالي تحقيق أو فشل هذه الأهداف، عن الاختلافات بين مقاربات الأنظمة السياسية لاستخدام مؤسساتها في صياغة السياسة العامة، وترتبط فعالية وأهمية العمل الذي تقوم به تلك المؤسسات في تحديد السياسات العامة لمدى تحقيق أهداف تلك السياسات بشكل مباشر وغير مباشر، ويرتبط نجاح السياسة العامة بنظام سياسي والعملية السياسية أكثر ديمقراطية، وفقا للصيغ المعمول بها ينطبق هذا أيضا على وظيفة المؤسسات غير الرسمية ودرجة استقلاليتها، وتأثيرها على مؤسسات النظام السياسي الرسمي أو قدرتها على نقل المطالب الاجتماعية إلى المؤسسات التشريعية، وصياغة تلك المطالب في إطار القرارات، بالإضافة إلى ذلك تشريعات السياسة العامة وكيفية تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية بطريقة تضمن تلبية المطالب، حيث تلعب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية دورا مباشرا في صياغة السياسة العامة، بالإضافة إلى ذلك تختلف قوة وفعالية هذا الدور سواء داخل النظام السياسي نفسه واعتماده على صيغة العلاقة بين المؤسسات وكذلك نظام سياسي آخر.

الفرع الأول: الفواعل الرسمية

المؤسسات العامة هي الأدوات التي يتم من خلالها صياغة السياسات العامة وتنفيذها، فكلمة مؤسسة حلقة من الشكليات والتنظيم لكنها تقترح أيضًا مسارات حركة الاتصالية بين مختلف المؤسسات في عملية السياسة، بصرف النظر عن السياسات العرضية التي يفرضها الناخبون في الدولة وعلى المستويات المحلية، فإن مؤسسات صنع السياسات الأساسية هي الفروع التنفيذية، التشريعية، القضائية للحكومة، البيروقراطيات والهيئات التنظيمية هي أيضا بارزة في إنشاء وتنفيذ السياسات العامة.

أولا– الدستور: تتضح العلاقة بين الدستور وسيادة القانون من خلال استقلالية كل من المؤسسات السياسية الرسمية الثلاث (التنفيذية والتشريعية، القضائية) وحدود سلطة هذه المؤسسات، وكلما اقترب

النظام السياسي في تلبية الحاجات والنهوض بمصالح المجتمع زاد اعتماده على القانون الدستوري وألا يتجاوز أي مؤسسات النظام السياسي على الدستور، يتجلى واقع العمل الذي تقوم به المؤسسات الرسمية وعلاقتها مع بعضها البعض وأدوارها في تشكيل السياسة العامة من خلال الخطوات الأساسية المتخذة لإعداد السياسة العامة؛ وهي انشاء وتنفيذ ومراقبة وتقييم آثارها، كل من هذه المؤسسات لها مصلحة في جانب معين من السياسة العامة وتعمل على جعلها حقيقة واقعة[1]، إن نجاح متطلبات السياسة العامة يضمنه الأداء السياسي السليم والمتكامل لهذه الإجراءات في تطوير وتنفيذ وتقييم السياسات العامة بطرقة مرنة ومتوازنة بين مؤسسات النظام السياسي، تحت تأثير هذا النوع من الثقافة وفي إطار الدول المتقدمة لا يسعى الفرد لتغيير أو تأثير على السياسات العامة للدولة، لأن الاستقرار السياسي والإزدهار الإقتصادي والأمن يجعل المواطن بعيدا عن مشكل الدولة والعملية السياسية وليس لديه رغبة في تغيير وضع سياسي معين لما هو في صالحه، طالما أن هذه السياسات تخدم مصالحه الشخصية مع تعزيز مصالح المجتمع ككل، في حين يتفاعل المواطنون في الدول النامية بشكل سلبي وضعيف بسبب قناعاته بأنه لا يستطيع التأثير على السياسة العامة، وذلك ناتج عن ضعف المناخ الديمقراطي وضعف العمل الدستوري، وهيمنة أسلوب الحكم الفردي الذي يميز البنية السياسية لغالبية الدول النامية، بالإضافة إلى غياب أو قصور المؤسسات التي تعزز المشاركة مثل: البرلمان، الأحزاب ...إلخ.

ثانيا– السلطة التنفيذية (Executive authority) إن صياغة السياسة العامة تخضع بالكامل لسيطرة السلطة، وهذه الظاهرة هي نتيجة واقع الرئيس الأمريكي، معظم البرامج تقبلها السلطة التشريعية دون موافقتها، ولتعويض هذا الضعف في المجلس التشريعي يقبل كل ما يقترحه الرئيس دون مناقشة أو تعديل وهذا مدعوم بحوادث متفرقة، وافق الكونجرس على 40% فقط من مقترحات نيكسون بينما رفض 60% من مشروعاته، لذلك يقر المجلس التشريعي بأن للرئيس سلطة واسعة لوضع السياسة العامة، يتمتع الرئيس بسلطة دستورية واسعة في قضايا السياسة الخارجية والعسكرية المتشابكة، وتتجاوز سلطته الداخلية (المحلية) فعلى سبيل المثال: في الولايات المتحدة الأمريكية وفي حقبة حكم الرئيس نيكسون قام بتصميم

[1]: جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر كبيسي، (عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، 2009)، ص: 12.

سياسة التقارب مع روسيا، فالسلطة التنفيذية* لها تأثير أكبر واقوى على صنع السياسة العامة، وفي الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وهذا نظرا لغياب جهاز إداري متخصص، ما يعطي الأحقية للسلطة لمناقشة القضايا والمسائل وإقرار السياسات كون هذا الجهاز غير مستقل عن المؤسسات السياسية .

ثالثا- السلطة التشريعية (Legislature): تقوم السلطة التشريعية على أساس توافر عدد من الوظائف الأساسية في حدود النظام السياسي، وأهمها سن التشريعات وصياغة الدستور وتعديله[1]، والوظيفة الانتخابية، الوظيفة المالية، الوظيفة القضائية، الوظيفة التنفيذية، نشر المعلومات والكشف عنها في الدول المتقدمة، قد تشير الوظيفة التشريعية، التنفيذية والقضائية إلى حالة تضارب الإختصاص والتدخل في عمليات النظام السياسي، ولكن هذا ليس ما نشير إليه في النظام الأول، بل أنه يشير إلى الرقابة والإشراف على أنشطة السلطتين التنفيذية والقضائية من أجل تحقيق التوازن في صنع السياسة.

رابعا- السلطة القضائية(The judicial authority): تلعب السلطة القضائية دورا مهما في تفسير السياسة العامة وكذلك من خلال مواجهة النصوص وتعديلها، فمن الضروري تقديم المشورة سواء كان ذلك فيما يتعلق بمحتوى السياسة العامة، أو تطبيقها كما يشارك النظام القضائي الأمريكي في قضايا السياسة العامة من خلال مبدأ المراجعة التشريعية للمحاكم، مما يسمح له بإلغاء القوانين أو الأوامر التنفيذية وتعديل الدستور في ضوء المعلومات الجديدة، وقد تلعب أيضا دورا في الحد من أجل دعم المعايير الإجرائية والموضوعية المناسبة؛ على العكس ليس لدى بريطانيا نظام يمكن للقضاء فيه أن يلغي القوانين أو الأوامر الصادرة بموجب الدستور[2]، تقتصر المحاكم البريطانية إلى سلطة إعلان عدم دستورية أي مرسوم برلماني، تماما كما أنها غير قادرة على ابطال القانون لأنه يتعارض مع ما يدعي أنه صواب، بطبيعة الحال يعتقد القضاة البريطانيون أنه يمكن تغيير الدستور غير المكتوب، لكنهم يمتنعون عن لعب أي دور في ذلك لأن

---

*: إحدى الإدارات الحكومية الثلاث التي تعتبر ضرورية للهيكل المؤسسي للدساتير هي السلطة التنفيذية، تتمثل المكونات الأساسية لهذا النظام الهيكلي في تفويض السلطات والعلاقات المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ وتقوم السلطة التشريعية بسن القوانين، بخلاف التقسيم العام والواسع بين هذه الوظائف الثلاث وتنظر السلطة القضائية في القضايا التي تحكمها القوانين، وتنفذ السلطة التنفيذية التوجيهات التشريعية، وتقر الميزانيات لتحقيق التوازن الصحيح بين السلطات الثلاث، وتختلف هذه السلطات الثلاث عن بعضها البعض، وهناك درجات متفاوتة من الضوابط والتوازنات فيما بينها. للمزيد انظر: (ماركوس بوكنفورديه، دليل عملي لبناء الدساتير: تصميم السلطة التنفيذية، (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2011)، ص: 01)

[1]: Larry N. Gerston, Public Policy Making Process And Principles, 3rd Ed,(London And New Yourk: Routledge Taylor & Francis Group,2015),P: 12.

[2] Ibid,P: 12.

ذلك من صلاحيات البرلمان والناخبين، أما الدول النامية فلا يمكن تفسير العلاقة بين السلطات نتيجة التدخل للسلطة التنفيذية في الوظائف القضائية وعدم استقلالية هذه الأخيرة.

خامسا- الأجهزة الإدارية(Administrative bodies): هناك إجماع على أن البيروقراطيين والمؤسسات الإدارية تتدخل في صياغة ومناقشة السياسة العامة، خلاف لوجهة نظر العلوم السياسية التقليدية بأن النظام الإداري يلعب دورا إجرائيا وآليا في تنفيذ السياسات العامة ولا يشارك في إنشائها، تختلف الأنظمة الإدارية في جميع أنحاء العالم من حيث الحجم ودرجة التعقيد والتسلسل الهرمي ونطاق الإشراف والاستقلالية، فهناك من يعتقد أن هناك من يعتقد في الواقع أن الإدارة لديها القدرة على التأثير في السياسة العامة بنفس الطريقة التي لديها القدرة على عرقلة ذلك، كما تعتبر المنظمات البيروقراطية مهما للإقتراحات والمشاريع الأولية للعديد من السياسات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية في أمريكا وبريطانيا، كما يتم استخدامها كهيئات رقابية على عملية تنفيذ السياسات العامة[1].

الفرع الثاني: الفواعل غير الرسمية:

على خلاف الفواعل الرسمية تقترن رسم السياسة العامة بالفواعل غير الرسمية مثل: الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الجماعات الضاغطة التي ينعكس نشاطها على القوى الرسمية والتأثير في العملية السياسية وتطوير السياسة العامة نتيجة السلطة القانونية التي تمنحهم الحق في اتخاذ القرار.

أولا- الأحزاب السياسية(political parties): الأحزاب السياسية ضمن النظام السياسي والمؤسسي؛ هي مجموعات من الأشخاص متحدون حول برنامج سياسي يرغبون في تنفيذه، لهذا فإن الحزب السياسي هو التأثير على السلطة القائمة من خلال دعمها إذ كانت تأتي منها أو من خلال معارضتها؛ فالمبادئ النظرية للديمقراطية التمثيلية تعطي للأحزاب السياسية دورا مركزيا في تنفيذ السياسة العامة، فالمطالب الشعبية هي عمل ديمقراطي بإمتياز تمر بالضرورة عبر مرشحو الأحزاب، التي من المفترض أن تختار الموظفين السياسيين، وتضع مقترحات برامجية وتطبقها بمجرد الوصول إلى السلطة في المقابل سيتم الحكم على الأطراف عند تنفيذ السياسات العامة، إذا فشلت الأحزاب السياسية في لعب هذا الدور الأساسي أو إذا لم تميز نفسها عن بعضها البعض في هذه المهمة، فسيتم تعويض أساس الأنظمة السياسية والسياسة العامة، التي تعاني من الإنقسام الشديد بين المتخصصين في السياسة العامة لإختراق" الصندوق الأسود" للدولة، وقد ظهرت الأحزاب السياسية كوسطاء للحكومة والشعب نتيجة للتوسع الديمقراطي والتمثيل

[1]: جيمس اندرسون، المرجع السابق، ص: 60.

البرلماني المتزايد، وهي بمثابة وسيط يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن نفسه والإنخراط في الحياة السياسية[1]، تشارك الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار لأنه يجب عليها ربط المواقف الفردية والتنسيق بينها وبلورتها في الرأي العام، وتعتمد هذه المهمة على مكانة الأحزاب ورتبتها بين الجماهير، فضلا عن الإحترام الذي تتمتع به السلطة، والتي هي في الغالب افرازات حزبية وتعمل الأحزاب السياسية سواء في الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية كقناة لنقل تطلعات الجمهور العام إلى السلطات الحكومية التي لها سلطة التصرف، من ناحية أخرى تخلق الأحزاب السياسية أيضا احساس بالوحدة بين الجماهير والمؤسسة السياسية.[2]

ينظر للأحزاب السياسية على أنها مؤسسات يتعلم فيها الأفراد أساسيات ممارسة السلطة، لذا فهي تقدم مرشحين شرعيين لشغل المناصب البرلمانية بشكل عام، تعتمد قدرة الحزب على التأثير في الرأي العام بدلا من انشائه وإحاطة الجماهير بدلا من متابعتها على موقعه المركزي، ومدى دقة تنظيمه ومدى استناده إلى مبدأ كامل ومتماسك نتيجة لذلك تقدم الأحزاب للجمهور عددا من الخدمات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- يعمل الحزب كمؤسسة تعليمية حيث يزود الجماهير بمعلومات اقتصادية واجتماعية متنوعة، بطرق مباشرة وبسيطة تساعدهم على تثقيفهم وتوعيتهم بالسياسة.
- يعمل الحزب على حسم اختلاف النظر لدى الأفراد والجماعات بما تعزز تحقيق الوحدة الوطنية، بالإضافة فهو يعمل على التأكيد على أي شيء يعزز تنمية المصالح المشتركة، مع التقليل من أهمية الإختلافات الشخصية أو المصالح أو الطبقية[3].
- الحزب مسؤول عن الإشراف على أنشطة الهيئة الرئاسية على الرغم من أنها ليست جزء منها.
- يتيح الحزب للناخبين فرصة اختيار ممثليهم والحكومة في مجال المرشحين المتنافسين ومن مجموعة خيارات سياسية.

---

[1]: يوسف حسن يوسف، أيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص: 26.

[2]: فضل الله محمد اسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث،(مصر: مكتبة بستان المعرفة،2001)، ص: 71.

[3]: نفس المرجع، ص: 73.

•في حالة وجود نظام ثنائي يتمسك الممثل في البرلمان بسياسات حزبه ومبادئه، يكون الشعب أكثر قدرة على محاسبة أما إذا دافع النائب عن حريته ولم يلتزم بسياسات ومبادئ حزبه، فإن الحزب وقادة مسئولون أمام الشعب تجنب الإفراط في التفاصيل.

ثانيا– وسائل الإعلام (The media): تطور الإعلام إلى قوة سياسية تضاهي أي قوة أخرى في النظام السياسي منذ الثورة التكنولوجية، لذلك تفضل بنية السلطة الإعلام كمصدر للمعلومات كلما كان محتوى الوسائط سهل الفهم وبسيط القراءة وخاليا من التعقيدات اللفظية والعلمية، كما أنه احتمال كونه مصدر المعلومات الأساسي لصانع القرار[1]، تلعب وسائل الإعلام والصحافة دورًا مهمًا في توفير المعلومات التي يحتاجها الناس لاتخاذ القرارات السياسية، ومع ذلك فإن المنافذ الإخبارية لا تنقل الحقائق الموضوعية بشكل سلبي[2].

تم اجراء العديد من الدراسات لتحقيق في الوظيفة المعرفية للوسائط وكانت دراسة"Lomax " هي الأكثر أهمية، نظر لوماكس في كيفية تأثير وسائل الإعلام على صناع القرار السياسي، ومجموعات الضغط وتطوير السياسة العامة، وبحسب الدراسة فإن درجة الثقة في صحة التغطية الإعلامية ومدى تأثيرها مرتبطان ارتباطا وثيقا، فكانت نتيجة اهتمام وسائل الإعلام عقد جلسات استماع للجهات الحكومية لكشف الحقيقة، واختتمت الجلسات بإصدار توصيات جديدة لتغيير الإجراءات واتخاذ خيارات جديدة من المهم أن نلاحظ أن دور الإعلام بالنسبة للجمهور وظاهرة صنع القرار يعتمد على ديمقراطية النظام السياسي، كما يدعم الإعلام الديمقراطي ويوسع نفوذه في المجتمع انطلاق من قيمه في هذا الدور، لذلك فإن طبيعة الأشياء ومتطلباتها في سباق صنع سياق صنع القرار السياسي للأفراد والجماعات، حيث أن ردود أفعال الجمهور على القرارات تحددها ما تعلموه من وسائل الإعلام وهذا بدوره يؤثر على تنفيذ القرارات لأنه يؤثر على الثقة في الحكومة نفسها.

ثالثا– المجتمع المدني(Civil society): دفع تجديد الإهتمام بالديمقراطيات مفهوم المجتمع المدني إلى مكانة بارزة في كل من نظرية العلوم الاجتماعية والسياسة، نشأت ضغوط الإصلاح السياسي من ناحيتين، على الساحة الدولية تكيفت القوى العظمى مع نهاية الحرب الباردة من خلال سحب أو تقليل

---

[1]: فضل الله محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص: 75.

[2]: Ken Kollman, The American Political System, Second Edition, (United States: University Of Michigan,2014), P: 383.

الدعم للدول العميلة، وبالتالي تقويض الأنظمة الاستبدادية، وفي نفس الوقت مطالب التغيير السياسي لها انبثقت من داخل المجتمعات المحلية حيث حشد المواطنون لتخليص أنفسهم من الهياكل العسكرية والحزب الواحد، التي دعمت السلطة غير الشرعية لدرجة أنها استحوذت القوى الشعبية على المبادرة السياسية من النخب الدولة، كما يعترف المحللون بأهمية المجتمع المدني[1].

•فالمجتمع المدني فكرة دولية يمكن العثور على جذورها في كل من التقاليد الليبرالية والماركسية للفكر السياسي الغربي، كما أكد دي توكفيل على أهمية الجمعيات التطوعية في تعزيز المواطنة الديمقراطية وفي تأكيد غرامشي على دور المؤسسات الاجتماعية في دعم الدولة أو تحديدها، قدم ظهور المعارضة الديمقراطية للدول الاشتراكية والاستبدادية في أوروبا الوسطى والشرقية الزخم لإحياء المجتمع المدني المعاصر؛ ثم تم اختيار المفهوم من قبل محللي التحولات من الحكم الاستبدادي في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية كما تم تبنيه من قبل النقاد الاجتماعيين الذين رأوا تراجع القيم المدنية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتم تطبيقه مؤخرا على الحركات الاجتماعية والتحولات السياسية في روسيا والصين والدول الإفريقية، فالعناصر المشتركة في خطاب المجتمع المدني هي نقد هيمنة الدولة على الحياة العامة وتفضيل الإصلاح على الثورة، واستراتيجية التغيير السياسي على أساس المفاوضات والإنتخابات[2].

يرتبط عمل المجتمع المدني بالأحزاب السياسية؛ فهي مجموعات غير ربحية تتمثل في كل من النقابات والاتحادات ومنظمات حقوق الانسان وتجمعات أساتذة الجامعة، فهي تلعب دور مهما في الحياة السياسية وتقوم على السياسة العامة من خلال النشاط الذي تزاوله مختلف الجمعيات التي تهدف إلى تأثير على القرارات السياسية والحكومية وبالتالي التأثير على صنع السياسة من جهة، كما أنها تعمل على صياغة المطالب والتعبير عن الإتجاهات السياسية ومعارضة السياسيات والقرارات، وتعتمد مؤسسات المجتمع المدني في هذا التأثير على العديد من الخصائص تتحدد في: الخصائص الذاتية للمجموعة من حيث العضوية ودرجة التماسك وحجم الموارد وفعالية الأعضاء، فضلا عن درجة انسجام توجهات المجموعة مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومستوى استقلالية المجموعة عن الحكومة والمؤسسات الأخرى، سواء كانت لها علاقة بحزب سياسي قوي مما يزيد من تأثير على النظام السياسي وقدرتها

---

[1]: Michel Bratton, Civil Society And Political Transition In Africa Institute For Development Researc ,IDR Reports, Volume 11, N=°6, 1994,P: 01.

[2]: ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص: 115.

الوصول إلى عملية صنع السياسة العامة، أو ما إذا كان لديه فرصة التعبير عن مطالبه وآراءه لمن يتخذ القرارات أو ينفذها.

إن التصور القائل بأن المجتمع المدني وترسيخه يحدث وفقا لعملية إصلاح تدريجية سليمة في الأساس، بمعنى إحياء المجتمع المدني* وتنشيط أدواره يضاف إلى تصور غرامشي من أجل تجديد واجبات وحقوق الدولة ونظامها السياسي، وواجبات وحقوق المجتمع بأفضل طريقة ممكنة أساليب الحوكمة والإدارة، وترشيد عملية صنع القرار والسياسات وخلق التوازن بين الدولة والمجتمع كلها ضرورية، هذا التصور أكثر دقة على الأقل مؤخرا خاصة في العالم العربي، حيث بدأت بعض النخب الحاكمة في الإعتراف بالمشاكل التي تواجهها أنظمتها السياسية ومجتمعاتها، ومع ذلك يذهب البعض إلى أبعد من ذلك ويقولون أن الدولة والمجتمع المدني كيان واحد، على الرغم من استقلالهما عن بعضهما البعض، إلا أنهما مترابطان تماما في أن كل أمة ونظام سياسي له مجتمع مدني مرتبط به[1].

رابعا– جماعات الضغط (pressure groups): وهي جماعات في صراع دائم مع الجهات الرسمية من أجل التأثير على السلطة التنفيذية، بحيث تعكس قرارتها مصالحها أو بفضل مواردها المالية الكبيرة، تستطيع جماعات الضغط السيطرة على ذلك والتحول إلى الأساليب التي تؤثر على الرأي العام، مثل نشر وتوزيع المنشورات وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، وغيرها من الأنشطة بهدف اقناع الرأي العام بالوقوف إلى جانبها ومساندتها من خلال حثه على مراسلة الجهات الرسمية، حتى يتم إجراء التغيير اللازم لمشروع قانون أو سياسة حكومية[2].

*: تعتبر مؤسسات المجتمع المدني ضرورية لإحداث التغيير السياسي وخلق السياسة العامة، وتعتبر هذه المؤسسات أساساً حاسمة لإشعال الحياة السياسية والديمقراطية، فكرة المجتمع المدني هي مجتمع يتكون من ومؤسسات، حيث يتم تعريف المؤسسات على أنها تلك التي يختار الأفراد توجهها، فالعوامل الأكثر أهمية التي تميز هذه المؤسسات عن بعضها البعض من حيث كيفية إدارة حياتها هي مرونتها، وشرعيتها، وثقتها، وخبرتها العامة، ولا تزال هذه المنظمات غافلة عن عدد من القضايا والتحديات في العالم العربي، والدليل على ذلك تمازج المفاهيم والأهداف، وغموض عملها وشيوع الإرتباك في أغلب المواقف فيما يتعلق بالعلاقة بين هذه المنظمات، التعاون مع مؤسسات الدولة، وأحياناً نتيجة ضعف أدائها الناجم عن غياب الديمقراطية، وهيمنة السلطة التنفيذية في عملها، وانعدام الشفافية في هياكلها وعملياتها، مما يؤثر على العلاقات بين أعضائها. للمزيد انظر (يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص: 26)

[1]: ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص: 115.

[2]: فضل الله محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص: 52.

هناك منظمات تريد ممارسة الضغط على الحكومة من أجل التأثير على كيفية اتخاذ القرارات السياسية، ضمن هذه المجموعة ينخرط المواطن في النشاط السياسي وفقا لأهداف المجموعة وتوجهاتها، مستمدا منها مجموعة أدوات أقوى للتأثير على السلطة وتوجيهها لاتخاذ قرارات سياسية تخدم أهداف الجماعة السياسية، وتعرف أيضا على أنها مجموعات من الأشخاص المنظمين بنشاط لتعزيز مصالحهم المشتركة والدفاع عنها، يطلق عليها هذه التسمية لأنها تحاول إحداث تغيير في السياسة العامة من خلال ممارسة الضغط على الحكومة، تعمل كحلقة وصل بين الحكومة وأعضائها، تسمى أيضا مجموعة المصالح أو المجموعات المكتسبة تختلف عن الأحزاب السياسية، فهي لا تشارك في الانتخابات ولا تحاول الوصول إلى السلطة السياسية، فهي تهتم بالبرامج وقضايا محددة والخاصة بهم، تقتصر الأنشطة على حماية وتعزيز مصالح أعضائها[1]، تؤثر أيضا على صنع الساسة العامة وتنفيذها من خلال الأساليب القانونية والشرعية؛ مثل الضغط والمراسلات والدعاية وتقديم الإلتماسات والمناقشات العامة والحفاظ على الاتصالات مع المشرعين وما إلى ذلك.

1- التقنيات المستخدمة من قبل مجموعات الضغط: تلجأ مجموعة الضغط لثلاث تقنيات مختلفة في تأمين أغراضها وهي:

الدعاية الانتخابية: استمالة الأشخاص ذوي المناصب العامة تجاه المصالح التي تسعى مجموعة الضغط المعنية إلى تعزيزها.

الضغط: اقناع الجهات الحكومية لتبني وفرض السياسات التي يعتقدون أنها مفيدة لمصالحهم.

الدعاية: التأثير على الرأي العام وبالتالي الحصول على تأثير غير مباشر على الحكومة، لأن الحكومة في النظم الديمقراطية هي إلى حد كبير تتأثر بالرأي العام.*

---

[1]: عبد الرزاق محمود الدليمي، الدعاية والشائعات والرأي العام: رؤية معاصرة، (عمان: دار اليازوري العلمية للمشر والتوزيع، 2016)، ص: 277.

*: تلعب جماعات الضغط في الدول الغربية دورا قويا في التأثير على الرأي العام، وذلك نتيجة لثلاث عوامل رئيسية تتمثل في: امتلاكها لوسائل الإعلام، حرية الرأي والتعبير وهو حق مشروع دستوريا، الربح الاقتصادي. للمزيد انظر: (سالم محمد عوض، الصحافة الاعلامية وتقنياتها الاتصالية، (بيروت: مكتبة المنهل، 2020)، ص: 102.

2- خصائص مجموعة الضغط: تتمثل في:

أ- بناء على مصالح معينة: تنظم كل مجموعة ضغط نفسها مع مراعاة مصالح معينة، وبالتالي تحاول تبني هيكل السلطة في الأنظمة السياسية الديمقراطية.

ب- استخدام الوسائل الحديثة والتقليدية: يعتمدون في ذلك على تحويل الأحزاب السياسية، ورعاية مرشحيهم المقربين في وقت الانتخابات والحفاظ على البيروقراطية تشمل وسائلهم التقليدية: استغلال الطبقة والعقيدة والقيم الدينية لتعزيز مصالحهم.

3- أنواع الجماعات الضاغطة: تتمثل في

أ- **جماعات المصالح المؤسسية:** يتم تنظيم هذه المجموعات رسميا وتتكون من أشخاص موظفين ومهنيين، أنهم جزء من آلية الحكومة ويحاولون ممارسة نفوذهم وتشمل هذه المجموعات: الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية، والجيش والجهاز البيروقراطي أو الإداري...إلخ، فعند إثارة الإحتجاجات من طرف هذه الجماعات بإستخدام الوسائل الدستورية وفقا للوائح والقواعد القانونية.[1]

ب- جماعات الضغط النقابية: هي مجموعات متخصصة منظمة تم تشكيلها لتوضيح المصالح، ولكن لتحقيق أهداف محددة وتشمل هذه النقابة العمالية منظمات رجال الأعمال، الصناعيين، الجماعات المدنية.

ج- جماعات الضغط غير المترابطة: هي مجموعات القرابة والنسب والجماعات العرقية، الإقليمية، المركزية والطبقية التي تعبر عن المصالح على أساس الأفراد والعائلات ورجال الدين، هذه المجموعات لها هيكل غير رسمي هؤلاء تشكل المجموعات الطبقية والمجموعات اللغوية وما إلى ذلك[2].

المطلب الرابع: المداخل النظرية لرسم السياسة العامة.

علاوة على رسم السياسة العامة ابتكر علماء السياسة وعلماء الإجتماع مجموعة من النماذج والمناهج والمفاهيم، والخطط لدراسة السياسة العامة والأجزاء المكونة لها وتقديم الايضاحات اللازمة لفهم وخلق وتنظير السياسات العامة؛ دون هذه النظريات والمعايير المنهجية من المستحيل تحليل المكونات

---

[1]: هديل القطامين، جماعات الضغط -(**Pressure Groups**)، متحصل عليه من: https://political-encyclopedia.org/dictionary، تم الاطلاع بتاريخ (20.01.2024)، الساعة: 23: 41.

[2]: هديل القطامين، المرجع السابق.

الأساسية والتركيز عليها أو جمع البيانات المطلوبة، قد يوافق المحلل على الإنخراط في المجالات السياسية المتباينة التي تصرفه عن هدفه، ما نبحث عنه يؤثر على ما نجده وفصل إليه جزئيا بخصوص رسم السياسة العامة في إطار الأفكار والنظريات الأساسية:

الفرع الأول: نظرية النخبة أو الصفوة (Elite theory)

في كتابه عام 1956 روج الفيلسوف الأمريكي رايت ميلز (C. Wright Mills) لنظرية النخبة ورفض التبسيط الماركسي للسلطة وهذا في كتابه The Power Elite الذي ركز السلطة في يد من يملك وسائل الإنتاج، من ناحية أخرى فهو يختلف ويرفض الفكر الليبرالي الذي يقر بحتمية إستقلالية النظام السياسي عن النظام الإقتصادي، ويستمر ميلز بالقول أن السلطة في المجتمع المعاصر هي مؤسسة ومن بين العديد من المؤسسات التي يتكون منها المجتمع، فهناك ثلاث مؤسسات تشتغل مناصب رئيسية: المؤسسة السياسية، المؤسسة الاقتصادية، المؤسسة العسكرية؛ يرى ميلز أن السلطة تمتلكها مجموعة من الهيئات التي تلعب أدوارا استراتيجية في المجتمع يمارس قادة هذه المنظمات سلطة استراتيجية في المجتمع، باختصار فهو يرى أن مجموعة النخبة المكونة من رؤساء هذه المؤسسة المهمة؛ القادة السياسيون أولا ثم رجال الأعمال وأخيرا الجيش بحيث تتخذ القرارات المهمة[1].

و يتم التعبير عن تفضيلات وقيم الطبقة الحاكمة من خلال السياسة العامة، هذا لأنه بدلا من تشكيل الجماهير لرأي النخبة في القضايا العامة، فتشكل النخبة رأي الشعب أو المواطنين في السياسة العامة، تاركة المواطنين خارج العملية السياسية وتضليلهم إعلاميا وبالتالي تعمل السياسة العامة على تمثيل تفضيلات المجموعة الأخيرة، بعد ذلك يعمل المواطنون العموميون والبيروقراطيين على وضع السياسات التي اختاروها موضع التنفيذ[2]، على عكس ذلك روبت دال (Robert Dahl) وهاري ترومان(Harry Truman) وآخرون من بين العديد من علماء السياسة الذين يرفضون فكرة وجود نخبة واحدة وموحدة تتمسك باستراتيجية السلطة السياسية، فهم يعتقدون بدلا من وجود مجموعة رائدة هناك مجموعات قيادية في العصر الحديث، يفترض القيادة من مجموعات قيادية عديدة وليس من قبل مجموعة واحدة، تعمل مجموعات القادة هذه أحيانا معا وأحيانا تصطدم، وبالتالي فهي تمثل مجموعات الضغط لأنها متوازنة فيما بينها، وقد

---

[1]: سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2007)، ص: 259.

[2]: عبد الكريم درويش، السيد عليوة، المرجع السابق، ص: 39.

استشهد ذلك روبت دال لا توجد نحبة أو طبقة تسيطر على السياسة الأمريكية بسبب تنوع واستقلالية مراكز صنع القرار التي تميز الحياة السياسية الأمريكية[1].

الفرع الثاني: نظرية اتحاذ القرار: (Décision making theory)

قبل الانتقال إلى مناقشة مختلف النظريات والنماذج المستخدمة في دراسة السياسة العامة، فلابد أولا من التمييز بين صنع القرار ووضع السياسات، وهو مفقود في الأدبيات المتعلقة بالإدارة والسياسة وحتى عندما تكون موجودة قد لا تكون دقيقة بعد الاختيار بين البدائل المتنافسة، ويتضمن القرارات التي تتناول كيفية اتخاذ هذا الاختيار، وفقا للتعريفات المتعارف عليها تتضمن السياسة قرارات روتينية وإبداعية وإجرائية، بالإضافة إلى ورش عمل متفرقة على مدى فترة زمنية معينة كما تبنيه نظريات صنع القرار.

أولا- نظرية الرشد الشامل :(Compréhensive maturity) وتتضمن هذه النظرية أن السياسة العامة عقلانية، ويتم إنشاءها بقصد أن تكون كافية في تنظيم للقيم الإجتماعية، السياسية والاقتصادية تفترض هذه النظرية من الممكن التمييز بين القيم الإجتماعية، لذلك فهو يستدعي فهما شاملا لجميع القيم المجتمعية، فضلا عن المعرفة الكافية بالسياسات البديلة والقدرة على التنبؤ بنتائج كل بديل، والقدرة لفهم نتائج كل بديل يتطلب تحديد نسبة التكلفة إلى الفائدة أيضا استخدام نظام صنع القرارات الذي يعزز العقلانية في صياغة السياسات، ومع ذلك يظهر العالم العالمي أن العديد من الحواجز تمنع توفر هذه المتطلبات، وتعرضت النظرية للنقد بين إلزامية تحديد المشكلة وتعريفها من طرف صانع القرار لأنه نادرا ما يتعامل مع قضايا محددة، ومشخصة ومعزولة أما الإنتقاد الثاني للنظرية أنها لا تحتوي على توقعات معقولة لصناع القرار بنفس الطريقة التي يمكنه بها تحديد التكاليف، والمتطلبات من أجل مقارنة التكلفة والإيرادات لهذه البدائل المختلفة، فهو غير قادر على تحديد التوقعات بدقة لكل بديل لتقييم الخيارات المتاحة[2].

ثانيا- النظرية التراكمية (التدريجية): (Incremental) نظرا لضيق الوقت والتكاليف وجمع المعلومات وعوامل أخرى، تنظر هذه النظرية إلى السياسة العامة على أنها استمرار للأنشطة الحكومية السابقة مع بعض التعديلات الجزئية التدريجية، وذلك لأن صانعي السياسات العامة غير قادرين على فهم النطاق الواسع لبدائل السياسات المحتملة والنتائج، بالإضافة الاستفادة من عنصر الشرعية والاستمرارية في

---

[1]: سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص: 259.

[2]: جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص: 25.

السياسات السابقة، مع تجاوزها حسب الظروف فهي تشجع على تبني وجهة النظر هذه حول تحديات الوصول إلى السياسة العامة الكاملة في السرد والعقلانية، وهذا النموذج هو أكثر ملائمة مع سياسات الميزانية.

ثالثا- النظرية المزدوجة: (Misced-Scaning): وهي نظرية توافقية بين نظرية الرشد الكامل والنظرية التدريجية، فالقرارات التدريجية تكون لمصلحة الجهات القوية، والفئات المستفيدة في المجتمع على حساب الفئات الضعيفة والأقليات التي يتم تجاهلها أو تجاهل حقوقها، ومصلحة القرارات المتدرجة على المدى القريب تؤدي إلى استقرار المجتمع في الظروف الحالية، وتحد من الإبداع والإبتكار في المجتمع، والنقد الآخر هو أنه من الصعب التنبؤ بالآثار طويلة المدى للقرارات التدريجية، هناك حاجة لاتخاذ قرارات مهمة ومحسوسة بعمق من أجل اتخاذ قرارات تدريجية لأن القرارات والخيارات الكبيرة المتعلقة بالظروف الإستثنائية مثل: الحرب تقع خارج نطاق النظرية التدريجية، ويطرح ايتزيوني نظريته المزدوجة في اتخاذ القرار، والتي توجد بين النظرية التدريجية ونظرية الرشد الشامل ويمكن اعتماد اللوائح التي تدعم الوضع الراهن مع تسريع وتيرة التغيير[1].

الفرع الثالث: نظرية النظم (ما يسمى نظريات المرحلة السلوكية): (Systems theory):

ظهرت منذ عدة سنوات حركة فكرية تهدف إلى توحيد العلوم من خلال إرساء أسس فكرية منهجية مشتركة لجميع العلوم، فهذه الظاهرة يمكن اعتبارها نظاما مكون من أجزاء مختلفة مرتبطة تؤثر وتتأثر، وتتمثل في نظرية النظم التي تعتبر النظام السياسي وحدة تحليل الرئيسة، كما أنها ترتبط بمجموعة من المفاهيم التي تلائم سائر الأنظمة ويمكن تقسيما إلى:

- ✓ **مفاهيم ذات طابع وصفي:** مثل نظام مفتوح، نظام غير مفتوح، كما تهتم بالتنظيم الداخلي للنظم السياسية كمفهوم التكامل والإعتماد المتبادل، أيضا تهتم بالبيئة للنظام السياسي كالمدخلات والمخرجات، الحدود.
- ✓ **أما القسم الثاني:** يهتم بديناميكية النظام السياسي ومدى تكيف النظم مع المتغيرات سواء تعلقت بالبيئة الداخلية او الخارجية.

---

[1]:جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص: 28.

✓ **القسم الثالث:** يتعلق بقواعد النظام مثل: التنظيم واستمرار النظام وردة الفعل؛ ويشير مفهوم النظام في المقام الأول إلى النهج التحليلي الذي يعكس فهما فريدا للسياق السياسي الذي تتم دراسته فيه، حيث سعى علماء السياسة إلى تجديد اشكالية العلوم السياسية باستخدام نماذج منهجية، وهذه حالة كل من دافيد ايستون (David Easton) وغابريال ألموند (Gabriel Almond) وكارل دويتش (Carl Deutsch)، فقد اقترحوا نماذج متكيفة مع السياسة عكس العلوم السياسية التقليدية، التي تهتم بالبيئة الداخلية للنظام السياسي في رسم السياسة العامة[1].

أولا– نموذج دافيد ايستون(David Easton): اعتبر دافيد ايستون السياسة العامة كمخرج من مخرجات النظام السياسي، من خلال دراسة السياسة التي ترتبط بفهم صنع القرار وتنفيذه الذي يخول للنظام السياسي مسؤولية صنعه وفرضه في المجتمع بشكل آلي بالإعتماد على منهجية التعليل للمدخلات، المخرجات، التغذية الاسترجاعية والتي يعتبرها دافيد إيستون العناصر التي تتكون منها النظام السياسي:

•**المدخلات (inputs):** وتعرف بالضغوط والتأثيرات التي يخضع لها النظام السياسي، والتي تدفعه إلى العمل بالمدخلات، كما أنها يأتي البعض منها من البيئة الداخلية، والبعض الآخر من البيئة الخارجية فهناك نوعان أساسيان من المدخلات المطالب والدعم.

•**المطالب:** يمكن التمييز بين العديد من أنواع من المطالب على النظام السياسي: المطالب بقوانين الساعة: كفرض التعليم، الصحة، الأمن، العمل...الخ، مطالب تنظيم السلوك مثل: توفير السلامة العامة، السيطرة على الأسواق...إلخ، المطالبة بالمشاركة في العملية السياسية: مثل الحق في التصويت، الحق في تقلد الوظائف العامة، والحق في تكوين الجمعيات السياسية، ويتم التعبير عن هذه المطالب من خلال مجموعة متنوعة من الوسطاء كجماعات الضغط، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام.

•**الدعم (المساندة أو الولاء):** هو التأييد للنظام السياسي وعملياته وإظهار الولاء، وهو ما يتضمن استمرار وبقاء النظام، بالإضافة للدعم المادي فهناك أيضا عدة أنواع للدعم منها: الدعم الإلزامي: كالخدمات التي تقدمها المؤسسات السياسية المختلفة للمواطنين، الإمتثال للقواعد واللوائح القانونية.

•الدعم التشاركي: تشير كلمة التشاركية إلى ممارسة الإمتيازات والمشاركة في الانتخابات والمشاركة في صنع القرار، الدعم الرمزي: تتمثل في الإنتباه إلى الاتصال الحكومي وإظهار الإحترام للسلطات العامة

[1]: ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص: 55.

والرموز، والممارسات الإحتفالية واحترامها، ومن بين المسائل الأخرى يجب التأكيد على إلزامية معالجة الطلبات بكفاءة من طرف النخب والنظام السياسي لضمان الاستمرارية، ويجب تلقي الدعم من النظم الاجتماعية الأخرى كذلك من الأفراد العاملين داخل النظام السياسي، فتؤثر المطالب على سياسات وأهداف النظام السياسي، بينما تقدم الدعم الموارد التي تمكن النظام السياسي من تحقيق أهدافه.

- **عملية التحويل (The conversion process).**

- **المخرجات (outputs):** يشار إلى قرارات وأنشطة النظام السياسي باسم " المخرجات"، وهي بمثابة استجابة النظام للمطالب الجماهيرية في صورتين؛ ايجابية وهي معالجة المشاكل والضغوطات بشكل يرضي المواطنين، أما السلبية فتتمثل في التهديد لإثارة مشاعر الخوف وممارسة العنف على المتظاهرين من أجل الحفاظ على النظام والأمن العام.

- **التغذية الاسترجاعية (Feed Back):** تعد التغذية الاسترجاعية نوعا مهما من الإستجابة التي يمكن استخدامها لتقليل التوتر، وأنها عملية ديناميكية يتم فيها نقل المعلومات المتعلقة بردود فعل الناس على القرارات والبرامج السياسية للنظام بطريقة يكون لها تأثير على السلوك اللاحق للنظام، وفقا لدافيد إيستون ورغبة النظام الاستمرار والبقاء، فإن هذه المعلومات مهمة لصناع القرار نتيجة لكون العمليات السياسية تشمل على تدفق مستمر ومترابط للنشاط، ويشير إليه دافيد ايستون على أنه نموذج تدفق للنظام السياسي.

- البيئة الداخلية والخارجية.

و في الأخير يعمل نموذج دافيد ايستون كإطار عمل لتنظيم المعرفة حول العمليات المتضمنة في صياغة السياسة العامة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بفهم كيفية تأثير لمدخلات البيئية على السياسة العامة وفعالية النظام السياسي، وكيف تؤثر السياسة العامة على البيئة ومتطلباتها وعندما يتعلق الأمر بفهم طبيعة القوى والعوامل التي تتولد في البيئة، ومطالب النظام وقدرته على الحفاظ على نفسه بمرور الوقت من خلال تحويلها إلى سياسة عامة.

ثانيا– النموذج البنائي الوظيفي: غابريال ألموند (Gabriel Almond): واعتمد هذا النموذج على تفسير العملية الوظيفية للنظام من خلال دراسة الأنشطة التي يقوم بها من أجل استمراره، كما يتكون من عدة أبنية التي بدورها تؤدي وظائف متعددة ويرتبط بقاء النظام بطبيعة الوظائف للأبنية التي تضمن التوازن الوظيفي للنظام وتحقيقه لأهدافه، وقد حدد غابريال ألموند آليات لمفهوم النظام السياسي ولخصها

في: الشمول، الإعتماد المتبادل، وجود حدود بين النظام السياسي وغيره من النظم الاجتماعية، وقسم وظائف النظام إلى:

•**وظائف على مستوى المدخلات** *: تمثلت في التنشئة السياسية، التجنيد السياسي، التعبير عن المصالح، تجنيد المصالح، الاتصال السياسي (قنوات الاتصال بين البنى والمؤسسات السياسية والاجتماعية تقوم بها وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح).

•**وظائف على مستوى المخرجات***: يمكن تلخيصها في:

– **وظيفة وصياغة السياسات واتخاذ القرارات(صنع القاعدة -Rule Making):** وهي خاصة بالمؤسسات الرسمية، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية حيث يتم اقتراح القوانين من طرف الرئيس والحكومة، فحين يقوم البرلمان بالمصادقة عليها أو رفضها أو تعديلها، وهذه الوظيفة تختلف حسب طبيعة النظام سواء كانت ديمقراطية، وبالتالي يمارس البرلمان حقه إما بالرفض أو الموافقة على القرارات السياسية والبرامج، أما النظم الشمولية فلا يمكن رفض القوانين المقترحة من طرف السلطة التنفيذية وبالتالي جعلها أجهزة للموافقة لإضفاء الشرعية الدستورية عليها.

– **وظيفة تنفيذ القاعدة:** (**Rule application**) وهي وظيفة الأجهزة الإدارية.

– **التقاضي بموجب القواعد:** (**Rule Adjudication**) وهي خاصة بالمحاكم لحل الصراعات.

و كخلاصة هذا النموذج فالمؤسسات الرسمية تتمتع بسلطة إصدار وتنفيذ السياسة العامة، فمن المهم مراعاة وظيفة أي مؤسسة عند النظر في دورها في التحليل السياسي، كما لا يمكن تجاهل المؤسسة في إطارها الرسمي والهيكلي، ما يميز هذه المؤسسات هو إطار عمل لكيفية تصرف ممثليهم وتنفيذ القرارات، كثيرا ما يشار إلى الأنماط السلوكية على أنها قواعد أو ضوابط تلعب دورا في صنع السياسات، لذلك تلعب الهياكل والإجراءات والقواعد المؤسسية دورا في صنع السياسة العامة من خلال تعزيز الأداء الوظيفي وضمن المظاهر الدينامية للسياسة.

*: تكمن قيمة مفهوم المدخلات في حقيقة أنه يسمح لنا بفهم آثار التنوع الكبير للأحداث والظروف البيئية على مدة النظام السياسي، سيكون من الصعب دون الرجوع إلى مفهوم المدخلات أن نصف بطريقة دقيقة؛ أي الطريقة التي تؤثر بها السلوكيات في مختلف قطاعات المجتمع على المجال السياسي، تُعد المدخلات بمثابة "متغيرات موجزة" تقود وتعكس كل شيء في البيئة التي تتعلق بالتوترات السياسية، وهكذا يصبح مفهوم المدخلات أداة تحليلية قوية.

*: تساعدنا فكرة المخرجات على فهم العواقب التي تنبع من سلوك أعضاء النظام بطريقة تركيبية ولم تعد من تصرفات البيئة.

ثالثا– النموذج الإتصالي: كارل دويتش: (Carl Deutsch) يرى كارل دويتش من خلال هذا النموذج مدى التطابق مع النموذج النسقي لدافيد ايستون، لكنه ركز في تحليله على العلبة السوداء للنظام السياسي، وما يجري داخلها خاصة العمالية الاتصالية من خلال المدخلات والمخرجات، فهذه الراسة تصب في منحى دراسة السلوك المتعلق بتبادل المعلومات أو بين الفعل وردة الفعل بين جميع الفاعلين في العملية السياسية، ووفقا لكارل دويتش فإن النظام السياسي هو في الأساس نظام لإدارة المعلومات ويتكون من هياكل وأشكال فرعية متخصصة في الاتصال وأداء وظائف الاتصال تتمثل هذه الأنظمة في: نسق الاستقبال: يستقبل المعلومات، نسق الذاكرة: وهي الصيغة الفرعية المختصة في تخزين المعلومات لاستخدامها لاحقا وتذكر الخبرات السابقة لصياغة الخيارات، نسق القيم: يهتم بمعالجة الخيارات والمفاضلة بينها، نسق التنفيذ: اصدار القرارات وتنفيذها.

و يعتمد النظام السياسي في التعامل مع المعلومات سواء الصادرة من البيئة الداخلية أوالبيئة الخارجية على المراحل التالية:

•**الإبطاء:** يتمتع كل نظام سياسي بقدرة محدودة على تلقي المعلومات، نظرا لوجود طرق محدودة للتعامل مع المعلومات بكمية وكثافة معينة، ولأن القيام بذلك يمثل تحديا للنظام السياسي في تأمين وظيفة التكيف ومعالجة المعلومات، والتي تعتمد على كمية المعلومات التي تم الحصول عليها، ودرجة تشويه المعلومات أثناء نقلها إلى الأنساق الفرعية للنظام السياسي.

•**الاستدعاء:** من خلال استدعاء الخبرات السابقة التي تم تخزينها في نسق الذاكرة، يتم تمثيلها في معالجة المعلومات وتصفيتها بحيث تحدث عملية الاستجابة بسرعة وفعالية.

•**التحويل:** وركز كارل دويتش على المدة الزمنية التي يستغرقها النظام السياسي لاتخاذ القرارات بعد تلقي المعلومات ببطء، وتلعب سرعة الاستجابة دورا مهما في تحقيق الهدف، مما يعني أنه كلما كانت المدة طويلة بين وقت الاستلام والاستجابة، كلما زاد قدرة النظام على التكيف وتطوير قدرات الاتصال الخاصة به.*

*: لكن المشكلة الأساسية التي تواجه النظرية السياسية ليست فقط تصميم جهاز مفاهيمي لتحليل العوامل التي تساعد على تفسير القرارات التي يتخذها النظام؛ أي صياغة نظرية التخصيصات السياسية كما أشرت، يجب أن تكتشف النظرية كيف يمكن لأي نظام أن يدوم طويلاً بما يكفي لمواصلة اتخاذ هذه القرارات، وكيف يتصرف في مواجهة التوترات التي قد يتم تقديمها في وقت أو آخر، ولهذا السبب لا يمكننا قبول أن تكون "القرارات" نهاية العمليات السياسية لذلك من المهم أن يؤخذ

•**التغذية الاسترجاعية:** النتائج الايجابية المتوقعة والتي تشير إلى الرضا النسبي، وتستخدم كأساس للانتقال إلى أهداف أخرى وتغيير في الهدف الأصلي هي ما يطلق عليه كارل دويتش بالكسب (GAIN) هذه النتائج هي ما يتوقعه النظام السياسي من التغيرات المرغوبة في البيئة الداخلية والخارجية، كما أشار إلى القدرات التي يتوقف عليها بقاء واستمرار النظام السياسي مثل:

•القدرة على التعلم: القدرة على تطوير وتصحيح سلوكياته وقراراته.

•القدرة على التحول الذاتي: بمعنى القدرة على تجديد المؤسسات السياسية.

•القدرة على المبادرة: القدرة على توقع المطالب.

وعليه يرى كارل دويتش أن الأنظمة السياسية الغربية الديمقراطية ناجحة بسبب تعقيد وتعدد كفاءة الاتصال الخاصة بها، وسهولة نقل المعلومات من خلال قنوات متعددة، ونتيجة لذلك فإنها تتمتع بقدر كبير من تجديد مؤسساتها، حيث ميز بين المجتمعات الأخرى أقل فاعلية لأن الأنظمة الشمولية والسلطوية لاتزال غير قادرة على تغيير نفسها بسبب التسييس المفرط والتشويش في العملية الاتصالية.

أصبحت دراسة السياسة العامة شائة ما أدى بالباحثين والمفكرين لدراستها ومعالجة مختلف المواضيع المختلفة المتعلقة بها، ووفق منظورات نظرية مغايرة أو حسب لتوجهاتهم الفكرية والأيديولوجية والمدارس المتخصصة، فالتحول المرحلي للسياسة العامة ساهم بتباين المفاهيم وعدم الاتفاق حول مفهوم واحد، فعادة ما ترتبط بنشاط النخبة فهي لا تشكل مساحة للمنافسة وإنما مجال متعدد التخصصات تلعب فيه العلوم السياسية دورا مركزيا، فتحليل السياسة العامة غالبا ما تركز على الفواعل أو ما يطلق عليهم في الفكر الغربي الوكلاء، وتم تقسيمهم إلى الرسمية وغير الرسمية فالاتجاه الكلاسيكي ركز على دور النخبة الحاكمة الرسمية أي السلطات ثلاث، في حين يرتبط الاتجاه المعاصر بإشراك كل من المجتمع المدني، الإعلام، الرأي العام والأحزاب إلى آخره في صناعة سياسة العامة إلى جانب السلطات الرسمية، كما تحليل عملها من خلال عدد من النظريات ركزت على قدرة هذه الفواعل على إحداث تغيير في مجالات السياسة العامة، وخارجها معتمدين على تأثير كل من البيئة الداخلية والخارجية عليها.

في الاعتبار في إطار النموذج، أن "القرارات" الناتجة عن عملية التحويل لها تأثير تغذية مرتدة على النظام وبالتالي تشكل سلوكه اللاحق، هذه هي السمة المميزة جنبًا إلى جنب مع قدرة النظام على اتخاذ إجراءات بناءة مما يجعله قادرًا على محاولة التكيف أو التعامل مع التوترات المحتملة. للمزيد

Catégories pour l'analyse systémique de la politique, sur le site http://classiques.uqac.ca/contemporains/Easton_David/Categories_analyse_systemique/Categories_analyse_systemique_texte.html, consulté le (26-072023).

المبحث الثاني: ماهية التفكير الاستراتيجي

يعتبر نمو الأدبيات المتعلقة بأبحاث الاستراتيجية بمثابة تمثيل للتحولات التي حدثت في العملية الاستراتيجية على مدار عقود من الزمن، من نهج تحويل الممارسات والاستراتيجيات القياسية والمركزية في كثير من الأحيان إلى منظمة، تهدف إلى تعظيم الموارد الداخلية مع الأخذ في الإعتبار الاستجابة الاستراتيجية التي تفرضها البيئة الخارجية والقدرة التنافسية، فهي فكرة جديدة تنشأ من استخدام التفكير الاستراتيجي لتوجيه أعمالنا فهي تركز على حل ألغاز العالم الفوضوي واستخدام القوة لتحقيق أهداف معينة ويستلزم ذلك تطبيق التقنيات والأدوات التحليلية للوصول إلى استنتاجات مستنيرة، فالعمل هو ما يقدم لنا أفضل فرصة للوصول إليها، إن إطار التفكير الاستراتيجي عبارة عن مجموعة من الأدوات التحليلية الفعالة؛ التي تساعدنا على فهم العالم المعقد ولديها القدرة على تغيير الطريقة والتفكير، تدعم هذه الموارد تطوير واستكمال سيناريو الاختيار الاستراتيجي والتنفيذ التكتيكي.

المطلب الأول التفكير الاستراتيجي : النشأة والتطور

لا يرتبط التفكير الاستراتيجي بالجانب الفني فقط، بل يتعدى إلى المجال السياسي والأخلاقي أيضا، هذا ما أدى إلى ظهور وتطور الفكر الاستراتيجي الغربي الحديث الذي يستند إلى عدة تطورات تاريخية، تبدأ بفكرة ظهور التفكير العلماني الذي يجنب أي تفسير ميتافيزيقي للأحداث، ثم يرتبط بتطور شكل التنظيم السياسي والاجتماعي الخاص بالدولة، بالإضافة إلى تطور التسليح لأغراض الحرب، فحين نجد أن هذه التطورات مست أيضا الجانب العسكري من خلال تعقيده وعدم حصره في التكتيكات، بل الأخذ بعين الاعتبار الجوانب المرتبطة بالتكنولوجيات والخدمات اللوجستية والتوسع المكاني للعمليات ليظهر التفكير في شكله العلمي بهدف تصنيف وتنظيم وعقلنة الأنشطة البشرية.[1]

و ترجع بوادر ظهور مفهوم التفكير الاستراتيجي إلى الحقبة الزمنية الأولى من الحياة البشرية، حيث سطر الإنسان أهدافا للحفاظ على حياته من المخاطر التي تهدد حياته عن طريق الاستثمار في الموارد البيئية، لقد تطور التفكير الاستراتيجي مع تطور حياة الإنسان، خاصة مع بدء ظهور الحضارات الإنسانية

[1]: جوزيف هيثروتين وآخرون؛ حرب واستراتيجية نهوج ومفاهيم (ج1)، ترجمة: أيمن منير، (الكويت: دار المعرفة، 2019)، ص: 38.

التي كانت تحتاج إلى استخدام القدرات الفكرية للبحث عن وسائل وطرق تساعد على الحفاظ على هذه الحضارات واستمراريتها[1].

وتعد الحروب من أهم المواضيع التي شكلت وشغلت حيزا كبيرا في كتابات العديد من المفكرين منذ آلاف السنين، لتشمل جميع الحضارات الاستراتيجية أو الجانب الذي يهتم باستخدام القوة في الغرض السياسي لوضع نظرية الحرب حيث عرف تطورا كبيرا، فمصطلح الاستراتيجية يرجع إلى الأصل اليوناني **agein** (تعني نشر القوات في ميدان الحرب)، وكان استخدامه في (القرن 15) حيث يعتبر هذا المصطلح عامل أساسي في الحرب من خلال إضفاء الطابع الشمولي على قضية التفكير، لوضع هذا الأخير لقوانين يمكن تطبيقها بشكل تام ومستدام إلى الخبرة والدراسة التاريخية.

ففي حضارة وادي الرافدين كان القائد حمو رابي صاحب الفكرة الاستراتيجية في تلك الحقبة، حيث عمل على ربط أجزاء ولايته المتباعدة بوحدة سياسية إدارية قبل (1754 ق.م) تحت نظام مركزي في الإدارة وربط حكام ولايته بالعاصمة بابل ليؤمن حدود دولته ويسهل الدفاع عنه، كما قام بتشريع قوانين ووضع أول دستور في التاريخ.

أما حضارة واد النيل أو الفرعونية فقد قام الفراعنة ببناء الأهرامات كخدمة للملك بعد انتقاله إلى الحياة الأخرى، وتوفير مكان مناسب له مع توفير الطعام والمجوهرات التي سيتم دفنها معه، في حين كانت الحضارة الإسلامية نقطة انطلاقة جديدة ومنظورا علميا وروحيا على مستوى الإنسانية، إذ تمثل التفكير الاستراتيجي لتلك الحضارة من خلال تعاليم الإسلام لإدارة الحياة الإنسانية في المجالات كافة، مؤكدا على أهمية التفكير.

– ابتداء من (القرن17) حشد التنوير سلطة العقل لإصلاح المجتمع والنهوض بالمعرفة عبر العديد من المجالات العلمية كالعلوم والسياسة والطب والتعليم والحرب، وقد ركز الفكر التنويري على العقل واستكشافه لأساسيات الحياة الاجتماعية التي من شأنها أن تدفع إلى التفكير الجديد في الحرب، أما في (القرن18) وأثناء أعمال كل من الجنرال الفرنسي موريس دي ساكس: **(Maurice De Xaxe)** وفريديريك العظيم **(Frideriche The Great)** في تحديد مبادئ المعركة التي من شأنها وضع الأسس لنابليون،

[1]: فضيلة سلمان داوود، التفكير الاستراتيجي التخطيط والسيناريو، (العراق: كتبنا للنشر، 2019)، ص: 08.

فصعوده يمثل فجر العصر الحديث لاستراتيجية التفكير، فقد حدد عناصر الاستراتيجية العسكرية للحرب في: التفكير الجديد، التقنيات الجديدة، وزيادة السكان.[1]

أما في (القرن20) أو ما يسمى بعصر النهضة حيث شهد تطورا كبيرا في الحياة الإنسانية، ما استوجب ممارسة التفكير الاستراتيجي وفقا لمستويات القيادة المتقدمة على المستوى الإداري لقيادة المنظمة ومواجهة التحديات، فازدهر التفكير الاستراتيجي عبر الحقب الزمنية ففي[2]ستينات القرن الماضي ارتبط بتطور الأدوات الأساسية، وزيادة عدد البحوث مقارنة بالسابق فقد اعتبر معظم المؤلفين أن فترة الستينات البداية الحقيقية لاستراتيجية العمل عندما ظهر نموذج S.W.O.T* في عام 1965؛ هذا النموذج الذي يصفه البعض بأنه كلاسيكي الذي يتم من خلاله نهج ثنائي التفرع، بحيث يتم تحليل البيئة الخارجية للشركة بعدد[3] الفرص– التهديدات، أما تحليل البيئة الداخلية للشركة بمدى قوتها– ضعفها، أما في حقبة السبعينات فقد ازدهر مفهوم التفكير الاستراتيجي في الأعمال التجارية، عندما اشتدت المنافسة بين الشركات الكبرى للنفط، والأزمات المتتالية في الفترة ما بين (1974–1979) ليتم تركيز الإهتمام على المتغيرات البيئية وحجم التكنولوجيا وتطورها، بدلا من التمييز بين تطور الأعمال بين الأجر المتوسط والطويل، لتظهر اتجاهات متنوعة تمثلت في الاتجاهات الفلسفية، الاقتصادية ومالية من خلال الدراسات المتطورة في مجال التفكير الاستراتيجي.

المطلب الثاني: مفهوم التفكير الاستراتيجي.

من بين المفاهيم المتداولة في المجال الاستراتيجي؛ القرار الاستراتيجي وتحليل التوجهات الاستراتيجية ككل من الأنماط الناتجة عن العمليات التنظيمية المتعددة، ويرتبط هذان المفهومان للعمليات الاستراتيجية إلى حد كبير من مفهوم القرار (كعملية عقلانية) وعملية استراتيجية (كعملية تدريجية) على النحو الذي اقترحه بيتجرو(**Pettigrew**) سنه 1992 بين صنع القرار وصنع الاستراتيجية، إذ تواجه هذه المفاهيم مفهوم أخر بدأ في الظهور في المجال الاستراتيجي وهو التفكير الاستراتيجي؛ الذي كان يستخدم

---

(1) :Stanley K .Ridgley, Strategic Thinking Skills, (U.S.A: The Great Courses, 2012), P: 20.

(2): فصيلة سليمان داوود، المرجع السابق، ص: 09.

*: نموذج **S.W.O.T**: هو إطار تفكير مستخدم على نطاق واسع لتحديد نقاط القوة، الضعف والفرص والتهديدات، تمكن العوامل الرئيسية مرئية، تم تسجيله كملخص عالي المستوى، هذه التقنية شائعة يستخدمها المستشارين لتوثيق العوامل الرئيسية الناشئة عن مراجعة لمشروع أو عمل معين.

(3):François Géré, Thiery Widemann, Dictionnaire De La Pensée Stratégie, (Paris: Larouse Bordas, 2000), P: 253

على نطاق واسع، لكن نادرا ما يتم تعريف المصطلح وغالبا ما تستخدمه الأدبيات الأكاديمية، لكنها تستخدمه كمفهوم نظري، أو كبديل دلالي للمصطلحات: قرار استراتيجي، تشكيل استراتيجية، أو حتى تحليل تنافسي، وقد تم اقتراح العديد من المفاهيم للفكر الاستراتيجي[1]لكن يجب أولا فهم الاستراتيجية كمصطلح أولي لطالما سبق ظهوره التفكير الاستراتيجي.

الفرع الأول: تعريف الاستراتيجية

الاستراتيجية مفهوم ذو جذور عسكرية وكلمة استراتيجية تعني؛ الفن أو المهارة العامة، توجد في الآثار اليونانية التي يرجع تاريخها لأواخر النصف الثاني من القرن الأول الميلادي، كما تعني فن الحرب لصن تزو (**sun tzu**) ويعود تاريخ الاستراتيجية إلى 500 قبل الميلاد، على الرغم من أنها غير معروفة كثيرا في العالم الغربي حتى (القرن20) وهذا ما تبين في كتاب كارل فون كلاوز فيتز (**Carl Von Clause Vitz**) عام(1982) "كتاب الحرب 3"[2]، فهو يعتبر كتاب تأسيسي حول الاستراتيجية فغالبا ما ترتبط كلمة استراتيجية بمفاهيم مزدوجة، التفكير الاستراتيجي، التنفيذ الاستراتيجي، الخطة الاستراتيجية.

أولا: المعنى اللغوي للاستراتيجية: استعمل مصطلح الاستراتيجية في جميع اللغات بدءا من اللغة الإغريقية واللغات اللاتينية، حيث يطلق عليها: (**استراتيجيوس: Strategios**) بمعنى الجنرال أو القائد أو (قيادة القوات)؛ أي أنها كلمة مركبة من شقين الأول: **Stratos** (استراتوس): الجيش، أما **aga:** تعني تقود والتي تعبر عن قيادة الجيوش والقوات، وهو مصطلح واسع المعنى لارتباطه تاريخيا بالحرب وفن القيادة، ليتطور بمرور الزمن وبتراكم الخبرات حتى أصبح يحقق الغايات السياسية، [3] كما ترتبط كلمة استراتيجية بجذورها العسكرية إذ تعرف في قاموس(webstar's): بأنها عملية تخطيط وتوجيه العمليات الحربية، فهو مصطلح غير متفق عليه لإرتباطه بالشروط الزمانية والمكانية التي صيغت فيها، وبالأحداث التي انبثقت عنها، وبالأشخاص الذين تبنوها وطبقوها، وبالمدارس الفكرية التي ولدتها، وبالمجالات التي اختصت بها، وهناك من يقسم معناها بين العام والخاص؛ فالمعنى العام: يهتم بدراسة متطلبات السياسة والحرب والسعي

---

(1): Christophe Torest, La Réflexion Stratégique Objet Et Outil De Recherche Pour Le Management Stratégique): Sur: Https://Www.Researchegate.Net , Consulté Le(02/10/2020)

(2): Ken Haycock, Anne Cheadle, Strategic Thinking: Lesson For Leadership From The Literature, Library Leadership, V: 26,N: 314,P: 01

(3): Dominique Siege, Réflexion Sur La Stratégie, La Revue Des Sciences De Gestion, Direction Et Gestion, N: 203, (Mars-Avril) 2008, P: 16.

لإيجاد السبل والطرق لتحقيقها، أما المعنى الخاص: فهو يهتم بدراسة نشاط محدد من الأنشطة التي تعنى بها الأمة كاستراتيجية الإقتصاد، والتربية... الخ[1]

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للاستراتيجية: الاستراتيجية* فعرفها الكثير من الباحثين والمفكرين، وعلماء الاستراتيجية كل حسب توجهاته سواء كانت الإدارية أو السياسية، الأمنية والاقتصادية، ونذكر منها ما يلي:

– **ليدل هارت (Liddell Hart):** أنها طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية، أما **مولكة (Mulaka):** تعني عملية المواءمة الصحيحة للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف، و**ريمون آدون (Raymond Adon):** هي قيادة مجمل العمليات العسكرية.

– كما تعرف بأنها: فن استخدام القوة السياسية والنفسية والعسكرية، لدولة أو مجموع دول لتقديم الدعم الأقصى للسياسات التي تتبناها في السلام والحرب، لقد حصرت هذه التعاريف الاستراتيجية في جانب القوة المرتبطة بالجانب العسكري والتخطيط والقيادة لتحقيق الأهداف في الميدان الحرب، في حين ذهب اتجاه آخر وربط الاستراتيجية بالعلوم والفنون حيث تم تعرفها على النحو التالي: أنها علم وفن التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانيات وتوجيه السياسات، واستخدام الأدوات للدولة أو مجموعة من الدول في كافة الظروف، لمواجهة موقف معين من أجل تحقيق الأهداف القومية المتفق عليها من قبل الجهات المختصة، وتتمثل في الواقع في شكل خطط وبرامج ومشاريع، وبالتالي من مختلف التعريف فمفهوم الاستراتيجية متعدد الاستعمال حسب المجال الذي تم إعادة استخدامه فيه بدءا بالمجال الحربي حتى المجال الإداري.

ثالثا: التعريف الإجرائي الاستراتيجية: هي أسلوب تفكير ممنهج يتيح للساسة والاستراتيجيين التعامل مع الأحداث، والمتغيرات بطريقة مدروسة وسليمة عن طريق استخدام القدرات والإمكانيات للدولة؛ بما يحقق لها الأهداف المسطرة والنتائج المرجوة.

---

[1]: خليل حسين، حسين عبيد، الاستراتيجيات: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص: 07.

*: ويرجع إعادة ظهور مصطلح الاستراتيجية إلى النصف الثاني من القرن (18) وبداية القرن (19)، بعد ما كان يشاع في الأدب القديم اليوناني والروماني حيث كان يرتكز على الجوانب التكتيكية وعلى النهج البراغماتي لفن الحرب، وإعلان قواعد الحرب وبالمبادئ التقنية وبالتنظيم.

الفرع الثاني: تعريف التفكير الاستراتيجي

بالرغم من اتساع مفهوم التفكير الاستراتيجي واستخدامه في مختلف المجالات وهذا حسب الزمان والمكان، والجهة المستخدمة إلا أن هناك اختلافات بين الباحثين بشأن الاتفاق حول إعطاء تعريف شامل وموحد؛ وهذا بسبب تداخل بعض المفاهيم والمصطلحات: كالتكتيك والتخطيط الاستراتيجي مع مفهوم التفكير الاستراتيجي، ولتوضيح التداخل بين المصطلحات يتعين التطرق إلى مفهوم كل مصطلح وتحديده.

أولا– التخطيط الاستراتيجي: يعرف **التخطيط**: على أنه عملية منظمة لحل المشكلات مع مخرجات محددة بوضوح، من حيث الغايات والطرائق والوسائل، ويسعى التخطيط إلى خلق طمأنينة من خلال تحليل جميع المتغيرات ذات الصلة الموجودة في البيئة المحيطة، وتحديد علاقات السبب والنتيجة بين هذه المتغيرات، ومعالجة كل واحد منها خلال توضيح غايات الخطة وطرائقها ووسائلها، أو من خلال الإعلان عن العواقب والطوارئ المتعلقة بالخطة، يمكن للتخطيط أن يكون قصير الأمد أو طويل، أما على المستوى القوى لا توجد مصالح أو قضايا طويلة الأمد، لهدا يجب صياغة استراتيجية ضرورية لتقويم البيئة وتحديد النتائج للنجاح، وبالتالي فالتخطيط وسيلة لحل المشكلات والسعي نحو تحقيق أهداف استراتيجية.[1]

فالتخطيط الاستراتيجي: غالبا ما يكون نظاما خطيا أو منهجيا قد يتضمن عناصر مبتكرة ولكن التركيز الأساسي هو تقسيم الهدف إلى خطوات، وتحديد العواقب المحتملة من كل خطوة، وتحديد كيفية تنفيذ الخطوات، وتتضمن الخطة الاستراتيجية عادة البيانات المهمة وإعلان القيم التنظيمية وعرض الأهداف والغايات ولتوضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

ثانيا– التكتيك: هو فن استخدام القوة من أجل التغلب على الخصم، ومعرفة الآثار المادية والنفسية تماشيا مع الأهداف المحددة من قبل الاستراتيجية، فمصطلح التكتيك استعمل في أوائل القرن الثامن عشر (18)، حيث استعمل كمرادف لفن الحرب* أثناء (القرن18)، اختلف المفهوم عن الاستراتيجيات الكبيرة والتكتيكات خاصة مع بداية القرن 19؛ حيث وضع تدريجيا في مكان معين وهي ساحة الحرب، ليصبح

---

[1]: – هاري آر يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن 21، ترجمة: راجح محرز علي،(أبوظبي: مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص: 28.

*: فن الحرب: موروث.

التكتيك معناه: فن المناورة أمام وجود العدو، ومعرفة كيفية قتال الرجال مع معداتهم، أي كيفية استعمال القوة في المعركة أو الحرب.[1]

– وقد سجل القاموس العالمي **(Furetière)**: عام 1960 في فرنسا إذ عرف التكتيك على أنه: علم ترتيب أو تخزين الجنود في المعركة من أجل إحداث تطورات عسكرية، لكن الكلمة أو المصطلح تستخدم قليلا حتى بداية القرن 17 حيث استخدم معناه بفن الحرب، كما أن قاموس **(Trévoux)**: اعتبر التكتيك الحديث يحتضن جميع الحركات العسكرية ومناورات الحرب وتعامل القوات، فن العمل في معسكر القوات لوضعها في المعركة أو هو فن الحرب، ويعرفه كلاوزوخ **(Clausoch)**: فن معرفة استخدام وسائل القتال بدقة وحكمة، لقد أدخلت الثورة الصناعية في (القرن19) كثيرا من العلم في فن الحرب، وجاءت الثورة التقنية وأسلحة التدمير الشامل بعد الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا وهي مستمرة فأصبح يعرف باسم (العلم العسكري وفن الحرب) لخضوع كثير من الأعمال العسكرية إلى قوانين العلم وضوابطه، ومن غيرها لا يمكن استخدام الأجهزة والمعدات التي تعمل بموجب القواميس العلمية، لذلك أصبحت إدارة الحرب اليوم علما وفنا، فهي علم بأسلحتها وأجهزتها ومعداتها وفن في تنفيذها وإرادتها.[2]

ثالثا– الإدارة الاستراتيجية (Concept of stratégic Management): وقد تم تعريفها من طرف العديد من الباحثين، وذلك لعدم وصول لتعريف متفق عليه خاصة في علم الإدارة، سواء كان علماء الغرب أو العرب على حد سواء.[3] فمنهم من ربطها بالقرارات داخل المنظمة؛ وهذا ما يظهر في تعريف **Glneck**: الإدارة الاستراتيجية مجموعة القرارات والأعمال التي تؤدي إلى تطوير استراتيجية أو استراتيجيات فعالة، وذلك من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

– وعرفها أيضا: على أنها صياغة وتطبيق وتقويم القرارات التي من شأنها أن تمكن المنظمة من وضع أهدافها موضع التنفيذ، ليأخذ **(Thompson Strickland)** منحى أخر ووضع مفهوم مختلف: على أنها وضع الاستراتيجيات الملائمة للمنظمة واختيار النمط الملائم من أجل تنفيذها.

---

(1): François Géré, Op.Cit,P: 266.

(2): طارق محمود شكري، العقيدة العسكرية وتطوراتها، (بغداد: دار الكتب والوثائق، 2016)، ص: 106.

(3): سوما على سليطين، الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال، (بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،2007/2006)، ص: 17.

رابعا– التفكير الاستراتيجي: يعد مفهوم التفكير الاستراتيجي من أهم المواضيع المتداولة في أدبيات الإدارة بالأخص الإدارة الاستراتيجية، حيث قام الباحثون والمفكرون بالعديد من الدراسات والتعبير عن وجهات نظرهم حول مفهوم هذا المصطلح كل حسب تخصصه وتوجهاتهم.

– يعرف كل من: **Liedtka, Mintzlerg وGalliamore:** أنه طريق خاص للتفكير يهتم بمعالجة البصيرة ينتج عنه رؤية شاملة متكاملة للمنظمة؛ ذلك من خلال عملية تركيبية تنتج عن حسن توظيف كل من الحدس والإبداع في صياغة التوجهات الاستراتيجية من خلال ربط الماضي والحاضر والمستقبل.[1]

– التفكير الاستراتيجي: المقصود به فتح مجال واسع من التصورات الاستراتيجية من خلال الخيارات المتاحة، بحيث يكون وضع الاستراتيجية أكثر حكمة، كما يحمل معنى الاستكشاف الذي يعتمد غالبا على معلومات وخيارات محدودة وغير مكتملة، وليس على الخطوات اللازمة لتنفيذ الإجراءات وهو مجال التخطيط الاستراتيجي.

–**أما المجال الاقتصادي والإداري:** يعتبر أكثر مجال استخدم فيه التفكير الاستراتيجي حيث تمحور حول بيئة المنظمة، واضفاء الطابع العقلاني على القرارات لتطويرها باستخدام المهارات والإبداع والذكاء، وهذا ما يظهر في تعاريف الباحثين الاقتصاديين فمنهم على سبيل المثال ما يلي: **(Boloch Inam)** الذي عرفه على أنه: " عملية تفكير تهدف إلى صياغة استراتيجية متكاملة ترتبط بالهيكل التكاملي للقرارات الموجهة نحو الأعمال، واستعمال الموارد برشد ووعي وتحديد مجال التميز التنافسي وتطوير استراتيجيات الأعمال التي لها فرصة أعظم في النجاح وإضافة قيمة للضيف" من المنظور الشمولي[2]، *و **(Nickerson 1985):** بأنه مهارة لتوظيف الذكاء باتجاه يخدم الغاية، ويعرف أيضا على أنه: نشاط معرفي يعمل على إعطاء المثيرات البيئية معنى ودلالة من خلال البنية المعرفية، لتساعد الفرد على التكيف والتلاؤم مع الظروف البيئية، وتم وصفه بأنه: الطريق الابتكاري للتفكير في كيفية الرؤية المستقبلية للقضايا المتوقعة، والتنبؤ بالفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها المنظمة، وتصور السيناريو المستقبلي للتعامل معها بما يضمن بقاء واستمرارية ونمو المنظمة[3]، وهو أيضا: نهج منطقي ومنظم يعتمد على تفاعل

---

[1]: صبا نوري الحمد الخولاني، تأثير التفكير الاستراتيجي على تحسين جودة الحياة الوظيفية، المجلة العربية الإدارة، مجلد: 38، عدد: 2،(يونيو 2018)، ص: 213.

[2]: فضيلة سلمان داوود، المرجع السابق، ص: 14.

[3]: محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، (مصر: دار الكتب، 2008)، ص: 31.

المنظمة مع بيئتها الخارجية، الهدف هو تحديد التوجهات الرئيسية (الاستراتيجية) التي ستوجه الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل ضمان التطوير المستقبلي.

– **تحديد الفرق والاختلاف بين المفاهيم السابقة:** (التفكير الاستراتيجي، التخطيط الاستراتيجي، التكتيك، الإدارة الاستراتيجية): في التمييز بين التفكير الاستراتيجي وتخطيط الاستراتيجي يقترح **Mintz berg** أن كل منهما يتطلب أنواع من التفكير؛ فالتخطيط يتطلب تحليلا خطيا للعمليات، أما التفكير الاستراتيجي: يتطلب تحليل معرفي مبني على فهم البيئة المعقدة والمترابطة للمنظمة[1]، فهو تفكير إبداعي ومبتكر كما أنه طريقة غير تقليدية في التفكير وينظر إليه على أنه تفكير مركزي ذا ميزه تنافسية، ينتشر بشكل شاسع في مجالات حل المشكلات واتخاذ القرار.

– فالتفكير يوافق صياغة الاستراتيجية وتنفيذها، على أنها تفاعلية بدلا من الأنشطة المتسلسلة والمنهجية الواضحة لعمليات التخطيط التقليدية، ويرى بعض المفكرين أن الإختلافات بين التفكير والتخطيط في مجالات الرؤية المستقبلية والصياغة الاستراتيجية وتنفيذها، وفي الوظائف الإدارية لإنشاء الاستراتيجية والتحكم في العمليات المرغوبة والنتائج، بينما يركز التفكير الاستراتيجي على رؤية عامة للمستقبل، ترى الخطة الاستراتيجية مستقبلا يمكن التنبؤ به وقياسه بالتفصيل المحدد،[2] وتتطلب كتابة الخطط التي تستند إلى التفكير الاستراتيجي لإعادة صياغة المفاهيم، حسب النموذج التقليدي ورؤيته عملية تتكون من ثلاث مراحل: التفكير الاستراتيجي، اتخاذ القرار الاستراتيجي، التخطيط الاستراتيجي،[3]وهو مايبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 1: مستويات تطور الاستراتيجية.

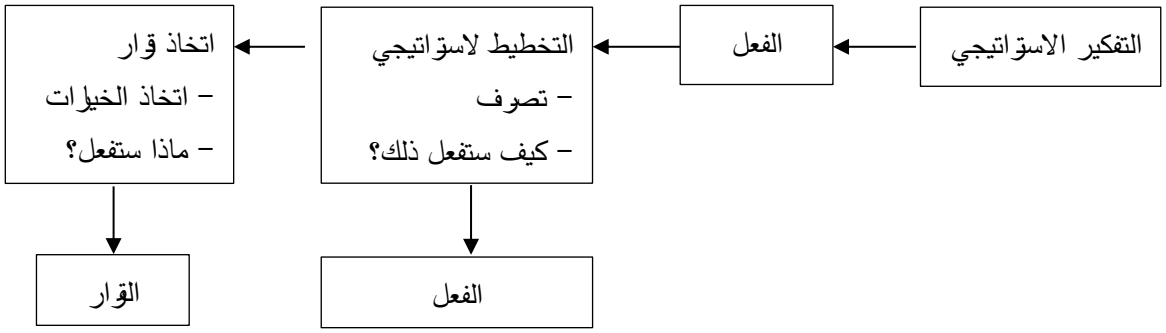

المصدر: من إعداد الباحثة.

(1): Kan Haycock , Op.Cit. P: 03.
(2): Ibid,P: 05.
(3): Maree Conway, Strategic Thinking: What It Is And How To Do It.: on website Https://Www.Researchgate.Net/Publication, (05/10/2021)/.

✓ **التفكير الاستراتيجي:** فهو يتعلق باستكشاف الاحتمالات والخيارات، واتخاذ القرار الاستراتيجي.

✓ **التخطيط الاستراتيجي:** حيث كتب **Mintzberg** أن التخطيط يتعلق بأخذ تلك الأهداف المفصلة وتحويلها إلى خطوات عمل رسمية وموثقة، يمكن تنفيذها لتحقيق ما يتفق عليه النتائج، يتطلب هذا النوع من النشاط تفكيرا تحليليا ومنطقيا وعمل استنتاج للتأكد من تنفيذ الإجراءات ومراقبتها والإبلاغ عنها.

✓ **عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي:** هي الواجهة بين التفكير والتخطيط الاستراتيجي، حيث يتم تعيين الاتجاهات في هذه المرحلة، ويتم تقييم الخيارات وفحصها، واتخاذ القرارات وبالتالي تحديد الوجهة المستقبلية وتحديد الأهداف.

وبالتالي فالقرار الاستراتيجي يحدد الاتجاهات، أما التخطيط تنفيذ الإجراءات، فالعملية الاستراتيجية تحتاج جميع المراحل الثلاث، كما يتطلب التفكير الاستراتيجي دمج المستقبل في عمليات صنع القرار من خلال تفكير كبير وعميق وطويل.

– **تفكير كبير:** فهم كيفية التواصل والتقاطع مع المنظمات الأخرى وتحليل البيئة الخارجية.

– **تفكير عميق:** التأكد من الطرق المستجدة انطلاقا من تفسير للماضي وتوقع المستقبل ومدى صلاحية الافتراضات في المستقبل.

– **تفكير طويل:** التطلع للمستقبل من خلال فهم شكله البديل للمنظمات، [1] أو ما يسمى المسح البيئي.*

فمنهم من يصنفه على أنه: تفكير شمولي وتكاملي– تفكير معرفي عقلي– تفكير قيادي– تفكير تنافسي– تفكير مستقبلي– تفكير إبداعي– أداة لحل المشكلات.

خامسا: **التعريف الإجرائي للتفكير الاستراتيجي:** هو أسلوب عمل ممنهج من منظورات معرفية وإدراكية مختلفة، تسعى لتحليل الماضي وتوقع المستقبل من خلال استكشاف الاحتمالات والخيارات كعملية استراتيجية تتلاءم والظروف البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة سواء كانت أمنية أو سياسية، اقتصادية

---

[1]: Maree Conway , Ibid.

*: **المسح البيئي:** هو فن استكشاف البيئة الخارجية بشكل منهجي، وفهم أفضل لطبيعة وسرعة التغيير في تلك البيئة، وتحديد الإمكانيات والفرص والتحديات والتطورات المستقبلية المحتملة ذات صلة بالمؤسسة، ويسميه **(Choo)** البحث الرسمي باستخدام منهجيات للحصول على معلومات لغرض معين وهو جوهر التفكير الاستراتيجي.

أوإدارية، كما يعمل على تحديد الاتجاهات لتحقيق الأهداف ومواجهة التهديدات والتحديات لضمان التطور المستقبلي.

المطلب الثالث: اتجاهات دراسة التفكير الاستراتيجي و اختلاف الطرح بين المدارس الغربية القديمة و الحديثة

باعتبار التفكير الاستراتيجي عملية يمكن من خلالها مراعاة العوامل و المتغيرات، و مراعاة الأهداف و غايات المنظمة فالجزء الأكبر وضع أهداف واضحة و قابلة للتنفيذ، و مدى إمكانية تحقيقها في أي إطار زمني، لكن هذه النظرة اختلفت فيها المدارس الغربية و صنفت التفكير الاستراتيجي حسب الطرح الغربي القديم و الحديث و اختلافات المدارس الغربية.

الفرع الأول: الاتجاهات المختلفة في دراسة التفكير الاستراتيجي

تختلف حسب أراء العلماء والباحثين، ونظرا لارتباطه بالواقع واعتباره عملية تتطلب منهجا مدروسا يتماشى والمعطيات؛ بهدف الوصول إلى قرار استراتيجي وفق متغيرات البيئة الداخلية والخارجية لأي منظمة، ولهذا تختلف الكثير من الأدبيات لنماذج التفكير الاستراتيجي وفقا لاتجاهات وأفكار مرتبطة بممارسة الواقع.

جدول رقم 1: نماذج التفكير الاستراتيجي حسب آراء الباحثين والمفكرين: [1]

اسم المفكر	الاهتمامات والاتجاهات في دراسة التفكير الاستراتيجي
Land ler (1962)	– ركز على ضرورة مواءمة ما بين تغير البيئة واستراتيجية التنوع والتكامل والتركيب التنظيمي.
Ansoff (1965)	– فهو يركز على أن بناء التفكير الاستراتيجي نابع من تفاعل كل من المنتج ورسالة المنظمة الحالية والجديدة، وضرورة تفكير الإدارة بخيارات وسلوكيات استراتيجية تنسجم مع طبيعة الموقف الاقتصادي.
Minz berg (1973)	– حدد خصائص التفكير الاستراتيجي ومعطياته باستخدام 3 نماذج للاختيار الاستراتيجي: – نموذج المؤسس – نموذج التكيف – نموذج التخطيط. – ويمكن ذكر بعض الخصائص مثلا: دوافع القرارات – أهداف المنظمة– جهة اتخاذ القرارات – البيئة – حجم الحركة...الخ، أما المعطيات فربطها بمصدر القوة التي قسمت إلى: أهداف المنظمة بيئة المنظمة – مكانة المنظمة.
Miles,Snow (1978).	– عملا كل من الباحثين على تطوير 4 نماذج*: نموذج المدافع، النموذج المستجيب، النموذج المحلل، النموذج المقاوم.
Porter (1987).	– فهم معطيات بيئة المنافسة عن طريق التحليل التركيبي لها مع تحديد ثلاث خيارات استراتيجية وهي: التمايز، التركيز، الكلفة الناتجة عن عملية التفكير والتي تؤثر بدرجة في الميزة التنافسية، وتوسع الحصة التسويقية للمنظمة والحفاظ عليها.

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالنظر إلى أراء المفكرين حول عملية التفكير الاستراتيجي واختلاف الجوانب التي درس منها، فإنه

---

[1]: نعمة عباسي الخفاجي، طاهر محسن اغالي؛ الفكر الاستراتيجي: قراءة معاصرة، (عمان: دار الثقافة،2008)، ص: 2021.

*: النموذج المدافع: يكون في حالة وجود نطاق أسواق المنتجات محدودا والبحث عن أسواق جديدة مع تطوير كفاءة التشغيل باستعمال التكنولوجيا.

– النموذج المستجيب: اغتنام الفرص المتاحة والمتوقعة، ويهتم بحالات الابتكار والإبداع.

– النموذج المحلل: يتميز بالتركيز بين نوعين من التفكير المستقر والمتغير، المستقر نسبيا: يكون فيه التفكير عقلاني يهتم بكفاءة العمليات.

– المتغير: يكون فيه التفكير بالأفكار الجديدة مع مراعاة عنصر السرعة.

– النموذج المقاوم: يكون بين عاملين البيئة المتغيرة والاستراتيجية المعمول بها للمنظمة.

يستخدم في أغلب الأحيان بالتبادل مع الجوانب الأخرى المتصلة بتطوير الاتجاه التنظيمي، المشكلة تكمن في طرق أو الأساليب الأكثر فعالية في تعلم كيفية تطبيق التفكير الاستراتيجي داخل المنظمة لتحقيق الأهداف المرسومة، هذا ما أدى إلى تطوير نماذج حسب تفاعل المنظمة مع بيئتها الداخلية والخارجية وفق معطيات وخصائص: الأهداف المنظمة والقرارات والحركة داخل المنظمة يستوجب التفكير بخيارات وسلوكيات استراتيجية تنسجم مع طبيعة المتغيرات.

الفرع الثاني: التفكير الاستراتيجي بين الفكر القديم والحديث

لأنه ليس علما دقيقا فقد حدث تغيير في التفكير الاستراتيجي لطاما ارتبط بالاستراتيجية؛ مما يشبه التطور الحقيقي لها، فقد تحرك عبر الزمن بشكل سلسل، عبر خط التطور من الزوايا و المنحنيات الزمنية، فيمكن إعادة إكتشاف التفكير الاستراتيجي القديم و إعادة تقديمه بطرق أكثر حداثة كما وهو ما يوضحه اختلاف الطرح بين الفكر القديم والحديث.

أولا- التفكير الاستراتيجي والفكر القديم: شمل النموذج القديم كل من: النموذج الأسيوي و النموذج الغربي.

1- **النموذج الأسيوي:** وقد ارتبط بالنموذج الصيني الذي كان من أهم الاستراتيجيين الصينيين **Kuan Hsun**، **LaoZi Moz**، أما **SunZi** فهو كان أشهرهم (حيث عاش في القرن الخامس قبل الميلاد)، وقدم إنتاج فكري ومقالات حول التفكير الاستراتيجي من بينها مقالات حول "فن الحرب" استخدمت من طرف العديد من قادة الجيش الصيني، فقط تأسس فكر الاستراتيجيات على يد **SunZi** ليأتي قادة عسكريين بعد عقود كاستراتيجيين عملوا في ظل وجود الأسر المالكة (أسرة **Tang**، أسرة **Song**)، كما عرف التفكير الاستراتيجي تيارين؛ التيار الأول: يركز على تحليل العلاقة بين الحرب والسياسة، والتيار الثاني: يرفض الحرب ويقبل حق الدفاع عن النفس.[1]

2- النموذج الغربي: يظهر عند قدماء اليونان بحيث يمتلك اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والاستراتيجية في عصرها القديم، أما الرومان فقد كان لهم فكرا عسكريا أصيلا وجديدا، كما عرف العصر الروماني تفرقا تكتيكيا استراتيجيا خلال قرون متتالية بسبب النسبة التنظيمية للعقيدة العسكرية الرومانية، أما

[1]: أحمد سمير عارف، العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الاستراتيجي الأمريكي، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص: 34.

التفكير الاستراتيجي عند البيزنطيين فقد ظهر من خلال العديد من المؤلفات حول المؤسسات العسكرية التي فيها أدب استراتيجي مزدهر.

ثانيا– التفكير الاستراتيجي والفكر الحديث: وقد ظهر في كتابات العديد من المفكرين منهم: **Henri, Antonie, Jomini**

– تأسس على يد المفكر جوميني Jomini: الذي ولد في سويسرا عام 1779، عمل في الجيش الفرنسي وعمل ماريشال عام 1805، كما نشر كتابه" معالجة التكتيك الكبير أو علاقة حرب السنوات السبعة"، لقد ظهر تأثير مؤلفاته على جميع منظري التفكير الاستراتيجي من روسيا إلى الولايات المتحدة المقرر الأوروبية.[1]

– كلاوزفيتر **(Clausewitz):** وهو منظر عسكري نمساوي لديه كتاب تحت عنوان" **فن الحرب**" وقد أصبح مرجع لمعظم المفكرين الاستراتيجيين، ولد كلاوزفيتر في السويد عام (1780) وقد شارك في الكثير من الحروب مما أكسبه خبرة عسكرية وتحقيق مرحلة جديدة في التفكير الاستراتيجي، فبدأ بشأن الحرب واعتبرها استمرار للسياسة لكن بوسائل مختلفة.

الفرع الثالث: المدارس الغربية و مرحلة الإصدار الفكري للتفكير الاستراتيجي

فقد لخصت هذه المدارس في نموذج كل من: المدرسة الألمانية، الإيطالية، الروسية، الفرنسية الموضحة في الجدول التالي:

[1]: أحمد سمير عارف، مرجع سابق، ص: 36.

جدول رقم 2: مدارس الفكر الغربية.

المدارس الفكرية	الاستراتيجية
1- المدرسة الألمانية	- تنفرد المدرسة الألمانية بطابع خاص عن المدارس الأخرى العسكرية لأسباب تاريخية (من النصف الثاني للقرن 18 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية)، لقد استمرت استراتيجيتها من المدرسة النمساوية التي كانت تمتاز هي الأخرى بـ: - الاعتماد على التفوق النوعي وتفوق النظريات والأساليب العسكرية. - تركز العمليات الهجومية على جبهة واحده وإدارة عمليات هجومية ثانوية أو دفاعية على باقي الجبهات. وكانت في البداية تعتمد على أفكار "فريدريك الأكبر"؛ أما المدرسة الحديثة أصبحت تعتمد على نظريات الفرنسيين من بينهم فولر وديغول.
2- المدرسة الإيطالية	- عرف التفكير الاستراتيجي ازدهارا في العصر الحديث وشهد إنتاج استراتيجي كبير، من خلال أعمال **Joseph pongini- Guillet** سنة 1932 في كتابه "عناصر الاستراتيجية والتكتيك". لتأتي بعده مجموعة من الكتابات حول فن الحرب وتحليلها، ظهر أيضا اتجاه آخر صنف الاستراتيجيين الايطاليين إلى صنفين: اتجاه الأول عرف بتقرب من الجهات الرسمية، أما الاتجاه الثاني اهتم بنقد الحرب.
3- المدرسة الروسية	- تظهر الإصدارات الفكرية فيما يخص الاستراتيجية الروسية في كتاب **Nicolas Medem** بعنوان: دراسة حول القواعد والأنظمة المعرفة للاستراتيجية عام(1836) تم كتاب: تكتيك سنة 1837، لتصدر كتب ومؤلفات أخرى حول فن الحرب.
4- المدرسة الفرنسية	- كان كتاب" روح المؤسسات العسكرية" بمثابة الركيزة الأساسية التي سيطرت على الإنتاج الفكري الاستراتيجي الفرنسي في العصر الحديث؛ حيث درس النظرية العامة للفن العسكري، تنظيم الجيوش والعمليات المختلفة للحرب لتعرف فرنسا استقرارا سياسيا في هذه الحقبة، لكن مع بداية القرن 20 شهدت إنتاجا فكريا حول الاستراتيجية بشكل كبير وسريع.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات السابقة.

المطلب الرابع: مراحل وأبعاد التفكير الاستراتيجي.

من المتعارف عليه أن التفكير الاستراتيجي هو نهج منظم، يعتمد على تفاعلات المنظمة مع بيئتها الداخلية والخارجية، لتوضيح الرؤى وانتهاج استراتيجيات تتوافق مع مختلف المتغيرات والمستجدات وهذا ما توضحه مراحل التفكير التي عادة ما يصاحبها طرح الأسئلة بغية كشف الإبهام وتحديد الأهداف. [1]

[1]:فضيلة سليمان داوود، المرجع السابق، ص:33.

الفرع الأول: مراحل التفكير الاستراتيجي

فيمكن توضيح هذه المراحل من الجدول في شكلها المختصر.

جدول رقم 3: مراحل التفكير الاستراتيجي

المرحلة	السؤال المرتبط	خطوات التفكير الاستراتيجي.
تصور	ما يبدو، يحدث هنا؟	– تصور: المنظمة، المشاركين، والبيئة ← توقع المستقبل.
فهم	ما احتمالات ما نواجه؟	– تحديد الاحتمالات الاستراتيجية، مقارنة الاحتمالات بالقدرات.
منطق	ماذا سنفعل؟	– اختيار الاستراتيجية الرئيسية – تنفيذ الاستراتيجية.

المصدر: من إعداد الباحثة

– التفكير الاستراتيجي هو خطة بعيدة المدى أو مستقبلية ذات تصور لسياسة معينة، كانت عادية أو إصلاحية كيف كانت سابقا وكيف ستكون مستقبلا، وما إمكانية تطبيق هذه السياسة لتحقيق هذا التصور بمراعاة نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة ودراسة المخاطر التي يمكن مواجهتها، فالتفكير الاستراتيجي طريقة للتحليل والتصور باستخدام الإبداع كآلية تحويل لها أفق عملي موثوق وعلمي، مع احتمال يؤدي إلى تطوير الواقع الحالي لتحقيقه مع حقائق المشهد المختار بالداخل من البدائل التحويلية المختلفة، والمبتكرة التي يتم تحليلها مسبقا وبالتالي اختصر الجدول مراحل التفكير الاستراتيجي ولخصها بثلاث عناصر:

1– التصور: والذي يتم دراسة طبيعة البيئة وتداخلاتها وتأثيرها على المنظمات على اختلاف أشكالها، وكذلك تحديد المشاركين كالمدراء أو الموظفين داخل المنظمة وتقييم سلوكياتهم، لوضع تصور شامل يتم من خلاله توقع المستقبل وفقا لاستراتيجية معينة تتلاءم ومعطيات المنظمة.

2– فهم: ويشمل الاحتمالات التي يمكن تحديدها ومقارنتها بالقدرات للمنظمة من خلال تقدير نقاط القوة والضعف ومراعاتها في الاختيارات، تعامل رئيسي بفرض نهج أو طريقة معينة تضمن نجاح الاستراتيجية المتفق عليها.

3- **المنطق**: الوضع الدقيق واختيار الاستراتيجية مع تنفيذها.

وينظر للتفكير الاستراتيجي على أنه شكل جديد من أشكال التخطيط الاستراتيجي ربما أكثر حداثة، أكثر مرونة كما تتم عملية التفكير من خلال العديد من الأساليب التالية[1] نذكر منها:

1- الأدوات: يقصد بها الوسائل المادية، التي يمكن استخدامها لتحقيق تأثيرات على عملية التفكير.

2- العناصر: هي الأساسيات التي يمكن تحقيق تأثيرات المهنية.

3- المكونات: هي عناصر غير أساسية لكنها تتفاعل مع بعضهم.

4- المواقف: هي اتحاد كل من أدوات، عناصر ومكونات في سياق واحد تهدف لخلق تأثير ذا مغزى استراتيجي.

5- القيم: مجموع الأهداف والاتجاهات، والقدرات العقلية والنفسية لعملية التفكير الاستراتيجي.

الفرع الثاني: أبعاد التفكير الاستراتيجي:

ينظر لتفكير الاستراتيجي على أنه نشاط استراتيجي يعتمد على القدرات العقلية عالية المستوى التي تساهم في إنشاء رؤى مستقبلية، من خلال ربط الثقافة التنظيمية وفق توجهات المنظمة نحو المستقبل، لهذا يحتاج التفكير الاستراتيجي لأبعاد جديدة لتطبيقه على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس فقد اختلف العديد من المفكرين حول تصنيف الأبعاد بسبب اختلاف توجهاتهم الفكرية، فمنها ما يتقارب وفق سياقات فكرية وثقافية واحدة ومنها ما يتباعد نتيجة تباينات آراء الباحثين، [2] فهناك من صنف أبعاد التفكير الاستراتيجي على أنها مجموعة الأسئلة التي يحاول التفكير الإجابة عليها في ظل العناصر التالية: [3]

أولا- الاستراتيجية كعملية: - و على هذا الأساس يتم طرح الأسئلة التالية:

- كيف تصنع الاستراتيجية؟ وما الأسباب التي أدت لصنعها؟

- أسئلة حول الفاعلين في العملية الاستراتيجية والذين ترجع لهم مهام تحليل وتطبيق الاستراتيجية.

---

[1]: أحمد سمير عارف، المرجع السابق، ص: 32.

[2]: فضيلة سليمان داوود، المرجع السابق، ص: 34.

[3]: أحمد سمير عارف، المرجع السابق، ص: 33.

ثانيا– الاستراتيجية كمحتوى: – وتكون طبيعة السؤال حول: طبيعة الاستراتيجية المحددة القابلة للتطبيق.

ثالثا– الاستراتيجية كسياق: تتمحور الأسئلة في هذا العنصر حول الظروف؛ التي من شأنها التأثير في العملية الاستراتيجية ومدى قدرة المسؤولين في التحكم فيها.

– أما التصنيفات الأخرى فقد حددت أبعاد التفكير الاستراتيجي وفق أطر مختلفة تتمثل فيما يلي:

1– **النظرة الشمولية:** [1] دور المفكر الاستراتيجي لإعطاء نظرة شاملة حول المنظمة، وفهم كيف أن تغيير في مكون واحد يؤثر على البقية، كما يتطلب التفكير الاستراتيجي صورة واضحة لكامل النظام ودور أفراد المنظمة في هذا النظام.

2– **التفكير في الوقت المناسب:** بالنظر لوجهات النظر التقليدية تركز على درجة التجانس بين الموارد المتاحة والفرص المتاحة، وبالتالي فالاستراتيجية تتأثر بالفجوة الموجودة بين الواقع الحالي والتوجه نحو المستقبل، أي المقصود بالوقت المناسب ومدى ربط التفكير في المستقبل بالماضي، ما وضع رؤية مستقبلية للمنظمة وما ستكون عليه في المستقبل الحاضر.[2]

3– **تطوير الافتراضات:** فالتفكير الاستراتيجي يتمثل في كل من الإبداع والتحليل والفرضية تتبع السؤال الإبداعي، وبالتالي فالتفكير يتركز حول المعلومات المتحصل عليها حول المتغيرات والبيئة المحيطة ومن ثمة اختيار الفرضيات المناسبة وتطويرها.

4– **الفرصة الذكية:** تطوير الاستراتيجيات المتابعة لدى المنظمات عن طريق تطوير البدائل والخيارات وطرق تطبيقها، مع التركيز على المدة لتنفيذ الاستراتيجية سواء على المدى البعيد أو القريب، وتحليل المشكلة ووضع خطط بديلة والاعتماد على الانفتاح على التجارب الجديدة التي يمكن الاستفادة من استراتيجياتها كطرق بديلة، تكون أنسب للمنظمة من الاستراتيجية القائمة كما تكون ذات فعالية وقدرة على التأقلم مع المتغيرات الحاصلة التي يفرضها التطور التكنولوجي والتنافس في الوقت الحالي.[3]

---

[1]: صبا نوري الحمداني، محمد الخولاني، تأثير التفكير الاستراتيجي على تحسين جودة الحياة الوظيفية، المجلة العربية للإدارة، المجلد: 38، العدد: 2، (يونيو 2018)، ص: 214.

[2]: سمير عميش، سمية ناصري، التفكير الاستراتيجي وتأثيره على إدارة الأزمات المؤسسات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاجتماعية، المجلد: 13، العدد: 03، (2020)، ص: 920.

[3]: نفس المرجع، ص: 921.

5- **الاستراتيجية القصدية:** أو البنية الاستراتيجية ويقصد بها؛ تصور رؤية استراتيجية مستقبلية للمنظمة في ظل وجود هدف محدد، وفي هذا العنصر تظهر توجهات متخذي القرار لتحقيق هذه الأهداف ومواجهة جميع التحديات والمتغيرات المستقبلية[1].

- رغم الاختلافات حول تصنيف هذه الأبعاد وتباين الرؤى حولها؛ إلا أن توفرها يؤدي إلى نجاح المنظمة وقدرتها على المواجهة خاصة للتحديات التنافسية والتكنولوجية، المبنية على أسس استراتيجية ملائمة للمتغيرات والمستجدات البيئية المحيطة بها.

يعد توقع المخاطر وتوقع نقاط الضعف التي يجب أن تكون على دراية بها وبالفرص التي يجب اغتنامها، جزءا من التفكير الاستراتيجي فهو ببساطة عملية مدروسة ومنطقية لتحليل المتغيرات والعناصر المهمة التي من شأنها أن تؤثر على أداء الفريق أو الفرد على المدى الطويل في مجال الأعمال، كما تنتج عن التفكير والتحليل الاستراتيجي مجموعة متميزة من الأهداف والخطط والمفاهيم الجديدة اللازمة الصمود والازدهار في بيئة ديناميكية قاسية، ويأخذ هذا النهج في الاعتبار قوى الأسواق الاقتصادية والموارد المتاحة، فالبحث والتفكير التحليل والإبداع وقدرات حل المشكلات وقدرات القيادة والتواصل والحسم كلها ضرورية للتفكير الاستراتيجي.

[1] : صبا نوري الحمداني، محمد الخولاني، المرجع السابق، ص: 215.

المبحث الثالث: ماهية جودة السياسية العامة

تعتمد الفلسفة الإدارية والسياسية للمنظمة على اختلاف مجالاتها على جودة القرارات والسياسات المتخذة، فالجودة مفهوم تطور حسب المتغيرات البيئية، فأصبح ظاهرة أو ميزة للأداء بسبب ظهور الأسواق العالمية وحدة المنافسة ما انعكس على الجانب السياسي ومخرجات الأنظمة؛ فهي بمثابة سلاح استراتيجي يضمن المكانة والتكيف وفق الأحداث الدولية والمحلية المتسارعة.

المطلب الأول: تعريف جودة السياسة العامة

تناولت الدراسات السياسية الأكاديمية فرق التحليل لوضع مؤشرات محددة تتفق حول مفهوم محدد لجودة السياسة العامة؛ حيث اقترن مفهوم الجودة بالجانب الإداري و الاقتصادي، أما السياسة العامة فهي تعبر عن أداء المؤسسات الحكومية، لكن مع التطورات الراهنة و تكامل المجالات ساعد صناع السياسة على استخدام البيانات لتغيير المسارات في رسم و تنفيذ السياسات، و بالتالي لابد من توضيح تداخل المفهومين الجودة و السياسة العامة في هذا المطلب.

الفرع الأول: الدلالة الأكاديمية لمفهوم الجودة.

رغم تضارب الآراء حول تحديد دلالة الجودة و تعريف موحد لها، و عدم إمكانية تداخلها في السياقات المختلفة للمجالات الأخرى، إلا أن الفكر الحديث يشير إلى طبيعة التعريفات التي ليست علائقية بشكل صريح، لكن لها طابع علائقي ضمني، كما يمكن أن يكون بناء العلاقات و الحفاظ عليها من خلال تقييم و توقع الحاجات المعلنة و الضمنية لتوضيح مفهوم الجودة في سياقاتها المختلفة.

أولا– المعنى اللغوي للجودة: قد اختلفت من لغة لأخرى؛ الجودة في اللغة العربية هي نقيض الرداءة وهي من أجاد أي أحسن، أما اللاتينية فمصطلح الجودة **(Quality)** مشتق من كلمة **(Qualities)** وهي مفهوم مختلف باختلاف الجهة المستخدمة لهذا المصطلح وهي تعني طبيعة الشيء ودرجة صلاحه، في اللغة الإنجليزية: تعددت المفاهيم الخاصة بمصطلح الجودة ويقصد بها درجة الامتياز وهذا ما أكده قاموس ويبستر **(Webster's New World dictionary)** حيث اعتبر الجودة هي التفوق والامتياز معا لشيء معين، أما قاموس أكسفورد **(Oxford English dictionary)** خصص بها النوعية والقيمة، فمن اختلاف

التعاريف يمكن توصيف الجودة على أنها السمة أو الميزة التي يمكن فهم وتحديد بنية وطبيعة الأشياء، كما أنها ترمز للإتقان والتفوق والإبداع.[1]

ثانيا- الجودة اصطلاحا: هو مفهوم قديم ظهر مع الحضارات القديمة مثل اليونانية والفرعونية وغيرها، وهو مصطلح كثير الاستخدام في المجال الاقتصادي وهذا الاستخدام أدى إلى تباين واختلاف التعاريف المقدمة للجودة؛ فهو يشير إلى الميزة التنافسية والأسواق ومتطلبات الزبائن، حيث تضمن البقاء للمنظمات من خلال تحسين المنتوج، وتوفر له فرص الاستثمار أكثر مما يحقق نسبة كبيرة للرضا.

-عرفها فيشر **(ficher)** أنها تعبر عن درجة التألق والتميز وكون الأداء ممتاز، أو خصائص المنتج (خدمة السلعة) ممتازة عند مقارنتها مع المعايير الموضوعة من منظور الزبون، كما تعني أهداف الزبون ورغباته باستمرار، [2] ليقدم تعريف آخر لها: أنها كفاءة الأداء وفاعلية الإنجاز أو أنها إمكانية تقليص التكاليف؛ وبالتالي تركز هذه المفاهيم على الأداء والفعالية والتكاليف التي يتم تحقيقها في حالة تطابق العناصر مع المعايير المحددة من قبل المنظمة، و يمكن تحديد اتجاهات الجودة في المجال الاقتصادي في مجموعة من النقاط:

-مدى مطابقة الخدمة المقدمة أو المنتوج مع المعايير.

- مدى تحقيقها للميزة التنافسية في السوق.

- تطوير المنتوج وتحقيق رضا الزبون وتحقيق الربح المنشود.

- تكييف الأداء والإنتاج وفق المتغيرات الداخلية والخارجية.

- استراتيجية هامة في المنظمة تضمن البقاء في سوق الأعمال.

-أما ديفيد جارفين**(David Garvin)** فحدد مداخل الجودة في كتابه إدارة الجودة (**Management Quality)** ملخصا الكثير من التعاريف المقدمة من طرف الباحثين والمفكرين، والتي أظهرت تباين كبير واختلاف وعدم الاتفاق على تعريف موحد.

---

[1]: عبد الله حسن مسلم، إدارة الجودة الشاملة: معايير الإيزو، طبعة 1، (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015)، ص:21.

[2]: قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات: مفاهيم وعمليات وتطبيقات، (عمان: دار الشروق، 2006)، ص: 26.

الشكل رقم 2: مداخل الجودة

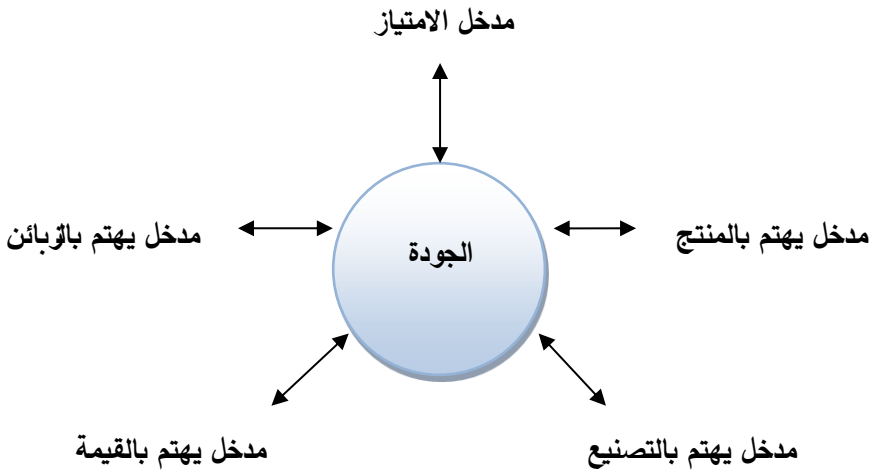

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (قاسم نايف علوان المحياوي، المرجع السابق، ص: 26)

و اهتم الكثير من الباحثين أيضا بمراحل تطور مفهوم الجودة لارتباطها بالمداخل المذكورة سابقا، فالمرحلة الأولى للظهور اهتمت بالمنتج من قبل المفكرين الأمريكيين حيث استخدموا الأساليب الإحصائية والتحليلية والأساليب الإدارية لزيادة الإنتاج، أما المرحلة الثانية ركزت على الزبون وزيادة الطلب على السلع وبالتالي الاهتمام على الكم دون النوعية بسبب زيادة المنافسة بين المؤسسات مما أصاب الجودة الركود، المرحلة الثالثة والتي كانت خطوة نحو التصنيع وتحسين المنتج وركزت على عمليات التدريب التي لها دور كبير للدفع بعملية الجودة في العمل لما لها مساهمة في زيادة الإنتاج والعملية الإنتاجية[1]، المرحلة الرابعة كانت منعرج نحو القيمة فأصبحت ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة وظهور معايير الجودة والتسابق لتطبيقها بين الشركات؛ أي التركيز على العملية الانتاجية وليس على السلع والخدمات مثلما موضح في الشكل.

[1]: خالد بن حمدان، عطاالله علي زبون، إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2017)، ص: 08.

الشكل رقم 3: مراحل تطور مفهوم الجودة.

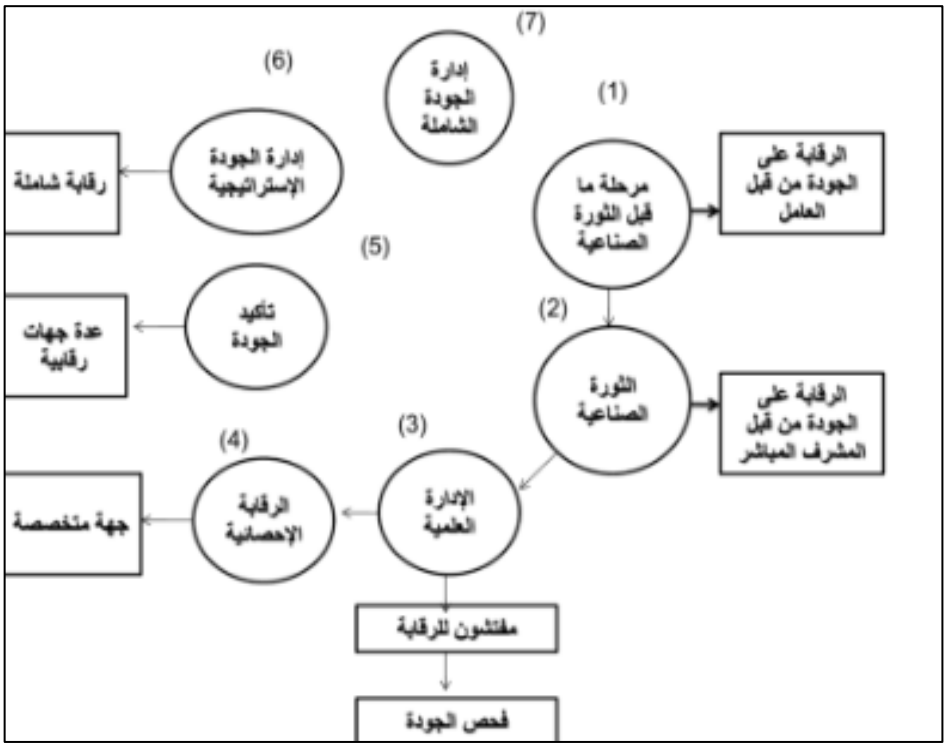

المصدر: خالد بن حمدان، عطاالله علي زبون، المرجع السابق، ص: 11.

حددت هذه المراحل تطور مفهوم الجودة وفق التسلسل الزمني و المرحلي لمدارس الإدارة العامة، بداية بمرحلة الثورة الصناعية حيث اقتصرت الرقابة على الجودة من قبل العامل، لتتطور و تختلف اختصاصات الرقابة و فحص الجودة بين العمال، المشرفين و المفتشين و الجهات المتخصصة، إلى غاية مرحلة الجودة الشاملة و ارتباطها بالميزة التنافسية، ليتحول المفهوم الى الجانب السياسي والتعبير عنه بشكل أكثر وضوحا وفق المعايير ومستوى الخدمات والسياسات؛ التي يمكن أن يتوقعها المواطنون وهذا بالالتزام بمواثيق الجودة المعروفة في الدول الديمقراطية.

الفرع الثاني: تعريف جودة السياسة العامة

تعد بعد جزئي يرتبط بالخدمات العامة أي لارتباطها بالإدارة، وبعد كلي مرتبط بالسياسات العامة، وتشير إلى قدرتهم على الوفاء بالمتطلبات المحددة على المستويات القانونية والسياسية والخدماتية، واستخدم مصطلح الجودة لأول مرة في اليونان القديمة باعتبارها المثل الأعلى للتميز، وهو تعبير عن رؤية مطلقة وصعبة بمعنى المطابقة لمواصفات معينة، ففكرة المطابقة للمعايير الفنية والقانونية تعكس جوهر العمل

العام والنوع المثالي البيروقراطي الذي يصوره فيبر (**Max Weber**) وهي احترام الأسس القانونية والمعاملة المتطابقة (المساواة) وهي قيم الحكم الإداري الرشيد .

– وتعرف أيضا: على أنها صياغة الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والتي يمكن تلخيصها بتصميم السياسات والأسس المعيارية والبرامج السياسية والإدارية الناتجة عنها إذا كانت توقعات المواطنين تجاه الدولة غير محدودة في كثير من الأحيان، مما يستوجب صياغة توقعات المواطنين تجاه جودة السياسة العامة وفعاليتها بشكل واضح وتقييمها بانتظام، وذلك للاستجابة لها على النحو المناسب قدر الإمكان.

– **التعريف الإجرائي لجودة السياسة العامة:** هي تعبير عن كفاءة الأداء والفعالية في التنفيذ لتحقيق الميزة التنافسية على جميع الأصعدة: الإدارية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، كما أنها تمثل تغييرا عميقا في الثقافة من أجل دمج المواطنين في العالم الإداري والسياسي، دون الوقوع في منطق استهلاكي خاص للسياسات والعمليات البيروقراطية.

المطلب الثاني: نهج جودة السياسة العامة وآليات قياسها.

إن واقع التغيير و التنظير في العصر الحالي تعطي أهمية للجودة و تعتبرها مبدا أساسي في عملية التحول في صنع القرار و أداء الحكومات، فقد أصبحت معيار المقارنة و المنافسة لما تخلفه من تكيف الأنظمة السياسية مع المستجدات، و لهذا حدد علماء السياسة نهج التطور بالبحث العلمي و المعرفي، و مدى تأثيره في جودة السياسة العامة مع إمكانية قياسها من خلال العديد من الآليات التي نوضحها في هذا المطلب.

الفرع الأول: نهج جودة السياسة العامة

إن مقاربة التحديث في الوقت الراهن عملت على ربط جميع القطاعات، والمجلات السياسية منها والاقتصادية بمؤشرات البحث العلمي وتتمثل هذه الأخيرة في:

أولا– تحسين إمكانية قراءة ونشر العمل البحثي: وهذا من خلال تتبع عمليات البحث وإدارة المشاريع في الوضع التعاقدي لاهتمام الجهات المانحة والعملاء والشركاء من خارج المنظمة، تهتم وظائف دعم الأبحاث أيضا بمجالات خبرتها من أجل تحسين جودة خدماتها بالتعاون مع الفرق العلمية والتقنية، وتركز الجهود أيضا داخليا على الإجراءات متعددة الوظائف لتعبئة العديد من الإدارات والخدمات التابعة

للإدارة، والخدمات التابعة للإدارة العامة بتحسين التبادلات بين فرق المنظمة أو النظام التي تنتمي إلى هياكل ومواقع هرمية مختلفة[1]، تؤثر الأبحاث على القدرات الحكومية حيث تلعب دورا مهما في تحسين خصائص السياسات، تميل البلدان التي لديها بيروقراطيات أكثر قدرة، و مجالس تشريعية أكثر مؤسسية، وسلطات قضائية مستقلة، و أحزاب سياسية مؤسسية إلى اتباع سياسات أكثر استقرارا و قدرة على التكيف التماسك و الكفاءة.

ثانيا– التأكد من موثوقية نتائج البحوث: تعزز أيضا موثوقية خدمات دعم البحث من خلال الاجراءات التي يتم اتخاذها إلى تعزيز أساليب ومعدات البحث، مع استمرارية الإجراءات التجريبية لتحسين وظيفة القياس في فرق البحث، ولاسيما فيما يتعلق بطرق المعايرة والإدارة والمحسوبية لمعدات القياس.

ثالثا– جعل عمليات البحث والإدارة ودعم البحث متوافقة مع المعايير: بما أن التقييم جزء لا يتجزأ من نهج الجودة، فإن تفويض التقييم الجماعي في البحث سوف يتحد مع تفويض الجودة لتعزيز الإدارة في وضع المشروع، سيكون للوفدين مهمة تعزيز نهج الجودة في البحث وتشجيع تنفيذ الإجراءات لتحسين أدائها الجماعي بشكل مستمر، لضمان إمكانية التتبع والإبلاغ بشكل دوري عن التقدم المحرز.

خامسا– اشراك الأجهزة الإدارية على أعلى مستوى والتي ستكون مصحوبة بالاتصالات المناسبة والمواد المتاحة وتحديدها وفق الأهداف وطموح النظام السياسي.

سادسا– التدريب حيث يسمح بتكيف مع مستويات الفرق، تهدف هذه الخطة إلى تعزيز جودة الأجهزة الإدارية والحكومية كجزء من الاستراتيجية العلمية، دعما لتنفيذه وامتثالا لعقد الأهداف من الدولة والمراكز البحثية والفكرية، وتتعلق هذه الخطة بسياسة الجودة من خلال الأهداف والتنظيم وطرق تطبيقها وتقييمها، كما لها أربعة أهداف رئيسية:

– تأكيد أهداف تحسين الجودة داخل المراكز الفكرية.

– تنسيق الإجراءات المتخذة والقادمة بين مراكز الفكر والجهات الحكومية.

– تقييم النتائج لزيادة أداء نهج جودة السياسات والقرارات، فهي تزيد من الثقة التي تضعها السلطات الحكومية في المراكز الفكرية، والقطاع الخاص من الشركاء والفواعل غير الرسمية، وبالتالي تساهم بشكل

[1]:Franco Maria, Scartascini, Carlos, The Politics of Policies: Revisiting the Quality of Public Policies and Government Capabilities in Latin America and the Caribbean, (Inter-American Development Bank: Department of Research and Chief Economist, 2014), p:06.

عام في تحسين التبادل داخليا وخارجيا، ويتم تطبيق نهج جودة السياسات تدريجيا على مستوى القطاعات المختلفة، وذلك بطريقة متكاملة ومتكيفة مع سياق تدخل الإنتاج العلمي أو دعم البحوث أو الكيانات الإدارية بهدف تحقيق ثلاث أهداف ذات أولوية:

_ تحسين إمكانية تتبع عمليات البحث والإدارة وضمان موثوقية النتائج والمعلومات

– تعزيز تقديم النتائج ومخرجات النظام.

– تحسين إمكانية تتبع البحث وإدارتها، حيث تشكل إمكانية تتبع عملية البحث وإدارة المشاريع السياسية في الوضع التعاقدي نقطة أساسية في نهج جودة السياسات، كما يهدف هذا النهج إلى تحسين الوصول إلى المعلومات وزيادة إمكانية قراءة التوجهات الاستراتيجية للمانحين والشركاء في القطاع العام والخاص.

الفرع الثاني: آليات قياس جودة السياسة العامة

عادة ما يشار لتقييم السياسة العامة أنها عملية معقدة الأغراض وتعدد الجهات الفاعلة المعنية، فالسياسة العامة إجراء تنفذه السلطات العامة لمعالجة المشكلات التي تؤثر على جماهير محددة ويهدف إلى التغيير في المجتمع غالبا ما تكون أهدافه معقدة، كما يهدف التدريب إلى تحسين المؤهلات، حيث تجمع السياسة العامة بين العديد من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، لا يهتم تقييم السياسة العامة بالنتائج التي يتم تحقيقها فحسب، بل يهتم أيضا بأساليب تنفيذ العمل العام والعمليات التي تشرح كيفية الحصول على هذه النتائج أو عدم الحصول عليها، وهو تقييم يتم على أساس المعرفة المتعمقة بالعواقب التي تحفزها هذه الإجراءات وكذلك العمليات التي تنتهجها، وبسبب تعقيداتها فإن السياسة العامة غير مناسبة تقييمها بسهولة لتقديراتها الخاصة[1].

أولا– التقييم: فغالبا ما يربط تقييم السياسة العامة بمناهج الجودة في الأنظمة اذ يعتمد على فكرة تقييم جودة العمل السياسي من أجل التغلب على الفجوة بين المجالات القائمة الإدارة، العلوم السياسية، وتقدم الأدبيات مجموعة متنوعة من التعريفات لتقييم السياسات العامة، في البداية تؤكد التعريفات على تقييم تأثيرات السياسة العامة من حيث تحقيق أهدافها الخاصة، وأبحاث تقييم السياسات هي الفحص الموضوعي والمنهجي والتجريبي لتأثيرات السياسات والبرامج العامة الجارية على أهدافها من حيث الأهداف التي من

[1]: Daniel Lamarque, Contrôle Et évaluation De La Gestion Publique, (Bruxelles: Edition Bruylant, 2016),P: 141.

المفترض أن تتكون على أساس نتائج القياسات التي تم تنفيذها، من اصدار حكم على جودة هذه النتائج فالتقييم هو التقسيم المنهجي للعملية، أو نتائج برنامج أو سياسة ما مقارنة لمجموعة من المعايير الصريحة أو الضمنية كوسيلة للمساهمة في تحسين البرامج أو السياسة، وبصورة مباشرة من خلال التقييم تتضح ويقرر ما إذا كانت السياسة العامة ناجحة أم فاشلة؛ فالهدف النهائي منه لا يتوقف على الأداء المحدد للسياسة العامة، لكن يفحص قدرتها للمساهمة في تحسين المجتمع والديمقراطية.

يجمع التقييم بين المنهج العلمي والحكم السياسي على وجه التحديد، فإن أساليب البحث في العلوم الاجتماعية لصياغة حكم على أداء السياسة العامة، هو الذي يشكل جوهر النهج على الرغم من أنه موجة نحو تحليل التأثيرات، فإن التقييم لا يتم تنفيذه فقط بعد عدة سنوات من التنفيذ، يمكن اطلاقه قبل اعتماد البرنامج عن طريق المشاريع التجريبية أو متابعة لعملية التنفيذ[1]، كما أنه يعتمد على العديد من المعايير نطر منها:

1 – **الملاءمة:** تحديد العلاقة الموجودة بين الأهداف المحددة في السياسة العامة والمشكلة التي يتعين حلها.

2 – **جودة التصميم:** تشكك في التماسك الداخلي للبرنامج وعقلانية منطق عمله فيما يتعلق على وجه الخصوص بتجديد المجموعات المستهدفة واختيار الأموات.

3– **جودة عملية التنفيذ:** بمعنى مقارنة البرامج كما تم تصورها وتنفيذها الفعلي على أرض الواقع، أي المخرجات التي تم تحقيقها أثناء تنفيذ السياسة[2].

4– **الفعالية:** إلى جانب الكفاءة تعتبر الفعالية المعيار الأول لتقييم آثار السياسة العامة، وهي قياس درجة الملاءمة بين الأهداف (المعيارية) للسياسة والسلوك الفعلي للمجموعات المستهدفة.

5– مقارنة كفاءة والتخصيص للموارد المستثمرة في السياسة العامة بالنتائج التي تم الحصول عليها، أي تحليلات التكلفة والعائد[3].

ثانيا– توجيه وتنفيذ السياسة العامة: لإدارة السياسات العامة لابد من استراتيجيات الإدارة الضرورية، رغم أنها محددة تماما للبلدان التي قامت بصياغتها إلا أنها يتم إثراؤها من خلال التبادلات بين

---

(1): Daniel Lamarque: Op.Cit,. P: 142.
(2): David Aubin Et Catherine Fallon, Béatrice Van Haeperen, Penser L' Evaluation Des Politiques Publiques,(Belgique: De Boeck Superieur,2016),P: 19
(3): Ibid, P: 20.

البلدان، ولهذا تم انشاء مجلات والتبادلات والنقاش مثل المؤتمرات والندوات وورش العمل وغيرها وذلك بهدف مقارنة الأفكار والنهج مع البلدان الأكثر خبرة في هذا المجال، وفي هذا الإطار هذا المنظور توجد سبل للتفكير في الاتجاهات الحالية لتوحيد إدارة القطاع العام، فمثلا التمويل العام فقد تم انشاؤه من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والمعروفة بالمختصر الأنجلو سكسوني، النظام المحاسبي الدولي للقطاع العام، فهم التغيير بدءا من فكرة أن المالية العامة مثل الخدمة العمومية؛ هي ركيزة أساسية والاقناع بالفكرة أن الجهود لا تكون فعالة إلا إذا تم تنظيمها في إطار استراتيجية الإدارة والسلوكيات المتقدمة[1]، كشرط أساسي للسعي للتقدم وضمان تدريب المهارات وفق لاحتياجات الاقتصاد؛ فاستراتيجية السياسة العامة تظل محل اهتمام غالبية خبراء الإدارة العامة، فالمستوى الأول للإدارة هو أعلى مستوى من سلسلة صنع القرار بما يقصده التوجه السياسية بمعنى مسؤولية الجهاز الحكومي على نجاح الإصلاحات على مستوى القطاعات الحكومية، كونه يواجه تحديا في التنفيذ في ظل غياب الإدارة وغياب نمط التنظيم على المستوى الإداري من حيث التنفيذ .

ثالثا– المشاركة في الانتخابات: تعكس المشاركة الانتخابية مدى تفاعل المواطنين مع المخرجات الحكومية، من خلال عملية الاختيار للمرشحين وتأثيرها على السياسة العامة وجودتها، فطبيعة هذه الاختيارات هي انعكاس للثقافة والتنشئة السياسية السائدة في المجتمعات، وهي تختلف حسب طبيعة بيئة النظم الغربية والعربية.

1– الثقافة السياسية: فقد تباينت المفاهيم للثقافة السياسية بين كل من فيليب برو(**Philip Bro**)، غابريال ألموند (**Gabriel Almond**) وجيمس أندرسون (**James Anderson**)[2]؛ فمن وجهة نظر غابريال ألموند يرى أن الثقافة السياسية هي الطريقة التي تتم بها توزيع الاتجاهات السياسية والقيم والمواطن والمعرفة والقدرات، مثلما تؤثر التفضيلات الشخصية على تصرفات الفرد، تؤثر الثقافة السياسية على كيفية تصرف مواطني الدولة وقادتها تجاه جميع الجوانب النظام السياسي، ومن خلال مقارنة بعض أبعادها عبر الدول، يمكننا فهم الاتجاهات والصراعات المتعلقة بالسلوك الحالي والمستقبلي عند التعامل مع نظام سياسي معين، كما قسم الثقافة السياسية إلى ثلاث أنواع: الثقافة الهامشية الانعزالية، ثقافة الخضوع، ثقافة المشاركة.

---

[1].Mor Seck, Repenser Les Politiques Publiques Et Réinventer L'état, (Editions L'Harmattan,2023), P: 20.

[2]: ولد الصديق ميلود، الاغتراب السياسي: في الوسط الطلابي دراسة استطلاعية لراي المجتمع الطلابي في العملية السياسية في ضوء التحولات السياسية في العالم العربي، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2017)،ص: 91.

أما فليب برو يرى أنها مجموعة من الأفكار والمعلومات التي تحدد نوعية العلاقة بين المواطنين وسلطة الحكم، من خلال استخدامهم لها لتفسير هذا التفاعل كما يمكن الاعتماد عليها في تحديد الهوية للأفراد، وبالتالي تحديد موقعهم من خلال مظاهر الوعي التي تميز سلوكه في المجال السياسي، والتعبير عنه كناخب، ويحصر جيمس أندرسون تعريفه لها كونها جانب من ثقافة المجتمع والذي يتكون من المواقف والقيم والأفكار حول ما يجب على الحكومة أن تفعله، وكيف ينبغي لها أن تفعل ذلك، وكيفية اتصال وتفاعل المواطن مع السلطة، هناك عملية تنتقل من خلالها الثقافة السياسة من جيل لآخر، فالتنشئة السياسية هي العملية التي يتفاعل من خلالها الناس في المجتمع حيث تتم عملية التفاعل فيما بينهم ومع القادة السياسيين[1].

2- التنشئة السياسية: من خلال المعرفة والخبرات والمثل التي يكتسبها ويتعلمها المواطن، تسعى التنشئة السياسية إلى رفع مستوى الوعي لدى الفرد وتزويده بفهم واضح للظروف المحيطة به، ومن ثم فإن اكتساب الوعي السياسي (وهو ما يصنع الفرد والمواطن)، وهو من بين أهم أهداف التنشئة السياسية، وينعكس جوهرها الحقيقي في ما تقدمه والدور الذي تلعبه في التأثير على سلوك الأفراد من خلال مؤسساتها، وهي قيمة مكتسبة يمكن أن يتحول وعي سياسي معين إلى نشاط سياسي، فتدخلها في تشكيل المعتقدات والقيم والاتجاهات – التي ينظر إليها على أنها استعدادات كامنة لتنفيذ استجابات سلوكية معينة- وهو ماله تأثير على السلوك السياسي.

و لذلك فمن الواضح أن التنشئة السياسية تلعب دورا أساسيا في تحديد ما إذا كان المواطنون يشاركون في السياسة أم لا، وأن تصرفات المواطن وردود أفعاله في المجال السياسي تحدد في النهاية مستوى مشاركته السياسية بشكل عام ومشاركته الانتخابية بشكل خاص، وتعتمد الطبيعة الايجابية أو السلبية لهذه المشاركة داخل المجتمع على ما يجنيه المواطن منها، الأول هو ما يهيئ المواطن ويؤهله للمشاركة في العمل السياسي بما يتناسب مع نوعية التنشئة السياسية التي تلقاها من حيث الشكل والأسلوب والدرجة[2]، وهذا ما يجعله أحد العوامل الأساسية المؤثرة على نمط السلوك الانتخابي، كما تشرف على العمليات الإدارية التي يشارك من خلالها المواطنون في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر وغير مباشر، وكذلك انتخاب واختيار القادة وصناع القرار السياسي والمسؤولين في أي مجتمع وفي البنية السياسية.

---

[1]: ولد الصديق ميلود، المرجع السابق، ص: 92.

[2]: نفس المرجع، ص: 93.

فانطلاقا من هذه التعاريف يمكن توضيح مساهمة المشاركة السياسية المرتكزة الثقافة السياسية والتنشئة السياسية في جودة السياسة العامة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: مساهمة المشاركة الانتخابية في جودة السياسة العامة.

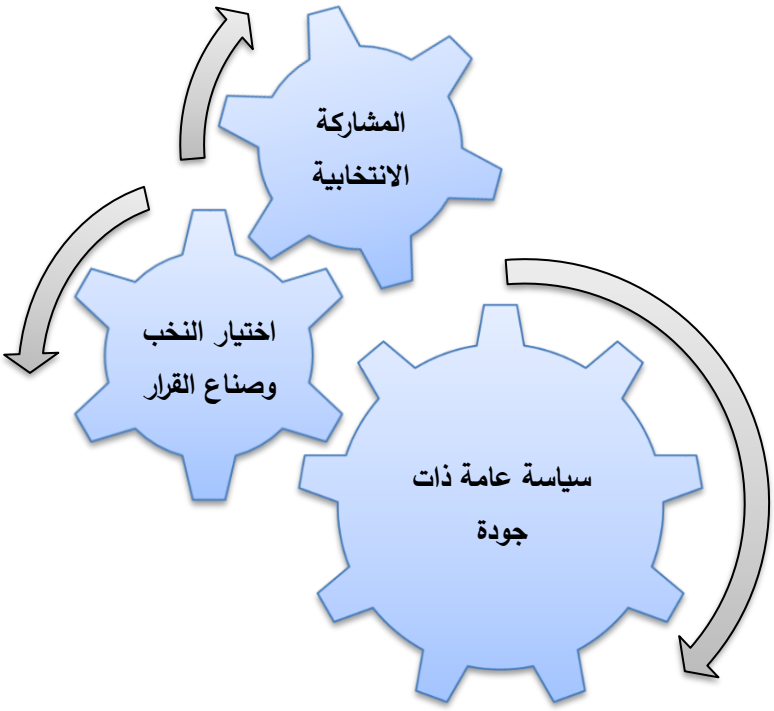

المصدر من إعداد الباحثة.

يتبين من الشكل أن المشاركة الانتخابية تعتبر عامل مركزي لتفسير العملية الديمقراطية، نتيجة الوعي المتنامي للحياة السياسية من خلال الشعور بالفاعلية والقدرة على التغيير، الذي يعتمد على جودة المخرجات سواء عن طريق المشاركة أو الامتناع؛ فهو أيضا أداة مشاركة بناءة ما يفرض على النخب الحامة وصناع القرار مراجعة أسلوب الحكم أو القرارات على المستوى السياسي، أو مراجعة الأطر القانونية والتشريعية، فهذا ما يميز السياسة الغربية سياسة الانفتاح وخلق فضاء للحوار من خلال السلوك الانتخابي، ما يساهم في معالجة المشاكل وإيجاد الحلول لها، وهذا ما ينعكس على فاعلية القرارات والبرامج السياسية محليا ووطنيا، دون إلغاء الآخر من الجهات الفاعلة (الأحزاب السياسية، المجتمع المدني...الخ)، ينتج عنها صعوبة اختراق المتغيرات للمجتمع، عكس البيئة العربية التي تتميز بتعقد البنية السياسية وعدم الحرية في التعبير، وتهميش النخب والفواعل للمشاركة في العملية السياسية، وعادة ما يتميز السلوك الانتخاب بعدم

النضـج وانتمائـه لثقافـة الخضـوع حسـب تقسـيم غابريـال ألمونـد للثقافـة السياسـية، وهـو مـا يـؤثر علـى تنفيـذ السياسة العمة وفشلها ونوعية السياسات.

عادة ما ارتبط مفهوم الجودة بالفكر الإداري والاقتصادي من خلال العديد من المتغيرات كالكفاءة، الفعالية وسرعة التنفيذ لكن مع موجة التحول التي مست جميع المجلات، وتغلب الفكر الحديث على الفكر الكلاسيكي جعل تداخل المفاهيم وتكاملها بين المجالات على المستويين النظري والتطبيقي حتمية فرضتها التحولات السياسية والاقتصادية، لهذا أصبح ينظر لجودة السياسة العامة مدى فعالية السياسات والقرارات بشكل مؤسسي وإداري، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية ذات الديناميكية السريعة، كما أن بروز التفكير الاستراتيجي في حقل العلوم السياسية جعل الباحثين والمختصين يعتمدون على مؤسسات البحث والتفكير كنهج علمي في تطوير السياسات لتحقيق جودة السياسة العامة من خلال كفاءة وفعالية الأجهزة الإدارية والحكومية للنظم السياسية ووضع معايير لقياسها كالتقييم، التوجيه والتنفيذ، المشاركة الانتخابية، ما يخلق التوازن بين جميع الأنظمة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية.

خاتمة الفصل:

تزخر أدبيات العلوم السياسية بالتغير والتعقيد، وارتباطها بالمجالات والعلوم الأخرى كالعلوم الإدارية والاقتصادية، والظواهر السياسية غير ثابتة ولا يمكن لمنطق التنبؤ، عكس العلوم التقنية من أهم الأدبيات المنتشرة والمعرضة للدراسة والتحليل وفق الأساليب المعرفية، التي اختلفت في تحليلها للظاهرة السياسية، من النهج الكلاسيكي إلى النهج المعاصر فمن بين هذه المصطلحات التي تعرضت لها الدراسة: السياسة العامة، التفكير الاستراتيجي، جودة السياسة العامة وقد تم استخلاص العديد من النتائج في هذا الفصل:

– تطور المفاهيم وتداخلها؛ فالسياسة العامة مفهوم كثيرا ما يدرس منهجيا كجزء من الإدارة العامة، كما أنها قديمة تمتد من الحضارات اليونانية واللاتينية التي اهتمت بالسياسة، ليتطور المفهوم من مدينة بوليس اليونانية إلى السياسة الإنجليزية في أواخر الأربعينات، حيث تم انشاء مناهج جديدة لدراسة السياسة العامة وتحديد العلاقة بين الشعب ومخرجات الحكومة في العديد من المؤلفات الفكرية في الفترة الزمنية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، لكن مع التطورات التي مثلت جميع الجوانب السياسية وانعكاسها على السياسة العامة، استوجب باستخدام التقنيات الحديثة لتفسير الظواهر، وإيجاد الحلول للمشكلات كآلية التكييف مع المتغيرات البيئة الداخلية والخارجية، التفكير الاستراتيجي كتوجه حديث في العلوم السياسية رغم ارتباطه الوثيق بالاستراتيجية التي اعتمدت في الحروب والعقيدة العسكرية، إلا أن مجال التطبيق الإداري والاقتصادي، أدى للكثير من الاختلافات في المفاهيم لهذا المصطلح بين الجانب النظري والتطبيقي، وتداخله مع الكثير من المصطلحات كالتخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية والتكتيك، والخلط بينها في الكثير من الأحيان إلا أن استخدامه في السياسة العامة يتميز بالعديد من الأبعاد؛ كالرؤية الاستراتيجية في رسم السياسات، وتحديد الأهداف، والتفكير في المكاسب ما يتطلب الإبداع والتحليل، ويضمن القدرة على المواجهة للتحديات الداخلية والخارجية، ينتج عن هذا الترابط بين السياسة العامة، والتفكير الاستراتيجي الحديث جوده السياسات؛ التي أصبحت مطلبا أساسيا في الوقت الراهن لصناع السياسة العامة ومتخذي القرار، فهي لا تختلف عن المفهومين السابقين في الاختلاف بين التطبيق والنظري واستنادها هي الأخرى إلى المجال الإداري والاقتصادي، ليكون أسلوب جديد في إدارة السياسة وتحديد مدى فعالية وكفاءة الأجهزة الإدارية الحكومية وقدرتها على المنافسة وتحقيق الاستقرار في ظل البناء الاستراتيجي الملائم.

– استعمال الأساليب الإحصائية والرياضية بالموازاة مع الأساليب الوصفية، من أجل فهم العمليات السياسية وتحليلها على جميع المستويات، أي ربطها بالمتغيرات التالية: المواطن، موظف الدولة، وصناع القرار.

– تطور هذه الأدبيات حسب المستجدات والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

– تطور أيضا المناهج المعرفية في كل من السياسة العامة، والتفكير الاستراتيجي، وجودة السياسة العامة وتأثيرها بالتوجهات الأبستمولوجيا، فقد سيطرت عن الأبحاث في العلوم الاجتماعية.

الفصل الثاني:
نماذج التفكير الاستراتيجي
(مراكز الفكر)

مراكز الفكر أو خزانات الأفكار مصطلحات تعلقت بالسياسات والسياسة العامة على وجه الخصوص، نتيجة توجيه القرارات والخيارات الاستراتيجية التي تقدمها، فالاهتمام بها حديث نسبيا ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، وتختلف أشكال نشاط مؤسسات الفكر والرأي في العالم اختلافًا كبيرًا ومتنوعا، الحديث عن مراكز الفكر في أغلب الأحيان يؤدي إلى التفكير في المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح مثل المؤسسات والجمعيات، لكن توجد مجموعات فكرية مرتبطة بقوة بالحكومات أو الأحزاب السياسية، وتجدر الإشارة إلى أن عمليات العولمة والتكامل الإقليمي أثرت في حقيقة أن مراكز الفكر المعاصرة لم يعد مجالا للدول وحدها، فقد انتشرت مع الوقت في البلدان الأخرى لكنها تمثل نسخ من المؤسسات الأمريكية، وحتى المفهوم يختلف ولا يمكن تحديده إلا في القواميس الأمريكية وتميزت هذه المراكز بخصائص قانونية ومؤسسية سمحت للولايات المتحدة الانفراد بنوعية مراكز الفكر، فهناك تباين في الآراء بين العديد من التيارات الفكرية لتحديد دور هذه المراكز، فقد شبهت بالجماعات الضاغطة ولوبيات وترجمة اهتماماتها في الأبحاث التي تؤثر على صانع القرار، في الجانب الآخر ظهور تيارات منتقدة لعمل مراكز الفكر والتركيز عليها بشكل آلي، في ظل الافتقار للفروق الدقيقة في دراسة الجهات القريبة من السلطة، في حين هناك انتقادات أخرى حول علاقات القوة والإفراط في استخدام الحسابات التي تقدمها مراكز الفكر، وإدراكا لسوق الأفكار تم تطوير شبكات حقيقة للمراكز الكبرى في الدول الأخرى، مما خلق تشابه وحتى علاقات وثيقة بين المعاهد الأمريكية والعربية، لكن الفضاء السياسي الأوروبي والعربي يختلف عن نظيره الأمريكي وخصوصياته تؤثر على الأداء وعلى مراكز الفكر حتى تتمكن من التأثير في صنع القرار والنقاش العام، في هذا الفصل تم التطرق إلى نماذج التفكير الاستراتيجي أو مراكز الفكر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والدول العربية لإبراز الاختلافات بين هذه المراكز وتوضيح دورها وبيئة عملها وخصوصية تأثيرها على صنع السياسات العامة في ظل السباق الدولي الراهن.

المبحث الأول: مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية.

تشكل مراكز الفكر في الولايات المتحدة مقدمة لتحليل لغوي لمنتجاتهم الخطابية؛ نظرًا لأن الخطب يتم إنتاجها من قبل دوائر متخصصة، فمن الضروري بالفعل إلقاء نظرة أولية على هذه البيئات من أجل فهم تاريخهم وثقافتهم بشكل أفضل، وكيفية إنتاج الخبرات في مجال السياسة فهي ذات بيئة غير متجانسة بشكل أساسي تتكون من مؤسسات، ذات أحجام وأساليب تشغيل مختلفة، خبراءهم من تختلف توجهاتهم، يتنقلون بين العوالم السياسية والأكاديمية والإعلامية، لذلك ليس من السهل تحديد مراكز الأبحاث الأمريكية بدقة؛ رغم محاولة العديد من الباحثين دون جدوى تقديم تعريف واضح وتوافق الآراء، وبالتالي لابد إلقاء نظرة على الظروف التي سادت ظهور مراكز الفكر في الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين.

المطلب الأول: مؤسسات التفكير: المفهوم، النشأة والتطور.

أصبح مصطلح مراكز الفكر رائجا في العلوم المختلفة، إلا أنه لم يخضع لأي تعريف توافقي يتم فيه ترجمته بشكل عام كمختبر للأفكار، حيث لا يمكن أن تكون دراسات جدية على أساس غامض دون الرجوع إلى مصدر الظاهرة و التمييز بوضوح بين التسميات المتعددة، لتحديد معيار الانفتاح على الرأي العام لهذه المؤسسات المعاصرة.

الفرع الأول: مفهوم مؤسسات الفكر:

المصطلح "مؤسسة فكرية" وفقًا لقاموس أوكسفورد الإنجليزي، ظهر لأول مرة في السنوات ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين باللغة الإنجليزية (عامية)، يشير مركز الفكر إلى الدماغ البشري خلال الحرب العالمية الأولى (الحرب العالمية الأولى)، كان مركز الفكر يستخدم كمصطلح عسكري من قبل القوات الأمريكية، أصبحت رائجة في العالم خلال الحرب الثانية (الحرب العالمية الثانية)، في إشارة خاصة إلى الغرف الخلفية لمناقشة العسكريين الاستراتيجيات وخطط القتال، في الخمسينيات من القرن الماضي تم استخدام مراكز الفكر لأول مرة للإشارة إلى المؤسسات البحثية التي وقعت عقودًا مع مؤسسات الصناعة الدفاعية، وتم استخدام هذا المفهوم على نطاق واسع خلال الستينيات من القرن الماضي عندما كان **John F. Kennedy and Lyndon B. Johnson** في المنصب، في السبعينيات كان المصطلح قد انتشر في جميع أنحاء العالم وتم إنشاء بعض المفردات الأجنبية باللغة الألمانية واليابانية

بعد نطق "مركز الفكر" في اللغة الإنجليزية" **Think tank**" فأصبح مفهومًا معروفًا في الحياة السياسية الغربية.[1]

مع إنشاء وتطوير المؤسسات المختلفة الموسومة "مؤسسة الفكر"، أثيرت الخلافات حول تفسيرات وتعريفات هذا المفهوم، حيث تم تعريف الأعمال الأكاديمية المختلفة "مركز الفكر" بشكل مختلف؛ قدمت القواميس تفسيرات متنوعة ونشرت **Merriam Webster** في الولايات المتحدة، وأدرجت الدول هذا المفهوم في عام 1959 مع تعريف: معهد أو شركة أو مجموعة منظمة للبحث متعدد التخصصات (كما هو الحال في المجالين التكنولوجي والاجتماعي) يسمى أيضًا مصنع التفكير، قاموس **Longman**[2] الحديث للغة الإنجليزية شرح المفهوم؛ كمجموعة من النخبة المثقفة التي تفكر بشكل مهم بالقضايا التي لها تأثير على المجتمع والبحث العلمي ولها قدرات النصح والاستشارات، نشر الكاتب الأمريكي **Paul Dickson** أول دراسة يقدم فيها تشكيل وتطور مراكز البحوث الأمريكية، تضمنت أهدافه البحثية، المعامل العلمية والأجهزة الاستشارية، بالإضافة إلى بعض مؤسسات السياسة والبحث العلمي، نشر **Harold Orlans** في العام التالي كتابًا عن المعاهد غير الربحية بعنوان: معهد الأبحاث غير الربحي: أصله وعملياته ومشكلاته وآفاقه، يمكن اعتبار هذين الكتابين عملين رائدين في أبحاث مراكز الفكر، قدمت دراساتهم إطارًا مفاهيميًا للمصطلح بمعناه الواسع، على سبيل المثال "مركز الفكر" هو "معهد أبحاث سياسات مستقل وغير ربحي، كما وصف Dickson مفهوم مؤسسة الفكر من خلال مقارنة مؤسسات البحث وتطورها.

و تم الاجماع على أن مؤسسة الفكر هي كيان دائم، ولكنها ليست مجموعة بحثية أو لجنة منظمة مؤقتًا لحل المشكلات؛ لا تشارك في البحوث الأساسية التقليدية، ولكنها تعمل كجسر بين "المعرفة والقوة"، وبين البحث العلمي واتخاذ القرار، فهو رابط استراتيجي بين المجال التكنولوجي والعالم الخارجي؛ وبالتالي الزامية احتضان مؤسسات الفكر مختلف الباحثين من جميع التخصصات والتمتع بحرية اختيار مواضيع البحث، وأوضح **Dickson** أن الهدف البحثي مؤسسة فكرية ليست للمساعدة في تحسين أو تطوير بعض التقنيات العلمية، ولكنها التقاط السياسات التي توجه الناس لاستخدام هذه التقنيات وبعبارة أخرى، الغرض من مراكز الفكر هو خدمة سياسات أخرى غير التقنيات .

---

(1): James G. Mc Ganne, The Fifthe Estate: Think Tanks, Public Policy And Governance ,(Washington: Brookings Institution Press ,2016),P: 27.

(2): Think Tank, The Mining Of Think Tank In The Longman Dictionary On Website: ,https://www.ldoceonline.com/dictionary/think-tank#google_vignette (20-10-2022).

في حين يرى **Nelson Polsby** بأن "مؤسسات الفكر "تختلف عن مؤسسات أبحاث السياسة العامة التي لديها خطط أبحاث متابعة وتمارس تأثيرات دورية على السياسات، بدلا من ذلك تسمح مؤسسات الفكر للباحثين بوضع خطط مستقلة دون تأثيرها على السياسات، فغالبا ما يفترض في الأدب الأمريكي أن مراكز الفكر فريدة من نوعها بالنسبة للنظام السياسي الأمريكي[1]، المؤرخ الأمريكي **James Smith** على سبيل المثال: وصف المؤسسات الفكرية بأنها مؤسسات فريدة لتخطيط السياسة الأمريكية تعمل على هوامش العملية السياسية في البلاد.

وقد صيغت نماذج أخرى " **لمؤسسات الفكر**" من منظور تحليل السياسات؛ أولا: تتخذ مؤسسات الفكر أبحاثًا متعددة التخصصات كمهمة لها، ثانيًا: تتكون من 10–20 باحث محترف، ثالثًا: كان يجب على هؤلاء الباحثين أن يكونوا مميزين الإنجازات، رابعًا: يتمتع الباحثون "بحرية إجراء البحوث"، خامسا: يجب أن يكون لمنتجاتهم البحثية تأثير على السياسات.

و حدد كل من: **Samantha Durst** و"**James Thurber** مؤسسات الفكر" بالمعايير التالية: مؤسسة غير ربحية، ممولة من الحكومة، تركز على الأبحاث، ذات جودة أكاديمية عالية، ومستقلة، لكن لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حتى الآن في الدائرة الأكاديمية على "معايير" مؤسسات الفكر في الولايات المتحدة، وفقًا لهذه المعايير تم إجراء العديد من الأبحاث لا يمكن تعريف المؤسسات على أنها "مراكز أبحاث."

في عام 1991 كتب **James Smith*** في كتابه: **تصور مفهوم مراكز الأبحاث الأمريكية** على أنها "مجموعات بحثية خاصة غير ربحية تعمل على هوامش العمليات السياسية الرسمية لهذه الأمة، تقع بين العلوم الأكاديمية والاجتماعية والتعليم العالي من ناحية، والسياسات الحكومية والحزبية من ناحية أخرى، توفر مراكز الفكر تركيزًا ملموسًا لاستكشاف الدور المتغير لخبير السياسة في الحياة الأمريكية.[2]

---

[1]: Kubilay Yado Arin ,Think Tanks: the Brain Trusts Of Us Foreign Policy, (Us: Springer, 2014), P: 29.

*: كثيرا ما يشير تفسير (James Smith) لانتشار مراكز الفكر في الولايات المتحدة، نتيجة للخصائص الاستثنائية للنظام السياسي الأمريكي، حيث يجادل أن مؤسسات الفكر والرأي تتفتح وفق البيئة السياسية التي تنمو فيها، فيقال أن وجودهم على النطاق الفريد الموجود في الولايات المتحدة يعكس حضور أمريكا؛ من خلال الفصل الدستوري للسلطات، المجلس التشريعي من مجلسين، نظام حزبي ترتكز على طموحات سياسية انتخابية بدلا من ايديولوجية وتقليد الخدمة المدنية الذي يعطي فسحة للعديد من المعنيين السياسيين.

[2]: Donald E.Abelson , Do Think Tanks Mather ?: Assessing The Impact Of Public Policy Institutes, 2nd Edition, (Mc Gill- Queen's University Press ,2009), P: 17.

McGann و **Weave** لهم وجهة نظر مماثلة حول هذا الموضوع؛ لقد اعتبروا المؤسسات الفكرية مهمة ومنظمات أبحاث السياسات المستقلة، على عكس الحكومة وغيرها المجموعات الاجتماعية مثل الشركات وجماعات المصالح والأحزاب السياسية.

أشار **Andrew Rich** في عمله عام 2004 إلى أن جميع التعاريف السابقة لمراكز الفكر كانت غير صحيحة نظرًا لتطورها المتزايد، لقد عرّف مؤسسات الفكر بوضوح: بأنها المنظمات المستقلة وغير القائمة على المصالح وغير الربحية التي تنتج الأفكار، وتعتمد بشكل أساسي على الخبرة والأفكار للحصول على الدعم والتأثير في عملية صنع السياسات" .[1]

يمكن العثور على تعريف آخر لمركز الفكر في ملف الكتاب السياسي الأمريكي **The Logic of American Politics** أو" منطق السياسة الأمريكية"؛ المنظمات التي تعمل على توظيف أو تمويل خبراء لإجراء البحوث حول بعض القضايا في السياسات العامة ، ونشر الكتب والتقارير، وكتابة المقالات الصحفية، أو خطب لنشر إنجازاتهم البحثية"[2]، في معظم الحالات تمتلك مراكز الفكر والرأي الاتجاه الأيديولوجي الواضح ونتائج أبحاثهم تعكس قيمة والتعريفات على هذا النحو تركز على الخصائص والوظائف من مراكز الفكر في الإدارة والتنظيم*.

الفرع الثاني: مؤسسات الفكر: النشأة والتطور

للمؤسسات الفكرية تاريخ طويل في لعب دور مهم في صياغة السياسة المحلية والدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن ارجاع أصول مؤسسات الفكر والرأي إلى تقاليد أمريكا في العصر التقدمي للأعمال الخيرية للشركات، وتمييزها الحاد بين الفروع التشريعية والتنفيذية للحكومة (مما يخلق حواجز قليلة للدخول العملية صنع السياسات)، والرغبة في جلب المعرفة للتأثير على صنع القرار الحكومي،

---

[1]: Andrew Rich, Think Tanks: Public Policy, And The Politics Of Expertise, (New York: Cambridge University Press),2004,P: 16

[2]: Samuel Kernell, Gary C. Jacobson, The Logic Of American Politics,(CQ Pres, 2002), P: 22

*: المشكلة الأساسية هي أن المفهوم المركزي نفسه غامض غير قابل للتغيير مثير للجدل، كما لاحظ جيمس سايمون منذ أكثر من عقد " مناقشة مؤسسات الفكر والرأي، تمثل ميلا إلى الانغماس في السؤال الشائك المتمثل في تحديد عبارة " مؤسسة فكرية" كتمرين غالبا ما يؤدي إلى انحطاط الدلالات غير المجدية، في حين أن مناقشة Academic حول هذا الموضوع قد تعمقت بالتأكيد في السنوات الفاصلة، وقد عمل توماس ماتيدس لتطوير نهج تصوري لمؤسسات الفكر والرأي يظل مرنا بينما لايزال يلتقط نوعا معين من الغموض الذي يظهره، بحجة تحليل المؤسسات الفكرية، على أنها تصنيفات تنظيمية من نوع جديد تماما أو منفصل، ولكن كشبكة من المنظمات التي تتشكل بشكل أساسي، والتي يتم تقسيمها داخليا.

والميل للثقة بالقطاع الخاص "لمساعدة الحكومة على التفكير"، كما نمت مؤسسات الفكر من حيث العدد والمكانة، فبدأ العلماء والصحفيين في فحص الكثير من العوامل التي أدت إلى انتشارها[1]، وتشمل ما يلي:

– توزيع السلطة بين فروع الحكومة الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ومستويات الحكومة (الولايات والحكومة الفيدرالية)

– نظام سياسي به أحزاب سياسية ضعيفة ولا تظهر أي انضباط حزبي.

– ثقافة حزبية ومدنية عالية التطور.

– عدم ثقة المواطنين بشكل سليم بالحكومة ويفضل دورا محدودا للحكومة.

– ميل المواطنين الانضمام لمجموعات المصالح ودعمها بدلا من الأحزاب السياسية، لتمثيل مصالحهم والتعبير عن تفضيلاتهم السياسية .

– الميل لاحتضان الخبراء المستقلين على حساب السياسيين او البيروقراطيين.

من الواضح أن الطبيعة القابلة للامركزية وتعددية الثقافة السياسية الأمريكية، أو ما وصفه البعض ب"الاستثنائية الأمريكية "؛ هو القوة الدافعة وراء النمو والتنوع بين أكثر من 1500 مؤسسة فكرية في الولايات المتحدة، فقد ازدهرت مؤسسات الفكر على الرغم من نمو الموظفين في السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة، مما أثار تساؤلات حول القيمة التي يضيفونها إلى التفكير من قبل البيروقراطيين المحترفين وموظفو الكونغرس على وجه الخصوص لمؤسسات الفكر:

-أكثر فعالية في التوجه نحو المستقبل من وظائف البحث العلمي، الذين يهملون في البيئة التي نادرا ما تكافئ فيها الجهود لإحداث بيئة إبداعية.

- من المرجح أن تولد أجندات سياسية يعاد تشكيلها، بينما تزدهر البيروقراطيات في بيئة تعظيم الأمن لإجراءات التشغيل القياسية.

- لها القدرة على تسهيل التعاون بين مجموعات منفصلة من الباحثين، من أجل هدف مشترك لأنه ليس لديهم مصلحة ثابتة ودائمة في أي مجال، وتساهم أيضا في التوليف الفكري الناتج عن إزالة العقبات

[1]: James G. Mc Ganne, Think Tanks And Policy Advice In The Us, (Foreign Policy Research Institute, August 2005),P: 04 .

البيروقراطية وهي مجهزة تجهيز جيدا للقيام بذلك لأنها: – تقوم بتحسين القدرة على نشر بحوث السياسات ذات الصلة داخل الحكومة من المنظمات الحكومية نفسها.

– أن تكون أكثر قدرة على فحص الوظيفة الاستراتيجية؛ أي منع جمع البيانات إلى تصميم وسائل التنفيذ.

الفرع الثالث: موجات التطور لمؤسسات التفكير الاستراتيجي

تم تقديم مصطلح مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية؛ لوصف الدولة المحمية التي توجد فيها الخبراء العسكريون والمدنيون، حتى تمكنوا من تطوير خطط الغزو والاستراتيجيات العسكرية الأخرى، بشرت نهاية الحرب العالمية الثانية بفهم جديد للعلاقات الدولية وبالتالي ظهور العديد من الموجات[1]:

أولا: الموجة الأولى: مرحلة التأسيس للاستشارات الحكومية: ظهرت موجة جديدة من مراكز الفكر خارج نطاق السياسة والاستراتيجية العسكرية، أصبح تقديم المشورة بشأن السياسة المؤسسية سمة دائمة للسياسة الأمريكية، وأصبح علماء السياسة الاجتماعية، البيئية، المحلية والخارجية متاحين بسهولة أكبر للرؤساء وأعضاء مجلس الوزراء والهيئة التشريعية وبعضهم البعض، استأجرت الإدارات الحكومية مثل وزارة الدفاع المنظمات لإجراء البحوث التي تناولت اهتمامات محددة لواضعي السياسات وغيرهم في الحكومة، فأصبحت المنظمات "متعاقدة مع الحكومة" من خلال العمل كمستشارين لواضعي السياسات، التي أثرت في السياسات والبرامج الحكومية من الداخل، وأفضل مثال على إحدى هذه المؤسسات البحثية المتعاقدة مع الحكومة هو مؤسس **RAND** تأسست في البداية باسم مشروع **RAN** من قبل القوات الجوية للجيش الأمريكي بموجب عقد مع شركة **Douglas Air raft** انفصلت **RAND** عن **Douglas** في عام 1948 لتصبح المنظمة المستقلة غير الربحية كما هي اليوم .[2]

ثانيا: الموجة الثانية: المؤسسات الوطنية ودراسة القضايا المحلية: ظهرت موجة ثانية من مؤسسات التفكير بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، فبعد الحرب العالمية الثانية كانت بداية المؤسسات المتخصصة والمتعاقدة غير الحكومية كاستجابة للقطاع العام المتنامي وإنشاء الولايات المتحدة

---

[1]: James G. Mc Ganne, The Fifthe Estate: Think Tanks, Public Policy And Governance, Op.Cit, P: 31

[2]: Julien Landry , Les Sciences Sociales Et La Généralisation Du Discours Expert Au Canada Et Aux États-Unis, (Thèse Du Doctorat En Science Technologie Et Société, Université Du Québec A Montréal, Juin ,2017),P: 36 .

كقوة عظمى عالمية، في عام 1952 تلقى **RFF** التمويل الأولي من مؤسسة فورد لدراسة الحفظ والتطوير واستعمال الموارد الطبيعية، في مؤتمر منتصف القرن حول **RFF** الذي انعقد في سنة 1953 برعاية مجموعة واسعة من المنظمات الخاصة، ومنتدى الرئيس **Eisenhower** المفتوح من أجل الحفاظ على البيئة، وحضور كل من رجال الأعمال ودعاة الحفاظ على البيئة وصانعي السياسات لمناقشة الأساليب الجديدة للسياسة البيئية في الجيل القادم، أطلق على المؤتمر اسم **RFF** كأول مؤسسة فكرية رائدة ترتكز على البيئة بعد الحرب، لايزال المصطلح ينطبق بشكل أساسي على الباحثين المتعاقدين مثل **RFF** الذين أجروا مزيجا من التفكير العميق وتقييم البرامج للجيش، تم توسيع استخدام المصطلح* في ستينات لوصف مجموعات أخرى من الخبراء الذين صاغوا توصيات السياسة بما في ذلك بعض المعاهد البحثية المعنية بدراسة العلاقات الدولية والقضايا الاستراتيجية، ومن الأمثلة الأخرى على "المتعاقدين الحكوميين" معهد **Hudstone** والمعهد الحضري اللذان تأسسوا في 1961-1968 على التوالي[1].

ثالثا: الموجة الثالثة: التخصص والبحوث السياسية: في هذه البيئة الجديدة بدأت موجة ثالثة من مؤسسات الفكر والرأي، في تحديد مشهد أبحاث السياسة ومحتوى السياسة الخارجية والمحلية كالمعهد الليبيرالي لدراسات السياسات(**IPS**) الذي تأسس في عام 1963، ومعهد كاتو التحرري الذي تأسس في عام ولعبت **IPS** دورا نشيطا في حركة الحقوق المدنية، والحركة النسائية وعلى الأخص الحركة المناهضة لحرب فيتنام، فاصبح IPS نوعا من الكتب النصية للمدرسين المناهضين للحرب، ووفقا لما قاله مايكل كارتز(**Michel kartz**) في حين أن هاس **Hass** قد يصف مؤسسة التراث **Heritage Foundation** على أنها مركز أبحاث نموذجي للمناصرة، فإن (**IPS**) هي المؤسسة وفقا للمقال عام 1986 في **Washington Post** تم تصميمه مباشرة، على غرار أخر وصول حديث إلى مشهد مؤسسة الفكر المناصرة هو (**CAP**) اتبعت هذه المؤسسة البحث عن "تأثير سياسي عضلي "كان مفقودا على اليسار السياسي، تم تصميم

*: غالبا ما كانت المؤسسات الفكرية التي تم انشاؤها خلال هذه الحقبة تتميز بولادة " **النموذج البيروقراطي** " كما كان الحال بالنسبة للمعهد الحضري، الذي تمتد مؤسساته الى عهد كينيدي، كان الرئيس ليندون جونسون مدافعا صريحا على مؤسسات التفكير مشيرا لقيمها المتزايدة وشجع Brookings لتأثيره على إصلاحاته الخاصة بالمجتمع العظيم، أطلق جونسون على معهد Brookings لقب "مؤسسة وطنية" مهمة جدا للكونغرس والبلد، تم تطبيق كمصطلح فكرية لتلك المؤسسات التي ترتكز ليس فقط على السياسة واستراتيجية الدفاع ولكن أيضا على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفقا (Doland Abelson) فإن مجموعة من العوامل تفسر انتشار الفكر والرأي بعد الحرب العالمية الثانية، فضلا على التنوع المتزايد لمصالحها أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى وتقبل وضعها الجديد

[1]: Julien Landr, op.cit, p: 18

استراتيجية وهيكل (CAP)بوعي لتكون سياسية ومؤيدة، وكذلك لتكون بمثابة ثقل تقدمي للتراث، إن تأسيسها من قبل "إدارة كلينتون" في عام 2003 يدل على علاقة هذه المؤسسة الوثيقة مع إدارة أوباما، يصف **Kartz** ذروة الصعود لمؤسسات الفكر في حين أن أسهم (CAP) قد ارتفعت بشكل كبير مع عدد مسؤوليها المعينين في إدارة أوباما، فإن الزيادة في التعيينات قد تؤثر اذ ترك الكثير من علماء المنظمة لشغل مناصب حكومية [1].

رابعا: الموجة الرابعة: (مؤسسات الفكر القائمة على الارث) يعتبره بعض الباحثين الموجة الرابعة من مؤسسات أبحاث السياسات، عادة ما يتم إنشاء هذه من قبل أصحاب المناصب السابقين الذين يسعون بنشاط لنقل ارثهم على المستوى المحلي والسياسة الخارجية، مثل مركز كارت؛ الذي أسسه الرئيس **Jimmy Carter** في عام 1982 لمواصلة عملية النهوض بحقوق الانسان، مركز أبحاث آخر هو مركز المصلحة الوطنية، سابقا مراكز نيكسون للسلام والحرية؛ التي أسسها الرئيس **Nixon** في عام 1994، وهي ملتزمة " بتطوير مبادئ توجيهية جديدة للمشاركة العالمية للولايات المتحدة في بيئة دولية جديدة بشكل كبير.

صنف الارث – المؤسسات القائمة على أنها " مراكز فكرية للغرور" وعرفتها على أنها مؤسسات تحمل اسم الفرد الذي يعمل بمثابة القوة الدافعة والمحددة للمؤسسة وجدول أعمالها البحثي، في حين أن بعض المؤسسات التي تم انشاؤها وقيادتها من قبل الرؤساء السابقين تمكنت من الاستمرار بعد وفاتهم، فإن العديد من المؤسسات لم تدم طويلا؛ كمؤسسة **Better America Foundation** للسيناتور **Bob Dole** قد تأسست في البداية كمنظمة خيرية في عام 1993، إلا أنها عملت بشكل متزايد كمؤسسة للدفاع عن المناصب الجمهورية، بما في ذلك مناصي السيناتور Dole بعد أن انفقت المؤسسة مليون دولار على حملة **Dole** التلفزيونية في عام1994، وتم غلقها عام 1995 بسبب حملة الشكوى التي قادها الديمقراطيين على المؤسسة على أنها تخدم غرض دعم **Dole** للانتخابات الرئاسية.

المطلب الثاني: تصنيف مراكز الفكر

تعمل مراكز الأبحاث كواحدة من الجهات الفاعلة المهمة بشكل خاص في نظام ديمقراطي، يؤمن بالتعددية والانفتاح والمساءلة في عملية صنع القرار، ومع ذلك ينظر إليها النقاد على أنها إنتاج منحة

[1]: Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney , Handbook Of Public Policy Analysis: Theory, Politics, And Methods, (Newark: Crc Press: Taylor & Francis Group ,2007) ,P: 150.

تخدم أجندة رعاتها، [1]و يمكن فهم مؤسسات الفكر والرأي بشكل أفضل من خلال فحص انتماءاتها وهيكلها التنظيمي وثقافتها وتوجهاتها السياسية والفلسفية.

الفرع الأول: التوزيع العالمي لمراكز الفكر

غالبًا ما تؤثر استراتيجية وهيكل مؤسسة الفكر والرأي على أنواع نتائج السياسة، التي ينتجها والمراحل التي يختارها للتركيز على عملية السياسة، ولفهم الاختلافات القائمة بين مراكز الفكر في العالم لابد من الإطلاع على الإحصائيات الخاصة بها، والتي تمثل مرجع للمقارنة بين الدول فحسب تقرير: **James G. Mc Ganne** لسنة 2015 فيمكن وتوزيعها على النحو المبين في الشكلين:

الشكل رقم 5: مراكز الفكر في العالم

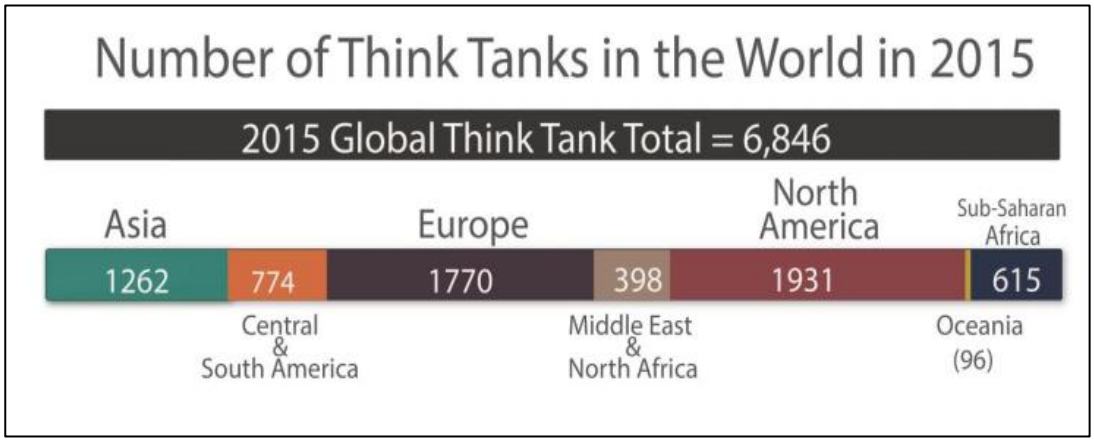

المصدر: Mcgann, James G., "2015 Global Go To Think Tank Index Report" (2016). TTCSP Global Go To Think Tank Index, Reports.. p: 33. On site web: http://repository.upenn.edu/think_tanks/10

[1]: Mahmood Ahmad & Qadar Bakhsh Baloch, Behind The Scene: The Contributions Of Think Tanks In U.S. Policy-Making, The Dialogue, Volume Ii, Number Ii, P: 103.

الشكل رقم 6: التوزيع العالمي للمراكز الفكرية حسب المنطقة.

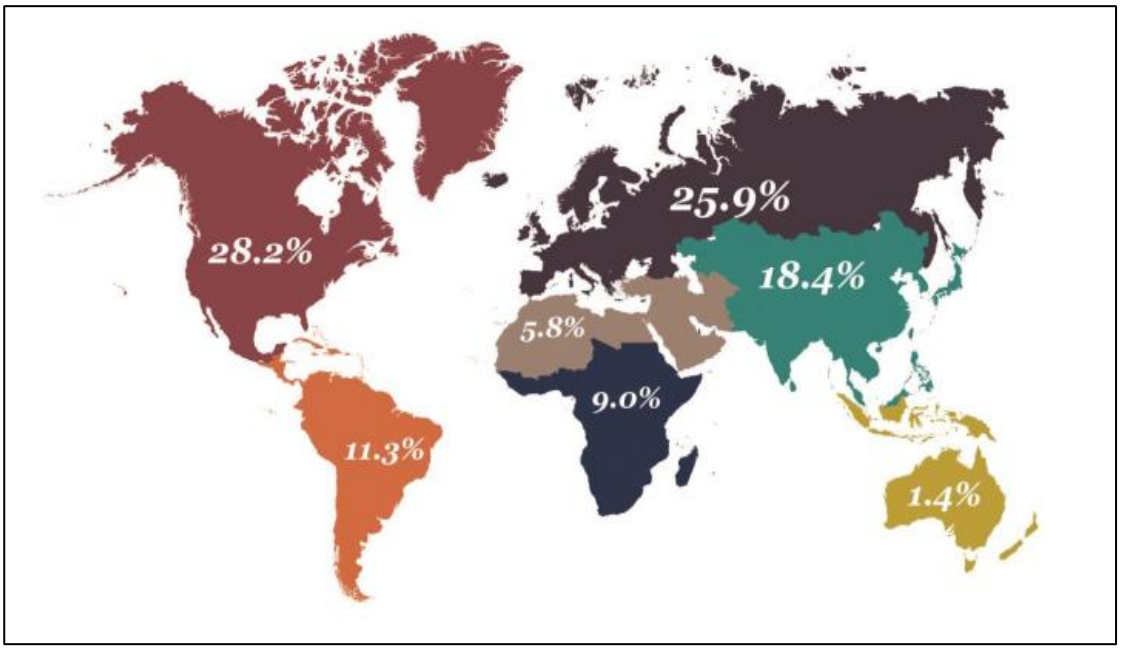

Mcgann, James G., "2015 Global Go To Think Tank Index Report" (2016). Ttcsp . 0Global Go To Think Tank Index Reports.. P: 3 Http://Repository.Upenn.Edu/Think_Tanks/10

يعكس هذا الرسم البياني والخريطة عدد مؤسسات الفكر والرأي في عام 2015 بناء على البيانات التي تم جمعها، فهي توضح توزيعها جغرافيا؛ حيث تمتلك أمريكا الشمالية العدد الأكبر لمراكز الفكر تقدر ب1931: وبنسبة 28,2(%و يوزع هذا العدد الهائل على الدول الثلاث لأمريكا الشمالية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تملك 1839 مركز أي 92%، وكندا فيمثل عدد المراكز 96 مؤسسة بحثية بنسبة 5%، أما المكسيك فعدد المراكز الإجمالي فيها يقدر ب61 ونسبة 3) %، تليها أوروبا بعدد يقدر ب: 1770 ونسبة: 25%، أما آسيا فتمتلك 1262 مؤسسة بحثية تقدر نسبتها ب 18,4%، وجنوب أمريكا تملك 774 مركز للأبحاث بنسبة: 11,3%، جنوب إفريقيا ب615 ونسبة 9%، أما على مستوى شمال إفريقيا يمثل عدد مراكز الفكر ب: 398 بنسبة 5,8%، كما يمثل عدد مراكز الفكر في استراليا عدد ضئيل يقدر ب96 مركز بحث وبنسبة 1,4%.

الفرع الثاني: توزيع وأهمية مراكز الفكر الأمريكية

عادة ما تكون مراكز الفكر الأمريكية واحدة من أربعة أنواع: أكاديمية (عامة ومهنية)، برعاية البحوث والدعوة والمشاريع السياسية، أو الهجينة الثلاثة الأولى، مراكز الفكر التابعة للحزب هي النموذج

السائد في أوروبا ولكنها غير موجودة فعليا في الولايات المتحدة، هناك أيضا مراكز أبحاث مرتبطة بالكونغرس ومراكز الوكالات الحكومية والجامعات أو شركة، لا يركز هذا الاستطلاع على مراكز الفكر المرتبطة بالحكومات أو الشركات التجارية أو الأحزاب السياسية، وتركز العديد من الدراسات على مؤسسات الفكر المستقلة، وغير الهادفة للربح التابعة للجامعات من حيث الأيديولوجيا ومصادر التمويل، جدول الأعمال وهذا ما تم توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم 4: مراكز الفكر الأكثر انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية.

	مراكز الفكر الأكاديمية	مراكز الفكر المتعاقدة	مراكز الفكر المؤيدة
التمويل	تعتمد على التمويل المتنوع من خلال(الهبات، المنح، المنظمات، القطاع الخاص، الافراد).	من خلال العقود الحكومية في المقام الاول.	تلعب المؤسسات دورا كبيرا في التمويل.
وضع جدول الأعمال	يلعب البحث دور كبيرا	حسب احتياجات الحكومة	اختلاف الايديولوجيات
الايديولوجية	محاولة ان تكون مصدر محايد للأفكار .	محاولة ان تكون مصدر محايد للأفكار.	ليبيرالية / محافظة

المصدر : Mahmood Ahmad & Qadar Bakhsh Baloch, Op.Cit, P: 104

و يمكننا تمييز هذه الأنواع المتميزة من مراكز الفكر التي لها تأثير، أو أهمية في النظام السياسي الأمريكي والأكثر انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

أولا: مراكز الفكر العلمية (الأكاديمية): [1]تشارك مراكز الفكر الأكاديمية عمومًا الأكاديميين الذين لديهم مساهمة بارزة في البحث ولها منشورات في المجلات البحثية، لا يحتاجون إلى التدريس، بدلاً من ذلك فإن مهمتهم الأساسية هي العمل نحو تعزيز فهم أفضل للقضايا الاجتماعية والاقتصادية الهامة، وكذلك القضايا السياسية التي تواجهها المجتمعات، وتشتهر مراكز الفكر الأكاديمي بأبحاثها المستقلة على أساس معيار دقيق، بشكل عام يتم رعاية هذه المراكز الفكرية من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات والمحسنين، عادة ما يضعون جداول الأعمال داخليًا حيث يكون للباحثين الدور الريادي، في الغالب يتوافق التركيب المؤسسي مع تأكيدهم على الموضوعية أبحاث ومع ذلك، فإن الدقة المطلوبة في البحث

(1): Paul T' Hart, Ariadne Vromen, A New Era For Think Tanks In Public Policy? International Trends, Australian Realities The Australian Journal Of Public Administration, Vol. 67, No. 2, (June 2008), P: 136.

الموضوعي في بعض الأحيان يأتي خلاف في جهودهم للتأثير على السياسة، معهد **Brookings** هو المثال الرئيسي لمراكز الفكر الأكاديمية.

ثانيا: مراكز الفكر التعاقدية :*[1]كما تقوم مجموعات التفكير التعاقدية بتعيين باحثين أكاديميين استثنائيين يشرفون على البحث الدقيق لدعم موضوعية البحث، وتتميز عن مؤسسات الفكر والرأي الأكاديمية من خلال مصادر تمويلها، العميل الرئيسي، ووضع جدول الأعمال والنتيجة المنتجة أي أنها ممولة بشكل رئيسي من قبل الحكومة، وبالتالي تشكيل أجندتهم وعادة ما يقومون بإعداد تقارير شاملة وتقديمها لهم مصادر التمويل تجنب تعميمها على الجمهور في شكل مقالات وكتب، ومع ذلك غالبًا ما يتم إتاحتها للجمهور، بما أن أجندة منظمات أبحاث السياسات القائمة على العقود يتم وضعها بشكل عام من قبل صانعي السياسات الذين عادة ما يكونون المانحين الرئيسيين أيضًا، ومن ثم يقومون بإنتاج البحوث هذا وثيق الصلة بالسياسة يبدو أن هذه ميزة، لكنها يمكن أن تخلق مشاكل في بعض الأوقات عندما يحاول المانحون تشكيل النتائج ووقف دراسة بحثية تتعارض مع موقفهم في مثل هذه الحالة، يتم الترحيب بموضوعية ونتائج البحث السؤال يُعد معهد **RAND & Urban Institute** مثالًا كلاسيكيًا لمراكز الفكر القائمة على الاتصال.

ثالثا: مراكز الفكر ذات الانتماء الحزبي: ظهرت منذ السبعينات لديهم ميول قوية في السياسيات والسياسات الحزبية، والأيديولوجيات التي تهدف إلى التأثير على القضايا السياسية من خلال المناصرة السياسة، على عكس مؤسسات الفكر والرأي المنتسبة للجامعات، وهذا النوع من مراكز الفكر عادة ما توفر استشارات، بدلا من منتجات بحثية طويلة المدى، فمؤسسات الفكر والرأي المنتسبة رسميا إلى حزب سياسي وأيديولوجية، في الولايات المتحدة يتم تصنيفهم في الغالب إلى الديمقراطيين والجمهوريين والمستقلون، كما تظهر البيانات الإجمالية من عام 2014 فإن 39% منهم يعرفون باسم المستقلين، 32% ديمقراطيون، 23% جمهوريون.[2]

---

[1] (*): ينظر الى "منظمات الأبحاث التعاقدية " التي انتشرت في العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، على أنها تحشد برامج بحثية متطورة للغاية في حين أساليبها التسويقية للحصول على عقود توصف بأنها بداية تحول معين في عمل مؤسسات الفكر والرأي غالبا ما يتم تصميم هذه المنظمات على غرار النموذج الأولي لمؤسسة RAND، وترتكز بشكل أساسي على اعداد التقارير لوكالات حكومية محددة وتركز أبحاثها على الموضوعات المحددة في عقودها.

[2]: Aleck Chance, Think Tanks In The United State: Activities ,Agendas, And Influence,(États-Unis: Institute For China –America Studies, 2016), P: 03.

غالبا ما تؤثر مراكز الفكر على الرأي العام والسياسة من خلال صنع تعليقات وسائط الإعلام، تعد مؤسسة التراث أحد الأمثلة النموذجية، بالإضافة ويفر ونادي السياسة لمراكز الفكر إلى القائمة، هذا النوع من المراكز يجمع بين المسؤولين الحكوميين، والأشخاص في مختلف المجالات لمناقشة السياسة، فنادي CFR الشهير هو أحد الأندية النموذجية حيث تغطي قائمة أعضائه جميع النخب تقريبا في مختلف الطبقات الاجتماعية الخاصة.[1]

فحسب تصنيف **academic influence**، واعتمادها على التأثير الحقيقي بمعنى مستوى الاهتمام، والاختراق الذي تحققه فكرة أو كيان في جميع أنحاء العالم[2]، وقد صنف هذا الموقع مراكز الفكر حسب التحيزات السياسية المؤثرة أهمها: – مراكز الفكر المحافظة، – مراكز الفكر التحررية، – مراكز الفكر المركزية، – مراكز الفكر التقدمية، – مراكز الفكر المحافظين الجدد، – مراكز الفكر الليبرالية.

❖ أصبحت بعض المؤسسات البحثية مثل معهد **Brookings** وأسماء مألوفة ويتم الاستشهاد بها بشكل متكرر من قبل كبرى الشركات الاخبارية، كما يتم الاستشهاد بالبعض الآخر من قبل المنظمات الخارجية بشكل أقل تكرارا، أو ربما لا يتم الاستشهاد بها على الاطلاق ولكنها تنشر مقالاتها وكتبها لمجموعة مختارة من الجمهور.[3]

❖ تشكل المؤسسات البحثية أكثر من 50 مؤسسة بحثية نفوذا في الولايات المتحدة، وتتمثل إحدى طرق قياس تأثير مؤسسات الفكر في التركيز على العلماء الناشطين فيها، وسجل منشوراتهم وغيرها من الانجازات العلمية، ومدى تأثيرها على مناخ الرأي في الثقافة[4] .

❖ يتخذ منهجنا في تصنيف مؤسسات الفكر والرأي مسارا مختلفا، فإن اعتبرنا المؤسسات الفكرية تعمل بشكل أساسي في مجال بيع أفكارهم، في عصر انترنت حيث يوجد لكل مؤسسة موقع على شبكة الأنترنت، يمكننا بالتالي اعتبار هذه المؤسسات كما هو الحال في مجال التسويق عبر محركات البحث، هي محاولة تسويق أفكارهم عبر انترنت وخاصة من خلال موقع الإلكتروني الخاص بهم.

---

(1): Wenzhao Tao Editor, The Us Policy Making Process For Post Cold War China: The Role Of Think Tanks And Diplomacy China, (USA: Springer Nature And China Social Sciences Press, 2018), P: 14

(2): Top Influential Think Tanks Ranked For 2022,On site web: Https://Www.Google.Com/Search?Q, (23/10/2022).

(3): Mahmood Ahmad & Qadar Bakhsh Baloch,Op.Cit,P: 104

(4): Ibid, P: 105.

و بناء على ذلك عند اختيار وترتيب المؤسسات البحثية، وتم استخدام المعايير التالية التي تنظر بدرجة أقل إلى الميزة الجوهرية لمؤسسات الأبحاث، وبرامجها الفكرية من حيث القيمة الواقعية والقيمة النقدية البراغماتية:

– شعبية الموقع الإلكتروني الرسمي لمراكز الأبحاث، مرتبة مقابل جميع مواقع الإلكترونية الأخرى، كما هو محدد من خلال متوسط الزوار في الشهر (على وجه التحديد، حركة البحث العضوية)، وعدد الكلمات والعبارات الرئيسة التي يصنف الموقع من أجلها، والقيمة النقدية لحركة المرور كما تقيسها تلك الكلمات الرئيسية.

– متوسط الايرادات السنوية (في معظم الحالات، أو على مدار 5 سنوات) كما ورد في تقارير مؤسسات الفكر بصفتها منظمات غير ربحية، يجب على المؤسسات الفكر والرأي أن تجعل أرقام ايراداتها متاحة للجمهور، فكلما زادت ايراداتها زاد تأثيره مؤسسات الفكر.

– عدد الفئات التي تم فيها تصنيف مؤسسات الأبحاث من قبل جامعة بنسلفانيا (معهد لورد) في مؤشر Global Go To Think Tanks لعام 2014[1]، لا يعكس هذا التقرير الأداء الفكري الجوهري أو الإنجاز الأكاديمي في حد ذاته، بدلا من ذلك يعتمد على تصورات مئات الصحفيين وصانعي السياسات وموظفي مؤسسات الفكر.

المطلب الثالث: استراتيجيات مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية: بين الطبيعة والدور.

تشتهر مؤسسات الفكر والرأي[2] بتوليد الأفكار والترويج لها، وتنفق الكثير من الأموال في تسويق أبحاثها ومع ذلك بدلاً من الحساب على أساس الإيرادات (لأن هذه المؤسسات مسجلة كمنظمات مستقلة

---

[1]: James G. McGann, 2014 Global Go To Think Tank Index Report, (USA: University Of Pennsylvania Philadelphia, 2014), p: 07.

[2] (*): مشكلة في كيفية عمل مركز الفكر؟ بشكل عام، تم تأسيس مراكز الفكر قبل فترة طويلة من ظهور الإنترنت واتبعت نموذج "سقف واحد" لسنوات؛ كانت الفكرة الأساسية في الأصل هي الجمع بين مجموعات مختلفة من العلماء في مكان واحد، للتفاعل عن كثب مع بعضهم البعض، فكان سبب هذه المبادرة التواصل لأن تكلفة الاتصال من مكان إلى آخر كانت عالية جدًا مقارنة بأوقات اليوم بشكل عام، مؤسسة فكرية تستخدم مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لنشر أبحاثها لصانعي السياسات والمواطنين، وهناك **خمس فوائد رئيسية** تقترحها المؤسسات البحثية حاليًا: يتمثل أكبر تأثير للمراكز البحثية في توليد أفكار جديدة تغير الطريقة التي يفكر بها صانعو السياسة في الولايات المتحدة في السياسة العالمية ويستجيبون لها، يمكن للرؤى المبتكرة أن تغير نقطة البداية للمصالح الوطنية، وتوفر مخططًا للعمل، وتؤثر على تحديد الأولويات، وتعبئة التحالفات السياسية، وتغير النظرة إلى المؤسسات الدائمة؛ لكن جذب انتباه صانعي السياسة النشطين المنشغلين بالفعل بالمعلومات ليس بالمهمة السهلة.

غير ربحية)، تحسب المؤسسات الأداء بناءً على موقعها المؤثر في تشكيل الرأي العام وقرارات السياسة، يرجى ملاحظة أنه وبسبب هذه الطبيعة للمؤسسات الفكرية، فإنها تشبه إلى حد ما جماعات الضغط ومجموعات المصالح التي تتقاتل من أجل القوة والمكانة، على الرغم من بعض الاختلافات الواضحة بين مؤسسات الفكر والرأي ومجموعات المصالح الأخرى، هناك خط فاصل واضح بين الاثنين غالبًا ما تكون الصورة صعبة للغاية.

الفرع الأول: البيئة الاستراتيجية المتغيرة لمؤسسات التفكير الأمريكية

تتشكل التركيبة العامة لقطاع مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة، وإجراءات ومخرجات مؤسسات الفكر والرأي الفردية من خلال بيئتها الاستراتيجية، هذه البيئة لها خصائص ثابتة وبعض الصفات سريعة التغير؛ من السمات المهمة والدائمة لمشهد مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية: **المجموعة المتنوعة من الإمكانات** "عملاء" يبحثون عن معلومات وخبرات سياسية؛ يعني نظام فصل السلطات وتجزئة السلطة داخل النظام السياسي الأمريكي، فهناك العديد من الأماكن المختلفة للتأثير على السياسة في كل مرحلة من مراحل عملية صنع السياسة، من تعريف المشكلة إلى تحديد البدائل اعتماد سياسة رسمية، قد تكون الاستراتيجيات المختلفة تتطلب كل مرحلة من مراحل الاستماع، ويمكن للعملاء في مراحل مختلفة أن يتقبلوا أنواعًا مختلفة من المعلومات المعبأة بطرق مختلفة.[1]

ومن السمات المميزة الأخرى للبيئة السياسية الأمريكية **العدد الكبير من المنافسين على التمويل والنفوذ السياسي**، وغالبًا ما تكون الخطوط الفاصلة بينهم غير واضحة، عدد المنافسين أكثر في السنوات الأخيرة، يتم توفير قدر كبير من المعلومات ذات الصلة بالسياسة والتحليل من قبل مؤسسات الفكر والرأي بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية ذات التوجه السياسي (مثل مدرسة هارفارد كينيدي الحكومية، توفر الولايات المتحدة العديد من المصادر للمشورة السياسية داخل الحكومة، بما في ذلك مكتب المساءلة الحكومية، ومكتب أبحاث الكونغرس، ومكتب ميزانية الكونغرس).

فزيادة المنافسة ساهمت أيضًا في "**بحث متخصص**" بين التخصص الجديد ومركز أبحاث، يزيد من فرص أن يُسمع صوتهم في ميدان مزدحم للغاية تشمل الأمثلة: معهد سياسات المرأة، ومركز دراسات

---

[1]: Andrew Rich And Kent Weaver, Think Tanks In The Political System Of The United States ,(Think Tanks In Policy Making Do They Metter ?, Briefing Paper Special Issue, (September 20011),P: 17

الهجرة، وواشنطن سياسة الشرق الأدنى ومركز الميزانية وأولويات السياسة (تركز على قضايا الميزانية التي تؤثر على الأمريكيين ذوي الدخل المنخفض).

كان لأجواء السياسية المتزايدة الاستقطاب في واشنطن والعديد من عواصم الولايات عواقب مهمة؛ ويشكك العديد من صانعي السياسة الآن في إمكانية "الخبرة المحايدة"، على الأقل في كثير من الأحيان مثل "التنوير" من مراكز الفكر والمصادر الأخرى التي يرون أنها متوافقة أيديولوجيًا، والانفتاح المتزايد على الأيديولوجية بين العديد من المؤسسات البحثية وخاصة الأحدث منها، يمكن أن يفسر الاستقطاب وانعدام الثقة على نطاق واسع رأي خبير مستقل.

الدور الرئيسي للمؤسسات الخيرية الخاصة في تمويل مراكز الفكر هو عامل رئيسي آخر في تشكيل تطور المشهد التنظيمي، أدى التحول في اتجاه العديد من مؤسسات المنح أيضًا إلى تشكيل البيئة الاستراتيجية لمؤسسات الفكر والرأي في السنوات الأخيرة، أصبحت العديد من المؤسسات الآن أقل اهتمامًا بالبحوث الأساسية وترغب في رؤية "تأثير فوري" لتمويلها تحولت أولويات المؤسسة من الدعم المؤسسي العام إلى التركيز على المزيد من الدعم الخاص بالمشروع، والتواصل مع المكونات المتضررة، كان على المؤسسات الفكرية التي تسعى للحصول على دعم المؤسسة تغيير أولوياتها وأنشطتها ومنتجاتها استجابة لهذه التغييرات في الممولين.[1]

الفرع الثاني: جداول الأعمال والأيديولوجيات لمؤسسات الفكر الأمريكية

تعمل المؤسسات البحثية في بيئة سياسية أمريكية مستقطبة بشكل متزايد، وتخدم الجمهور الذي يتشكك بشكل متزايد في مصادر المعلومات التي يُفترض أنها موثوقة أو موضوعية نظرًا لثقافتهم السياسية، لم يعتمد الأمريكيون أبدًا بشكل كبير على الحكومة للقيام بهذا الدور، تم تصميمه ليتم رؤيته من الإطارات اليمنى واليسرى، لقد نجح النشطاء المحافظون على وجه الخصوص في فرض هذا النموذج، لقد صوروا المؤسسات التي كانت تعتبر ذات يوم سائدة أو ممثلين عن إجماع النخبة أو المثقفين على أنها يسارية للغاية من الطيف السياسي، وهذا يشمل الكثير من نظام التعليم العالي الأمريكي والصحافة المطبوعة التقليدية .[2]

---

[1]: Andrew Rich And Kent Weaver ,Op.Cit, P: 18

[2]: Wenzhao Tao Editor, The Us Policy Making Process For Post Cold War China: The Role Of Think Tanks And Diplomacy China , (USA: Springer Nature And China Social Sciences Press, 2018), P: 16

إن وضع مؤسسات الفكر والرأي على نهج الأيديولوجية السياسية الأمريكية هو في جوهره عملية ذاتية وغير دقيقة، وإدراك الدور الذي تلعبه الحملات السياسية، بالنظر إلى أن العديد من المنظمات قد أعلنت صراحة عن أجنداتها الأيديولوجية، فإن هذا النهج غير مبرر تمامًا، [1]ويجب الاعتراف بثلاث مميزات.

أولاً: أن مؤسسات الفكر والرأي ولا سيما الكبيرة منها تحتوي على تنوع كبير في وجهات النظر بين الخبراء، حتى عندما تدفع القوى المؤسسية (مثل وضع جداول أعمال البحث) العلماء في اتجاهات معينة، يختلف الخبراء في وصف سياساتهم.

ثانيًا: وجد العديد من علماء السياسة أن التمثيل البياني للآراء السياسية الأمريكية يتطلب رسمًا بيانيًا ثنائي الأبعاد على الأقل لهذا السبب، فإن الليبرالية التي أقرها معهد **Kate** تتداخل مع عناصر السياسة الأمريكية يسارًا ويمينًا ولا تتماشى تمامًا مع اليمين.

ثالثا: يصعب تقديم مناهج السياسة الخارجية بشكل خاص على خطوط اليسار/اليمين أو الديمقراطيين /الجمهوريين، كان تصنيف المواقف الأمريكية بشأن السياسة الخارجية موضوعا مميزا للجدل في العلوم السياسية، ولم يتوصل إلى اجماع حتى فيما يتعلق بتسمية خيوط الفكر في السياسة الخارجية الأمريكية، فيمكن العثور على مؤيدي سياسات التدخل في كلا الطرفين، ودعاة يمكن العثور على تقليص دور أمريكا في العالم في أقصى اليسار وكذلك بين الليبراليين وبعض المحافظين التقليديين، قد يدعم كل من الجمهوريين والديمقراطيين الدعوة القوية لحقوق الانسان والديمقراطية في الخارج، مع إمكانية وجود مؤيدين للواقعية في كلا الحزبين أيضا.

على الرغم من انتشار مؤسسات الفكر والرأي إلا أن الجدير بالذكر أن بعضًا من الأكثر ثراءً وتأثيرًا المنظمات السياسية، مع وجود علاقات قوية غير حزبية وتشمل هذه **CSIS** و **Carnegie** و**Brookings*** تتمتع هذه المنظمات بالنفوذ الأكثر استقرارًا في واشنطن؛ لأنها متاحة للمسؤولين من كلا الطرفين بغض النظر عمن يسيطر على البيت الأبيض أو الكونغرس، في حين أن هذه المنظمات قد تم تجاهلها إلى حد كبير، تجدر الإشارة إلى أن بعضا من 1800"مراكز الأبحاث "الأمريكية هي في الواقع

---

[1]:Wenzhao Tao Editor, Op.Cit, P: 19.

*: لأكثر من 100 عام كانت مؤسسة **(Brookings)** في طليعة دراسات السياسة العامة، حيث قدمت البيانات والرؤى لتوجيه القرارات الحاسمة خلال بعض نقاط التحول الأكثر أهمية في التاريخ الحديث، يجري معهد **Brookings** أبحاثًا مستقلة لتحسين السياسات والحوكمة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

مجموعات ضغط متخفية بطريقة، يهتم منظمو مؤسسات الفكر مثل مصلحة الضرائب في المقام الأول بالإشراف على الإمتثال للقوانين التي تحظر التدخل في العملية الانتخابية، وخارج هذا المجال هناك إمكانات كبيرة للأثار المترتبة على السياسات عند عرض مختلف جهود جدول الأعمال كنتائج بحثية .

الفرع الثاني: مراكز الفكر كمصادر للخبرة الحكومية والموظفين

الغرض الأساسي للمراكز البحثية الأمريكية هو التأثير على السياسة، والتفاعل المباشر مع المسؤولين الحكوميين هو أكثر الوسائل المباشرة لتحقيق هذه الغاية، تفتخر معظم المنظمات بأنها "مصانع أفكار" حكومية، يفرض هذا المفهوم تعرض الحكومة للتأثيرات الخارجية وعجزها النسبي عن توليد أفكار جديدة.[1]

حكومة الولايات المتحدة منفتحة بشكل غير عادي على النفوذ غير الحكومي، ولأسباب عديدة يعتمد بشكل خاص على خبراء خارجيين، **أولا:** الولايات المتحدة لديها عدد أقل من موظفي الخدمة المدنية مقارنة بمعظم الديمقراطيات البرلمانية للاستفادة من الخبرة وتطوير استراتيجية طويلة الأجل، **ثانيًا:** اعتمد الأمريكيون تقليديًا على رؤسائهم لبدء مبادرات وسياسات واسعة النطاق وتوفير القيادة، حتى في المناطق التي يتمتع فيها الكونغرس بصلاحيات واضحة (على سبيل المثال: قانون الرعاية الميسرة، الذي كان للكونغرس السلطة الوحيدة لتمريره، ولكن تم الدفاع عنه من قبل الرئيس وتم التفاوض عليه إلى حد كبير، وبشكل عام تسمى "**Obamacare**"[2] في الشؤون الخارجية، وفقا الدستور يتمتع الرئيس بسلطات متأصلة كبيرة نظرا لطبيعة القيادة الرئاسية، يواجه المرشحون للرئاسة ضغوطًا للتوصل إلى مبادرات جديدة كبرى، وعادة ما يتعين عليهم الاعتماد على مصادر أخرى غير الحكومة أو الكونغرس الذي ينتمي إليه.

ثالثًا: تمتلك الأحزاب السياسية الأمريكية القليل من الانضباط الحزبي الموجود في الديمقراطيات البرلمانية حول العالم، برامج الأحزاب السياسية كبيرة ومبادئها متنوعة ومتناقضة أحيانًا، والأهم من ذلك

---

[1]: Kubilay Yado Arin, Op.Cit , P: 21.

[2] قانون حماية المريض والرعاية الميسرة الملقب بـ "Obamacare": هو قانون أقره الكونجرس رقم 111 للولايات المتحدة ووقعه الرئيس باراك أوباما في 23 مارس 2010، ويشكل المكون الرئيسي لإصلاح النظام الاجتماعي نظام الحماية في الولايات المتحدة، مع قانون التوفيق بين الرعاية الصحية والتعليم، كان أحد التدابير الرئيسية للحملة الانتخابية لباراك أوباما عام 2008 هو تنفيذ إصلاح رئيسي للنظام الصحي يسمح على المستوى الفيدرالي، بإنشاء "تأمين صحي شامل" دون فرض تغطية صحية إلزامية باستثناء الأطفال، كانت هذه الرغبة في تغيير النظام الصحي تهدف بشكل خاص إلى تجنب ما يقرب من 45000 حالة وفاة سنويًا تُعزى إلى عدم كفاية التغطية الصحية.

أن التكاليف التي يتكبدها السياسيون قليلة نسبيًا إذا اختلفوا مع زعيم الحزب، هذا في المقام الأول لأن السياسيين الأمريكيين لا يحتاجون إلى رعاية حزبية من أجل الترشح لمنصب ممثل الحزب، بسبب الهيكل الفضفاض نسبيًا للأحزاب السياسية الأمريكية، هناك تنافس على الأفكار داخل الأحزاب وفيما بينها، علاوة على ذلك تواجه الأحزاب نفسها صعوبات لتوليد أفكار مبتكرة أو غير تقليدية من الداخل، **رابعًا:** يُعد إنفاق القطاع الخاص لدعم انتخاب السياسيين أو إقرار سياسة معينة جزءًا كبيرًا من السياسة الأمريكية، شاركت مؤسسات التفكير في العقود القليلة الماضية بشكل متزايد في كلا النشاطين، بما في ذلك انشاء منظمات موازية أو "شقيقة" ذات أوضاع ضريبية مختلفة من أجل التأثير بشكل مباشر على السياسة الانتخابية.[1]

أخيرا تعتمد حكومة الولايات المتحدة بشكل غير عادي على التعيينات السياسية لملء مناصب المقاطعات، بما في ذلك جميع المناصب القيادية العليا في الفرع التنفيذي في الواقع يرشح كل رئيس(أو طاقمه التنفيذي) ما يقرب من 300 فرد لشغل المناصب القيادية أو استشارية؛ حوالي 800 منهم من كبار بما يكفي لطلب موافقة مجلس الشيوخ، كثير من هؤلاء الأشخاص يأتون من الإدارات السابقة على سبيل المثال: وزير الدفاع امتدت فترة ولاية روبرت جيتس ليشمل رئيسين من حزبين مختلفين، ولكن بالنظر إلى أهمية الانتماء الحزبي للعديد من هذه المناصب، يتم النظر في عدد قليل جدًا من هذه التعيينات تعتبر دائمة، وبالتالي يجب أن تكون الإدارات الرئاسية قادرة على استغلال مجموعة من الخبراء غير الحكوميين الذين جاهزون للتوظيف، كما يترك البيروقراطيون ذوي الخبرة مناصب قيادية باستمرار وخاصة بعد الانتخابات ويبحثون على وظائف جديدة، والنتيجة هي أن دوره من مؤسسة الحكومة إلى المؤسسات الفكرية أصبح هذا تقليد لواشنطن، حيث يتناوب العديد من خبراء السياسة بين المواقف المختلفة في الحكومة ومؤسسات البحوث السياسية، وصف أحد العلماء مؤسسة التفكير بشكل عام باعتبارها "حكومة في انتظار"، بعض المنظمات لديها موظفين مخصصين لمراقبة الفجوات في السلطة التنفيذية للمساعدة في نقل علماءهم إلى الحكومة؛ هذه الديناميكية تقوي الروابط بين الحكومة وبحوث مؤسسات التفكير، لكنها أيضًا تضمن أن السياسات الحزبية موجودة بدرجات متفاوتة.[2]

تكمن وراء العديد من سمات مؤسسات الفكر والرأي الثقافة السياسية للولايات المتحدة، والتي تعد بعيدة نسبيا عن عالم الديمقراطيات الغربية، وتعتبر الولايات المتحدة حاضنة لمؤسسات الفكر

---

(1): Wenzhao Tao Editor, Op.Cit, P: 17.
(2): Alek Chance, Think Tanks In The United States: Activities, Agenda, And Influence, (États Unis :Institute For China –America Studies, May 2016),P: 14

الاستراتيجي، ويرجع ذلك إلى اعتمادها الثقافي على المجتمع المدني لتقديم إجابات للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، يميل الأمريكيون إلى اظهار شك عام فيما يتعلق بسلطة الحكومة وكفاءتها، وبناء على ذلك فقد أسسوا حكومة لديها مصادر قليلة نسبيا للمعرفة المؤسسية الدائمة أو مراكز للسلطة غير المتنازع عليها، يؤدي هذا الى إضفاء اللامركزية على العديد من الوظائف الاجتماعية /السياسية وخصخصتها، بما في ذلك تقييم السياسة ونشر المعلومات، حيث تنتج هذه الديناميكية مساحة عامة كبيرة ولكن غير حكومية في الولايات المتحدة يمكن أن تزدهر فيها المؤسسات الفكرية والمنظمات الأخرى، ومع ذلك فإن هذه المنظمات تعتمد على التصورات بأنها موثوقة، ومع تسارع القوى اللامركزية في عصر الوسائط الرقمية الجديدة، تهدد بتقليص عدد مؤسسات الفكر والرأي إلى البعض فقط من بين العديد من الأصوات في "سوق الأفكار" الأمريكي.

المطلب الرابع: مكانة مؤسسات الفكر في المشهد السياسي الأمريكي وتأثيرها المتزايد في عملية تطوير سياسة الأمن المعاصر.

هناك تنوع كبير بين مراكز الفكر من حيث الحجم، الأيديولوجية و الموارد أيضا يظهر هذا التنوع في كمية أو نوع الناتج التحليلي للقضايا، على الرغم من أنها منظمات صغيرة نسبيا، إلا أن الأدوار و الوظائف التي تقوم بها تضعها عند تقاطع الأوساط الأكاديمية و السياسية؛ حيث يتم الربط بين تحليل السياسات وصنعها، و خاصة في المجال الأمني الأمريكي الذي توليه السياسة الأمريكية أهمية كبيرة كنقطة حاسمة في صنع السياسة المحلية و الدولية و على مستوى العلاقات الخارجية المتعلقة بالمسائل الأمنية.

الفرع الأول: مكانة مؤسسات الفكر الأمريكية

اذ لم تستطيع مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية بحكم قوانينها أن تلزم نفسها بمرشح واحد، فإنها تساهم بقوة في تحديد البرامج السياسية أثناء الانتخابات الرئاسية، علاوة على ذلك فإن بعض "علماءهم" هم المستفيدون الأوائل في المناصب التي تركتها الحكومة المهزومة، ويمكنهم حتى العمل مباشرة كمستشارين للبيت الأبيض، وبهذه الطريقة تتلقى مؤسسات الفكر دعما من السياسيين الذين يتركون مناصبهم في صنع القرار من أجل تعزيز قسم الأبحاث، لذلك هناك مجموعة معينة من المهارات والشبكات العلائقية وقدرات التأثير، ويمكن توضيح هذه التبادلات بشكل أفضل من خلال هذا المثال: وزارة الخارجية المهتمة بالشؤون الخارجية الأمريكية لديها برنامج محدد يسمى "الديبلوماسي المقيم" والذي

بفضله يقوم الديبلوماسيين بدمج مؤسسات الفكر من أجل الكتابة والتفكير في بعض الأسئلة الاستراتيجية.[1]

كما تستخدم مؤسسات الفكر والرأي العام الأمريكية قنوات أخرى للتأثير مثل دورات المؤتمرات أو الندوات، وبالتالي تسعى لتحقيق هدفين الأول: هو الجمع بين أعضاء الكونغرس (التنفيذيين والموظفين) لحدث اجتماعي أو برنامج تعليمي؛ مما يوفر فرصة سياسية للحصول بشكل مباشر على دعم بعض صناع القرار السياسي.

الهدف الثاني: هو اقتراب من مجموعات مهنية معينة وأكاديميين ودائرة واسعة من الصحفيين من أجل زيادة وضوح مؤسستهم من خلال الندوات، حيث أصبحت الرؤية الإعلامية ضرورية وبالتالي سعي أعضاء المؤسسات الفكر والرأي إلى الظهور بانتظام على شاشات التلفزيون ودعوتهم في الراديو بسبب خبرتهم، بالإضافة الى منشوراتهم الخاصة فيقومون بنشر مقالات في الصحف للترويج لأفكارهم، لعلمهم بحساسية صناع القرار اتجاه انكشاف وسائل الإعلام والاعتراف بمؤسسات الفكر، وبالتالي فإن أساليب وبعض النقاط المشتركة تجمعهم معا، فهي هياكل دائمة وبحثية ودعائية غير هادفة للربح وموجهة للصالح العام ونحو العمل، لكن بالنسبة للباقي فإن الاختلافات داخل النموذج متعددة، فمن المؤكد أن لدى واشنطن تركيز فريد من مؤسسات الفكر والرأي ولكن سيكون من الخطأ الإعتقاد بأنها تعمل فقط على نطاق وطني فقط، وفي مسائل السياسة العليا: أكبر عدد، هياكل لعدد قليل من الناس، ويعملون على نطاق محلي ويكرسون جهودهم لإنتاج تقارير ومخططات محددة.

الفرع الثاني: التأثير المتزايد في عملية تطوير سياسة الأمن المعاصر

يعد عرض القضايا الأمنية ضروريًا لتحليل الاتجاهات السارية في مؤسسات الفكر التي اختارت جعلها خاصة للدراسة، هذا التصنيف يجعل من الممكن بطريقة موضوعية فك رموز التحول من القضايا الأمنية التقليدية (الشؤون العسكرية، النووية، وإدارة الصراع)، تجاه القضايا غير التقليدية – المتعلقة بالأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي وأمن الهجرة، إذا نظرنا فقط إلى مؤسسات الفكر والرأي المتخصصة في القضايا الدولية والأمنية، يتبين أن 76% منهم يركزون عليها التهديدات غير التقليدية.[2]

---

[1]: Thomas Medvetz , Think Tanks In American ,(United States Of Americans: The University Chicago Press, 2012), P: 23.

[2]: James G. Mc Ganne, L'influence Grandissante Des Think Tanks Américains Dans Le Processus D'élaboration Des Politiques De Sécurité Contemporaines, Revue International Et Stratégique, N=82, (2011),P:122

أولا: الأمن السياسي: يمثل أحد الجوانب الأساسية للسياسة الأمنية الأمريكية من خلال الحفاظ على المصالح الجيو سياسية في الخارج، يشار إليها باسم "اجماع واشنطن" وتشمل هذه المصالح السياسات الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج(سياسة الانفتاح)؛ أي فتح الأسواق والتجارة الحرة والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية كنماذج مستقرة لبناء الدولة والأمة، من الواضح أن هذه المشكلة معقدة تتداخل مع تلك المتعلقة بالأمن التقليدي، خاصة فيما يتعلق بالإرهاب (ارهاب الشرق الاوسط) اذ يعتبر واحدة من أبرز العقبات التي تعترض تطوير وتنفيذ أنظمة ديمقراطية في الخارج.[1]

لقد حولت مؤسسات الفكر والرأي تركيزها على آسيا في محاولة هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة، هذه الأخيرة هي المنطقة الجغرافية الأكثر دراسة من قبل مؤسسات الفكر الأمريكية المتخصصة في المسائل الأمنية، ولاسيما الصين التي أصبحت من أهم الموضوعات الرئيسية للدراسات الاقتصادية؛ فقد نشر معهد **Brookings** بنشر مقال بشأن التهديد الذي تمثله الصين على الأمن الأمريكي، بسبب أجهزة المخابرات الصينية التي تمثل أكثر التهديدات وضوحا بسبب قدرتها على سرقة الأسرار باستخدام تقنيات التجسس التقليدية وغير التقليدية، بالإضافة الى عمليات القرصنة الإلكترونية وخطورتها على الأمن السيبيراني والأمن القومي والاستقرار السياسي، ولاتزال باكستان قضية حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتحاول منع أي خطر بسبب حيازة مجموعات صغيرة للأسلحة النووية للإرهابيين، كما يدعو معهد Brookings إلى استمرارية الالتزام السياسي الأمريكي في المنطقة للحفاظ على استقرارها.

ثالثا: الأمن الاقتصادي: يعد الأمن الاقتصادي أحد الموضوعات البحثية المفضلة لمؤسسات الفكر والرأي الأمريكية، وأحد مصادر القلق الرئيسية في هذا المجال ظهور الصين*، التي تجاوز ناتجها المحلي الاجمالي مؤخرا الناتج المحلي الاجمالي الياباني، ووفق لشركة التدقيق **PricewaterhouseCoopers**،

---

[1]:James G. Mc Ganne, L'influence Grandissante Des Think Tanks Américains Dans Le Processus D'élaboration Des Politiques De Sécurité Contemporaines, op.cit, P: 124.

*: يعتمد الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير على الصين وبالتالي إلزامية ممارسة الضغوط عليها يكون بحكمة، وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال محاولة إدارة بايدن لوقف نقل المعرفة والتكنولوجيا المتطورة إلى الصين، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وانتاج رقائق أشباه الموصلات، يجب على واشنطن الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها الإضرار بالميزانيات العمومية للشركات الأمريكية لأنها متورطة في معركة مع الصين بشأن التجسس التكنولوجي وتريد الحفاظ على القيادة الأمريكية في مجالات مثل الفضاء والذكاء الاصطناعي. للمزيد انظر: (قادير أوشتون، حدود الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، متحصل عليه من: https://www.setav.org/ar/7945-7945/ تم الاطلاع بتاريخ: 23-02-2024)

إمكانية احتلالها للمرتبة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القادمة، كما عانت الولايات المتحدة من الأزمة الاقتصادية العالمية منذ عام 2008، وقد أرجع معهد **(Cato Institute)** انهيار سوق العقارات الأمريكية إلى الافتقار إلى عملية إدارة المخاطر في **Wall Street**، وعدم قدرة المنظمين الحكوميين على الإشراف بشكل صحيح على هذه الضوابط وكذلك المؤسسات المالية؛ فقد قامت مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية المتخصصة في القضايا الاقتصادية المحلية بمقترحات لانعاش الاقتصاد، على سبيل المثال نصح معهد **Cato**الحكومة بتعريف "المخاطر النظامية " بوضوح ومنع عمليات الانقاذ المستمرة للشركات، والتي من شأنها أن تقلل الدين الوطني، كما أيد سياسة أكثر اتساقا للمساعدة وإعادة التسديد من البنك المركزي الأمريكي **(Fed)**، وكنتيجة الأزمة أقر الكونغرس الإصلاحات المالية، ووصفت بالفشل غير المنضبط، كل هذه التحليلات والإقتراحات والتوصيات تشكل كل يوم قرارات سياسية.

ثالثا: الأمن البيئي: الإهتمام المتزايد بالأمن البيئي هو اتجاه جديد نسبيًا، حيث تم تأجيج "المقاومة" جزئيًا من قبل مؤسسات الفكر المرموقة مثل مجلس العلاقات الخارجية*، حيث يقدم تحليل الدوافع السياسية للإدارات الرئاسية المتعاقبة رؤى ذات صلة، فعلى سبيل المثال إدارة جورج دبليو بوش(**George W. Bush**) قامت بتفكيك قسم من مكتب نائب وكيل وزارة الدفاع تحت إدارة كلينتون(**Clinton**) والذين عملوا على القضايا المتعلقة بالسلامة البيئية، وأظهرت العديد من المناقشات عدم مشاركة الجميع لفكرة المسؤولية الانسانية عن تغير المناخ، ومع ذلك فإن الإجماع العلمي العام لصالح النظرية؛ لأن انبعاثات الكربون من النشاط البشري هي السبب الرئيسي للاحتباس الحراري، ونشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (**IPCC**) تقريرًا في عام 2007 خلص إلى عودة محتملة للكوارث الطبيعية من حيث تواترها وحجم اتساعها، وقد بُذلت الجهود الأخيرة لمحاولة إبراز صدارة قضية المناخ والتهديد الذي يشكله الاحتباس الحراري حول وجود الدول واستقرار الحكومة، واحتكار الدولة في استخدام القوة، واستقرار البنية التحتية، وسلامة حياة المواطنين، التداعيات على الدول المجاورة، النزاعات الحدودية دعا مجلس العلاقات الخارجية إلى الإصلاح المؤسسي عبر "**إعادة بناء إطار إداري يعمل على تغير المناخ**" داخل البنتاغون،

*: لقد ارتفعت قضية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى الرأي العام نتيجة لسلسلة من الأحداث الهامة، رغم أن الكتابات الأكاديمية والعلمية لها القدرة على التأثير في دوائر صنع القرار، وهو ما عمل عليه مجلس العلاقات الخارجية لفت الانتباه إلى القضايا الناشئة، ومعالجتها من زاوية جديدة تنطوي على أحزاب وموضوعات غير مألوفة في الدوائر السياسية، ويرجح الكثيرون أن الاهتمام بالبيئة يرجع إلى ستينات القرن الماضي. للمزيد انظر (رنا أبو عمرة، اتجاهات الخطاب المناخي في الداخل الأمريكي، مجلة السياسة الدولية،(نوفمبر 2022)، متحصل عليه من: https://www.siyassa.org.eg/News/18415.aspx تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/24)

أول مؤسسة فكرية أمريكية في القضايا البيئية، جادل مركز بيو(**Pew Center**) المعني بتغير المناخ العالمي بالقضايا البيئية من أجل "زيادة الاستثمارات في تقنيات التحول" لتعزيز الطاقة المنخفضة الكربون، فدعم البلدان النامية ينبغي أن يتأخذ شكل وزيادة التعاون التكنولوجي الثنائي والمتعدد الأطراف ودعم الأنظمة الابتكارية في هذه البلدان.[1]

المطلب الخامس: التحديات والاتجاهات الجديدة التي تواجه مؤسسات التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية:

أدت تأثيرات العولمة والطلب المتزايد على استجابات السياسة العامة لمجموعة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، إلى وضع مؤسسات التفكير والرأي في موقف حاسم كمدافعين وباحثين ومستشارين في السياسة، لقد جعل التأثير الكلي للعولمة مراكز الأبحاث الأمريكية أكثر أهمية لعملية صنع السياسة في واشنطن، كما عزز الموقف الفريد لمؤسسات أبحاث السياسة العامة في الولايات المتحدة، مع زيادة الطلبات على البحث والتأثيرات على المستوى الوطني استوجب على السلطة مسايرة التوسعات البحثية والتحولات الصعبة، حيث تم قبول مؤسسة التفكير على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم لوصف المنظمات التي تم تحديدها بالطريقة التالية "تحليل أبحاث السياسة العامة والمنظمات المشاركة التي تولد البحث الموجه نحو السياسات، التحليل والمشورة بشأن قضايا التي تمكن صانعي السياسات والمواطنين من اتخاذ قرارات سليمة بشأن قضايا السياسة العامة، فأصبحت مؤسسات التفكير ظاهرة عالمية لأنها تلعب دورا رئيسيا للحكومات[2]، والمجتمعات المدنية في جميع أنحاء العالم من خلال العمل كجسور بين المعرفة (الأوساط الأكاديمية) والسلطة (السياسيون وصناع السياسة) في الولايات المتحدة، [3] تستخدم الحكومة وصانعو السياسات المعرفة المتخصصة لعلماء مؤسسات التفكير لمعالجة التحديات، الاتجاهات واتخاذ قرارات سياسية سليمة إلى معلومات مفهومة وموثوقة ويمكن الوصول إليها ومفيدة حول المجتمعات التي يحكمونها، كما يحتاجون أيضا إلى معرفة كيفية عمل السياسات الحالية بالإضافة إلى البدائل الممكنة وتكاليفها وعواقبها المحتملة، هذه الحاجة المتزايدة عززت نمو منظمات أبحاث السياسة العامة

---

[1]: James G. Mc Ganne, L'influence Grandissante Des Think Tanks Américains Dans Le Processus D'élaboration Des Politiques De Sécurité Contemporaines, Revue internationale et stratégique, n° 82, (2011), P: 125.

[2]: تقى النجار، مها علام ونوران عوضين، ضرورة ملحة: دبلوماسية مراكز الفكر (دراسة صادرة عن: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية)، متحصل عليه من: https://ecss.com.eg/36026/، تم الاطلاع بتاريخ: (2023/10/20).

[3]: James G.Gann, Think Tanks And Policy Advice In The Us , Foreign Policy Research Institute, August 2005,P: 25

المستقلة، نظرا لتوسيع دور مؤسسات التفكير، فإنها تواجه أيضا تهديدات خطيرة، تنقسم هذه التحديات الأربع فئات رئيسية: -1التنافسية 2- الموارد 3- التكنولوجية 4- السياسة، ويمكن تلخيص هذه التحديات الأربعة من خلال ما يلي: المزيد من القضايا، المزيد من الجهات الفاعلة، والمنافسة، والصراع هناك أيضا أربع عناصر تتطلب تركيزا مستمرا: المهمة، السوق، القوى العاملة، والمال إلى جانب التحديات المؤسسية توجد اتجاهات شاملة أخرى في المؤسسات الفكرية وأبحاثها، تسلط الأقسام التالية الضوء على بعض من الاتجاهات والتحديات الحاسمة التي تواجه المؤسسات الفكرية وصناع السياسة في جميع أنحاء العالم .

الفرع الأول: التغير في البيئة

وهذا من خلال تعديل التمويل والاتجاه نحو المشاريع قصيرة المدى، حيث أجبرت مؤسسات الفكر والرأي على أن تكون أكثر كفاءة وإظهار الفعالية، وزيادة توجيه السياسية والتركيز على القضايا الحالية والبرامج القانونية، زيادة التركيز أيضا على النشر ومنح المتبرعين مزيدا من التحكم في تبرعاتهم وكيفية استخدام المنح، لكن هذا التعديل يميل إلى الافتقار الى الدعم المؤسسي طويل المدى إلى تشويه مهمة أجندة البحث للعديد من مؤسسات الفكر، يعمل على تحديد عمق التحليل والابتكار داخل المؤسسات الفكرية كما يؤثر المانحون بشأن تصميم البحوث ونتائجها مما يؤدي الى القدرة المحدودة على جذب والاحتفاظ بأفضل الباحثين[1].

الفرع الثاني: زيادة عدد مؤسسات التفكير والمنظمات غير حكومية

أدى انتشار الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية **IGOS**، إلى خلق طلب توفير الدعم والمساحة للتوسع العالمي للمؤسسات الفكرية، حيث سجلت المنظمات الدولية أن هناك ما يصل إلى66000 منظمة دولية في جميع أنحاء العالم، مع 1200 تضاف إلى قاعدة بياناته سنويا، يشير تشكيل الفاعل المنظم إلى القوة والاستقرار، وبالتالي تنعكس قوة الفاعل في عدد من الخصائص مثل: الوحدة، ومستوى المؤسسات والشرعية، والسيطرة على وسائل الإعلام وغيرها، بينما تعتبر مؤسسات الفكر جهات الرأي فاعلة غير حكومية، إلا أنها تتمتع بنفوذ أقل مقارنة بمنظمة **IGOS**، وهناك الخلاف حول كيفية قياس تأثير مؤسسات الفكر بشكل صحيح في تعزيز السياسة.

[1]: James G. Mc Ganne, Think Tanks, Public Policy And Policy Advice In The USA, Op.Cit, P: 25.

الفرع الثالث: هيمنة الأنترنت /التقدم التكنولوجي

سهلت التكنولوجيا على الأفراد والمؤسسات الصغيرة تشغيل أعمالهم ونشرها، جعلت الأنترنت والشبكات الاجتماعية وأجهزة الحاسوب المحمولة من السهل جدا على الأفراد والمؤسسات ذات الموارد المالية المحدودة، إجراء البحوث ونشر النتائج على المستوى العالم، تستخدم المنظمات مواقع الويب والشبكات الاجتماعية لمشاركة أجندات ونتائجها، حيث تعمل العديد من هذه الأساليب خارج عملية المراجعة الأكاديمية التقليدية والمنشورات التي راجعها الأقران وقنوات الاتصال.[1]

الفرع الرابع: ظهور وسائط الاعلام

لم تعد المعلومات تترجم الى قوة ما لم تكن بالشكل المناسب في الوقت المناسب، وهذه الفكرة تعيد تعريف كيفية عمل مؤسسات التفكير والرأي، تمتلك معظم هذه المؤسسات مواقع إلكترونية وتجري مناقشات حول السياسات عبر الانترنت، ومع ذلك فان التطور الرقمي لم يخلو من التحديات التي وصفت بـ "**الاضطراب الرقمي**"، ومن بين مجموعة التحديات التي تواجهها مؤسسات التفكير ؛ الضغط لزيادة سرعة البحث عن المعلومات ونشرها، المستويات المتزايدة للمنافسة العالمية، وارتفاع مستوى المنافسة وصعوبة في الحفاظ على الاتصالات الداخلية.[2]

الفرع الخامس: زيادة السياسة الحزبية: تعمل على زيادة النقاش السياسي في واشنطن، والانفتاح والتباين في الأفكار مما يسمح بإنتاج جميع مؤسسات الفكر وحتمية الاستماع إليها، ألزمت السياسة الحزبية بعض المؤسسات لإجراء المزيد من التركيز والبحث والتحليل لتوخي الحذر بشأن كيفية ووقت نشر الأفكار، كما تؤدي لزيادة الاستقطاب داخل المجتمع الفكري وزيادة الضغط سياسيا مما يؤدي لانخفاض في عدد المنظمات الوسطية.

الفرع السادس: العولمة (زيادة ترابط القضايا، الأفكار): العولمة من أكثر الاتجاهات عمقا وقوة التي تشكل وتدفع باستمرار تدفق التكنولوجيا، الموارد، المعرفة، الأشخاص والقيم والأفكار، فقد أدت العولمة والنمو الاقتصادي القائم على المعرفة إلى التنافس بين المؤسسات القائمة على المعرفة في جميع أنحاء العالم للحصول على أفضل الأفكار والأشخاص، عملت التقنيات الجديدة على تسوية مساحة اللعب

---

(1): Andrew Rich ,James Mc Gann, Kent Weaver, Think Tanks In Policy Making: Do They Matter? Briefing Special Issue Shanghai, (September, 2011),P: 15.

(2): Alescander Ruser, Climate Political And The Impact Of Think Tanks: Scientific Expertise In Germany And The Us,(USA: Palgrave Macmillan, 2018),P: 75.

العالمية بطريقة تتحدى القوى الراسخة والمؤسسات النخبوية في جميع أنحاء العالم، تسهل الأنترنت نشر المعلومات وتسمح بمزيد من المنافسة بين مؤسسات الفكر، وتعتبر الزيادة الهائلة في حجم المعرفة المتاحة نتيجة العولمة تجعل من الصعب العثور على معلومات موثوقة وذات جودة.[1]

احتلت مراكز الفكر مكانة هامة في المشهد السياسي الأمريكي وصناعة القرار، على اختلاف أنواعها الأكاديمية، التعاقدية أو التابعة للأحزاب (أو التصنيفات الأخرى الحكومية وغير الحكومية)، فهي بمثابة سلاح للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة وبسط الهيمنة على المستويين الإقليمي والدولي، لما تقدمه من خيارات وتحديد أولويات القضايا للسياسية الأمريكية الداخلية منها والخارجية، وضع جداول الأعمال للسياسيين ضمن البيئة الاستراتيجية المتمثلة في مصادر التمويل المتنوعة، والتنافس الشديد بين الداعمين من القطاع الخاص والمجتمع المدني لتمويل مراكز الفكر؛ ما يتيح لهم فرصة المشاركة في صنع السياسات والتأثير خاصة في المجال الأمني، في ظل تنامي العديد من التحديات وتداعياتها مثل العولمة والاعلام والانترنت التي سهلت انتشار المعلومات، وأصبحت قاعدة أساسية في توجيه السياسات العامة وترشيدها.

[1]: James G. Mc Ganne, The Fifthe Estate: Think Tanks, Public Policy And Governance, op.cit, P: 157.

المبحث الثاني: مراكز الفكر الأوروبية.

إن تعقيد أساليب اتخاذ القرار على المستوى الأوروبي يسمح بظهور جهات فاعلة وسياسة وسيطة جديدة، كما تتطلب عملية صنع القرار وكذلك العمليات الإعلامية في أوروبا؛ بالأدوات التقنية تنقل لقواعد معايير العمل والإجراءات مثل: مفاهيم المشروع أو التقييم أو الخبرة أو الشراكة، الأدوات والنواقل التكنولوجية لنشر الأفكار على جميع المستويات المحلية، الوطنية والأوروبية؛ تغطي مراكز الفكر فكرة تجميع " الممارسات الجيدة" التي تريدها المفوضية الأوروبية؛ والتي تشجع بقوة على تطوير "المجتمع المدني"؛ الذي يساهم في خدمة الأهداف من خلال الحصول على تمويل أوروبي، وقد تم تطوير مراكز الفكر بشكل تخطيطي في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقديم المشورة للإدارة وتدريبها، بينما في أوروبا هي مبادرة يتم تشجيعها وتمويلها جزئيا أيضا من قبل الهياكل المركزية؛ فطالما كانت الأفكار وصناعتها في قلب " المشروع الأوروبي" فيمكنها لعب دور مهم في صياغة السياسة العامة، وفي صنع القرار الديمقراطي ودعم الجهود الدبلوماسية للدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فان الجماعات التي تسعى لإنتاج ونشر الأفكار الاستراتيجية المتعلقة بالقارة الأوروبية والتي نسميها **مراكز الفكر الأوروبية**، لم تكن أبدا موضوع دراسة كمجموعة متميزة داخل الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: السياقات المختلفة في الأدبيات الأكاديمية لمراكز الفكر الأوروبية.

ظهرت مراكز الفكر والأبحاث الأوروبية التي تتخذ من بروكسل مقر لها؛ حيث اكتسبت شهرة جديدة خلال موجات التطور تتوافق مع الفترات الرئيسية للتغير السياسي والسياسات المهمة، بما في ذلك من نشأة الاتحاد الأوروبي واتساعه، وفضلا عن الأحداث المتعاقبة الأخيرة والأزمات المتتالية على مستوى أوروبا، فيمكن تحديد أنشطة المؤسسات الفكرية ومراكز الأبحاث الأوروبية على أنها بحوث وتحليلات للسياسات، وتعزيز النقاش أيضا تعزيز المشاركة أو استخدام أدوات مبتكرة للسياسات، تسهل هذه الأنشطة تطوير السياسات في بيئة متغيرة، خلال جميع موجات التحول والتطور حيث تشمل النهج الاستراتيجي لمراكز الفكر الأوروبية واستخدام شبكات السياسة الموسعة.

الفرع الأول: السياق الأوروبي وتباين المفهوم لمراكز الفكر

تتباين مراكز الفكر ومعاهد السياسة العامة بدرجة كبيرة من حيث الحجم والهيكل والسياسة والأهمية، فهناك قدر كبير من الصعوبات في تحديد مفهوم "مراكز الفكر" في حين أنه غالبا ما يتم استخدام مراكز الفكر بالتبادل مع " معهد السياسات"؛ فهذا ليس مناسبا دائما فمعهد السياسة هو الفئة

العامة الأوسع المعنية بوظائف تحليل سياسات الأبحاث، فيمكن القيام بهذا النشاط داخل قطاع خاص أو حكومي، فخلال القرن الماضي ارتبط مصطلح "مركز الفكر" بنوع معين من الكيانات التنظيمية ذات الوضع القانوني كمنظمة إلا في الولايات المتحدة الأمريكية **Westminster Political System** وستستمر السياسة في كل من المملكة المتحدة، وأستراليا وكندا، فلا يمكن افتراض ذلك في السياق الأوروبي؛ حيث تحمل تسمية " مراكز الأبحاث "على العديد من الهيئات الرسمية وغير الرسمية، [1]فالأصول الاشتقاقية والاستخدام المتطور للمصطلح "مركز الفكر" تعود جذورها إلى اليونان القديمة، لكن الإشارة إلى مراكز الفكر التنظيمية حديثة نسبيا، ويعود المصطلح إلى الكاتب المسرحي القديم في أثينا أريستو فانيس في فيلمه الكوميدي " الغيوم" (423 ق.م) يترجم تقريبا إلى التفكير كمفهوم لمجتمع جديد يختلط فيه الشعور بالحكمة والقوة، كما أشار توماس كلاكسون "مركز الأبحاث" عندما أنشأ جمعية إلغاء تجارة الرقيق الإفريقية، وبالتالي ربط التحقيق الواقعي بالحجة الأخلاقية في الستينات تم استخدامه أيضا للإشارة إلى التفكير، حيث غزت مصطلحات مركز الأبحاث العالم ولاسيما دول الأوروبية، [2]كما يوضح الشكل أدناه كيفية ادخال المصطلح الأنجلو أمريكي والتعديلات المحلية، باللغة الانجليزية والألمانية والفرنسية على مدى القرن الماضي، في المنشورات باللغة الانجليزية، كما لوحظ استخدام تسمية " الثقة الذهنية " إلى ذروته في الثلاثينات فبدأ استخدام " مراكز الفكر "منذ الستينات متجاوز معهد الأبحاث في 2000، في ألمانيا يستخدم معهد البحوث بكثرة حتى العقود الماضية، ودخلت ترجمة مؤسسة فكرية بشكل متزايد في المعجمات العامة، وقد تجاوز المصطلح الإنجليزي " مركز الفكر" أيضا بدائل اللغة الأم في الكتب، والمجلات الفرنسية وفقا للبيانات منذ منتصف عام 2010.[3]

---

[1]:Patrick Gilboy, Eu Think Tanks: Innovation, Independence And Impact, (Berlin: Graduate School For Transnational Studies , 2019), P: 29

[2]:ibid, P:30

[3]:ibid, P: 31.

(*): **N-Gram:** عبارة عن مجموعة من عناصر متتالية في مستند نصي قد تتضمن كلمات وأرقامًا ورموزًا وعلامات ترقيم؛ تعد نماذج **N-gram** مفيدة في العديد من تطبيقات تحليل النص حيث تكون تسلسل الكلمات ذات صلة، مثل تحليل المشاعر وتصنيف النص وإنشاء النص.

الشكل رقم 7: مصطلح " مراكز الفكر" في اللغة الإنجليزية والألمانية والفرنسية.

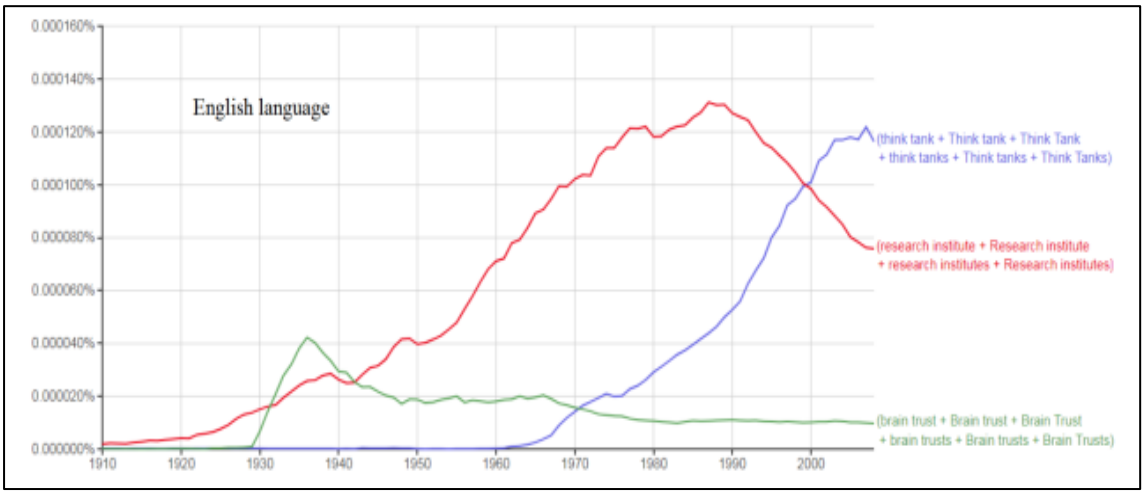

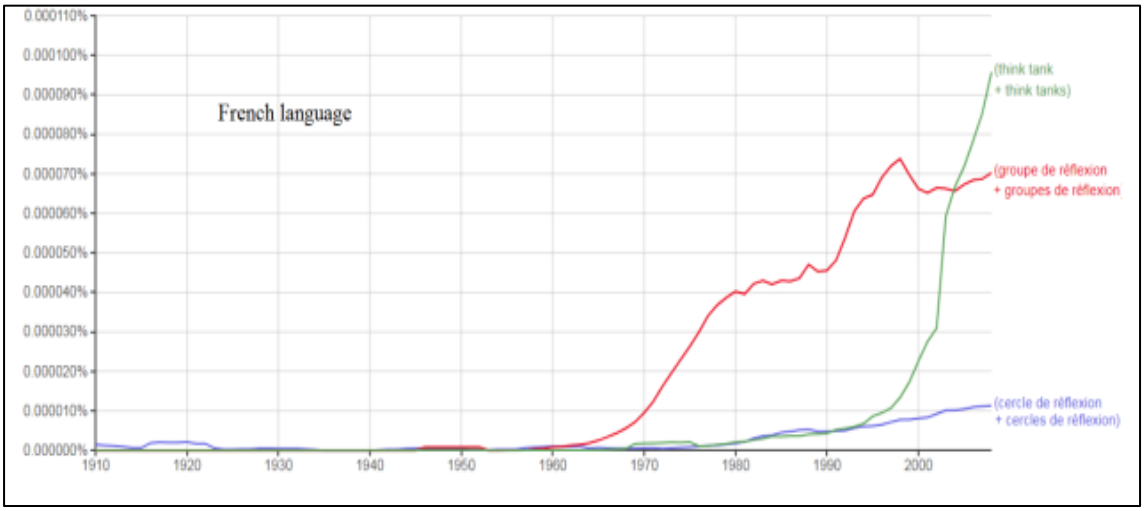

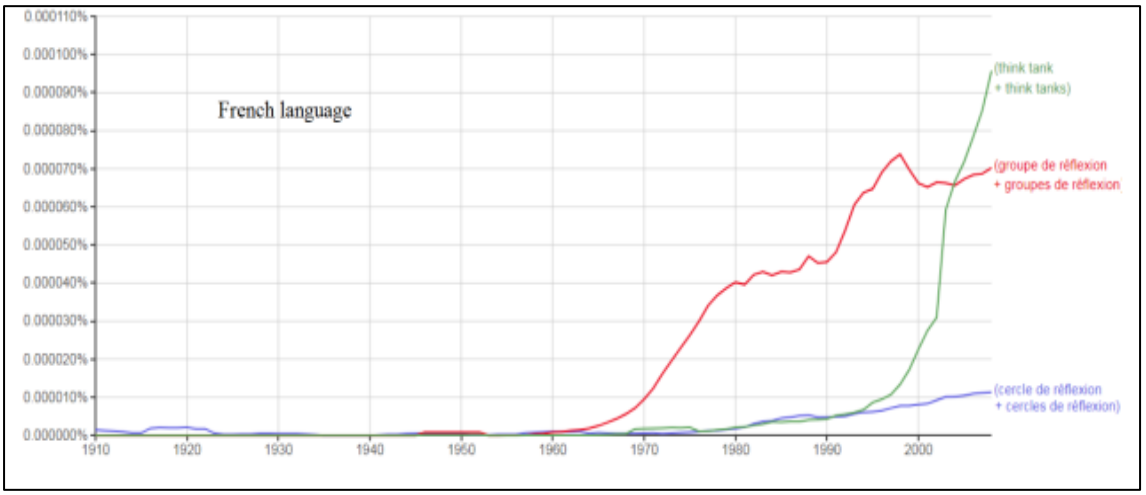

المصدر : https://books.google.com/ngrams

تظهر الرسوم البيانية معدل تكرار الكلمات في مجموعة كتب Google التي تم تحويلها إلى أرقام؛ والتي تعرف باسم **N-Gram** باللغات الإنجليزية، الألمانية والفرنسية مثل: **Think Tanks** أو **denkfabrick** أو التسميات ذات الصلة، فمن الواضح أن تعتبر " مركز الفكر" سبق عصر الأنترنت، إلى جانب أصولها الغامضة وارتفاع استخدامها في اللغة الانجليزية أو الأوروبية، يشير إلى استخدام إلى مدى انتشار العبارة، مع دلالتها الثقافية الأنجلو الأمريكية، أي يعد بحث Googleدليلا إضافيا على الانتشار الواسع للمصطلح، كما أظهرت نتائج البحث اعتبارا من عام 2015 (مراكز الفكر) أكثر من 25 مليون مرة أعيد تداوله، أما مصطلح مؤسسة فكرية20000 كنتيجة التداول، ومصطلح مركز الأبحاث 40000، حيث يتم دراسة الموضوع بشكل متزايد من قبل الأكاديميين.[1]

الفرع الثاني: تقسيم مؤسسات الفكر والرأي في فترة التطور

تطور مراكز الفكر عبر الدول غير متكافئ، في نهاية القرن الماضي تشير التقديرات إلى ظهور أكثر من 1200مركز أبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قليلة نسبيا من حيث العدد في البلدان الأوروبية، غالبا ما يجادل المحللون بأن النظام الأمريكي أكثر انفتاحا وتعددية ونفاذية من الأنظمة السياسية الأوروبية، وكثيرا ما يفترضون أن هناك فرص أقل لمراكز الفكر للدخول في الصراع السياسي في أوروبا وفي أماكن أخرى، بسبب عوامل مثل الأنظمة الحزبية الأقوى وأساليب المؤسسات لصنع القرار، أو البيروقراطيات القوية والمغلقة نسبيا أو القطاعات الخيرية الضعيفة، مثل هذه الافتراضات حول "استثنائية" الهياكل السياسية الأمريكية ولا ينبغي أن تؤخذ المؤسسات بالكامل في ظاهره.

أولا: **التقسيم الجغرافي لمراكز الفكر في أوروبا**: كان هناك طفرة في مراكز الأبحاث في أوروبا الغربية، الوسطى والشرقية، وقد تميزت مراكز الفكر* فيها في أوروبا الشرقية بما يلي:

---

[1]: Patrick Gilboy, Op. Cit, P: 30.

*: سياسة أخرى يوفر النظام ظروفا خصبة لانتشارها ووفرتها، فيجب أن تكون قوة صناعة البحوث السياسية الأمريكية مقارنة بأوروبا تحتاج للملاحظة: - على الرغم من أن أوروبا تملك أكبر اقتصاد إلا أن 30% من مراكز الفكر الأمريكية معترف بها دوليا، حيث تتكون مراكز الأبحاث من باحثين، وعلماء وأكاديميين وحكوميين وذوي الخبرة الخاصة.

- اجمال عدد الباحثين والميزانية عالية في الولايات المتحدة (82 مركز) معترف بها دوليا، وبلغت الميزانية الاجمالية للمؤسسات البحثية الأمريكية 1,2 مليار دولار مقابل 8500 دولار في السنوات الماضية، في حين 58 مؤسسة بحثية أوروبية وظفت 4000 موظف وكانت قيمة الواردات ب 300مليون دولار.

– معظم هذه المراكز في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية مستقلون (وتقدر بـ: 80% في الولايات المتحدة، و70% في أوروبا)، عدد قليل من المنتسبين إلى الجامعات أو الحكومات.

جدول رقم 5: التموقع الاقليمي لمراكز الفكر في أوروبا الشرقية والوسطى.

الهيكل	جزء مهم من المرحلة الانتقالية ما بعد الشيوعية في أوروبا؛ أكثر تنوعا وتوجها سياسيا من نظيرتها في أوروبا الغربية، تلقى تمويلا كبيرا من الجهات العامة والخاصة، ومع ذلك فإنها تواجه التحديات المتعلقة بالاستقلالية والقدرة والاستدامة.
التركيز	التحديات السياسية والاقتصادية لعملية الانتقال، وتحديدا العلاقات مع أوروبا وروسيا.
الامتداد(الانتشار) العالمي	العمل على انشاء حوار كبير مع مراكز الفكر الناشئة في أماكن أخرى في أوروبا وآسيا.

المصدر: Andrew Rich, James Mc Gann, Kent Weavre, Think Tanks In Policy Making- Do They Matter ?, op.cit, P: 11

– ومع ذلك تتميز أوروبا الغربية بصناعة سياسة عامة ناضجة البحث والتحليل، تحدد الدراسات السابقة لتطوير مراكز الفكر في معظمها دول نمط " موجات تطوير مراكز الفكر" مثل هذه الموجات من التنمية تختلف من بلد الى آخر، لكن كل منها يجلب تنوعا متزايدا مع مرور الوقت، تميل الأجيال أن تكون أكثر توجها نحو الدعوة أو الحزبية أو الأيديولوجية، ففي العقد الماضي شهدت أوروبا ظاهرة جديدة للشبكات العالمية، وشراكات المؤسسات الفكرية بعض المؤسسات جربت التعاون عبر الحدود ووضعت استراتيجية فكرية عالمية وهي في تطور، وقد نتج عن الشراكات بين مؤسسات الفكر والرأي وانشاء شبكات يمكن أن تركز على القضايا ذات الأهمية عبر الوطنية، وتساعد في التعاون في البحوث الموجهة نحو السياسات، وتم توضيح عمل هذه المراكز في أوروبا الغربية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 6: التموقع الاقليمي لعمل مراكز الفكر في أوروبا الغربية.

الهيكل	تتأثر مؤسسات الفكر والرأي بشدة بالثقافة السياسية، وهناك عدد قليل نسبيا من فرق الخبراء المستقلين حقا. لا تزال الحكومة والأحزاب السياسية التابعة لها هي المهيمنة، يوفر النموذج البرلماني روابط أوثق ومحادثات أكثر مرونة مع صانعي السياسة، العيب الرئيسي هو الافتقار للتنوع والجمهور.
التركيز	التكامل الأوروبي، والعلاقات الأمريكية الأوروبية والديمقراطية وبناء الدولة.
الانتشار العالمي	و يركز على استخدام منظور مرتكز على الدولة لمعالجة القضايا التي تواجه أوروبا ككل. الاتجاهات نحو المحيط الأطلسي وعبر أوروبا.

المصدر : Andrew Rich, James Mc Gann, Kent Weavre, op.cit, p: 12.

من خلال الجدولين نجد أن الاختلاف بين عمل مراكز الفكر في أوروبا الشرقية والغربية؛ انطلاقا من الأيديولوجية لكلا الطرفين وهي الشيوعية والرأسمالية لكنها تتفق في سيطرة السلطات العامة في تحديد عملها وتوجهها ونتائج الأبحاث الموكلة إليها، لذا لابد من توضيح مراحل التطور لهذه المراكز في أوروبا.

ثانيا: مراحل تطور مراكز الفكر في أوروبا: فهي تضم ثلاثة موجات للتطور مثل نظيرتها الأمريكية، وتتمثل في:

1- الموجة الأولى: (الطابع الرسمي لمراكز الفكر الأوروبية) فمثلا في بريطانيا* شهدت أو أحدثت الموجة الأولى من التطور في أواخر القرن 19 حتى بداية الحرب العالمية الثانية[1]، وفيها معاهد تحليل السياسات لا تنتمي للحكومة على سبيل المثال: **chatham house (RIIA)**، المعهد الوطني للبحث الاقتصادي والاجتماعي **(NIESR)**، جمعية فابيان **(Fabian Society)**[2]؛ كانت هذه المعاهد أكاديمية الأسلوب والتركيز العام، ولقد انتجوا منشورات موضوعية مثل: المعهد الملكي للدراسات للدفاع**(RUSI)** كانت له علاقات وثيقة ومريحة مع الخدمة المدنية ومع عدد قليل من المعاهد، كانت الموجة الأولى

(1): Marco Gonzlez Harnando, British Think Tanks After 2008global Financial Crisis, (London: Palgrave Macmillan, 2019), P: 09.

(2): Donald E. Abelson, Christopher J. Rastrick, Handbook On Think Tanks In Public Policy, (UK: Edward Elgar Publishing , 2021),P: 17

واضحة في ألمانيا في عام 1925، مؤسسة فريدريش إيبرت (**Friedrich Ebert**) 1925 وسبقها العديد من المؤسسات في سنة 1908 و1914، أما السويد فقد شهدت أيضا إنشاء أول مؤسسة سنة 1939 بعدها سنة 1939، حتى النمسا فكانت سنة 1938 بداية ظهور مراكز الفكر فيها، كانت المعاهد أقل عدد وأحيانا كانت أكثر رسمية، وكانت عبارة عن " مجتمع" أو " هيكل" أو " رابطة" من نظائرهم الأنجلوأمريكية*.[1]

2- الموجة الثانية: (المؤسسات البحثية عبر الوطنية) حدثت في العديد من الدول الأوروبية والخاصة الغربية منها، بدأت من سنة 1945 حتى أواخر السبعينات تقريبا منذ سبعينيات القرن الماضي، تم توجيه المؤسسات الفكرية بشكل متزايد نحو المشاكل العابرة للحدود وأصبحت تتخطى الحدود الوطنية بشكل متزايد في طريقة عملها، فتحت أزمتا النفط في السبعينيات وانهيار الاتحاد السوفيتي مساحة جديدة للسياسة التي كانت بطبيعتها عبر وطنية، لا يمكن التعامل مع المزيد والمزيد من الموضوعات في إطار وطني بحت، وكانت البرامج السياسية لحل المشكلات عبر الوطنية أكثر شيوعًا، منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هي المنظمات التي سهلت التعاون الدولي للمؤسسات الفكرية، ومع ذلك كان عدد المؤسسات البحثية عبر الوطنية قليلًا، حيث لا تزال معظم مؤسسات الفكر والرأي متمركزة في إطار وطني، لكنها تركز على أجندة أكثر عبر وطنية، بدأت الشبكات بين مؤسسات الفكر والرأي في أن تكون سمة مشتركة، على الرغم من أن معظم الشبكات لا تزال غير رسمية ونادرًا ما تكون مؤسسية اليوم[2]، إنها الفترة التي يكون فيها البعض أكثر شهرة.

ظهرت معاهد أوروبية قارية كانت هذه فترة نمو هائل لسياسة القدرة على البحث والتحليل داخل الحكومة وخارجها، مدفوعة بقدرات التمويل الحكومي، تميل المعاهد إلى أن تكون تكنوقراطية في الأسلوب، ولا تزال مؤسسات النخبة نسبيا حيث يكون الموظفون متعلمون تعليما عاليا أو تقنيا أومؤهلين، على غرار الموجة الأولى ظل هناك تركيز شديد على البرغماتية وعدم الحزبية والتحليل الموضوعي، وقد

---

(1): James G. Mc Gann , Anna Viden And Jillian Rafferty, How Think Tanks Shape Social Development Policies (Philadelphia: University Of Press , 2014), P: 29

(*): في بريطانيا بدأ النقاش الأكاديمي حول هذا الموضوع مع كتاب (ريتشارد كوكيت) سنة 1995؛ الذي يخص تأثير مراكز الفكر اليمينية الجديدة على صعود النيوليبرالية (**Néolibéralisme**)، وعلى رئاسة الوزراء تاتشر (**Thatcher**) يدرس كوكيت الظروف التي سمحت في ثلاثينات القرن الماضي لمجموعة متباينة وهامشية نسبيا لمفكرين لاكتساب الشرعية الفكرية والنفوذ السياسي تدريجيا من خلال اتباع مراكز الفكر اليمينية الجديدة وأعضائهم.

(2): Trine Villumsen, Think Tanks In Europe: Shaping Ideas Of Security, on website : https://www.krigsvidenskab.dk/emne/think-tanks-europe-shaping-ideas-security: (16-02-2023) h: 18: 16.

انقسموا إلى مجموعتين: ركزت مجموعة الأولى على سلسلة كاملة من السياسة المحلية(من بين هيئات أخرى مثل التخطيط السياسي والاقتصادي) وفي بريطانيا تم تغييرها إلى معهد دراسات السياسات **PSI** في عام 1978، والمعاهد التي تتناول السياسة الخارجية والدفاع والأمن أو مسائل التنمية على سبيل المثال: المعهد النمساوي للشؤون الدولية عام 1978، والمعهد النرويجي لحقوق الإنسان والشؤون الدولية، أنشأت بموجب قانون صادر عن البرلمان في عام 1959؛ بمعنى هناك علامات التخصص ومع ذلك كانت المعاهد في هذه الفترة كبيرة جدا، مع وجود موظفين بحثيين دائمين داخليا وظلت منتجاتهم نسبيا علمية، وكان كلا النوعين متمحورين حول الدولة في التوجه؛ أي مع قوة الهوية الوطنية على الرغم من السمعة الدولية لهيئات مثل: معهد العلاقات الدولية الفرنسي **(French Institute of International Relations)** و**Clingendeal** في هولندا وتم توجيه منتجاتهم إلى مجتمعات السياسة الوطنية.[1]

3- الموجة الثالثة: (مرحلة الاستقلالية والتخصص) كانت الموجة الثالثة على مدى العقدين الماضيين، وساهمت في الانتشار الواسع لمراكز الفكر المستقلة في جميع أنحاء العالم، فهناك العديد من الخصائص ميزت الموجة الثالثة، أصبح التخصص في تركيز السياسات أكثر من ذلك بكثير، فتم الإعلان عنها مع عدد كبير من مراكز الفكر البيئي معهد Öko في ألمانيا والمعاهد الفرنسية والبلجيكية والبريطانية للبيئة الأوروبية، يرجع تاريخ السياسة إلى عام 1990، ومراكز دراسات السلام (مثل ابحاث السلام في كوبنهاغن**(Copenhagen)** – معهد فريدس **(Freds)** المعهد الأوروبي للعمل والمجتمع 1979 في هولندا، او مراكز دراسة السياسة النقدية.[2]

كانت السمة المهمة الأخرى في التموضع الأيديولوجي للعديد من المعاهد الجديدة ذات جداول أعمال معيارية صريحة، وكان هذا الاتجاه أكثر وضوحا في بعض البلدان مثل: بريطانيا وفرنسا عكس ألمانيا التي كانت تسمى المعاهد لمراكز الفكر اليمين الجديد من بينها: معهد آدم سميث في المملكة المتحدة **(Adam Smith Institute)** و**Timbro** في السويد سنة 1978 و**Liber tas** (1983) الدنمارك؛ هي أوضح مثال على الأيديولوجية التي بدأ تأسيسها منذ أواخر السبعينات، ومع زيادة الحزبية وتحليل السياسات المدفوعة بالقيمة ظهرت أساليب متنوعة بشكل متزايد، تم تبني العديد من المعاهد الجديدة نهج أكثر عدائية لتسويق تحليلاتهم بمزيد من التأييد العلني في محاولة لجسر البحث والسياسة، فمع التقدم التكنولوجي والاتصال كانت العديد من المعاهد قادرة على إبراز نفسها إلى حد غالبا ما تكون حجمها

[1]: Sami Andoura, Peter Timmermen, Governance Of The Eu: The Reform Debate On European Agencies Reignited,(Epin Working Paper , N°19, 2008);P: 02
[2]: Sami Andoura, Peter Timmermen, Op.Cit, P: 03.

الأصغر والأكثر احكاما؛ فتنوع النظرة السياسية أدى العديد من البلدان إلى المنافسة في الأفكار بين المعاهد لم تكن واضحة في الموجات السابقة، ومع ذلك زادت المنافسة بين مؤسسات الفكر والرأي داخل الدول الأوروبية، كما كان هناك أيضا زيادة التعاون بين مراكز الفكر الموجودة في مختلف البلدان الأوروبية[1]، وتنتشر في جميع الدول الأوروبية على النحو التالي:

جدول رقم 7: انتشار مراكز الفكر في الدول الأوروبية

الدول	بريطانيا	ألمانيا	فرنسا	بلغاريا	السويد	هولندا	اليونان	الفاتيكان	سويسرا	البرتغال	ايسلندا	إيطاليا	لوكسمبورج	اسبانيا	النرويج
عدد المراكز	288	195	180	53	77	58	35	01	73	21	7	97	6	55	16

المصدر من إعداد الباحثة بناءا على: علي عاطف، المرجع السابق.

– بينما تشكل المنافسة من محللي السياسة الأخرين تحديا للتفكير الأوروبي، فإن المنافسة المتزايدة بين مؤسسات الفكر والرأي الأوروبية قد تؤدي إلى تحسينات في انتاجهم[2]، حتى داخل سوق بروكسل المحدودة نسبيا لمراكز الفكر العاملة فيما يتعلق بقضايا الاتحاد الأوروبي، كان ينظر إلى المنافسة على نطاق واسع أنها عامل إيجابي، كما تم انشاء مراكز بحوث متخصصة ذات تركيز قوي على السياسات، ونظرا للطبيعة المماثلة لعملها تتعاون هذه المعاهد البحثية بشكل متزايد مع بعضها البعض، أو مع الأخرين في مشاريع بحثية محددة، ويشير التعاون بين المعاهد الأوروبية وخاصة (الاتحاد الأوروبي) إلى أن هناك وعي واسع النطاق بالفوائد المستمدة من هذه العلاقات، هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالوقت الذي حدثت فيه الموجة الأولى من التطور، بدأ ظهور وتنويع مراكز بحوث السياسات في تواريخ لاحقة

[1]: علي عاطف، مصانع الأفكار.. دور مراكز الفكر في صناعة القرار الأوروبي، متحصل عليه من: https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?p=86598، تم الاطلاع بتاريخ: (2023/02/23).

[2]: باسم راشد، المراكز البحثية في أوروبا: شراكة في صناعة القرار وانتاج متميز، مجلة آراء حول الخليج، العدد: 136، (يوليو 2019). متحصل عليه من: https://araa.sa/index.php?view=article&id=4708: 2019-07-08-12-36-35&Itemid=172&option، تم الاطلاع بتاريخ: (2023/02/23).

في اليونان، لديها عدد أقل من مراكز الفكر مثل: معهد بحوث الدراسات الأوروبية والأمريكية، أما ألمانيا والنمسا الموجات الثلاث تبدأ من أواخر القرن 19 في الدول الأوروبية الأخرى، هذه الموجات ظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية، أما الموجة الثالثة للتنمية كانت ديناميكية في جميع أنحاء أوروبا، أما أوروبا الشرقية والوسطى فالموجة الأولى لمراكز الفكر(معهد السياسات) لم يكن واضحا إلا بعد عام 1989.

ثالثا: المؤسسات الفكرية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي: تشترك مؤسسات الفكر والرأي في أوروبا الغربية، العديد من الخصائص المميزة ولكنها تختلف أيضا في أساليب عملها وحجمها ومصادر تمويلها، والجماهير المستهدفة والبيئات السياسية التي يعملون فيها، بالنظر إلى هذا التنوع في الخصائص والسياقات من المفيد وضعها ضمن تصنيف لتوفير إطار عمل لتحليل طبيعة نشاط مجموعات الفكر على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث يتم استبعاد الهيئات البحثية المؤقتة، يسهل التصنيف الرباعي المقارنة بين الأنشطة والفئات المؤيدة للمؤسسات الفكرية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي، وبالتالي توفير بعض الأفكار حول طبيعة نشاط مؤسسة الفكر داخل الاتحاد الأوروبي.[1]

– **النوع الأول:** هو من نوع هيئة بحثية داخل المفوضية الأوروبية نفسها، تُعرف باسم **Forward وحدة الدراسات**؛ أو تسمى **بمركز السياسات المرتبطة بالمنظمات الإقليمية الدولية:** هدفها الأساسي هو توليد أفكار للجنة الداخلية، وبالتالي يخدم جمهورًا معينًا ويعمل على مستوى معين في هذا الصدد، فهي ليست مستقلة وبالتالي لا ترقى إلى المستوى المعياري للمتطلبات المعروضة بالفعل، ومع ذلك فإن طابعها لم يتغير إلى حد ما منذ عام 1995، وقد يكون لذلك آثار على استقلاليتها كمعهد بحثي، على سبيل المثال[2]: مركز الفكر الداخلي في الاتحاد الأوروبي تتكون من مجموعة استشاريين السياسات**(GPA)** والمعروف باسمه الفرنسي **(cellule de prospective)** تعمل داخل المفوضية الأوروبية لتوفير مشورة الخبراء بأن السياسة إلى رئيس المفوضية، ورؤساء مجلس الوزراء وتوفير الارتباط مع مراكز الأبحاث الخارجية وذات الصلة، وتشمل هذه الفئة أيضا مراكز السياسة داخل المنظمات الدولية التي تتخذ من أوروبا مقر لها مثل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية**(OECD)** ومنظمة حلف الشمال الأطلسي**(NATO)**، ومنظمة الصحة العالمية**(WHO)**، **ثانيًا: الهيئات البحثية المستقلة** العاملة داخل

---

(1): Philippa Sherrington, Shaping The Policy Agenda: Think Tank Activity In The European Union, Global Society, Vol. 14, No. 2, (2000),P: 178
Oecd: The Organization For Economic Cooperation And Development.
Nato: The North Atlantic Treaty Organization.
Who: The World Health Organization.
(2): Diane Stonne, Andrew Denham, Think Tanks Traditional Policy Research And The Politics Of Ideas, (Manchester: Manchester University Press, 2004), P: 53

الساحة فوق الوطنية التي تركز إما على شؤون الاتحاد الأوروبي أو تبني اختصاص أوروبي أوسع، يمكن تمييز الاختلافات من حيث وجهة النظر والنهج الأيديولوجي، ومع ذلك فهي موجهة حصريًا نحو القضايا الأوروبية وتميل إلى تحديد نفسها في بروكسل، فالفئات المختلفة للمهام المعلنة على الرغم من كونها ذاتية إلى حد ما[1]، تغطي جميع المهام المعلنة لـ مؤسسات الفكر والرأي مع استثناءات قليلة، حيث تشير الأرقام الواردة في الدراسات ليس العدد النسبي للمراكز البحثية التي لديها مهمة محددة، ومن بين المهام ما يلي: – تشجيع أفضل صياغة السياسات بـ 24.6%، تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية 6%، زيادة الوعي والتزام المواطنين 22.2%، تعزيز المصلحة العامة 13.7%، دعم التكامل الأوروبي13.7%.[2]

– **النوع الثالث:** هو فئة أوسع لأنها تشمل عددًا كبيرًا من مؤسسات الفكر والرأي الوطنية التي إما دراسة قضايا الاتحاد الأوروبي، أو تلك التي تستوعب القضايا الأوروبية في سياسة أوسع الحوار، إنهم يشكلون مجموعة كبيرة ومتنوعة من مؤسسات الفكر والرأي التي قد يتحول التركيز على القضايا الأوروبية بدلاً من القضايا المحلية، ومن تختلف الإيديولوجيات والتحويلات الفردية على نطاق واسع، **أخيرًا: مجموعات المصالح** المنظمة على المستوى عبر الوطني وغالبا ما يشار إليها باسم المجموعات الأوروبية التي طورت خصائص مراكز الفكر، الفئة الأخيرة يمكن القول إنه الأصعب تحديدًا، مما يؤدي إلى عدم وضوح التمييز بين مؤسسة الفكر ومجموعة الضغط، لكنها تبدو مهمة بالنظر إلى دلالة نشاط مجموعة المصالح على المستوى فوق الوطني وتكاثرها حدث في بروكسل منذ منتصف الثمانينات، في دفع هذه الأشكال الأربعة من النشاط، يجب التأكيد على أن كل شيء يُنظر إلى أربع فئات على أنها أنواع مختلفة من معاهد البحوث التي تساهم في جيل الأفكار حول التكامل الأوروبي لديهم نفس الهدف، حتى الآن يمكن تمييزها عن طريق المستويات المختلفة التي يتم تنظيمها فيها والدوائر الانتخابية التي يسعون إلى احتضانها، والطريقة التي يتصورون بها الانقسام المحلي – فوق الوطني في صنع السياسة في الاتحاد الأوروبي.[3]

و من أبرز مراكز الفكر الأوروبية المستعرض في الجدول السابق، والتي يبلغ عددها 2219 مركزا بحثيا حيث تأتي المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا في مقدمة الدول الأوروبية ذات الكثافة المرتفعة من حيث

(1): Stephen Boucherm, Europe And Its Think Tanks: A Promise To Be Fulfilled, (Notre Europe: Studies And Research,2006),P: 22.
(2): Ibid,P: 23.
(3): Philippa Sherrington, Op.Cit,P: 180.

عدد المراكز البحثية المنتشرة بها، اذ يبلغ عدد المراكز البحثية في المملكة المتحدة 312مركزا، وألمانيا 218مركز، وفرنسا203 مركز بحثي، كما يمكن استعراض بعض النماذج منهاكما يلي: [1]

-**المعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا: (Chatham House)*** [2]تأسس المعهد عام 1920 م ويعتبر من أقدم المعاهد البحثية المستقلة في المملكة المتحدة، يهدف المركز إلى المساهمة في بناء عالم آمن ومستدام ومزدهر وعادل من خلال النقاش المستنير والتحليل المستقل والأفكار السياسية الجديدة والتواصل مع الجمهور، احتل المعهد المرتبة السابعة عالميًا في تصنيف 2018 لمراكز الأبحاث العالمية في أوروبا الغربية، يُشرك البحث الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والباحثين في النقاش العام والنقاش حول التطورات الرئيسية في الشؤون الدولية، يدير المعهد أيضًا أكثر من 300 حدث ومؤتمرات وورش عمل وطاولات مستديرة خاصة وعامة، كل عام مع مختلف الشركاء الصحفيين في لندن وعلى الصعيد الدولي، مجتمعات البحث غير الحكومية.

ينشر المعهد ثلاث دوريات دولية معروفة، مجلة العالم اليوم ومجلة الشؤون السياسية الإلكترونية، كما يقدم المشورة والتقارير ووثائق السياسة لمختلف الحكومات في جميع أنحاء العالم، لكن أحد أكثر برامج المعهد حساسية هو برنامج الشرق الأوسط الذي يهتم بالشؤون العربية، التشاور مع الحكومات التي تتعامل بشكل خاص مع قضايا الشرق الأوسط، مثل العراق وفلسطين للعلاقة مع الحكومة البريطانية، يقدم المعهد نصائح دورية حول بعض القضايا، على سبيل المثال في يوليو 2016 قدم المعهد تقريرين: أحدهما كان إلى اللجنة الفرعية للطاقة والبيئة حول "تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ وسياسة الطاقة "، والثاني للجنة الحزب حول "العلاقة الاقتصادية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي"، كما تتلقى تمويلًا غير مشروط من مصادر متنوعة للحفاظ على استقلاليتها، وتشمل هذه المصادر بعض الجهات الحكومية، والشركات الخاصة، والسفارات، والجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني .

– **المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بفرنسا** **: (ifr)**: تأسس المعهد في عام 1979 من قبل مبتكر فكرة المؤتمر السنوي للسياسة العالمية الذي ينظمه المعهد، واليوم يرأس المعهد "توماس جومارت"

---

[1]: باسم راشد، المرجع السابق.

*: **Chatham House**, on site web: https://www.euromesco.net/institute/chatham-house/ (23/02/2023).

: **Institut français des relations internationales (ifr) , on website https://www.google.com/search?q=% , (23/02/2023).

(Thomas Gomart)، احتل المعهد المرتبة الأولى في أوروبا الغربية والثانية في العالم بين أكثر مراكز الأبحاث تأثيرًا مقرها في باريس، يقع الفرع في بروكسل ويتألف من فريق متعدد الجنسيات (50 باحثًا وخبيرًا يديرون 10 برامج بحثية)، المعهد يغطي منطقة دولية واسعة؛ الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، وروسيا ومناطق أخرى في أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء الكبرى هما منطقتان مؤثرتان تقليديًا في فرنسا، وهما معنيتان أيضًا بقضايا رئيسية مثل: الأمن، الشؤون الاستراتيجية، الطاقة، القضاء، الهجرة والمواطنة.

– **مؤسسة فريدريش إيبرت ألمانيا** [1]**(FES):** تأسس عام 1925 وهو أكبر وأقدم معهد أبحاث في ألمانيا، كانت تنتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي لكنها الآن مستقلة، وهي منظمة مستقلة غير هادفة للربح، وهي تحتل المرتبة السابعة في أوروبا الغربية والمرتبة التاسعة عشرة على مستوى العالم بين أكثر المؤسسات البحثية تأثيرًا، يعتمد عمل هذه المؤسسة على الأفكار والقيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية والحرية والعدالة والتضامن، وتطور استراتيجيات حول قضايا السياسة، الاقتصادية الاجتماعية والتعليمية الأساسية، ويتم عرضها من خلال التعزيز لصانعي القرار، المكتب الواسع لمؤسسة التعاون الدولي من خلال تعزيز ديمقراطية حقوق الإنسان، والهياكل الاجتماعية والدستورية، ودورها في التثقيف السياسي للمواطنين الألمان وغيرهم.

-**مركز بروغل بلجيك** [2]**(bruegel):** بورغل هو مركز أبحاث أوروبي مكرس للسياسة الاقتصادية وتأثيرها على صناع القرار، تأسست في عام 2008 وهي جديدة على نشاط البحث تم تأسيس جودة السياسة الاقتصادية من خلال مشاركة نتائج أبحاثه للتحليل والمناقشة، حيث اعتبر بروغل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صانعي السياسات، والمنظمات الدولية هي أيضًا مصادر تمويل للمركز، حصل Bruegel على جائزة الفكر الاقتصادي الأوروبي لعام 2005 من مجلة Prospect الأمريكية، أصبحت المملكة ثاني أكثر مراكز الأبحاث تأثيراً في أوروبا ورابع أكثر المؤسسات تأثيرا في العالم.

-**معهد ستوكهولم لأبحاث السلام بالسوي**[3]**د:** وهي هيئة مستقلة معنية بالقضايا المتعلقة بالنزاع المسلح ونزع السلاح والتسلح وتحديد الأسلحة، تأسس المعهد عام 1966 بقرار من السويدي، ويتلقى المعهد منحة سنوية من الحكومة السويدية وتبرعات من منظمات أخرى لتوسيع أنشطته، كما يوفر المعهد

---

[1]: **Friedrich-Ebert-Stiftung**, On website: Https://Mena.Fes.De/Ar/Fes-In-Mena/Friedrich-Ebert-Stiftung , (23/02/2023).
[2]: **Bruegel,** On website Https://Www.Bruegel.Org › Node , (23/02/2023).
[3]: **Stockholm International Peace Research Institute,** On web site: Https://Www.Sipri.Org/ , (23/02/2023).

البيانات والتحليلات، كما احتل المعهد المرتبة 24 في أوروبا والمرتبة 32 على مستوى العالم بين أكثر المراكز البحثية تأثيرًا في عام 2018، كما يضم المعهد حوالي 60 باحثًا وخبيرًا، وتشمل وسائل نشر نتائج المعهد نشرات إخبارية شهرية حول النزاعات المسلحة وتطوير الأسلحة، وكذلك الندوات والمؤتمرات الدورية، ويتضمن أيضًا برنامجًا استباقيًا للمعلومات والاتصالات مثل العرق وما إلى ذلك، تتضمن البيانات الرئيسية الصادرة عن المعهد وثائق ميزانية وزارة الدفاع والانفاق العسكري العالمي.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية والبناء المؤسسي لمراكز الفكر الأوروبية

كانت الدولة ومؤسساتها السياسية الرسمية مركزية للمثقفين والطموحات السياسية للحفاظ على النظام السياسي وتعزيزه منذ العصور القديمة، كانت المؤسسات التقليدية أو "القديمة" متشككة في الظروف التي بموجبها يكون التغيير السياسي ممكنًا ويركز على مرونة القوانين والهياكل المجتمعية، وفائدة النظام الحاكم في تحقيق الخير والمجتمع العادل، من هذا المنظور التقليدي يمكن افتراض أن الاختلافات المؤسسية الرسمية قد تؤدي إلى تطوير مراكز الفكر حسب خصوصية النظام السياسي الذي ينشطون فيه، فهناك اختلافات كبيرة في الخصائص التنظيمية لمراكز الفكر بين البلدان، تؤثر البيئات المؤسسية والثقافة المختلفة على مراكز الأبحاث وأساليب التشغيل وقدرتها أو فرصتها على الإسهام في السياسات والتأثير فيها، فيمكن للأنظمة القمعية أن تجدد بشدة من مجال التحقيق السياسي الآمن، وقد أسست الدول الأوروبية تقاليد وممارسات الديمقراطية مع الثقافات السياسية المتسامحة؛ حيث يتم الإعتراف بحرية التعبير عن طريق البحث في ماهية أبحاث وتحليلات السياسات التي يتم ادراجها (أو عدم ادراجها) في السياسة العامة التي يتم تعديلها من خلال الثقافة السياسة للمجتمع ما، ويوجهها الهيكل المؤسسي للدولة.[1]

الفرضية الأولى لشرح الاختلافات في تطوير مراكز الفكر يخرج عن ملاحظة أن **الأنظمة الرئاسية** حيث يوجد الرئيس يتم انتخابه بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الشعب، مما يجعل من الصعب على مصالح معينة السيطرة على عملية صنع القرار، يمكن القول أن نسبيًا ضعف دور الأحزاب السياسية في الأنظمة الرئاسية يجعل المشرعين منفتحين على ذلك مدخلات المعرفة من الوكلاء الخارجيين، بما في ذلك مراكز الفكر في **الأنظمة البرلمانية**، من ناحية أخرى تعتمد الحكومة على دعم المشرعين، لأن للدور القوي للأحزاب السياسية في الأنظمة البرلمانية، قد تكون هذه الأنظمة أن تكون أقل انفتاحًا على المصالح

[1]: Jesper Dahl Kelstrup, The Politics Of Think Tanks In Europe, (London: Routledge, 2016), P: 17

الخارجية مثل مراكز الفكر من الأنظمة الرئاسية، رغم أن النظام الرئاسي قد يكون عاملاً في تفسير الدور القوي لمؤسسات الفكر والرأي حول الكونجرس الأمريكي، فإن هذه الفرضية ليست مجهزة جيدًا للقيام بذلك الحساب لتطوير مراكز الفكر في أوروبا، هنا فقط قبرص وفرنسا، لدى البرتغال ورومانيا شكل من أشكال الأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية، من الحكومات ولا يوجد لدى أي من هذه البلدان بيئات كبيرة خاصة بمراكز الفكر مقارنة بالدول المماثلة ذات الأنظمة البرلمانية.

الولايات الفيدرالية ذات المستويات الأعلى من الحكومة لديها المزيد من نقاط الوصول إلى صنع القرار، وهذا يوفر فرص أفضل للمراكز البحثية التي تهدف إلى التأثير على صنع السياسات، ومع ذلك فإن قلة من الدول الأوروبية هي اتحادات حقيقية (مثل النمسا وبلجيكا وألمانيا)، وهذه الدول ليس لديها عدد كبير بشكل خاص المؤسسات الفكرية مقارنة بالدول الموحدة ذات الحجم المتساوي، حالة لا تظهر بلجيكا ربما نتيجة لصعوبة تمييز بلجيكا عن مستوى الاتحاد الأوروبي لمراكز البحوث.

أنظمة ثنائية الأطراف أكثر من مؤسسات الفكر والرأي من الأنظمة متعددة الأحزاب؛ لأن الأحزاب هنا تواجه رئيسًا واحدًا فقط معارِض ولديهم مواجهات أكثر مباشرة واستمرارًا على السلطة التي تؤدي إلى طلب المشورة الاستراتيجية مرة أخرى، المملكة المتحدة تتميز بنظام الحزبين بسبب هيمنة حزب المحافظين وحزب العمل في الانتخابات العامة للدول الأربع المقبلة في قائمة مؤسسات الفكر والرأي الأوروبية: تمتلك كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والسويد أنظمة متعددة الأحزاب.[1]

يمكن أيضًا الافتراض أن **الأنظمة الضريبية** تفسر عدد مراكز الفكر في بلد معين، يمكن للمرء أن يجادل بأن الاقتصادات الليبرالية ذات الاقتصادات الأقل مستويات الضرائب سيكون لديها مؤسسات فكرية أكثر من دول الرفاهية لأنها خاصة المصالح، هنا لديها أموال لتمويل مراكز الفكر أو على العكس من ذلك، دول الرفاهية تلك سيكون لديها المزيد من مؤسسات الفكر والرأي لأن الدولة في هذه البلدان تستطيع ذلك.

المطلب الثالث: تأثيرات مراكز الفكر الأوروبية على رسم السياسات

يتوقف نجاح مؤسسات الفكر والرأي على قدرتها لتقديم مشورة سياسية مفيدة في مواجهة السياسة التحديات، فضلا عن اقتراح الأفكار المبتكرة ومفاهيم لتحسين النقاش العام وتحليل القضايا طويلة الأجل بطريقة عرضية، تميل مؤسسات الفكر والرأي إلى ذلك تكون قريبة من صانعي القرار، مما يؤثر على

[1]: Jesper Dahl Kelstrup,Op.Cit, P: 18

صنع السياسات سواء من خلال الوسائل الرسمية، مثل الأحداث العامة، المنشورات والتواجد الإعلامي، وعبر المزيد الوسائل غير الرسمية مثل مجموعات العمل المغلقة أو الموائد المستديرة.[1]

فأحد الاسئلة شيوعا المرتبطة بدراسة سياسة أبحاث المنظمات هي كيفية تحديد تأثيرها، يرتبط قياس هذا التأثير بالمشاكل المنهجية، نتيجة لذلك هناك تقلبات جامحة في تقنيات سلطات وقدرات مؤسسات الفكر والرأي، فالتأثير كلمة مفتوحة لمجموعة من التفسيرات بالنسبة للعلماء، بسبب حقيقة أن المؤسسات الفكرية غالبا ما تحتاج إلى إقناع الأعضاء المانحين واتصالاتهم الإعلامية، وصناع القرار فيما يتعلق بنفوذهم وأهميتهم، نتيجة لذلك غاليا ما يكون لهذه المراكز تأثير على السياسة، في حين أن البعض لديه روابط في عمليات تشكيل السياسة، ولديهم نوع من الوجود في النظام الاجتماعي السياسي الأوسع، لكن سلطتهم أو تأثيرهم يكون محدود ومعتمد خاصة على الحكومة؛ وبالتالي استخدام هذه المراكز من طرفها كأدوات لتحقيق مصالحها الخاصة، وتوفير المثقفين لإضفاء الشرعية على السياسة.

كما يمكن أن تكون مراكز الفكر مفيدة في فترات الانتقال الحرجة، مثل هذا قد تحدث التحولات مع التغيير الانتخابي حيث يتطلب الحزب القادم التفكير الانتقالي في شكل أفكار سياسية، يمثل "التحول النموذجي" شكل آخر من أشكال الانتقال، فالعديد من المراكز أو المعاهد الروسية قامت بالتأسيس لتغيير السياسات التقليدية في الاتحاد السوفياتي، الطريقة التي تساهم بها بعض معاهد الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد النقاش العام الأوروبي وبناء الهوية الأوروبية، وقت طويل مماثل لتأثير المصطلح فالعديد من المراكز الفكرية تتفاعل مع الطلب والحكومات والمنظمات الدولية، بدلا من اعتبارها عوامل تأثير فيمكن أن تكون أداة مساعدة للجهاز الإداري للدولة، وبالتالي يمكن التطرق لثلاث قضايا تتعلق بتأثير مراكز الفكر الأوروبية على عملية السياسة الأوروبية:

[1]: Sophie Pornschlegel, Fabian Zuleeg, European Think Tanks: Time For Transnational Cooperation,(The European Policy Centre Turns 25, 17 November 2022),P: 02

الشكل رقم 8: طبيعة التأثير لمراكز الفكر الأوروبية .

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الأول: التأثير المباشر وغير المباشر

هناك اتفاق بالإجماع تقريبا بين مجتمعات ومكونات مراكز الفكر الأوروبية، والمدى الذي يمكن أن تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة، فالحكم على درجة التفكير يتطلب تأثير المراكز لفترة لا تقل عن سنتين إلى ثلاث سنوات بين تطوير فكرة محددة، وكيفية استعمالها من قبل صانعي السياسات، كما أكد العديد من الباحثين إلى أن مؤسسات الفكر والرأي تحاول التأثير على مناخ الرأي، بدلا من أن يكون له صلة مباشرة بالسياسات.

أولا: السياسة الخارجية الأوروبية: تم التأكيد بشكل أكبر في استراتيجية الأمن الأوروبية **(ESS)** التي نصت على خلفية الهجمات الإرهابية في نيويورك، على أوروبا يجب تكون مستعدة للمشاركة في المسؤولية عن الأمن العالمي وفي بناء عالم أفضل[1]، كما ظهر التركيز على الدور الدولي للاتحاد في عملية التصديق على المعاهدة المنشأة لدستور أوروبا، وتم التأكيد على الطبيعة الفريدة للاتحاد من خلال تصريح رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية من أجل الاستجابة لتحديات العولمة وتعزيز قيمها ولعب دورها الصحيح، وحافظت معاهدة لشبونة التي استندت إلى المعاهدة الدستورية على هذا التركيز، وكما ينظر إليها على نطاق واسع على أنها تمكن الاتحاد من تنفيذ سياسة خارجية أكثر فعالية وتماسكا أثناء الأزمة الروسية – الجورجية في عام 2008، وقد أكد الرئيس السابق الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي

[1]: Panos Kontrakos, European Foreign Policy: Legal And Political Perspectives, (UK: Edward Elgar, 2011), P: 02

كان يشغل الرئاسة الدورية للاتحاد أن دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، يسمح للاتحاد امتلاك مؤسسات للتعامل مع القضايا الدولية أبعد من أن يقتصر على التبادل الأكاديمي بين المختصين وصانعي السياسات.

السياسة الخارجية للاتحاد وسياسة الأمن والدفاع المشتركة هما من أكثر السياسات الاتحاد الأوروبي شيوعا، وتحظى بدعم واسع من مواطني الاتحاد بما في ذلك مواطني المملكة المتحدة، [1] تعتقد السياسة الخارجية أن مراكز الفكر أصبحت تلعب دورًا أكبر في المناقشات العامة لعدد من الأسباب، الدوافع الرئيسية لهذا التطور هي تزايد الاستقطاب السياسي في الديمقراطيات الغربية، وظهور نظريات المؤامرة والحقائق "ما بعد الواقعية" في الخطاب السياسي، وتزايد الشكوك حول النخب، ما أدى لتغير العلاقة بين السياسيين والمستشارين السياسيين كما تتسم بشكل متزايد بانعدام الثقة، تشمل العوامل الأخرى عدد متزايد من الفاعلين غير العلميين في معرفة تنافسية السوق بشكل متزايد[2]، كما شاركت مراكز الفكر الأوروبية في الإعداد لغزو العراق في 2003؛ حيث دعمت تلك المراكز مشاركة القادة الأوروبيين في غزو العراق، من خلال إعداد العديد من التقارير التي تحذر من الرئيس العراقي السابق " صدام حسين" وخطر برنامجه النووي والأسلحة الكيميائية، ففي حالة عدم توقيف طموح العراق فإنه يصعب احتواء طموحات إيران النووية، وقام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (IISS) بدعوة المجتمع الدولي للتحرك العاجل لضرب القدرات العسكرية للعراق، لما تشكله من خطر وتهديدا على مستوى الأسلحة النووية.[3]

ثانيا: السياسة المحلية: (السياسة العامة): [4] لقد درس العديد من العلماء سياسات الجوانب المختلفة للسياسة العامة، يشكل نموذج الأنظمة البيروقراطية الذي دافع عنها غراهام أليسون ومورتون هالبرين في وجهة نظر الدولة كفاعل موحد واقتراح بدلا من ذلك أن العديد من الفاعلين الذين يركزون على القضايا الاستراتيجية في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية في تمييز عملية صنع السياسة، وقد تطرق فرانك فيشر في كتابه(تكنوقراطية وسياسة الخبرة) بأن الخبراء التقنيين والإداريين يشغلون مثل هذه المناصب، وأن المعارضة الفعالة تقتصر بشكل متزايد على الذين لديهم إمكانية الوصول

---

(1):: Panos Kontrakos, Op.Cit, P: 03.

(2): Nicolas Lux, Foreign Policy Think Tanks In Times Of Crisis, SWP Journal Review, No.1,(March 2021),P:02.

(3): علي عاطف، مصانع الأفكار ..دور مراكز الفكر في صناعة القرار الأوروبي . متحصل عليه من:
https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?p=86598، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/03/02.

(4) .Dejesper Dahl Kelstrup, The Politics Think Tanks In Europe, (UK: Retledge,2016), P: 03

إلى الخبراء، وأكد بول بيرسون أن إصلاح السياسة في المجتمعات الغربية يميل أن يكون حذرا وليس راديكاليا، في مراكز الفكر والسياسة العامة وسياسة الخبرة، فقد شدد على الطابع الأيديولوجي للعديد من مراكز الفكر، فالتغييرات في مراكز الفكر في أوروبا ليست نتيجة قوى خارجية انتشار مراكز الفكر في الولايات المتحدة أو العولمة والتقدم التكنولوجي في تقنيات الاتصال، شكلت مراكز الفكر أيضا بواسطة قوى داخلية في الأنظمة السياسية التي تعمل فيه، حيث يتم تطويرها عن قصد أو غير ذلك، من خلال التنظيم السياسي وثقافة ومعايير تقاليد مؤسسات الفكر والرأي، لاسيما تلك التي يتطلع إليها صانعو القرار وأصحاب المصلحة للحصول على الإلهام على عكس البحث الحالي، حيث ينظر إلى التقاليد الوطنية أو أنظمة المعرفة على أنها التأثير الرئيسي على مراكز الفكر، كما أنها لا تعتبر التقليد الأنجلو أمريكي للمراكز البحثية الوحيد لتكوير هذه المنظمات.

قد تكون مراكز الفكر والرأي ذات قيمة للبعض لمجرد وجودها كمنارات لمجموعة أكبر من المصالح، قد توفر مواقع للحوار نسبيا والنقاش بين الموظفين والأعضاء والضيوف، توفر مصدر لتعليق وسائل الإعلام، وبالتالي تدعيم نقاش عام غالبا ما يكون من الصعب تحديد كيفية تأثير هذه المساهمات على التفكير، ولكن يمكن أن تكون تأثيرات تراكمية كبيرة بمرور الوقت، لبعض الحالات قد تكون المؤسسات الفكرية ذات قيمة أقل لأنها مصادر الأفكار الخارقة ومقترحات السياسية، أكثر لأنها توفر تماسكا بأثر رجعي ومستقبلي في عالم سريع التغير، وتعمل كبوابات للمعلومات من وتقف كمؤسسات ترعى الكفاءات الجديدة.[1]

الفرع الثاني: مصادر التأثير

التأثير الذي تمارسه مراكز الفكر الأوروبية على الاتحاد الأوروبي تتبع عملية السياسة من ثلاث مصادر مترابطة:

أولا: سلطة مبنية على الخبرة: حسب كبار موظفي المؤسسات الفكرية في الاتحاد الأوروبي، فإن إمكانية التأثير لا تكون إلا اذا كانت مراكز الفكر تملك معلومات جيدة، واحصاءات وبحث جيد فقد تكون الخبرة في مجال موضوع محدد مثل التي يملكها الباحثون في مراكز الفكر التابعة للاتحاد الأوروبي، وفي معاهد البحوث الجامعية بحيث يركزون على البحث والتحليل، ومع ذلك في حالة الاتحاد الأوروبي قد

[1]: Diane Stonne, Bankingon Knowledge, The Genssis On The Global Development, (London: Taylor- Francis Library, 2005),P: 299

تكون الخبرة أيضا مرتبطة بسياسية الاتحاد الأوروبي أو الوصول إلى الفاعلين السياسيين الرئيسين، فمن الأدوار الحديثة التي تقوم بها المراكز البحثية الأوروبية هي ممارسة الدبلوماسية الأكاديمية(Academic Diplomacy)، عن طريق ارسال بعض الخبراء والأكاديميين العاملين في مراكز البحث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية؛ إما لمعرفة آفاق تسوية أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، ويكون ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، ومثال ذلك ما حصل في المرحلة السرية لما قبل الوصول إلى اتفاقية أوسلو، حيث قام رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين في النرويج وبشكل سري، كما يتم تكليفهم بالمشاركة في المؤتمرات الدولية للاطلاع على أحدث المعلومات والطروحات السياسية أو بناء العلاقات، بالإضافة لمرافقة خبراء من مراكز الفكر الخاصة لكبار المسؤولين أو مع الوفود الرسمية الحكومية في زياراتهم كمستشارين خبراء في قضايا معينة .[1]

ثانيا: الترويج لوجهة نظر مستقلة ومتوازنة: البحوث الأولية عن وجهات نظر صناع السياسة في الاتحاد الأوروبي، تشير إلى أن مخرجات مراكز الفكر الموجهة للاتحاد الأوروبي، لاسيما تلك التي تعمل في بروكسل كمصادر ذات مصداقية المعلومات والنصائح السياسية نظرا لاستقلاليتها، فحسب تصريحات المؤسسة الأوروبية أن بعض مراكز الفكر الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي لديها" اخلاقية السلطة" بسبب مركزهم المستقل.

ثالثا: الشرعية: تنبع مسألة الشرعية إلى حد كبير من اعتراف السلطة بها، فاعتبر العديد من الباحثين الأوروبيين بمراكز الأبحاث أن الشرعية تحقق لهم مجال الدفاع عن سمعتهم، بالإضافة إلى خبرة الباحثين التي تعد أيضا عاملا في وجود مراكز الفكر، وركز صانعو السياسات على السمات الفريدة لبعض أفكار الاتحاد الأوروبي، حيث تشير إلى قدرتها على جلب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المهمة، في مجال السياسات بالإضافة إلى سجلهم القوي في معالجة قضايا سياسة الاتحاد الأوروبي، بسبب اتساع نطاق نشاط اللجنة، في الثمانينات زاد الاهتمام فيما يتعلق بشرعية أنشطة اللجنة ومساءلتها خلال التسعينات، حاولت معاهدتا (ماستريخت وامستردام) معالجة هذه القضايا، لكنهم تمكنوا فقط من تهدئة المخاوف العامة جزئي.

[1]: سامي الخزندار، طارق الأسعد، مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات . متحصل عليه من: https://arabprf.com/?p=1963 تم الاطلاع بتاريخ: (2023/03/02).

بحلول نهاية التسعينات أدت عدة أزمات واندلاع فضيحة فساد في المفوضية إضعاف الثقة في عمل المجتمع، وبعد استقالة لجنة سانتر في عام 1999 تم إعادة التركيز على مهامها الأساسية واستخدام الوكالات اللامركزية للإشراف على عملية تنفيذ تشريعات المجتمع، مع زيادة عدد الوكالات أدركت المفوضية أن هذا لن يخفف من مخاوف المواطنين المتعلقة بشرعية ذلك، اقرحت في عام 2002الإطار التشغيلي للوكالات التنظيمية الأوروبية، اقتراح عام 2005 لاتفاق مشترك بين المؤسسات بشأن هذا الإطار تعثرت، وفي عام 2008 أشارت اللجنة إلى أنها ستسحب اقتراحها وتحاول إعادة فتح نقاش حول إطار عمل، وفي غضون ذلك تم اعتماد إطار للنظام الأساسي للوكالات التنفيذية لفترة طويلة، لم يكن أي ذكر صريح في معاهدات الاتحاد الأوروبي للوكالات الأوروبية كهيئات مستقلة للمجتمع اللامركزي وتم معالجة ذلك من خلال معاهدة لشبونة(LISBON).[1]

الفرع الثالث: تأثير مراكز الفكر الأوروبية على العملية السياسة في الاتحاد الأوروبي

أنشطة مراكز الفكر الأوروبية وخاصة ذات التوجه الأوروبي في ثلاث أنواع من التأثير على عملية صنع السياسات في الاتحاد الاوروبي:

أولا: بمثابة منتدى للنقاش: الجمع بين صانعي السياسات الأوروبيين من خلال اجتماعاتهم، كواحدة من التأثيرات الرئيسية لمراكز الفكر الأوروبية على عملية السياسة العامة في الاتحاد الأوروبي، من خلال تقديم مختلف الجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك الخدمة المدنية(الموظفون العموميون) والسياسيون والأكاديميون وجماعات الضغط، والأعضاء المهتمين، الجمهور منتدى للنقاش يسمح بتبادل الأفكار، وتوسيع وجهات النظر وتبادل المعلومات؛ فهي بمثابة منتدى للمناقشة وبالتالي تكون عملية التأثير على رسم السياسات.

ثانيا: بمثابة محفز للنقاش: إضافة إلى كونها منتدى للمناقشة يمكن أن يكون لمراكز الفكر الأوروبية أيضا تأثير بسبب قدرتها، على أن تكون حافز للنقاش وهذا نتيجة لتحليلاتهم للسياسات، وتطوير أفكار بديلة وتقديم المعلومات ذات الصلة، من خلال اقتراح أفكار ومفاهيم السياسة، تولد مؤسسات الفكر والرأي في الاتحاد الأوروبي النقاش بشكل أساسي في مرحلة وضع جداول الأعمال لعملية سياسة الاتحاد الأوروبي، وهي توفر مواقع للحوار والنقاش بين الموظفين والأعضاء وتوفر مصدر

[1]: Sami Audoura, Peter Timmerman, Governance Of The Eu: The Form Debate On European Agencies Reignited,(Working Paper No. 19 / October 2008),p, p: 03 ,04.

لتعليق وسائل الإعلام؛ وبالتالي تدعيم نقاش عام غالبا ما يكون من الصعب تحديد كيفية تأثير هذه المساهمات على التفكير، ولكن يمكن أن تكون هناك تأثيرات تراكمية كبيرة بمرور الوقت، وفي بعض الحالات تكون ذات قيمة أقل لأنها مصادر للأفكار ومقترحات السياسة وأكثر لأنها توفر تماسكا بأثر رجعي ومستقبلي في عالم سريع التغير.[1]

ثالثا: تطوير الأفكار (متوسطة إلى طويلة المدى): على عكس صانعي السياسات ولاسيما داخل المؤسسات الحكومية؛ تتمتع مراكز الفكر في الاتحاد الأوروبي القدرة على معالجة القضايا الطويلة الأجل، والمواضيع الشاملة فضلا عن القضايا والمواضيع الأخرى قد ترفض في البداية باعتبارها غير واقعية، فمراكز الفكر تقوم بدراسة مقترحاتها، فيمكن أن تكون المقترحات غير مجدية ونظرا لطبيعتها طويلة المدى قد لا يمكن تتبع نتائج هذا التأثير إلى مؤسسة فكرية فردية.

داخل هذه الشبكات الأوروبية ظهرت "نخبة سياسية" أوروبية تسهل الروابط بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تتخذ من بروكسل مقرا لها، والمناقشات الوطنية داخل الدول الأعضاء الفردية، بينما كانت المناقشات التاريخية حول أوروبا وطنية في المقام الأول في نظرهم، فبسبب الزيادة في الشبكات مراكز الفكر والأبحاث في مجال السياسات الأوروبية في المنتديات وغيرها يمكن الحديث عن تطور النقاش الأوروبي بسبب تأثير مراكز الفكر والأبحاث، وتسعى فرنسا لإطلاق "تحالف نووي" داخل الاتحاد الأوروبي والذي سيكون أول مرة في أوروبا من خلال سفر **Agnès Pannier-Runacher** إلى ستوكهولم لحضور اجتماعات غير رسمية لمدة يومين حول قضايا الطاقة، وكانت في قائمة المناقشات الإصلاح المترقب لسوق الكهرباء الأوروبية، والهيدروجين منخفض الكربون وأيضًا الطاقة النووية.[2]

المطلب الرابع: تحديات لمراكز الفكر الأوروبية

إلى جانب الضغوط المتزايدة بسبب ازدحام سوق الأفكار، البيئة التي أصبحت مراكز الفكر الأوروبية تعمل بشكل متزايد لتحدي التحولات السياسة والأوساط الأكاديمية والمجال العام كان لهما تداعيات مباشرة في مراكز الفكر.

---

[1]: Diane Stonne, Bankingon Knowledge, The Genesis On The Global Development , (London: Taylor –Francis Library, 2005),P: 299.

[2]**: Paris Prépare Une « Alliance Du Nucléaire » En Europe,** sur le site : https://Www.Euractiv.Fr/Section/Energie/News/Paris-Prepare-Une-Alliance-Du-Nucleaire-En-Europe/?Utm_Source=Website&Utm_Campaign=Popula Consultéle: 02/03/2023.

الفرع الأول: البيئة السياسية

أكثر من ذلك بكثير مدفوعة بالأزمة لأكثر من عقد من الزمان، كان الاتحاد الأوروبي ذاهبًا من خلال "الأزمة الدائمة"، التي تتطلب أزمة سريعة الخطى الإدارة على أعلى مستوى سياسي، هذا كلاهما أخبار جيدة وسيئة لمؤسسات الفكر والرأي: كلما ازدادت الأزمات هناك، والمزيد من صناع القرار يبحثون عن الحلول المبتكرة الموجهة نحو السياسات، والتي هي مراكز الفكر هم أفضل المؤهلين لتقديم في نفس الوقت، فإن نما الضغط لإنتاج أبحاث حديثة ومع وتيرة الأزمات أصبح الأمر أكثر صعوبة لمؤسسات الفكر والرأي لضمان الترتيب الصحيح للأولويات، الحفاظ على اتجاه استراتيجي وتجنب أي الإضرار بالسمعة التي قد تنجم عن البحث في بعض الأحيان لا تستوفي معايير جودة معينة.[1]

بيئة الأزمة هذه تشتت انتباه صناع القرار من أهداف السياسة طويلة المدى، والتي لها نتائج سلبية وانعكاسها على الاقتصادات كالحرب في أوكرانيا والطاقة التي تلت الأزمة الأمنية، لتنعكس أيضا على المناخ ما يسبب تهميش أهداف المناخ، وبالتالي عدم الالتزام بالأهداف المناخية التي التزمت بها، لذلك تحتاج مراكز الفكر للتأكد من أن سياستها تظل المشورة ذات صلة بصناع القرار مع الاحتفاظ بها كأهداف السياسة طويلة المدى، يجب على مراكز الفكر أيضا ربط مجالات السياسة المختلفة والمصالح العامة، وتجنب الصوامع غير الضرورية والتفكير الجماعي تعيق الحلول السياسية الفعالة والمؤثرة.

الفرع الثاني: تراجع الثقة بين المواطنين ومراكز الفكر

المؤسسات الفكرية معرضة بشدة لخطر تآكل لعدم الثقة في السلطة العامة والخبراء المرتبطين والسياسة المتنامية الاستقطاب في السنوات الأخيرة، ثقة المواطنون في الحكومات انخفضت بشكل ملحوظ في أوروبا وينطبق الشيء نفسه على الثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي في العديد من الدول الأعضاء، والأحزاب الشعبوية القومية فالبعض منهم قد تولى وظائف تنفيذية، مع عواقب مباشرة للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وهكذا مشهد مؤسسة الفكر، مراكز الفكر تعمل في مجال المجتمع المدني؛ عملهم يعتمد على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، ومن ثم فإن صعود الاستبداد وتقلص المدنية يمثل الفضاء عبر أوروبا تهديدًا حقيقيًا لمؤسسات الفكر والرأي، سواء للمنظمات الحكومية أو الخاصة لاسيما في بعض "الديمقراطيات غير الليبرالية" حيث تم استهدافهم على وجه التحديد على الرغم من أن مؤسسات الفكر والرأي لا تقوم بأعمال المناصرة مثل المنظمات غير الحكومية، فهي ليست محصنة ضد "الاستيلاء

[1]: Sophie Pornschlegel, Fabian Zuleeg, op.cit, P,P: 4,6.

على الدولة"؛ أي محاولات الحكومات إسكات الأصوات الناقدة لا تقتصر هذه الظاهرة على الديمقراطيات "الأحدث" لكنها تؤثر على أوروبا ككل، كما تميل مراكز الفكر للعمل في المجال السياسي وبالتالي فهي قريبة من السلطة، يميل الشعبويون إلى تمييزهم بالنقد كجزء من النخبة الوطنية، وكمثال على الشكوك الشعبوية تجاه مؤسسات الفكر والرأي جاء من وزير مجلس الوزراء البريطاني السابق مايكل جوف مؤيد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قال بشكل مشهور: "أعتقد الناس في هذا البلد لديهم ما يكفي من الخبراء من المنظمات ذات الاختصارات التي تقول إنها تعرف على الأفضل، وأن تفهم الأمر بشكل خاطئ باستمرار "لهذا السبب يجب أن تكون مؤسسات الفكر والرأي أكثر استعدادًا لذلك مكافحة الشعبوية صناع القرار والحكومات والشكوك المتزايدة داخل عامة الناس.

الفرع الثالث: الركود الاقتصادي والحرب في أوكرانيا

تتأثر مؤسسات الفكر والرأي بالركود الاقتصادي والحرب على أوكرانيا التي تؤدي إلى تفتيت اقتصاد أوروبا، ومنذ عام 2020 شكلت جائحة كورونا صدمة للسياسة والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، فتأثرت معاهد السياسة من خلال هذه التطورات، من بينها مراكز الفكر ذات الخلفية الأنجلو سكسونية فقد كانت تقوم على توفير الاستشارات السياسية بشأن العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، مثل: **House Chatham** في المملكة المتحدة ومجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، في مجال السياسة الخارجية كمؤسسة فكرية، كانت هناك سلسلة من المناقشات خلال السنوات القليلة الماضية، والتي نظرًا لتعدد أوجه عدم اليقين في السياسة الدولية، المتمركزة في حد ذاتها أهميتها ودورها[1]، ومستقبلها هذا له تأثيرات مباشرة على تمويل مراكز الفكر الأوروبي، التي تعتمد على الحكومة والشركات ومصادر الدخل الخيرية، مع القليل من القادر على الاعتماد عليها على الأوقاف السابقة والاحتياطيات الرأسمالية تشديد ميزانياتهم، كلما أصبحت مراكز الفكر أكثر اعتمادًا على حسن نية المانحين – وهو اعتماد يمكن المساومة على قدرة مؤسسات الفكر والرأي على العمل بشكل مستقل وأخلاقيا، من أجل البقاء وضمان استمرارية عملهم ووظائف موظفيهم، ربما تضطر إلى قبول التمويل من مصادر لا تفعل ذلك تتناسب بالضرورة مع قيمهم وإرشاداتهم الأخلاقية، لذلك التعاون على مستوى القطاع بين مراكز الفكر المستقلة، وإمكانية الوصول إلى مصادر جديدة من التمويل من خلال هذه الشبكات، بما في ذلك التشغيل /التمويل الأساسي سيكون حاسمًا في السنوات القادمة.

---

[1]: Nicolas Lux, op.cit, p: 03

الفرع الرابع: صعود الاستبداد وتقلص الفضاء المدني (في جميع أنحاء أوروبا)

فهو يمثل تهديدًا حقيقيًا لمؤسسات الفكر والرأي، وما يؤثر على مراكز الفكر الأوروبية هو تزايد عدم المساواة مما أدى إلى ظهور احتكار الثروة، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص مصادر التمويل إلى عدد قليل جدًا من الأثرياء الممولين في قطاعي الشركات والأعمال الخيرية 12 الشركات العالمية متعددة الجنسيات، فهي معروفة بإنفاق مبالغ طائلة على الضغط من خلال الوسائل التقليدية، مثل الشؤون العامة والقانونية الشركات، لكنهم يحاولون الاستحواذ بشكل متزايد "الشراء" من خلال مراكز الفكر على سبيل المثال، من خلال التأثير وضع جدول الأعمال والوصول إلى صناع القرار خاصة في مجالات السياسة التي لدى المنظمين في الإتحاد الأوروبي أصبحت بالفعل نشطة للغاية، مثل الرقمنة وتغير المناخ يمكن للممولين أن يطالبوا بسهولة المخرجات البحثية للمراكز البحثية، والتي من المحتمل أن يهدد استقلالهم وسمعتهم لتجنب الاستيلاء على الشركات وكذلك الاستيلاء على الدولة، من الأهمية بمكان أن تتمتع مؤسسات الفكر والرأي بالاستقرار المالي ويمكن الاعتماد على مصادر متنوعة للتمويل.

الفرع الرابع: المنافسة على القوة العالمية

هي أيضا تؤثر بشكل متزايد في عالم مراكز الفكر الأوروبية، اكتشفت الحكومات استخدام مؤسسات الفكر والرأي كوسائل للوصول إلى السلطة السياسية أو الجهات الفاعلة القريبة منهم، فالأفكار والمذاهب المتعلقة بالسياسات الخارجية تؤثر بقوة على النظام الدولي، فسقوط جدار برلين لم يكن انتصارا عسكريا بقدر ما كان انتصارا ايديولوجيا، فقد هزمت الشيوعية وليست القوات العسكرية لموسكو وحلفائها وأطلق جوزيف ناي عن " القوة الناعمة" مشيرا على وجه التحديد إلى أهمية توليد الأفكار كأداة لإبراز القوة، وبالتالي إذا كانت القوة في الأساس هي فعل مادي، فإن ضرورة إنتاج الأفكار بمثابة رصيد استراتيجي لتعزيز المكانة الدولية[1]، كشركات مملوكة للدولة يمكنها تمويل مؤسسات الفكر والرأي أو برامج محددة لمركز الفكر للترويج لشيء معين كنظرة مستقبلية للسياسة الخاصة ببلدهم[2]، على سبيل المثال الإمارات العربية المتحدة أو قطر لها مسار سجل تمويل مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية للتأثير على سياسة حكومة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والوصول إلى اللاعبين السياسيين ذوي الصلة

---

[1]: عبد الحق دحمان، أهمية مراكز الفكر في صنع السياسات الخارجية للدول .متحصل عليه من: https://almojaded.com/2021/11/19/import-think-tanks/، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/03/02.

[2]: نفس المرجع.

بالسياسية الأمريكية، يقول العالم دانيال دبليو دريزنر (Daniel W. Drezner): "التمويل قوي مراكز الفكر هي إحدى طرق الوصول، وبعضها مراكز الفكر في واشنطن تنقل ذلك علانية يمكنهم خدمة تلك الحكومات الأجنبية فقط بتقديم التمويل، أوروبا ليست مستثناة من هذه الممارسات: أمثال حديث يتعلق بتمويل "مؤسسة المناخ "في ألمانيا، ظاهريًا لدعم محلي المشاريع البيئية، هذا "أساس المناخ" على تمويل كبير من شركة غازبروم **(Gazprom)**، والتي لم ينفق الكثير على المشاريع البيئية، بل على الانتهاء من بناء خط أنابيب نورد ستريم II حالات مثل هذه ليست فقط التسبب في الإضرار بسمعة فريق البحث أو المؤسسة المعنية، ولكنها تؤثر على القطاع ككل حيث يصبح من الصعب على نحو متزايد التفريق بين المنظمات الي تعمل مصلحة الرأي العام(المواطنين)، وبين الجهات التي تروج للمصالح الخاصة.

كان هناك قدر متزايد من الأبحاث التي تسلط الضوء على ظهور مؤسسات فكرية أوروبية واسعة، فضلا عن قدر كبير من الانتقادات للوضع الحالي لمراكز الأبحاث في الاتحاد الأوروبي، كانت الفكرة القائلة بوجود انقسام داخل الاتحاد الأوروبي وأن المجتمع الأوروبي بحاجة إلى اتحاد وصوت واحد أو مجموعة من الأصوات المتماسكة التي تعمل على تعزيز مصالح أوروبا بشكل فعال، موضوع المناقشة هذا مهم بشكل خاص بالاتحاد الأوروبي؛ الذي يريد تعزيز دوره على المسرح العالمي في غياب صوت واحد سيتم التغاضي عن الاتحاد الأوروبي أو التغاضي كلاعب في الساحة الدولية.

المبحث الثالث: مراكز الفكر العربية

اهتمت مراكز الفكر العربية في أول ظهورها بالقضايا الإقليمية المتعلقة بالأمن والجانب الاستراتيجي ضمن الصراع العربي الإسرائيلي، الذي غير الخارطة الإقليمية فقد ساهمت هذه المراكز على تفسير وتحليل الواقع العربي في ظل هذه المتغيرات، ومنح رؤية واضحة حول طبيعة الصراع والجهات الدولية الفاعلة، ليتوسع دور الأبحاث العربية ويتعدى دراسة المجال الأمني إلى المجال الاقتصادي والسياسي، فالعولمة من أهم أسباب تطور مراكز الفكر في العالم العربي وقدرة تأثيرها لما توفره من معلومات ودراسات التي تستند على قدرة معرفية ترتبط بالباحثين والمختصين في تقديم خيارات ذات مصداقية لصانع القرار، وتتأثر جودة الأبحاث بالبيئتين الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: مراكز الفكر العربية : بين النشأة والتطور

في النصف الأخير من القرن 20 بدأت مؤسسات الفكر والرأي العربية في الظهور، حيث ركزت على بعد تأسيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في مصر عام 1968، تناولت مراكز المراكز البحثية الأولى في المقام الأول القضية العربية الإسرائيلية وأعقب ذلك إفتتاح موجة التحرر السياسي، يوفر النمو الاقتصادي في المنطقة العربية فرصا للأفراد والمنظمات لبناء منصات جديدة لتعزيز الديمقراطية، ومحاربة الفقر والأمية وإظهار التقدم الذي أحرزه المجتمع المدني وتمكين المرأة، ومن هنا الحاجة إلى ضرورة وجود خطوط اتصال بين الحكومة والمجتمع بالإضافة إلى ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء مراكز الفكر العربية لتعزيز التحرر سياسيا.

- ضرورة سرعة توفير المعرفة للجمهور والعلماء وصناع القرار في الوطن العربي.

- تغيير وجهات نظر القادة والمثقفين العرب في السياسة وصنع القرار، حيث كانت الركائز الأساسية للخطاب السياسي في الماضي هي الفلسفة والتشريع والأيديولوجية، بالإضافة إلى ذلك هناك دراسة حديثة، ترتكز على جمع البيانات والأبحاث وكانت الخطب من مراكز الفكر أفكار مجردة.

الفرع الأول: بداية الظهور وطبيعة التوجه البحثي لمراكز الفكر العربية

ويمكن القول أن الجيل الأول من مؤسسات الفكر والرأي يسعى لتعزيز الوحدة العربية والتعامل مع القضايا التي تمس العرب كافة، ومع مرور الوقت تطورت هذه المراكز لتعكس التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي حدثت في جميع أنحاء المنطقة، فيما يتعلق بالاضطرابات السياسية والتغيرات

الاقتصادية والصراع العربي الإسرائيلي، تكشف أن الروابط المتبادلة بين عناصر الثقافة الحضرية الواحدة أصبحت أكثر تعقيدا منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة في تفاعلات المجتمع مع جيرانه إن أحد العناصر الرئيسية، التي يعتقد أنها ساهمت بشكل كبير في إنشاء مؤسسة البحث العربية وانتشارها الإقليمي والعالمي[1].

الفرع الثاني: الصراع الاقليمي و التوجه العربي لمراكز الفكر

يعود الفضل إلى مصر في كونها أول دولة عربية تشهد ظهور مؤسسات الفكر والرأي في العالم العربي، وهذا في أعقاب زلزال القاهرة عام 1967 تأسس مركز الأهرام كأول مركز فكري في المنطقة*، وكان هدف المركز هو سد الفجوة المعلوماتية حول إسرائيل في مصر والعالم العربي، ولا تزال تعتبر المؤسسة الأكبر من أجل فهم أفضل لطبيعة الصراع بين إسرائيل والعرب فقط، أجريت أهم أبحاثه في مصر حيث تخصص في التحليل السياسي، السياسة العالمية، الاقتصادية، الاجتماعية للمجتمع المصري خاصة وكذلك المجتمع العربي وينظر العديد من العلماء والأكاديميين للعرب إلى المعهد باعتباره مثالا رائد لمراكز الأبحاث المستقلة، ومع إنشاء أول مؤسسة بحثية مستقلة تماما في مصر في أواخر عشرينات القرن الماضي؛ بدأت موجة ثانية من مؤسسات الفكر والرأي العربية في التبلور عندما حصل سعد الدين إبراهيم مؤسس المركز على إذن بدخول الكويت، قدم له جائزة في عام 1985 تقدير لإسهاماته في العلوم الاجتماعية مما ساعد بموجب قانون الشركات المصري، كان المركز يعتبر مؤسسة ذات مسؤولية محدودة غير ربحية منظمة، كان المركز يديره مجموعة أساسية من الموظفين الذين أوصوا بدراساته ومشاريعه البحثية لمجلس الأمناء وكان مملوكا لقطاع الأعمال، إن الاستفادة من أحدث أبحاث العلوم الاجتماعية لدعم العمليات كانت مهمة المركز تطبيق استراتيجية أحدث لدعم عملية التنمية المصرية بالعربية، ومن أجل تحقيق الحرية والعدالة يهدف المركز إلى تبني منظور الشمولي يأخذ الاعتبار الجوانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافية للتقدم، وقام المركز بإنشاء عدد من المكاتب المرتبطة به في العديد من الدول

---

[1]: صادق حجال، مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية– الواقع والتحديات، (المعهد العربي للبحوث والسياسات – نواة–، 2021)، ص: 60.

*: حسب العديد من الدراسات فقد تم إشاء أول مركز فكر في مصر على يد أحمد عرابي بعد ثورة 1952، في نفس العام أيضا أنشئ مركز فكر " معهد البحوث والدراسات العربية" في الجامعة العربية بالقاهرة، وفي سنة 1956 تم تأسيس مركز " الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام 1968، ، ومركز الوحدة العربية فكان سنة 1975. للمزيد انظر: (رحمة أحمد السيد، دور مراكز الفكر الاستراتيجي في صنع السياسة العامة المصرية: دراسة للمركز العربي للبحوث والدراسات. متحصل عليها من: http://www.acrseg.org/41762 تم الاطلاع بتاريخ (2023/11/30).

العربية لتحقيق هذا الغرض، وبسبب الأهداف للمركز في أواخر التسعينات حدث خلاف بين الحكومة المصرية ومراكز ابن خلدون أدى إلى إغلاق المركز، وسيتم تسجيل على مدار ثلاث سنوات وافتتاحه بعد مدة زمنية.

الفرع الثالث: البحوث الاقتصادية و بداية مساهمة القطاع الخاص في تطوير الشراكات مع المراكز العالمية

ولمعالجة مشاكل اقتصاد السوق أطلقت مصر أول منظمة بحثية اقتصادية هادفة للربح في عام 1992؛ وتأسس المركز المصري للدراسات الاقتصادية استجابة لضرورة توسيع مشاركة القطاع الخاص بالحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، مع الأخذ في الاعتبار أن أصحاب الأعمال الخاصة ذوي الإرادة الطموحة يريدون الحصول على التدريب العلمي، من خلال العمل في بيئة جديدة ساعد القطاع الخاص في مصر في إطلاق المبادرة وانضمت المنظمة إلى جهة مانحة دولية أخرى؛ بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية لتمويل معهد حديثا وهناك العديد من مراكز البحثية الناشئة على المستوى العربي؛ على سبيل المثال مركز دراسات الوحدة العربية أحد أشهر وأهم المعاهد البحثية في لبنان من بين عدد من مراكز الأبحاث الصغيرة والمتوسطة، أما في العالم العربي فلم يتغير وقد خصصت غالبية بحوثها العلمية حول القومية منذ تأسيس عام 1975 التضامن العربي والعروبة، في الوقت نفسه ظهرت ظاهرة جديدة في العالم العربي مع تأسيس مراكز بحثية تعاونية مع شركاء غربيين في أكتوبر في 2003، ومن الأمثلة التي تتبادر معهد قطر للسياسات الذي نفى اتفاقه مع الإمارات العربية المتحدة، ومؤسسة راند ومؤسسة قطر لقد لخص بشكل كبير في ادراك قيمه في عالم يتغير، كمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كما تم إنشاء أول مراكز فكر في كل من اليمن وفلسطين وهي دول لم يتم استغلالها[1].

المطلب الثاني: الإطار الوظيفي لمراكز الفكر العربية

و يجمع أغلب المختصين والعلماء على أن الفترة الحالية أصبحت محور الفكر والبحث في عملية تطوير وسن السياسة العامة، فضلا عن لإنشاء مساحات فكرية للمناقشة وبناء التوافق، يعد هذا أمر بالغ الأهمية وأساسيا، من بين جميع المشاركين في عملية صنع القرار سواء كانت القضية تتعلق بالجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية على وجه الخصوص، وأن مفهوم توسيع وتنويع مصادر المعلومات الموثوقة، وتقديم التحليلات متعمقة العالية الجودة قادرة على تفسير وترشيد اتحاذ القرار؛ بما يعزز مصالح

[1]: صادق حجال، المرجع السابق، ص: 61.

المواطنين يقع في الإطار الوظيفي للمراكز الفكرية[1]، وقد حاولت العديد من الدول العربية محاكاة هذا الواقع من خلال انتهاج كافة الطرق في ضوء هذه الفكرة، فإنشاء وتمويل العديد من المراكز الفكرية بهف تطوير العديد من الصناعات، إحدى الطرق للقيام بذلك هي استخدام هذه المراكز لتحديد مشاكل المجتمع وتحدياته وتقديم الحلول والحلول المحتملة للأزمات والقضايا، أو محاولات هذه الدول انتاج النخب والشعوب من خلال نشر فكر الدولة، وسياسات وتوجهاتها في عدة مجالات، لأجل منع المعارضة السياسية من شأنها تحريف الأيديولوجية السياسية للدولة، فوفقا لأحدث ورقة بحثية في هذا المجال ولوجهة نظر دامعة بنسلفانيا يوجد الآن عدد كبير من المراكز البحثية والفكرية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تم تسليط الضوء على أهم المراكز في هذا المجال، فالقضية التي تواجه غالبية الدول العربية والإسلامية هي أن 599 مؤسسة بحثية تجري دراسات أكاديمية في 10 دول اسلامية لتقييم الوضع وفهم استراتيجيات الإصلاح التي يمكن أن تحسن فعالية هذه المؤسسات.

جدول رقم 8: يبين أهم مراكز الفكر العربية وترتيبها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الدولة	مركز الفكر	الترتيب
الإمارات	مركز الإمارات للسياسات	المرتبة 2
مصر	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	المرتبة 4
المغرب	مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد	المرتبة 7
السعودية	رصانة– المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.	المرتبة 8
قطر	مركز الجزيرة للدراسات	المرتبة 11
البحرين	مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقوية	المرتبة 3
العراق	معهد للشرق الأوسط للبحوث	المرتبة 27
تونس	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية	المرتبة 28
لبنان	مركز دراسات الوحدة العربية	المرتبة 34

المصدر: عبد الحق دحمان، المرجع السابق، ص: 04.

[1]: عبد الحق دحمان، تحديات المراكز الفكرية في الوطن العربي وسبل تفعيلها، (تركيا: مركز البحوث والدراسات، 2021)، ص: 04.

تقتصر أغلبية المراكز البحثية على منطقة الخليج العربي من ناحية الجغرافية، وتم تقسيم المراكز المتبقية بين المنطقتين، حيث احتل مركز الإمارات للسياسات المركز الأول في العالم العرب[1]؛ بلاد الشام وشمال إفريقيا حيث تستفيد غالبية المراكز الفكرية المحلية والعالمية في منطقة الخليج من الدعم المالي والبشري، مما يساهم في انحصارها جغرافيا كما تهدف الأنظمة السياسية إلى محاكاة المراكز الفكر الغربية العالمية على المستويين الدولي والإقليمي؛ مثل مراكز البحوث الأمريكية **(Brookings)** التي لها من الخبرة في مجال الدراسات الاستشارية في السياسية الأمريكية وتأثيرها الكبير على صانع القرار الأمريكي؛ خاصة في مجال الشؤون الخارجية ومعالجة القضايا الدولية الهامة، لتصبح مصدر الرؤى الاستراتيجية الأمريكية، وساعدت هذه المراكز على تأسيس حضور وتأثير في صياغة السياسة العامة، ويمكن القول أن مشاركة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في عملية تقييم وتحليل العديد من السياسات التي تم سنها في دولة الإمارات العربية المتحدة هي المثال الأكثر شهرة على ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من المراكز الفكرية في المنطقة لاحظت هذا التقدم، إلا أن بعضها لا يزال يواجه حواجز سياسية وبيروقراطية وتهميشا.

الفرع الأول: الهيكل الإداري والقانوني لمعاهد البحوث ومراكز الفكر العربية

إن تمويل المؤسسات الفكرية والأطر القانونية لها ارتباط وثيق عادة، مما يجعل تأثر الإطار الإداري والهيكلي للمنظمات والمراكز الفكرية بذلك، ويؤدي إلى مشهد شديد التعقيد والتنوع في العالم العربي، يمكن تسجيل مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسات فردية أو شركات ذات مسؤولية محدودة، أو مؤسسات غير برحية أو منظمات غير حكومية ...إلخ، ويؤثر هذا الهيكل القانوني على كيفية تعامل الموظفين الإداريين مع أهداف ورؤى اتجاهات المراكز على المدى المتوسط والطويل[2].

أولا: الجانب الإداري هناك أنواع مختلفة لمجالس الإدارة بعضها يتكون من علماء من مؤسسات الفكر والرأي (المجالس الداخلية) وأخرى خارجية، وتشكل مراكز الفكر والرأي بعضها وتعين الجهات المانحة آخرين، وتعين المؤسسات آخرين قبل انشاء المركز، والفكرة في حد ذاتها هي أن هذه المجالس

---

[1]: عبد الحق دحمان، المرجع السابق، ص: 05.

[2]: خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص: 45

الإدارية مهما كام شكلها هي المسئولة عن عمليات هذه المؤسسات والمراكز، وبالتالي يجب أن تكون قوية وفعالة ومن بين أهم هذه المجالس وفيما يلي الصعوبات التي تواجه المجالس الإدارية:

– المركزية التي تمثلها صلاحيات المدير التنفيذي وعدم اشراك المجالس الأخرى وتصحيح دورها شكليا.

– تواجه بعض مراكز الفكر العربية قوة لدى المجالس والتي غالبا ما تشكل مشاركتها عائق أمام المدراء التنفيذيين.

– المزيج المثالي من الخبرة والتجربة: تتكون غالبية المجالس من أشخاص لديهم المعرفة والخبرة في موضوعات البحث والسياسة الأساسية التي تضمن اختصاص مراكز الفكر؛ بحيث يتم ادراجهم بسبب مؤهلاتهم الأكاديمية، أو بسبب مكانتهم وسمعتهم المعروفة في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع، ومع ذلك قد لا تكون لهم دراية بكيفية الانضمام في مجلس الإدارة لمركز الفكر، وبالتالي عدم مساهمتهم في كثير من الأمور التي تحتاجها مراكز الفكر على الصعيد المالي فيما يخص الضرائب والعقود....إلخ، فهي تسعى لتوظيف أصحاب الخبرة في مجال الإدارة التنفيذية وأصحاب الأعمال في مجالسها الإدارية لتغطية النقص ومعالجة المشاكل التي يمكن أن تواجهها .

– **ثانيا الإطار القانوني:** يمكن القول أن المعاهد البحثية ومراكز الفكر العربية تشير إلى عدم وجود هيكل مؤسسي، هناك شرح كامل للهيكل القانوني ومسئوليات المراكز الفكرية، كما تم ملاحظة الشكل القانوني للمؤسسات الفكرية العربية وإجراءات تسجيلها مترابطان بشكل وثيق بغض النظر عما إذا كانت شركات ربحية، أو منظمات غير حكومية أو مستقلة أو شبه مستقلة بالنظر إلى الوضع الإداري، مما يشير إلى الحاجة إلى فهم أعمق للفروق بين مؤسسات الفكر والرأي، إن القدرة على التفويض المسؤوليات بين المشرف، المانحين، الأمناء وأعضاء مجلس الغدارة تؤثر على النتائج طولة المدى لهذه المؤسسات ووظائفها.

الفرع الثاني: اختصاصات مراكز الفكر العربية

عندما يتعلق الأمر بتنمية المجتمعات وإرساء مختلف جوانب الحياة التي تهتم بالفرد، باعتباره مورد بشريا حاسما في عملية التنمية والبناء، فضلا عن الممارسات المختلفة التي من شأنها تحسين الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية فمراكز الفكر العربية مؤسسات الأبحاث جديدة نسبيا، مقارنة بمراكز

الفكر الغربية كانت لها الأولوية في صنع المبادئ الأساسية للبحث والاستشارة في العالم، والتي تضم جميع المجالات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والبيئية فقد ساعدت على تصنيف جوانب أنشطة مراكز الفكر العربية، من خلال الدراسة التي أجراها المعهد العربي للبحوث والسياسات[1] – **نواة** – حيث توصل إلى:

إن تركيز مراكز الفكر العربية في المرتبة الأولى على القضايا السياسات الاجتماعية ثم القضايا الأمنية والسياسية، أما السياسات المالية والدراسات العلمية والتكنولوجيا والقضائية فيكون الاهتمام بها بنسبة قليلة.

أولا: القضايا الأمنية والسياسية: من أهم المواضيع البحثية التي تنخرط فيها المراكز الفكرية المختلفة؛ قضايا الأمن والسياسة العليا في الدفاع والإرهاب والتطرف الفكري والشؤون الخارجية للسياسية من أهم المواضيع على أجندة مراكز الفكر، وتكشف النسب الملحوظة في الاستطلاع عن اهتمام العديد من المنظمات والمراكز العالمية والعربية؛ بقضايا سياسية حساسة تهدد الأمن والاستقرار، تشكل الأحزاب والاشخاص والمجموعات 31% من التقدير، ومن أمثلة المنظمات التي تسلط الضوء على أهمية هذه الاهتمامات المركز المصري لسياسات في مصر ومركز ابن خلدون للبحوث والدراسات في الأردن، المسائل السياسية الدقيقة التي تركز عليها المؤسسة والمعاهد الفكرية العربية بشكل أساسي وخاصة ضد الظروف التي يمر بها العلم العربي حاليا.

ثانيا: سياسة التنمية والمحيط الاقتصادي: تشمل سياسة الدولة السياسية والاقتصادية، ويشير مصطلح "**السياسة الاقتصادية**" إلى أسلوب حياة في المجتمع، يركز على تخصيص وإدارة الموارد داخل الدولة يتم توظيف فكرة السياسة الاقتصادية في دراسة النظرية الاقتصادية لإظهاره، كمنظومة علمية ضمن منظومة العلوم الاقتصادية تهتم بتحديد وتحليل العلاقات والأنماط كنشاط متنوع للدولة وصناع القرار الاقتصادي والسياسي (أي موضوعات الاقتصاد الكلي)، هدفها هي خلق بيئة اجتماعية مناسبة للتنمية الاقتصادية المطلقة فيما يتعلق بعمل الدولة، فنسبة 13% تعتبر في هذا المجال ضئيلة، بالنظر لحجم القطاع فهو محوري يرتكز على جميع القطاعات لما يحققه من تنمية، فهذا الاهتمام من قبل مراكز الفكر هو نتيجة انفراد السلطة بهذا القطاع وانتصار الدراسات على الجانب النظري دون التأثير في صنع

[1]: صادق حجال، عبد الحق دحمان وآخرون، واقع مراكز البحوث العربية في المنطقة العربية: الاحتياجات، الفعالية والأثر،(المعهد العربي للبحوث والسياسات – نواة– 2021)، ص: 13.

القرار، وهذا وفق البيئة الاقتصادية العربية التي تعتمد على موارد محددة على رأسها النفط والغاز، وبالتالي محدودية الإنتاج كما أنها تتطلب البحث من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي لابد من المحافظة على مجال كاف في السياسة العامة لبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، الوطنية وفي الجانب الثاني فيتعلق بدراسة البيئة السياسية الآخذة في التطور، والطريقة التي يؤثر بها الواقع الجديد في الاقتصاد العالمي على الاستراتيجية الرامية إلى النهوض بالتنمية، حيث تعتمد المشورة بشأن سياسة التنمية بما يناسب خصوصية الاقتصاد الوطني ومستوى التنمية في البلدان العربية مكانتها من حيث تحقيق النمة المستدام[1].

ثالثا: المجال الاجتماعي: تتولى الحكومة مجموعة متنوعة من السياسات الاجتماعية، ومع ذلك أصبحت مؤسسة الفكر والرأي ومعهد البحوث تشارك بشكل متزايد في الخطاب السياسي، وتعمل جنبا إلى جنب مع صانع السياسات لتطوير السياسة العامة، يتم استخدام المراكز العربية الآن من قبل عدد من الحكومات للمساعدة في إنشاء برامج اجتماعية واسعة النطاق، مع أن الموضوع قليل وأن مراكز الفكر العربية مازالت قليلة على الرغم من أن تأثيرها ومشاركتها لا يزالان محدودين، إلا أن مراكز الفكر ومؤسسات الأبحاث والرأي العربية تلعب تدريجيا دورا أكبر في سياق المحادثات المجتمعية المهمة، حيث تقدر ب 44% من المراكز في الدول العربية تعمل في مجال السياسة الاجتماعية من الأمثلة على ذلك: مركز الباحثين للدراسات والبحوث والعلوم الاجتماعية، رابطة المعهد الليبي لأبحاث الرأي العام، مركز الفينيق للدراسة الاقتصادية والإعلامية، منتدى البدائل العربية للدراسات، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية، قياس مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وشددوا جميعا على تركيز اهتماماتها وجهودها على السياسة العامة، من أجل تحسين تعزيز الخدمات المحلية وعرض القضايا المجتمعية على صناع قرار، باعتبار أن السياسة الاجتماعية تشمل مختلف جوانب الحياة وهي عنصر من عناصر العدالة الاجتماعية التي تدفع عجلة التنمية بطريقة أو بأخرى.

المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجهها مراكز الفكر العربية

يلعب البحث العلمي دورا مهما في مساعده الدول الغربية في حل المسائل السياسية الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ القرار ومعالجة التحديات الأكثر إلحاحا، عكس الواقع العربي فلا يمكن مطابقة البيئة

[1]: صادق حجال، عبد الحق دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص: 22.

الغربية للأبحاث على المرافق البحثية الموجودة في الدول العربية، ولا توجد علاقة محددة بين صانع القرار ومراكز الفكر، وذلك نتيجة لغياب المؤسسات التي يمكنها منح صناع القرار إمكانية الوصول إلى المنشورات واستياء الحكومات في كثير من الأحيان من مراكز الفكر العربية، ورغبة متخذ القرار التعاقد مع مراكز بحثية عالمية، بدلا من المراكز المحلية لإجراء دراسات عن الواقع المحلي بقناعته أن الدراسات والمراكز العربية والأجنبية لها الأفضلية؛ بسبب جوده الأبحاث في تلك المراكز فيمكن تحديد جملة من التحديات والصعوبات التي تواجه مراكز الفكر العربية.

الفرع الأول: التحول الديمقراطي و عدم الاستقرار في البلدان العربية

غالبية سكان الدول العربية من الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عموما وتقدر نسبه البطالة بـ 30%، ويمكن واعتبارها مشكلة اجتماعية أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والإرهاب في العالم العربي، وبالتالي فإن مكافحتها هي واحدة من أهم القضايا في الوقت للراهن، بالإضافة إلى الوضع المتفجر بسبب الحروب والصراعات، فبدل من وضع الهياكل والسياسات التي يمكن أن تقلل من أثار الأزمات الاقتصادية وتطوير الشامل للاقتصاد الإقليمي، أو جذب استثمارات أجنبية مباشرة، تستمر الدول العربية في الاعتماد على الإعانات والمساعدات الأجنبية مع التركيز على قمع الصراعات السياسية والإرهابية، فإن لم يتم معالجة الاضطرابات السياسية بالضرورة تأثيرها على النمو الاقتصادي[1]، خلال الربيع العربي انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى 0.3% في تونس، % 0.8 وفي المغرب 3.4%، مصر 3.3 % في الأردن، و10.7% في اليمن، قد تنشأ حلقة مفرغة دائمة من انخفاض النمو الاقتصادي فعدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ينعكس على التنمية، وبالتالي يعمل على خلق عدم الاستقرار، فالتركيز على الأمن على حساب الاقتصاد والتعددية السياسية يؤدي الى انعدام الأمن، فالدول العربية تسعى على تنفيذ الإصلاحات وتعمل على تقليص دائرة الخطر وهذا باتخاذ خطوات لمنع الوضع من التفاقم، وهذا ما ذهبت إليه مصر بإلغاء بعض أشكال الدعم أما تونس فتسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما تعمل دول الخليج على تنويع اقتصاداتها إلا أنها تعتبر إجراءات غير كافية مقارنة بالتغيير الجذري الذي يتطلبه الوضع في البلدان العربية، قد يصل معدلات البطالة في الدول العربية سنه 2025 الى 35%، ويعتبر الأمن في المرتبة الأولى من اهتمام الدول العربية في غياب إطار إقليمي لحل الصراعات، فالأوضاع في كل من ليبيا اليمن وسوريا لها تداعيات على الدول المجاورة، وبالتالي تتجاوز المسألة

[1]: Florence Gauéo, Les Trois Options Du Monde Arabe, **Revue Défense National** , N=°779,(2015),P: 69 .

الإصلاح وإنما بقاء الدول العربية، ما أدى لزيادة الإنفاق العسكري المرتفع، فالجزائر زادت ميزانيتها العسكرية بنسبه 10% فهي غير مهتمة بالمسائل البحثية.

الفرع الثاني: التعاون بين المراكز البحثية العربية

فهي أزمة تواجهها مراكز الفكر العربية والتي تبدأ من القاعدة؛ بمعنى ضعف التنسيق مع الجهات المعنية والتي تحقق أهداف مراكز الفكر، أيضا انحصار مجال نشاطها وأبحثها وعدم التخصص وهذا ما أعاق انتشارها على المستوى المحلي وحتى الإقليمي، وبالتالي عدم قدرتها على التأثير وإيصال المعرفة للجهات المستهدفة سواء صنع القرار أو الجمهور[1]، رغم توفر وتنوع تقنيات التواصل الحديثة، شكلت هذه الأسباب تحدي بالنسبة لمراكز الفكر العربية في مجال التعاون بين مختلف المراكز محليا ودوليا، ما انعكس على نقل التجربة والخبرة للباحثين وفي المؤسسات البحثية حيث تعتبر المراكز البحث والفكر مصدر للعمل البحثي، ومدى تأثير في صانع القرار خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فالتعاون مع هذه المراكز يعتبر خطوة إلى جودة الأبحاث من خلال التنسيق مع الخبراء الأجانب، فيمكن القول أن مشكلة إحياء المراكز الفكرية لمعالجة معوقات نموها ودورها في عملية الإصلاح هي مشكلة معقده تنطوي على أكثر من مجرد طبيعة المراكز الفكرية، كما أنها تشمل الأنظمة والبيئات السياسية التي تعمل فيه، خاصة عندما يتعلق الأمر بضمان حرية الباحث في التحقيق وسهولة الوصول إليه.

لقد أصبحت المعلومات الآن متطلبا أساسيا للعمل السليم لمراكز الفكر والأبحاث في العالم العربي، ولهذا على الدول العربية أن تدرك أهمية المراكز الفكرية ووظيفتها في صياغة السياسة العامة بما أن القادة والنخب هم المسؤولون في المقام الأول عن إنشاء مؤسسات الفكر والرأي، فمن الضروري إعادة بناء طريقة التفكير تترك فيها نخب الفكرية عالمها التقليدي، وتدخل المجال الوظيفي مما يساعد على ترسيخ مفهوم دور المثقف كأساس حقيقي يتيح لمراكز الفكر إمكانية إحداث عملية الإصلاح المنشودة وتغيير الواقع، لكن يمكن أن تظهر مثل هذه الشركات بين الدول العربية كدولة البحرين مع حلف الناتو في مجال الأمن حيث أقامت مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية، دراسات ناقدة ندوات فيها يخص شراكة مع مراكز الفكر الخليجية وحلف الناتو في المجال البحثي، على غرار التعاون السياسي

[1]: عبد الحق دحمان، المرجع السابق، ص: 118.

والدبلوماسي وتبادل الخبرات في المجال الأمني لتتعدى هذه الشراكة إلى الجانب البحثي ودوره الاستشرافي فيما يخص المخاطر والتهديدات التي تواجهها المنطقة[1].

الفرع الثالث: غياب التمويل والافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية

واعتبارها أهم العوامل في مهام مراكز الفكر، والتي تساهم في انجاح عملها ما يكسبها ثقة المتعاملين ومكانة هامة في مجال البحث.

أولا: التمويل: إن العائق والصعوبة الأساسية التي تواجه المؤسسات البحثية في العالم العربي هي التمويل، قد أثرت استدامتها بشكل كبير بسبب عدم وجود مصادر تمويل مستقلة ونتيجة لذلك تم إهدار بعضها للحصول على أموال أجنبية، وبحسب البيانات والإحصائيات التي تنشرها منظمة اليونسكو في تقارير التنمية الإنسانية العربية في جميع الدول العربية، بينما تنفق فرنسا ما يقارب 3% من نفقاتهم العامة الدراسات البحثية، في حين نجد اسرائيل تنفق 3.7% من الميزانية العامة للدولة و3% من ميزانية الحكومة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي[2]، إن حياد رأس المال الفكري استقلاليته ومهنيته هو ما يجعل منه ذا قيمة، ومن الصعب تحقيقه عمليا في ظل أنظمة راسخة تخشع حرية الرأي والتعبير وكشف الحقائق في مجتمعاتها، ولا يمكن تحقيق هذه الاحترافية إلا بهامش كبير من الحرية يمنح المراكز البحثية حرية اختيار أجندتها وأولويتها البحثية بعيدا عن أي مؤثرات خارجية.

وبما أن الدول المتقدمة تخصص مبالغ هائلة من المال للبحث العلمي، فإن مستوى الاهتمام بالعلوم في أي بلد يتحدد بحجم ميزانيتها ومتى مساهمة مختلف الجهات الفاعلة في هذا الانفاق؛ حيث تكمل أهمية البحث العلمي له نفس أهمية التمويل أي مجال آخر وأن عوائده أعلى بكثير من عوائد مكونات الإستثمار الأخرى، لأن العلم وابتكاراته ضرورية لنمو اقتصاد المجتمع ككل، ومن ناحية أخرى يتسبب نقص التمويل في تراجع الإنفاق على البحث مما يؤثر بشكل كبير على الأرباح والرواتب، وينطبق هذا على عدد ومستوى مرافق البحث بالمقارنة مع الدول الغربية؛ التي لا تملك سوى 600 مركز ومعهد بحثي في حين فرنسا تملك 2000 مركز ومعهد مخصص للبحث العلمي والتطوير، وجميعها على أعلى مستوى

---

[1]: مراكز الفكر تناقش الشراكة الاستراتيجية بين دول الخليج العربي وحلف الناتو، متحصل عليه من: ، https://www.derasat.org.bh/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: (: 2023/11/29).

[2]: معاذ عليوي، واقع مراكز الفكر في المنطقة العربية: التحديات وسبل النهوض، مجلة الريئة الرقمية: العدد: 25، (ديسمبر 2022)، متحصل عليه من: https://arrabiaa.net/، تم الاطلاع بتاريخ: (2023/11/29).

من حيث الموارد والتجهيزات عكس وضع المراكز البحثية الغربية ونوعية الخدمات التي تقدمها، وتقسم المعايير الدولية المبالغ الموفقة على البحث العلمي إلى أربعة مجموعات على أساس المساهمة النسبية في الإنتاج العلمي[1]:

– أقل من 1% نسبة الإنفاق الأقل من هذا على البحث العلمي فهو بمثابة مستوى منخفض جدا وغير كافي للبحث العلمي.

– يعتبر البحث العلمي متوسطا عندما تتراوح ما بين واحد و1.6%.

– أما نسبة 2% فهو أداء البحث العلمي بالمستوى المطلوب لإنشاء صناعات وتقنيات جديدة.

فحسب تقرير اليونسكو في 11 جوان 2022 تحت عنوان (**The Race Againts Time For Smarter Développement**)؛ بمعنى سباق ضد الزمن من أجل تنمية أكثر ذكاء، لقد صنف الإنفاق العربي على البحث العلمي بالأضعف مقارنة بالدول الأخرى وقد خصص نسبة الإنفاق في عام 2014 و2018، فقد قدرت النسبة على المستوى العالمي بـ19.2% وكانت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية أكثر إنفاقا، لكن هناك 80% من دول العالم لا تتجاوز نسبة إنفاقها ب1% فزيادة الإنفاق واجهت حتمية زيادة الباحثين العلميين بـ 13.5%، أما المنطقة العربية فهي لم تتطور في الإنفاق فانتقلت من 0.48% في سنة 2014 الى 0.59 في سنه 2018، وهذا بسبب الأزمات التي يعاني منها الوطن العربي والتي انعكست على نموه الاقتصادي في ظل وجود استثناءات في كل من الإمارات ومصر.

[1]: هادية العود البهلول، واقع البحث العلمي في البلدان الع ربية: المعوقات ومقترحات للتطوير (حالة تونس)، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد: 05، (أفريل 2015)، ص: 60.

الشكل رقم 9: نسبة الإنفاق على البحث العلمي في كل من مصر والإمارات.

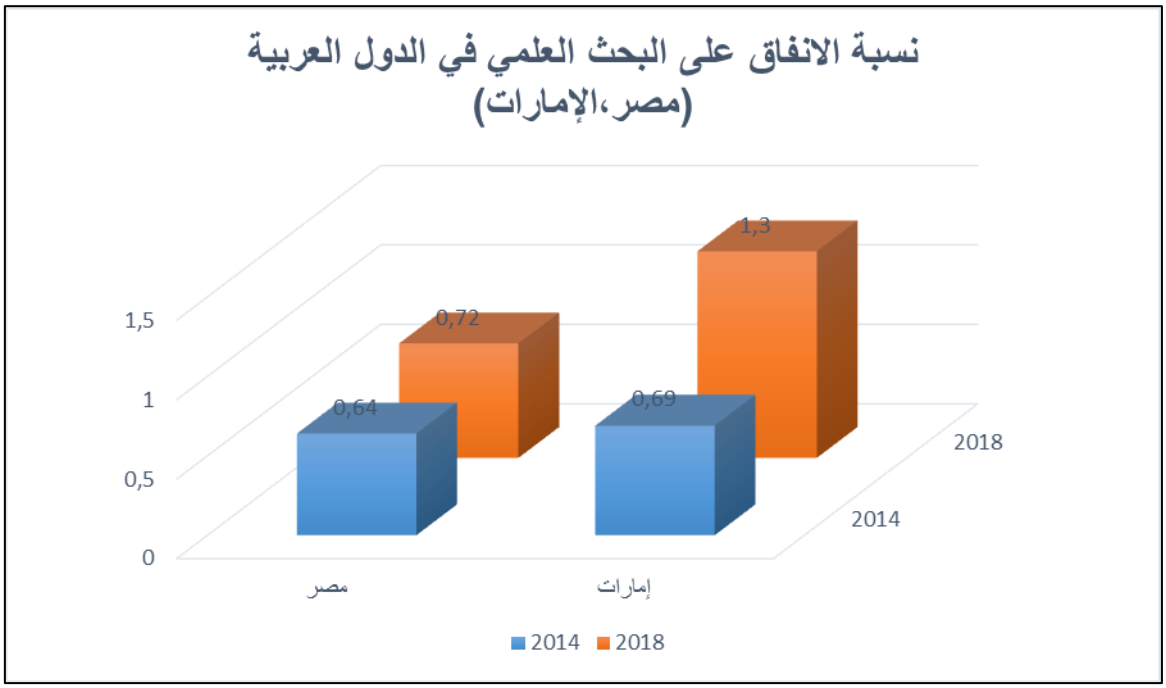

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات السابقة

- فقد عملت الإمارات على زيادة هنا الانفاق فيما يخص والبحث العلمي حيث انتقلت من 0.69% في سنة 2014 إلى 0.1.30% في سنة 2018، وهو الأعلى في المنطقة أيضا مساهمتها في الإنفاق العالمي في 0.42%، أما مصر فقد زاد انفاقها من 0.64% خلال سنة 2014 الى 0.72 %في سنة 2018، وقابلت الزيادة في الإنفاق العام زيادة في عدد الباحثين في الوطن العربي، إذ ارتفعت من 536 باحثا لكل مليون نسمة في سنة 2014، إلى 682 باحثا في 2018، فهذا لا يمنع وجود تراجع على المستوى العالمي في الإنفاق العام في الدول المتطورة مثل اليابان وروسيا وكندا[1].

[1]: هشام بو مجوط، اليونسكو زيادة عالمية في الاهتمام بالعلوم والعالم العربي يحبو في مسيرته، متحصل عليه من: https://www.aljazeera.net/science/2021/6/17، تم الاطلاع عليه بتاريخ: (2023/11/30).

جدول رقم 9: تراجع الإنفاق العام في مجال البحث العلمي.

الدول	سنة 2014	سنة 2018
اليابان	%3.40	%3.20
روسيا	%1.05	%0.99
كندا	%1.72	%1.57

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الأدبيات السابقة

على المستوى العربي احتلت مصر المرتبة الثانية بعد السعودية المصنفة 20 عالميا، لتليها الإمارات المرتبة 35 وقدر حجم الانفاق بـ4.250 مليار دولار، في حين تحتل الجزائر المركز 82 عالميا و11 عربيا بحجم انفاق 0.241 مليار دولار، وهذا مرتبط باستثمارات القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص والجانب الأكاديمي والجهات غير الربحية مكونة بذلك معايير السوق التنافسية للبحث عبر العالم، وبالنظر إلى المنافسة القائمة تبقى الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الريادة في إجمالي الانفاق حيث تمثل 27% من الانفاق العام، وتوظيف 4295 باحثا لكل مليون نسم, مقارنة بالصين التي توظف 1096 باحثا رغم نسمتها الضخمة، فالبلدان الأكثر انفاقا على البحث والتطوير: أمريكا أولا ثم الصين أما السعودية فهي الأولى عربيا.

ثانيا: الاستقلالية: ويمكن استنتاج ذلك بشكل مباشر من افتقار هذه المؤسسات للاستقلال العلمي، الأمر الذي يفوض سمعتها في الأوساط الأكاديمية ويدفع العديد من الأكاديميين إلى الابتعاد عن التعاون معها؛ بسبب المخاوف بشأن الاحتواء، والحقيقة أن تزايد ممارسة ربط المؤسسات البحثية بشكل مباشر بالإدارة والسلطات الرسمية، خاصة السلطات التنفيذية العليا كالوزارات ورئاسة الجمهورية يتناقض مع الاستقلال العلمي، يأتي مصحوبا بعدد من المتطلبات الأساسية أهمها الحرية الفكرية الراسخة والمحمية قانونا، والمجلس العلمية التي تتمتع بسلطة اصدار أحكام نهائية حول الأبحاث وما إلى ذلك[1]، ومن هنا فإن من أهم الاهتمامات التي تساعد على استقلال المجال المعرفي هو التحول الديمقراطي الذي شهده العلم العربي، واجتماع العديد من العناصر منها سياسية، الثقافية والاقتصادية للأحداث هذا التحول كما تؤكد العديد من التقارير العربية والأجنبية لكن إنشاء ساحة سياسية منفصلة في العالم العربي أمر بالغ

[1]: عمار جفال، التنسيق والتعاون فيما بين مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي، مجلة المفكر: العدد: الأول، (مارس 2006)، ص: 217.

الأهمية، لتنمية مجتمع المعلومات ومع ذلك فان الافتقار الى التنظيم المؤسسين بمثابة العنصر الحاسم الذي يفتقر إليه مجتمع المعرفة، يحل هذه المؤسسة والوجه الآخر لدولة القانون هو الاستقلال المؤسسي، الذي ينبع بطبيعة الحال من انشاء السلطة السياسية من خلال تدوين القانوني والتوسع السياسي للديمقراطية.

-إن واقع سلطة السلطة التنفيذية العربية على كافة القطاعات والمحاولات المستمرة لإدارتها من خلال بيروقراطية ملتوية وغير فعالة ومن مركز قرار واحد، هي أسباب هذه العلاقة الوثيقة والتبعية ولذلك بغض النظر عما إذا كان طرق الاتصال عبارة عن إدارة عامة، أو هيئة مصنفة على أنها مستقلة فإن استقلال المؤسسات البحثية مقيده بشدة[1]، إن التدخل المعروف للأجهزة الأمنية وسياسة الحكم في التعيينات في المناصب المشرفة على المؤسسات الفكرية، لإقصاء الشخص غير الموالي للمسؤول والنظام ربما يكون من أهم الآثار السلبية والخطرة لسيطرة البيروقراطية الرسمية على المؤسسات البحثية، وأكثرها ضررا لعملية انتاج المعرفة فيها وهذا يعني التضحية من أجل ضمان السيطرة البيروقراطية والسياسية للمؤسسات الفكرية، بكل معايير الكفاءة والتدريب وممارسة هذا الأسلوب في التعيين وفق معيار الولاء الشخصي، أو المحسوبية أو المنفعة الخاصة لا يؤدي إلى فساد البحث المراكز والمؤسسات الفكرية بشكل عام.

الفرع الرابع: البيئة الخارجية وسياسة السيطرة والتبعية للدول الغربية

تعد المتغيرات الخارجية ذا تأثير على مسار تطور مراكز الفكر العربية، نتيجة التبعية التي تميز جميع المجالات للدول الأجنبية باعتباره عامل رئيسي يتطلب فهم أكثر، فمن المعوقات التي يواجهها تطور البحث العلمي في الدول العربية ما انعكس على جودة الأبحاث وعمل المراكز البحثية، فالدول الغربية تعمل جاهدة لمنع هذا التطور وعدم توسع مجالات الشراكة مع المراكز العربية ونقل الخبرة وذلك لأسباب عديدة منها:

أولا: استقادتها من رأس المال البشري العربي واستقطاب أهم العلماء والباحثين في مؤسساتها البحثية، بسبب هجرتهم إلى الدول الأجنبية والعمل هناك في بيئة ملائمة للبحث والإبداع وإثبات الذات ما يولد الرضا الوظيفي للباحث العربي، عكس بيئة البحث في بلدانهم الأصلية التي عملت على التهميش والإقصاء للدور الاستشاري لمراكز الأبحاث في مجال صناعة القرار .

[1]:عمار جفال، المرجع السابق، ص: 218.

ثانيا: تساعد مراكز الفكر على ترشيد وتطوير السياسات التنموية، ما يساهم في التنمية للدول العربية خاصة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، هذا ما يجعل الدول الغربية تخسر سيطرتها وأسواقها ما يصيب اقتصاداتها بالركود والجمود.

ثالثا: أما في مجال الدراسات الاستراتيجية فمعظم مراكز الفكر العربية تابعة للمراكز الغربية العالمية كمراكز الأبحاث والفكر في لبنان وقطر، فنظرا للأهمية البالغة للقضايا الاستراتيجية في المنطقة العربية لاسيما وجود إسرائيل في المنطقة وإطلاق مصطلح الشرق الأوسط بدل المنطقة العربية لتشمل التسمية الكيان الصهيوني، واهتمام هذا الأخير على وجه الخصوص بالدراسات الاستراتيجية وامتلاكه لـ 12 مركز فكر في هذا المجال بالتنسيق مع الدول الغربية والمؤسسات البحثية الكبرى للتعمق في الدراسات الأمنية بهدف الحفاظ على أمنها ومصالح الدول الكبرى في المنطقة.

إن ما تمليه الاستراتيجيات الدولية الحالية الناجمة عن مساهمات مراكز الفكر والأبحاث والدراسات، والتسابق الدولي لامتلاك مثل هذه المراكز تبقى البيئة العربية بعيدة عن هذا السياق، رغم التوجه نحو تطوير البحث العلمي وإنشاء مراكز الفكر، والتي عادة ما تتمركز في دول الخليج ومصر والأردن بسبب الإنفاق والسياسات التي تنتهجها الدول الخليجية، نتيجة الشراكات مع المراكز العالمية وتخصصها في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، وزيادة الإنفاق على المجال البحثي إلا أن هذا لا يعكس حجم الصعوبات التي تواجهها مراكز الفكر العربية كالمصداقية والاستقلالية، بسبب طبيعة الأنظمة العربية وتخوفها من فقدان السيطرة بسبب الدراسات المقدمة المبنية على الطرح النقدي للسياسات وفشلها، فعادة ما تكون الأبحاث تخدم أجندات الجهات الممولة لها وسياساتها مما يفقدها المصداقة والاستقلالية في الطرح والتحليل، أضف إلى ذلك ضعف الانفاق والتمويل على البحث العلمي وتقليص مشاركة القطاع الخاص، فحين نجد نسبة الإنفاق العسكري من أولويات الدول العربية مقارنة بالقطاعات الأخرى أدت إلى هجرة الأدمغة والباحثين وترجيح كفة الدول الغربية للسيطرة وتكريس مبدأ التبعية في جميع المجالات.

خاتمة الفصل

غالبا ما تكون مراكز الفكر ذات الآراء حتى الخلافات عنصر أساسي في السياسة الحديثة والسياسة العامة في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن المجموعات الفكرية المركزة لعبت دورا مؤثرا في الحكومة لعده قرون، على سبيل المثال المحاكم الملكية وجمعيات النخبة ونوادي الأعمال، فإن مراكز الفكر هي رؤية استراتيجية مؤسساتية واضحة في القرن العشرين، وترجع أصول الكلمة إلى المصطلحات العسكرية للحرب العالمية الثانية، ويعد اعتمادها وإعادة تعريفها على مر السنين ليتم تطبيقها بأثر رجعي على العديد من المؤسسات ما قبل الحرب العالمية الثانية .

يستخدم مصطلح مركز الفكر أو الأبحاث كإشارة لمعاهد أبحاث السياسة المشاركة في البحث والتحليل، لمجال معين من المجالات السياسة العامة أو مجموعة واسعة من قضايا السياسة العامة، إلى اسداء المشورة أو إعلام النقاش العام بشأن مشكلة السياسية، فهي تشكل منظمات بوصفها ويمكن انتمائها إلى العديد من الجهات الحكومية والحزبية، وأيضا الجهات المستقلة أو تابعة للشركات التجارية، فهذا الاختلاف يوضح طبيعة العلاقة بين الأوساط الأكاديمية والسياسية، حيث الربط بين تحليل السياسات وصنعها كما يؤخذ الكثير من التنوع بين مراكز الفكر من حيث الحجم والأيدولوجية والموارد والنوعية أو كمية الناتج التحليلي، فالتجربة الأمريكية تبقى لها الريادة في هذا المجال من خلال امتلاكها للعدد الهائل من مراكز الفكر حسب اختلاف انتماءاتها، كما أنها ذات تأثير كبير على صناعة السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتسم بالاستراتيجية المدروسة ومدى تكيفها مع التطورات عبر موجات النمو لهذه المراكز ، والبيئة الاستراتيجية المتغيرة ومساهمتها في القرار الأمريكي باعتبارها شريك فعال في العملية السياسية، كما أن الدراسات والأبحاث لمراكز الفكر الأمريكية تكون حسب الجهات الممولة لها بما يمس بمصداقيتها واستقلاليتها في بعض الأحيان.

أما التجربة الأوروبية والعربية في المجال البحثي تختلف هي الأخرى عن النموذج الأمريكي، فهي حديثة نسبيا كما أنها تحدد من خلال الأطر القانونية وحسب الأدوار والوظائف التي تقوم بها، فالتوجه نحو الاستشارات البحثية لمراكز الفكر ، واعتماد هذا المصطلح في أوروبا يختلف من دولة لأخرى من معاهد الدراسات، ومراكز الأبحاث ومركز الدراسات فهي ذات انتماءات حكومية وشبه مستقلة، وهذا نظرا للثقافة السياسية في أوروبا كما أن انقسام أوروبا بين الشرق والغرب، ساهم في اختلاف دور هذه المؤسسات كالتوجه نحو تطوير سياسة الاتحاد الأوروبي في الغرب وترسيخ الرأسمالية، لتختلف في أوروبا

الشرقية واختلاف الرؤى أيضا حول مراكز الفكر ودورها في القضايا الأمنية والعقيدة الاشتراكية، وصراعها مع القوى الدولية الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتنامي قوة الصين، إلا أن في غالبيتها تلجأ لزيادة الإنفاق للبحث العلمي الأكاديمي (التعليم العالي).

في الشق العربي تبقى مشاركة مراكز الفكر في رسم السياسات العامة مرهونة بطبيعة النظم السياسية والبيئة المعقدة لها، وانتماء هذه المراكز للجهات الحكومية جعل البيئة البحثية تصدم بمسألة المصداقية والاستقلالية وتهميش الكفاءات العربية، أيضا الافتقار للتمويل واستحواذ الجانب العسكري على الحصة الأكبر من سياسات التمويل للدول العربية، نتيجة عدم استقرار المنطقة ومركزية السلطة، فرغم انتشارها في الخليج وتمركزها بسبب القضايا الاستراتيجية التي عملت على الشراكات مع مراكز الفكر الغربية، إذ لم نقل اعتماد النظم العربية على البحوث الغربية والوثوق فيها على خلاف مراكز البحث العربية، كما تواجه مراكز الفكر العربية هيمنة البيئة الخارجية وتبعية النظم العربية لها في جميع المجالات، فتطور مجال البحث العربي في دائرة الخطر للدول الغربية، فترشيد السياسات العامة وتحسين جودتها ومخرجات الحكومات العربية بمثابة تقليص التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وخسارة الرأس المال البشري العربي وعدم استغلال القدرات العربية من خلال توفير بيئة بحثية ملائمة.

الفصل الثالث:
مسار تطور السياسة العامة في الجزائر

كانت أولويات الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال التركيز على عملية تخطيط تتمحور في اتجاه واحد النموذج المركزي، في نظام سياسي أعطى بسرعة دورًا رئيسيًا للإدارة المركزية، كانت الأنظمة السياسية والاقتصادية تدار بالكامل من قبل الحكومة المركزية، المنظمة باعتبارها بيروقراطية الدولة كان الهدف هو تعزيز الاستقلال الاقتصادي من خلال تنفيذ نموذج اشتراكي للتنمية يهيمن فيه سوق القطاع العام على الاقتصاد بأكمله، وقد انعكس هذا النهج العام في برنامج اجتماعي اقتصادي وخطط تنمية وطنية كانت وسيلة تقليدية للإصلاح الزراعي وسياسة "تصنيع الصناعات" المطبقة دون استثناء في جميع أنحاء البلاد، كذلك تنطوي تقريبا على المسؤولية الكاملة عن التكاليف المتعلقة بالتعليم والصحة ومع ذلك، شهدت السياسة العامة في الجزائر تغييرات كبيرة منذ الاستقلال خلال المرحلة الأولى؛ ركزت السياسة العامة على التخطيط والاقتصاد المتحكم فيه الذي تم تصميمه ليكون أداة يمكن أن توفر شبه نهائي الرد على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، المرحلة الثانية خصصت للتكيف الذاتي للاقتصاد بما يتوافق مع إطلاق خطط العمل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لكنه انتهى باختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي بسبب عاملين على وجه الخصوص: الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 1986، والحالة التي لم تتمكن فيها قطاعات الاقتصاد الأخرى من التعامل مع الوضع القائم المدعوم بشكل كبير، أما المرحلة الثالثة ركزت على تنمية الاقتصاد الجزائري والاندماج في اقتصاد السوق الحر، لم تكن النية لتحرير الاقتصاد فقط ولكن أيضًا لخفض الدعم الحكومي بشكل كبير (أثر ذلك على الأسعار وعلى خدمات الرعاية الصحية المجانية) هذه المرحلة من التعديل يتوافق مع سياسة عامة مكرسة لبناء اقتصاد السوق، تم تطبيقه خلال التسعينيات عندما كانت الجزائر تواجه المجتمع والصعوبات الاقتصادية، واضطر إلى تعديل سياستها واستراتيجيات حكومتها إلى مواجهة الحقائق الاقتصادية العالمية التي لا يمكن أن يتم تجاهلها فكانت ضرورية لتطوير المستقبل، واتسمت المرحلة الرابعة بالتحول في السياسة العامة الجزائرية وعودة " الاقتصاد الريعي" الناتج عن زيادة عائدات النفط، انعكس على عودة التوازنات الاقتصادية الأساسية، وعودة أغلبية المؤشرات الاجتماعية مع استمرار الخوف من أن نفس الأسباب يمكن أن تنتج نفس التأثيرات.

المبحث الأول: التأصيل التاريخي للتسيير الذاتي أو (الإدارة الذاتية) و مقتضيات اعتماده في رسم السياسة العامة في الجزائر

ظهرت الإدارة الذاتية أو ما يعرف "بالتسيير الذاتي" بسبب الأزمات الاقتصادية، السياسية والعسكرية والاجتماعية، ليقابلها من الجانب الآخر مقاومة هذه الأزمات وقمع المنظمات الاستبدادية والقوى السياسية من الداخل والخارج، أضف إلى الكوارث الاقتصادية حيث تظهر الإدارة في أوقات تتطلب تعبئة مكثفة للموارد البشرية، وهذا ما يسعى إليه "التسيير الذاتي" في النهاية؛ أي محاولة جذرية لتفعيل إمكانات العمل البشري والإبداع على أكمل وجه، كما يتبنى مثل هذا النوع من التسيير عندما يكون بقاء مجتمع أو مجموعة فرعية من المجتمع مهددا أو عندما تتعرض رفاهيته لخطر شديد.

المطلب الأول: مفهوم التسيير الذاتي

فرضت التحولات الدولية و الصراعات الإقليمية خاصة في أوروبا الشرقية، تحديات جديدة على مستوى التسيير بما يسمى نظام التسيير الذاتي أو الإدارة الذاتية، فتطبيق هذا الأسلوب على المؤسسات يتطلب مبادئ توجيهية واضحة وحكما مختصا، فهي عادة ما تصب حول معارضة التسلسل الهرمي للهيكل القيادي حيث تمنح بتوزيع السلطة على الأفراد و تمتعهم بالسلطة في اتخاذ القرار، فمن الشائع أن تظهر العديد من المصطلحات المشابهة لمفهوم الإدارة الذاتية، في هذا المطلب لابد من توضيح و تجنب اللبس و الوقوف على خلفية ظهور هذا النوع من التسيير وواقع الممارسة الفعلية له.

الفرع الأول: التأصيل التاريخي التسيير الذاتي (الإدارة الذاتية)

لمعرفة أصل التسيير الذاتي لابد للرجوع للتجربة الفرنسية ومن أمثلة على ذلك (commune) أي بلدية باريس الشهيرة؛ التي لم تدم طويلا وظهرت خلال الحرب الأهلية الفرنسية لإنقاذ باريس من السلطة المشتركة على حد تعبير ماركس، الذي ألهم الكثيرين لمحاولة تحرير أنفسهم من إغفال السلطات الجبارة، تم تشكيل (commune) البلدية التي تم اختيارها بالإقتراع العام في مختلف الدوائر المسؤولة، والقابلة للإلغاء في فترات قصيرة كان الأعضاء بطبيعة الحال من العمال، أو ممثلين عن الطبقة العاملة، كان من المقرر أن تكون البلدية هيئة عاملة، وليست برلمانية وتنفيذية وتشريعية في نفس الوقت، فبدلا من الاستمرار كوكيل للحكومة المركزية، جردت من سماتها السياسية وتحولت إلى وكيل المسؤول والقابل للإلغاء في جميع الأوقات، وكذلك كان الحال مع المسؤولين في جميع فروع الإدارة الأخرى؛ بحيث كانت إلزامية أداء الخدمة العامة بأجر العمال، فاختفت المصالح الخاصة وبدلات التمثيل لكبار الشخصيات في

الدولة إلى جانب كبار الشخصيات أنفسهم، لم تعد الوظائف العامة ملكية خاصة لأدوات الحكومة المركزية، لم يقتصر الأمر على إدارة البلدة فحسب بل تم وضع المبادرة كاملة التي كانت تمارسها الدولة حتى الآن في يد البلدية[1].

الفرع الثاني: تعريف التسيير الذاتي أو(Autogestion, Auto Management) :

نظرا لتعدد التعريفات واختلاف الأدبيات الأكاديمية حول التسيير الذاتي؛ لارتباط هذا الأخير بمختلف المجالات مما أدى للتنوع في المفاهيم على حسب المجلات إذ يعرف بأنه: إدارة المؤسسة أو العمل أو الوحدة التنظيمية من قبل موظفيها، ويشار إلى صنع القرار وتنفيذ التخطيط والتنظيم، والتوجيه والتنظيم للعديد من مجالات أنشطة المشروع في الإنتاج، التسويق والتمويل والموارد البشرية باسم "التسيير" أو "الإدارة" أو "التدبير"، [2] سواء كانوا مالكين (الحكومة) أو إدارة ممتهنة، فإن "الإدارة الذاتية" تدل على أن الإدارة تحدث من داخل الوحدة التنظيمية من قبل العمال أنفسهم وليس من خارجها وهكذا، استخدمت الحكومة اليوغوسلافية مصطلح "الإدارة الذاتية" لتمييز نفسها عن الحكومة السوفيتية الشيوعية وعن الحكومة الغربية، أعطت الرأسمالية التجربة اليوغوسلافية طابعًا وطنيًا وحضاريًا، والتي توسعت في النهاية لتشمل العديد من الدول الأخرى حول العالم، بما في ذلك: بلغاريا والمجر والجزائر وتشيكوسلوفاكيا (سابقًا).

و يعرف على أنه: نظام يساهم فيه جميع المشاركين بإمكانياتهم الكاملة، بشكل تعاوني في قضية مشتركة ويتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات؛ نتيجة سيطرة الانسان على الأجهزة والوحدات الانتاجية والمزارع الفلاحية.

– **الناحية العسكرية:** غالبا ما تظهر التسيير الذاتي أو" الإدارة الذاتية" كشكل تنظيمي لمقاومة حرب العصابات ضد قوى عظمى في وضع يبدو ميؤوسا منه، حيث يتصرف كل فرد كمقاتل مستقل من أجل الحرية ومن أمثلة ذلك مقاومة الجزائريين للاستعمار الفرنسي، والمقاومة الفيتنامية ضد العدوان الأمريكي، والمقاومة اليوغسلافية ضد الأمان خلال الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1]: Hans Diebel And Ukandi G. Danachi, Self- Management In Yugoslavia And The Developing World, (London: The Macmillan Press Ltd, 1982), P: 06.

[2]: الموسوعة العربية، التسيير الذاتي. متحصل عليه من: https://arab-ency.com.sy/ency/details/2003/6، تم الاطلاع بتاريخ، (2023/04/28)

[3]: Hans Diebel And Ukandi G. Danachi, Op.Cit, P: 07

– **الناحية السياسية:** التسيير الذاتي هو نظلم ديمقراطي شعبي يشارك فيه جميع أفراد المجتمع؛ من خلال ممثليهم المسؤولين مباشرة أمام الشعب والقانون والقابلون للإلغاء باختصار.

– **الناحية الاقتصادية:** التسيير الذاتي هو نظام لمنح السلطة للمنتجين؛ أي العمال الذين يديرون منظمتهم من خلال مجالس منتخبة، ومن قبل العمال ومسؤولين أمامهم في حالات الكوارث الكلية أو الشبه كلية، قد يكون التسيير الذاتي الطريقة الوحيدة للحفاظ على الاقتصاد الوطني، كما في حالة الجزائر بعد الإعلان عن الاستقلال وجدت الدولة الجديدة نفسها في حلى تفكك اقتصادي واجتماعي وسياسي [1].

للإدارة الذاتية مجموعة متنوعة من التطبيقات العملية؛ يرى البعض أنها فلسفة متميزة تدعو إلى ثورة وأنظمة سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية جديدة، بينما يرى البعض الآخر أنها تقنية إدارية مبنية على مبادئ اللامركزية والمشاركة والديمقراطية والعلاقات الإنسانية والقرارات الجماعية؛ على الرغم من قابلية تطبيق المفاهيم والمبادئ التي تُبنى عليها تطبيقات الإدارة الذاتية والضجة الإعلامية الواسعة التي أحاطت بها في يوغوسلافيا، لا سيما في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين[2]، إلا أن نتائجها لم تكن عملية أو فعالة أو على قدم المساواة مع الأهداف المتوقعة.

الفرع الثالث: الأساليب والمبادئ للتسيير الذاتي

حسب الأيديولوجية الجديدة المصاحبة للإدارة الذاتية، يجب نقل الملكية من الدولة إلى الشعب لأن ملكية الدولة بطبيعتها عائق أمام التنمية والنمو، فضلاً عن كونها نمطا بدائيًا للملكية الاجتماعية، من أهم سمات النظرية اليوغوسلافية* للإدارة الذاتية نقل الملكية من الدولة إلى الشعب، واستثمارها وإدارتها على أسس ديمقراطية، يؤدي التوزيع بدون شراكة عمل حقيقية إلى نقل رسمي للملكية ونقل فائض القيمة إلى رأسمالية الدولة دون حصول العمال على حقوقهم الكاملة منح الموظفين حرية الاستثمار فيها، بعد نهاية

---

[1]:Hans Diebel And Ukandi G. Danachi, Op.Cit, P: 07.

[2]: الموسوعة العربية، المرجع السابق.

*: بدأ المسؤولون اليوغوسلافيون في تنفيذ الحكم الذاتي في عام 1950 استجابة لظهور السلبية والقضايا والتهميش من الاتحاد السوفيتي، وشهد 52 مصنعًا النموذج الأول لاستقلالية العمال في جوان من نفس العام، تم إقرار قانون للإدارة الذاتية، وتم تمرير العديد من القوانين واللوائح بين عامي 1951 و1957، بما في ذلك تلك التي ألغت التخطيط المركزي واستبدلها بنظام تخطيط جماعي يبدأ في الأسفل ويشمل الغرف الاقتصادية والنقابات المهنية مع منح المزيد من الحرية والمرونة، تُستخدم منظمة لا مركزية لوزارات الدولة المركزية من خلال توزيع السلطات المركزية على الجمهوريات والمقاطعات في التجارة والتسويق، إلى جانب مؤسسات مثل المدارس والفنادق والمحطات الإذاعية والجمعيات الاستهلاكية، من خلال هذه العمليات المجالس والمتخصصين والفنيين.

الحرب العالمية الثانية، بدأت يوغوسلافيا في إنشاء نظام مشابه للاتحاد السوفيتي من خلال منح العمال حرية الاستثمار فيه وإدارته بشكل ديمقراطي، ومنحهم جزءًا من الدخل الناتج وفقًا لعملهم والقضاء على البيروقراطية والمركزية الشديدة، سنة 1946 بدأت في إنشاء المزارع الجماعية والمزارع التابعة للدولة والمزارع التعاونية الأخرى، وتوزيع حوالي 50% من الأراضي على المزارعين والفقراء، وتأميم المشاريع الصناعية والبنوك وشركات التأمين وتجارة الجملة، بدأت في إنشاء مزارع جماعية ومزارع حكومية وتعاونيات أخرى في عام 1946، وأتاحت للفلاحين الفقراء الوصول إلى حوالي 50 % من الأرض، وتأميم المشاريع الصناعية والأعمال المصرفية، والتأمين وتجارة الجملة وتجارة التجزئة المؤممة في عام 1948 المسارح والمرافق الطبية لا يُسمح لأي شركة، مثل فندق أو مطبعة بتوظيف أكثر من أربعة أو خمسة أشخاص، وتم منح المديرين المعينين من قبل الدولة الذين لديهم المؤهلات السياسية اللازمة السيطرة على مشروع التأميم.

وبعد عدة سنوات تم تضمين الإدارة الذاتية في هياكلها الحاكمة والقانونية، مما أدى إلى ترسيخ الاعتقاد الثاني وصف من طرف العديد من الرؤساء بأنه عمل ديمقراطي شهدته الأمة على الإطلاق، واعتبر بأنه حرر الطبقة العاملة من الرأسمالية وجعلها مستقلة عن بيروقراطية الدولة، مع بقاء الأهمية التاريخية للطبقة العاملة على عاتق مجالس العمال[1]، ومن أهم سمات التسيير الذاتي ومبادئه ما يلي:

– حق المؤسسات الاقتصادية ذاتية الإدارة في الاستقلال والحرية في وضع السياسات والممارسات الاقتصادية، والتصرف في دخلها بعد الوفاء بديونها وتوزيع الدخل الصافي على الموظفين بالطريقة التي تراها مناسبة، وتخصيص جزء من الموارد المادية للوفاء بها الحاجات الاجتماعية.

– حق التجمعات العمالية وإدارة المنشآت الاقتصادية، وقدرة العاملين بالمنشأة على اختيار وعزل الهيئات الإدارية (الإدارية)، وكذلك قدرة الفرد على إيجاد عمل، وفق مبدأ "كل حسب عمله الحقوق، بما في ذلك حقوق المرأة معترف بها.

[1]: Geprges Lasserre, L' Entreprise Socialiste En Yougoslavie: Gestion Ouvrière, Coopératives, Gestion Sociale, (France: Edition De Minuit, 1964), P103.

المطلب الثاني: التسيير الذاتي وطبيعة النظام السياسي الجزائري

شهد المشهد السياسي الجزائري العديد من التحولات في فترة التسيير الذاتي، كانت نتيجة طبيعة السلطة والصراعات الداخلية بين النخب الحاكمة والتي تجسدت في الاختلافات حول نهج الحكم، وترتيب المؤسسات السياسية والاقتصادية بعد الاستقلال.

الفرع الأول: الصراع على السلطة

لم يتم توليد السلطة في الجزائر من خلال العملية السياسية؛ التي تشكل الأحزاب السياسية و النظم الاجتماعية جزءا منها، إلا أنها بقيت في أيدي النخبة العسكرية و المدنية التي وصلت إلى السلطة بعد الاستقلال، لقد أدى النضال من أجل التغيير السياسي إلى ظهور العديد من الصراعات التي لم تجسد أي قيادة جديدة أو قيادة بديل للسلطة .

أولا: اعتماد الحزب الواحد وتأثير الجيش على الحياة السياسية: عشية الاستقلال الجزائري تم تنظيم النضالات داخل جبهة التحرير الوطني (FLN) وجيش التحرير الوطني (ALN) لاحتجاز السلطة في الدولة الجديدة، ومع ذلك خلال حرب التحرير نظرا للإغلاق الحدود من قبل الجيش الاستعماري الفرنسي، تم تشكيل جيش حقيقي في الحدود التونسية والمغربية على أراضي هذين البلدين، هذا ما يسمى بجيش الحدود له هيئة أركان عامة (EMG) برئاسة العقيد بومدين عشية الاستقلال، وجه فريق الإدارة البيئية انتقادات لاذعة لاتفاقيات إيفيان الموقعة من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)مع الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1962، المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي من حيث المبدأ كان عليه أن يلعب دور عضو كبير من التصميم والمناقشات في FLN وأظهر ALN خلافات خطيرة، فمن خلال المرحلة من 1962-1965، وضعت القيادة العسكرية سيطرتها على المؤسسات الجديدة (الحزب الواحد، الحكومة، الجمعية) المكون في إطار معين بمساعدة شخصيات وطنية ذات تأثير معين.[1]

داخل جبهة التحرير الوطني بدأ ميزان القوى يتغير، في جوان خلال المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس أحمد بن بلة الذي تستمر هيبته ونفوذه في النمو، كما أنه يشكك في شرعية

[1]: Madjid Benchikh, L'organisation Du Système Politique, Comité Justice Pour l'Algérie, (Dossier N° 13 -, Mai 2004).P: 05.

GPRA[1]، خلال هذا المؤتمر تؤكد جبهة التحرير الوطني مبادئها الثورية الديمقراطية الشعبية والأيديولوجية، حيث تم التأكيد على إلزامية قيادة الثورة الفلاحون، العمال والمثقفون والثوريون، فالبرنامج الماركسي يضع أسس الاشتراكية الجزائرية ويتم إعلان عن الثورة الزراعية، والترويج للثقافة الوطنية العربية الاسلامية، في جويلية تم الإعلان عن إنشاء المكتب السياسي من طرف أحمد بن بلة ومحمد خيضر وهواري بومدين" رئيس أركان جيش التحرير الوطني" **(NLA)**، بين القادة التاريخيين تمردوا على هذا الانقلاب المؤسسي من قبل محمد بوضياف وكريم بلقاسم اللذان وصفا بأنه " فاشي"، وقد قام التحالف بين جبهة التحرير الوطني والجيش بصياغة مستقبل البلد وعرض الوجه الحقيق لقوة المستقبل، هذه الفترة أظهرت العديد من تسويات الحسابات التي أدت لإقصاء العديد من المعارضين ونفيهم.[2]

ثانيا: ظهور ائتلاف حاكم وفصائل سياسية حول جبهة التحرير الوطني: صراع داخل السلطة بين 1962–1963 عارض الرئيس بن بلة ومؤيده وزير الدفاع بومدين؛ الأمر يتعلق بميزان القوى الذي عبر عنه على جميع مستويات جهاز الدولة (الجيش، الشرطة، العدل، إدارة)، بن بلة الذي أصبح رئيسًا للجمهورية حاول بناء حوله ائتلافا ويستخدم الرئاسة كأداة للسيطرة على الآخرين وجهاز الدولة، فقد حاول بن بلة بشكل خاص حشد زعماء الولايات في تحالفه والجناح الأيسر لجبهة التحرير الوطني من أجل أهداف السياسة الاقتصادية للإدارة الذاتية، والتأميم لتأكيد من جانب بن بلة رسو على يسار جبهة التحرير الوطني وتوسيع قاعدتها الشعبية هناك، ويشكل تحالف العقيد هواري بومدين من جهته ثاني قوة سياسية في داخل جبهة التحرير الوطني التي دعمت عشيرة بن بلة لبعض الوقت، لكنها مع ذلك مستعدة لذلك الاستيلاء على السلطة، وداعموها هم في الأساس الجيش الذي أصبح الجيش الوطني الشعبي **(APN)** في عام 1962، عدد الأعضاء السابقين في **ALN** يتم تعيينهم في مناصب القطاع المدني مثل الإدارة والتجارة، الزراعة والصناعة مع تكوين التعاونيات أو إدارة الشركات تدار ذاتيًا على الصعيد السياسي، يأتي ما يقرب من ثلث النواب من صفوف جيش التحرر الوطني لذلك، فإن الجيش كمؤسسة وكمصدر للتشعب ستشكل الإدارة والاقتصاد دعامة سياسية ذات وزن لدعم بومدين، مع انضمام البرجوازية التجارية

(1): Hubert Michel, L'expérience Algérienne Du Parti Unique Constitutionnalisé, Revue Des Mondes Musulmans Et De La Méditerranée, (1967),P: 89.

(2): Julien Rocherieux, L'évolution De L'Algérie De Puis L' Indépendance, Revue- Nord, N=°14,(2001),P: 29.

والصناعية السابقة التي شوهها بن بلة كما تنضم إلى البرجوازية الجديدة الخارجة من الجيش لتقديم دعمها للمعارضة داخل جبهة التحرير الوطني.[1]

ائتلاف العقيد بومدين وزير الدفاع في الحكومة الأولى بقيادة بن بلة، ليكون نائب رئيس المجلس في الحكومة الثانية، رغبة الرئيس بن بلة إعادة التوازن إلى سلطته وتقليل نفوذ جنود في أجهزة السلطة، ومحاولاته كان لها تأثير باستقالته من الحكومة في صيف عام 1964 مع عدد كبير من الجنود، أيضا محاولة استبعاد وزير الشباب والرياضة أ. بوتفليقة، هذا الأخير أدى إلى إطلاق انقلاب 19 حزيران 1965 الذي بدأته جهة تلمسان ووضع حد للوظائف الرئاسية وانتخابات بن بلة، جهة بومدين مدعومة من قبل الجيش الشعبي الوطني أصبح (**ANP**) الائتلاف الحاكم ولكن كان عليه تحقيق الاستقرار وتغطية جميع الفصائل العسكرية للبلاد، والاندماج في مجلس الثورة لجبهة التحرير الوطني مع رؤساء سابقين الولايات.

الفرع الثاني: الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو التسيير الذاتي

عملت الدولة الجديدة على الحد من المعارضة الداخلية (مؤيدو مصالي الحاج والحزب الشيوعي والحزب الجديد للثورة الاشتراكية) وفي الوقت نفسه حل الصعوبات الاقتصادية الخطيرة الناتجة عن الرحيل الجماعي للأوروبيين، وصلت البطالة إلى 70% من العمال (أكثر من 2 مليون عاطل عن العمل) وأكثر من مليون هكتار من الأراضي شاغرة، وهكذا قادت الدولة للبحث عن حلول اشتراكية أصلية مثل إدارة المزارع الكبيرة من قبل "لجان الإدارة" المنتخبة من قبل الفلاحين.

أولا: الأوضاع الاقتصادية بعد الاستقلال: على عكس معظم الدول الإفريقية والآسيوية لم يكن الاستعمار الجزائري الذي دام أكثر من 130 عام فقط أطول ولكن أعمق، لأن الجزائر كانت عبارة عن مستعمرة للهجرة استقر فيها أكثر من مليون أوروبي عشية الاستقلال مثل الأوروبيين 11% من سكان الجزائر، وهكذا فإن نظام الاستغلال الاجتماعي للسكان المحليين في الزراعة والصناعة إلى القطاع الأوروبي وفقا للمنطق الجوهري في الدول الأوروبية، لكن كانت قائمة الاستبعاد نتيجة المعارضة الواضحة من المستوطنين عن الطبقة العاملة الجزائرية؛ فكانت الفلاحة خاصة بالجزائريين، أما الصناعة والتجارة مملوكة من قبل الفرنسيين كما كانت أفضل الأراضي وجميع المحاصيل ذات أعلى محصول

[1]: Rachid Mira, Institutions Et Ordre Politique Dans Le Modèle Economique Algérien, (Document De Travail N° 2017-11, Cepncentre D'économie De l'Université Paris Nord CNRS UMR N° 7234, Avril 2017),P: 17

مركزة في مزارع رجال الأعمال الرأسماليين الفرنسيين، مما أدى لظهور تناقضات طبقية في الجزائر في المقام الأول كتناقضات وطنية، ساهمت بتطوير ونمو حركة التحرر الوطني وخلق مزيج من الصراعات الوطنية والاجتماعية وتعميق التيارات المناهضة للرأسمالية، أجبر الكفاح المسلح للشعب الجزائري فرنسا منح الجزائر الاستقلال السياسي من أجل الحفاظ بها، حتى أنها وافقت على التضحية بمصالح المستوطنين الكبار (الزراعيين) لحماية أكبر الاحتكارات بما في ذلك تم استثمار الحصة الأكبر في صناعة النفط الجزائري.[1]

كانت عملية إنشاء الدولة الجزائرية تجري في مناخ شديد الإثارة من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية بسبب حرب ما يقرب 8 سنوات، من خلال الأعمال الإرهابية للمنظمة المسلحة للمستوطنين(**OAS**)، وبسبب مغادرة الأوروبيين والفرنسيين من الجزائر، وفي مارس – أوت 1962 غادر الجزائر أكثر من 800،000 ألف، حيث تركوا 1 مليون هكتار من المحاصيل الزراعية والمؤسسات الصناعية التي تقدر بـ (500) مؤسسة، و200،000 شقة وآلاف المحلات التجارية والفنادق والمقاهي، فالجانب الإيجابي هو القضاء على الحياة السياسية الاقتصادية التي عززت إلتزام الجزائر بالبرجوازية الحضرية والريفية الفرنسية بشكل كبير، جعلت الجزائر تعمل على إصلاحات جذرية للمدينة والريف، [2] فالرحيل الجماعي للأوروبيين كانت له أثار سلبية لأن الأقلية احتلت مناصب رئيسية في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والإدارية في الجزائر نتيجة السياسة التي طبقها المستعمر بين الجزائريين والمستوطنين، ترك فراغ بسبب عدم وجود عمال مؤهلين في البلد في وقت كانت فيه الجزائر مستقلة حديثا، فأدى هذا الرحيل الهائل إلى ظهور وضع غير واضح، والذي كان له تأثير بشأن الأشكال الملموسة لتطبيق اتفاقية إيفيان.

فالمرحلة الأولى من الإصلاح الزراعي في المدينة كما في الريف فالجزائريون بعد أن عملوا في المزارع والشركات الأوروبية تولوا إدارة الممتلكات وأنشأوا لجان لإدارتها، وبهذه الطريقة نظام التسيير الذاتي (أو الإدارة الذاتية) تم افتتاحه لتنظيم الحركة التلقائية للإدارة الذاتية، لقيادة الجمهورية التي تخلصت من الاستعمار نشرت في 22 أكتوبر و23 نوفمبر 1962المراسيم الخاصة، عهدت هذه المراسيم إلى العمال بمسؤولية إدارة المزارع المهجورة لكن لم تسمح لمعالجة مشكلة ملكية الأراضي، وتؤكد المراسيم

---

[1]: Vladilen Goussarov, Le Rôle De L'autogestion Agricole Dans La Solution Du Problème Du Dualisme Rurale En Algérie, (Séminaire – Cours Sur Le Dualisme Au Maghreb: Problème Et Politique, Alger 13 Novembre-08decembre 1972), P: 06.

[2]: Ibid, P: 07.

على الطبيعة المؤقتة لنصف التدابير المتخذة تجاه الإدارة الذاتية، وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا للاتفاقيات إيفيان؛ فإن الجزائر لم تحصل على حق تأميم ممتلكات المواطنين الفرنسيين "دون تعويض عادل" الإجراء المحدد سابقا، نص المرسوم مسبقا على حق المالكين السابقين في استرجاع الممتلكات بشرط العودة للجزائر.

ثانيا: الدور المؤسسي للمجلس التأسيسي و مساعي تجسيد مبادئ التسيير الذاتي: ركزت أولويات المجلس في صناعة السياسة العامة الجزائرية على عملية تخطيط مركزية تقوم على نموذج أحادي الاتجاه، في نظام سياسي أعطى بسرعة دورا رئيسيا للإدارة المركزية، فقد كان النظام السياسي والاقتصادي يدار بالكامل من قبل الحكومة المركزية، فكان الهدف هو تعزيز الاستقلال الاقتصادي من خلال تنفيذ نموذج اشتراكي للتنمية ليهيمن فيه سوق القطاع العام على الاقتصاد بأكمله، وشدد المجلس التأسيسي على الاسترشاد ببرنامج طرابلس في رسم السياسة؛ حيث قام بانتقاد الاستعمار والرأسمالية وخاصة" الامبريالية الاقتصادية"، أي حرية إقامة المشاريع الخاصة ولا يمكن للدولة إقامة أو تأسيس قاعدة صناعية لمصلحة البرجوازية المحلية التي تعمل على تقييد نمو الدولة، كما عمل على تأميم مصادر الثروة الطبيعية والمواصلات وشركات التأمين والبنوك والتجارة الخارجية، وقد ركز أيضا على تقوية العلاقات الخارجية ضمن تحقيق مبادئ برنامج طرابلس، ومعاداة الإمبريالية وتوطيد العلاقات مع المعسكر الشرقي والاشتراكي؛ الذي لطالما كان مساندا للثورة الجزائرية وتأييدها أثناء الحرب، أما على المستوى الداخلي، فقد انتهجت الجزائر سياسة التخطيط وتحقيق الإصلاح الزراعي و توزيع الأراضي على الفقراء وتنظيمهم ديمقراطيا في تعاونيات إنتاجية، [1] وتمحور التسيير الذاتي على مبدأين هامين هما[2]:

– استقلالية المؤسسات: كان التسيير يتضمن في مفاهيمه مبدأ اللامركزية والاستقلال الداخلي لعمال المؤسسة، وحريتها في اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تراها مناسبة للسير الحسن للمؤسسة وحل العمال لمشاكلهم بأنفسهم داخل مؤسستهم.

– العمل على التوازن بين القطاعات الاقتصادية: حيث نجد أن قوانين التسيير الذاتي تتضمن حق الدولة في خصم نسبة من مداخيل المؤسسة المسيرة، وذلك حتى تقوم بإعادة توزيعها لفائدة الجماعات

---

[1]: فلاديمير بوريسو فيتش لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية المعاصرة 1917–1970، ترجمة: عفيفة البستاني،)بيروت: دار الفرابي، 1985)، ص: 745.

[2]: اونيس عبد المجيد بن أونيس، إدارة العلاقات الانسانية: مدخل سلوكي تنظيمي، (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018)، ص: 286

المحرومة والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وذلك حسب الأهداف المنصوص عليها في التخطيط الوطني.[1]

ثالثا- بناء نموذج اقتصادي اشتراكي ذاتي الإدارة: بعد حرب الاستقلال 1954-1962، تميزت الفترة 1962-1965 ظهور التصنيع وتطوره تحت التوجيه الحصري للدولة بهدف بناء اقتصاد مستقل وأيديولوجية اشتراكية، نموذج التنمية المتبعة هي التنمية المتمحورة حول الذات والتي تتعارض مع تطور الفترة الاستعمارية حتى لو كانت خطة التصنيع في قسنطينة أواخر الخمسينيات أظهر إرادة سياسية لإعادة إطلاق هذا القطاع، هيكل الاقتصاد الجزائري الموروثة من الحقبة الاستعمارية تتميز باعتمادها على الاقتصاد الفرنسي، للبيروقراطية ذلك تم تصميم القطاع الصناعي الجزائري ليكون مكملاً وليس مكملاً المنافسة مع المدينة.[2]

القطيعة تتمثل في تطبيق الجزائر لنموذج اشتراكي مع التنمية في السوق الداخلية لقطاع صناعي عام وفي السوق الخارجية التجارة الخارجية، سواء في حالة احتكار نموذج التطوير مستقل يهدف إلى بناء صناعة أساسية (الصلب والبتروكيماويات)، تدعمها إدخال التقنيات الحديثة بقيادة عمل استباقي للدولة للتعويض عن غياب طبقة برجوازية من رجال الأعمال الجزائريين في عام 1962، كانت الصناعة الجزائرية تتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية:

- القطاع الخاص المكون من شركات لم يتم تأميمها بمرسوم عام 1963.
- القطاع المختلط الذي يضم الشركات التي تشارك الدولة في رؤوس أموالها .
- القطاع الاشتراكي الذاتي الإدارة والمؤسسات الوطنية.

يعتبر قطاع الإدارة الذاتية هو الأكبر من حيث عدد الشركات التي يغطيها، إنها الإدارة المباشرة للشركات من قبل العمال الذين يعينون لجنة الإدارة نظريًا خارج أي تدخل من قبل الدولة وإدارة هذا القطاع بالإرادة ذاتية، على عكس القطاع الرأسمالي يواجه صعوبات في الإنتاج، العرض وسعر البيع وتكلفة الإنتاج والتسويق في مواجهة عدم الإستقرار السياسي بعد استقلال الجزائر، سعى "بن بلة" كأول حكومة إلى الحد من هروب رؤوس الأموال واستعادتها وإعادة ثقة المستثمر في البلاد، يحصل المستثمرون الأجانب ضمانات ضد تأميم ممتلكاتهم ومنحهم مزايا ونظام تفضيلية تسمح لهم بتجنب

---

[1]: أونيس عبد المجيد بن أونيس، المرجع السابق، ص: 286.

[2]: Rachid Mira, Op.Cit,P: 04.

المصادرة طالما أن صافي الفوائد لا يتجاوز مبلغ رأس المال المستثمر، ينص قانون الاستثمار الصادر في يوليو 1963 على المزايا الممنوحة للمستثمرين في الجزائر وكذلك طرق تدخل الدولة في مجال الاستثمارات.

رابعا: الدور المؤسسي للدولة في تنظيم الاستثمار ولتنمية الصناعية: يحدد قانون يوليو 1963 المتعلق بالاستثمارات طريقة تدخل الدولة في المجال الإقتصادي؛ من خلال الاستثمار العام عن طريق إنشاء الشركات.

– الشركات الوطنية أو المختلطة من خلال توحيد الجهود مع المستثمرين الأجانب أو الوطنيين وحتى بالمشاركة في رؤوس أموال الشركات الخاصة.[1]

- سيكون اختيار نموذج التنمية بعد عام 1963 الذي تميز بميثاق الجزائر لعام 1964 مما يشكل منعطفا لصالح النموذج الاشتراكي والتخلي عن النموذج رأسمالي، يعتبر في الأيديولوجيا حاملًا للأزمات الدورية وله دوره نموذج تقسيم العمل في الشركة وفصل العاملين عن الإدارة.

- سيتم تنظيم التنمية الصناعية بعد عام 1965 بالتخطيط الذي سيشكل نقطة تحول مقارنة بفترة 1962–1965 مع وضع وتنفيذ خطة التي أنشئت في عام 1967.

- تتوافق هذه الفترة سياسياً مع الانقطاع الذي يشكل انقلاب 19 حزيران/ يونيو1965 ووصول العقيد هواري بومدين إلى سدة الحكم، بدستور إعادة تنظيم وإعادة تشكيل الإئتلاف الحاكم واقتصاديا مع لمع بداية نهاية ملامح برنامج الإدارة الذاتية؛ كنموذج للتطوير وبداية الإعداد خطط التنمية الاقتصادية.

- يقصد بالتنمية الإقتصادية أن تتمحور حول الذات بهدف الاستحواذ والتمكن التكنولوجي، لإنتاج سلع الإنتاج والاستهلاك الخاصة به[2]، النموذج هو الأولوية الممنوحة للصناعات الثقيلة المذكورة بالفعل في برنامج طرابلس وأعيد التأكيد عليه عام 1966 بالرغبة في تطوير الصناعات الأساسية وهي الصلب والبتروكيماويات.

ستشجع الاستراتيجية الصناعية على تطوير حصة الصناعات الثقيلة، ظلت الاستثمارات الصناعية منخفضة نسبيًا بين عامي 1963 و1966 على الرغم من وصولها إلى ¼ من إجمالي الاستثمار، ولكنها

---

[1]:Rachid Mira, Op.Cit, P: 05.

[2]: Mourad Ouchichi, Le Capitalisme Rentier En Algérie: Approche Institutionnelle, sur le site: https://books.openedition.org/ifpo/9585?lang=fr , consulté le (14/04/2023).

تتعلق فقط بصناعات السلع الاستهلاكية، المنسوجات، والجلود، والمواد الغذائية، في عام 1967 كان الانخفاض واضحا بنسبة 47.1% ثم يرتفع ليظل في عام 1973 على نفس المستوى من إجمالي الاستثمار، فهو بداية التخطيط لأهمية صناعات السلع الأساسية والرأسمالية، الهدف هو خلق صناعة مواتية للتوظيف وخلق نسيج صناعي متكامل في إطار التنمية المتمحورة حول الذات في السوق الوطنية.

- على مستوى التجارة الخارجية يتم إنشاء مؤسسات رسمية لمنح احتكارات الاستيراد للشركات العامة الجزائرية، ولا سيما بموجب المرسوم عدد 67-74 المؤرخ في 27 أبريل 1967 الذي يمنح الشركة الوطنية للصلب (SNS) الاحتكار التجارة الخارجية في منتجات الصلب، إنشاء احتكار الدولة الواردات هي في المقام الأول جزء من منطق البناء، من قبل الدولة للاقتصاد مستقل عن طريق نظام التخطيط الذي يغطي أيضًا التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: السمة الاجتماعية والاقتصادية للتسيير الذاتي في الجزائر: مع الفكر الاشتراكي واللمسة الماركسية، استطاع أحمد بن بلة* تنفيذ استراتيجية التسيير الذاتي، الذي جعله أحد محاور استئناف البلاد " لإدارة الذاتية" كتعبير عن إدارة الطبقات العاملة في البلاد للظهور على الساحة السياسية والاقتصادية وترسيخ نفسها كقوة رائدة، على المستوى الاقتصادي طرحت الإدارة الذاتية الحاجة لتوسيع الإصلاح الزراعي والتأميم في الزراعة والصناعة، كما تبعها العديد من الإصلاحات الاقتصادية.

أولا: المستوى الاقتصادي والاجتماعي: بعد أن أنشأ المعمرون مزارع متخصصة كبيرة من النوع الرأسمالي، لم يسرعوا فقط في عملية الخراب والتهجير لمالك الأراضي الجزائريين في الزراعة، بل ساهمت بهذه الطريقة في ظهور مجموعات من العمال الزراعيين ليس لديهم مصدر في عام 1954 من أصل1.298.000 موظف في الجزائر[1]؛ يمثل العمال الزراعيون حوالي 571.000 أي أكثر من 40% فمن عام 1930 إلى عام 1950تناقص ملاك الأراضي الجزائريون أكثر من الضعف، وأصبحوا تابعين للمستوطنين ففي 1962 لم يقم الفلاحون بالتوزيع بين الأراضي المهجورة والمعدات الزراعية التي تركها المستوطنون؛ فقد ساهم التخصيص الوثيق للمزارع بشكل كبير في عدم امتلاك الخبرة اللازمة في إدارة المزارع وتسويق المنتجات، وشهدت بعض العوامل الأخرى التحول للقطاع الأوروبي وانخراطه في الزراعة الجزائرية الجماعية، فحين تم توزيع ممتلكات وأراضي المستوطنين على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، كما أن الحكومة الجزائرية لم تنص على طرد الأوروبيين ولا إلغاء التام لملكية الأراضي

[1]: Vladilen Goussarov, Op.Cit, P: 11.

الأوروبية، ومع ذلك يمكن وصف الإدارة الذاتية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أنها قريبة من ملكية الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ملكية وسائل الانتاج.

ثانيا: المستوى الاداري: بموجب المرسوم الصادر في 8 جوان 1964، فإن الأموال الأساسية والممتلكات المدارة ذاتيا للدولة الجزائرية، تم تشكيلها وحلها من جانب وكالات الدولة وجميع أنشطتها الإنتاجية يتم توجيهها من قبل ممثل الدولة (المديرين)، وتسيطر عليها المؤسسات الائتمانية والتجارية الخاصة بالدولة، على الرغم من أن الفلاحين في المزرعة المدارة ذاتيا يمكن أن يكونوا أعضاء ويجب أن تكون رواتبهم في المزرعة المدارة الذاتية مصدر دخلهم الرئيسي، يتم تحديد العاملين في كل مزرعة ومستوى أجورهم من قبل هيئات الدولة وفقا لمعدلات الأجور الثابتة وعلى أساس مؤهلاتهم ووظائفهم.

ومن خلال الهيئات الإدارية التي تنتجها أعضاء المزارع الذاتية الإدارة تشارك مباشرة في حل مشاكل الإنتاج وتحديد الأجور، وحل جميع المسائل المبدئية الأخرى التي تحددها المراسيم الحكومية في مؤسسات الدولة بشكل مستقل، وهي حرة في تحديد نمط العمل وتخصص الأنشطة الاقتصادية؛ وبهذه الطريقة تمثل المزارع ذاتية الإدارة في كل من المدينة والريف شكلا معينا من أشكال الملكية، خاصة بالجزائر فقط والقطاع القائم على الإدارة الذاتية، والذي يضم جميع المزارع من هذا النوع موجود في الجزائر إلى جانب القطاعات التعاونية الجماعية والفردية، وهي تشكل إلى جانب الدولة والقطاعات التعاونية القطاع العام؛ الذي يشكل أساس التنمية غير الرأسمالية في الجزائر، فالقطاع الذي يدار ذاتيا هو شكل من أشكال تطور العلاقات الاجتماعية الجديدة بما في ذلك عناصر علاقات الانتاج والاشتراكية.

المطلب الثالث: الإطار القانوني والرسمي للتسيير الذاتي

في ديسمبر 1962 تشكلت أول حكومة لتخلف الحكومة المؤقتة*، وكان رئيسها أحمد بن بلة الذي أسس لسياسة وطنية اشتراكية تحت مسمى" التسيير الذاتي"، استندت في ذلك على التجربة اليوغسلافية[1]

*: الحكومة المؤقتة: كان إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 ديسمبر 1958 رسميا، "استكمال لإنشاء مؤسسات الثورة " هدفها توحيد قيادة الجمهورية الجزائرية، وتعبئة المجتمع الدولي حول القضية الوطنية وكذلك لإعطاء الكفاح المسلح بنية قانونية ؛اعتبر اعلان الجمهورية "حدثا كبيرا" في مسيرة الثورة الجزائرية، تجسيدا لقرار اتخذ خلال مؤتمر الصومام، كما أوصى المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في أوت 1958 بالقاهرة في قراراته بتشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ(CCE) بعد عام واحد، إذ مكن الثورة الجزائرية من عبور مرحلة جديدة، حسب الباحثين في التاريخ السبب الرئيسي لتأسيس الجمهورية كان" توحيد قيادة الثورة" داخل هذه الهيئة، من أجل التحدث باسم الشعب الجزائري خلال المفاوضات مع الجانب الفرنسي؛ الذي أكد على عدم وجود طرق للتفاوض معه، فالإعلان عن الحكومة كان بمثابة غطاء قانوني للكفاح

حيث يشير مصطلح " التسيير الذاتي" في المصطلحات الجزائرية إلى نمط الملكية وأسلوب الإدارة؛ بمعنى تسيير الفلاحين والعمال للأراضي التي تركها المعمرون وتم تطبيقه على عدة مراحل: بعد الاستقلال (نهاية 1962)[2] تم الاستيلاء على الأملاك الشاغرة من قبل المنظمات، وذلك بشكل فردي أو جماعي استدعى تدخل الحكومة وحماية الآلات الزراعية وعتاد الانتاج الصناعي والحفاظ على الوحدات الزراعية والمصانع والورشات الحرفية.

الفرع الأول: برنامج طرابلس ومبدأ المصادرة التدريجية

استند برنامج طرابلس في افتراضاته إلى فرضية المصادرة التدريجية والمنظمة، من الواضح ضرورة انشاء أجهزة إدارية محددة جيدا ودائمة تخضع لسيطرة الحكومة لها أهمية قصوى، من وجهة نظر الحكومة لا يمكن السماح لهذا القطاع الهام من الاقتصاد البقاء في حالة ارتباك وعدم يقين، كان عليها أن تستعيد السيطرة على قطاع كان قد تصرف بالفعل بطريقة عفوية وغير حكومية، فكان من المفروض ليس فقط فرض البعض مقياس السيطرة ولكن بنفس الأهمية تطوير أيديولوجية من شأنها أن يتم احتوائها،

المسلح على المستوى الدولي وجعل من الممكن التغلب على مشاكل التنسيق التي نشأت بين الولايات التاريخية المختلفة وتوحيد الصفوف، يعتبر إنشاء الحكومة المؤقتة أو(**GPRA**) بمثل العمل التأسيسي بنظام إدارة لمعايير الدولة مع إدارتها ومهامها السيادية وقواعدها الإدارية وميزانيتها في خدمة دورة وجدول أعمال، على الرغم من وضعها" المؤقت" لعبت دورا أساسيا على الصعيد الدولي، فقد أبرمت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في الواقع فرضت (**GPRA**) نفسها ليس فقط باسم صوت الجزائر في النضال، ولكن كقوة دافعة للتدويل والتعبئة حول القضية الجزائرية ضد الاستعمار، فكان أول أعمالها الدبلوماسية هو التنديد أمام الأمم المتحدة بالاستفتاء على الدستور الجديد الذي أعلنه الجنرال ديغول، أعقب هذا العمل العديد من إجراءات دبلوماسية أخرى تهدف إلى إدانة المحتل الفرنسي، وسمح انشاؤها مشاركة الجزائر في العديد من الأحداث؛ لاسيما على المستوى الإفريقي مثل مؤتمرات أكرا (غانا ديسمبر 1958)، مونروفيا (ليبيريا أوت 1959)، تونس (جانفي 1960) والدار البيضاء (المغرب 1961)، النشاط المكثف الذي قام به الممثلون الرسميون لـ (GPRA) وأعمالهم الدبلوماسية في المحافل الدولية، في العديد من العواصم حيث كان للحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس ممثلين دائمين، بما في ذلك الأمم المتحدة، مكن الجزائر من اسماع صوتها، كما أثر عمل الحكومة على النقاش حول القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أحد الحلفاء الرئيسيين لفرنسا الإمتناع عن التصويت خلال مناقشة في مجلس الأمن، ووجهت ضربة قاسية للجنرال ديغول الذي يسعى للحصول على دعم الرئيس الأمريكي ازنهاور(**Eisenhower**). للمزيد انظر: (Algérie Presse Service ,La Création Du GPRA Visait La Mobilisation De La Communante Internationale, Sur Le site: Https://Www.Aps.Dz/Algerie/144882 Consulté Le: 18-05-2023)

[1]: حنان علي ابراهيم الطائي، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا)،(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص: 46.

[2]: عبدالرزاق خلف محمد الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال، متحصل عليه من: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/06/03/200116.html، تم الاطلاع بتاريخ (2023/05/17).

حيث ظهرت بوادر إنشاء نظرية وممارسة رسمية حول اللجان الفرعية، في مقابل تقنين مؤقت في ديسمبر 1962، وفي اليوم الرابع من خطاب ألقاه الرئيس ين بلة أمام الجمعية الوطنية وكان محتوى الخطاب ما يلي: [1]

– ستسمح لجان الإدارة المنتخبة ديمقراطيا بتحسين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال الذين سيرتبطون بهذا النظام، ارتباطا وثيقا بالمسؤولية التي يشغلونها؛ حيث يشكل هذا الإجراء خطوة نحو الإصلاح الزراعي، وينذر بإضفاء الطابع الاجتماعي على دوائر الانتاج والتوزيع في القطاعين الصناعي والتجاري.

– وتظهر من صياغة الخطاب أن بن بلة لم يقبل بفكرة الإدارة أو التسيير الذاتي كاملة، حيث لم يتضح حالة الأراضي الأوروبية، وفي خطاب ألقاه في 10 نوفمبر فقد أشار لإعادة التوزيع وفي ديسمبر أشار إلى مصطلح مزارع الدولة ولم يتم ذكر التسيير الذاتي في هذه المرحلة.

الفرع الثاني: مرسوم مارس 1963: التأسيس الفعلي لإدارة التسيير الذاتي

الرئيس بن بلة* الذي كان مترددا في البداية، يرى شعبية العملية وفي هذه الظروف أنشأت مراسيم مارس المعتمدة في 18و 22 مارس 1963، قطاعا ذاتيا الإدارة على أساس توصيات أعضاء المكتب الوطني لتنشيط القطاع الاشتراكي، (BNASS) التي حلت محل مكتب الممتلكات الخالية في منظور أوسع لإصلاح الزراعي، تتكون هذه المنظمة من جزائريين مثل: محمد حرب ومن جنسيات أخرى مثل: الفرنسي إيف ماثيو، اليوناني: ميشال رابيتس، السريالي المصري: لطف الله سليمان...الخ، الذين وضعوا

---

[1]: Lan Clegg, Works Self- Management In Alegria, (London: Monthly Review Press ,1971), P: 58

(*): انتقد بن بلة المفكرين الغربيين من توماس هوبز (Thomas Hobbes) إلى كارل ماركس (Karl Marx) وجون جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) وآدم سميث (Adam Smith)، حيث يكون للإقتصاد الأسبقية على حساب الثقافة والحضارة وبالتالي يصبح الإنسان آلة موضوعا اقتصاديا بسيطا، وعلى رغم إختلاف المفكرين في هذا المجال إلا أن لديهم نفس الأسس الفكرية، وبالتالي يظهر النظام العالمي الذي يحكم مصائرنا، تقدم الماركسية للإنسان تعريفا اقتصاديا؛ يستمد الرجل هويته من وضعه كقوة عاملة، فيمثل الوسيلة وليس الغاية للعملية الاقتصادية، وهكذا تنظم الماركسية إلى الليبرالية فيما يتعلق بمشكلة الغاية النفعية، ويحدد دول الجنوب لتجنب الوقوع في شرك النظام الغربي، من احداث ثورة ثقافية حقيقية تنفتح على العقيدة للشعوب، معنية بالبيئة والتضامن وإعادة اكتشاف الجهد الجماعي، وبالتالي فهو يعرف" الاشتراكية الاسلامية" وهي اشتراكية تلتقي في الكثير من النقاط مع شخصية إيمانويل مونييه (Emmanuel Meunier) وفكر ميشيل سيريس (Michelle Serès) الذي استشهد به عدة مرات.

أنفسهم في خدمة الثورة الجزائرية[1]، كما أصبحت نصف المزارع الفلاحية وحتى المصانع مسيرة ذاتيا، وتم تأميم الوحدات الزراعية من خلال المراسيم الرسمية المتمثل في مرسوم مارس 1963، كما أنشأت الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي دورها تأميم الوحدات الزراعية للمعمرين قدرت بـ(127 وحدة)، تقدر مساحتها200 ألف هكتار، وأصبحت مساحة الأراضي التي تحت استثمار التسيير الذاتي أكثر من (3 مليون هكتار) والتي تمثل 1/3 من مساحة الأراضي الزراعية، فهناك من الأسباب ما يفسر تطبيق التسيير الذاتي نذكر منها: [2]

أولا: خلال عام 1962 وخاصة بين هدنة مارس واستقلال 5 جويلية، كانت الغالبية العظمى من المعمرين كان عددهم 900ألف أوروبي مقيم في الجزائر غادروا البلاد وتركوا الشركات والمصانع والمزارع والمتاجر؛ التي كانت مصدر عمل في السابق للكثير وعشرات الآلاف من السكان والعمال الجزائريون، فأصبح استيلاء العمال على الشركات ضرورة مع تدهور الوضع الاقتصادي ونفاذ الخبز في العديد من الولايات.

ثانيا: السبب الثاني الذي يساعد في تفسير نشأة " التسيير الذاتي" هو القرار الطوعي من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين(**UGTA**)، الذي كان أمينها العام "ربافي جرمان"**Rabafi Djermane** خلال أشهر مارس وأفريل وماي وجوان 1962، ضاعف تنظيم الجيش السري **(OAS)** تدمير المنشآت الصناعية والمدارس والمكتبات والمخازن، والمستشفيات فلم يعد بإمكان الغالبية من العمال الذهاب للعمل حيث قدر عدد العاطلين عن العمل 85% في الجزائر العاصمة، وقدر أيضا عدد القتلى بسبب الهجمات والعمليات الارهابية أكثر من 100 عامل رصيف، فقرر الاتحاد العام للعمال الجزائريين احتلال المصانع والمؤسسات التجارية المهمة في الجزائر العاصمة وبدرجة أقل في وهران.[3]

ثالثا: أما السبب الثالث فلم تكن هناك حكومة جزائرية بعد الصراعات بين جيش الداخل وجيش الحدود، والتوتر بين *(GPRA) الحكومة المؤقتة ومجموعة تلمسان منعت تشكيل سلطة شرعية، تم تشكيل الحكومة الجزائرية الأولى في 28 ديسمبر 1962، فقط فبين 20 جوان و28 ديسمبر لم يكن هناك عمليا

---

[1]: Monique Laks, Autogestion Ouvière Et Pouvoir En Algérie (1962-1965), Paris Autogestion Et Socialisme,Etudes, Débats, (Document, N=°15,1971),P: 188

[2]: عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المرجع السابق.

[3]: Ziegler Jean, L'autogestion Ouvrière En Algérie, Revue Syndicale Suisse: Organe De l'Union Syndicale Suisse, (1964), P: 349.

*: **Gpra**: Gouvernement Provisoire De La République Algérienne.

أي سلطة قانونية يمكنها أن تقرر الوضع للمنشآت المحتلة، وبالتالي نظم العمال بتوجيه ومساعدة من الاتحاد العام للعمال الجزائريين أنفسهم في لجنة إدارية، وحاولوا مع نتائج متفاوتة إعادة المصانع والشركات المحتلة إلى العمل، لم تظهر المراسيم الأولى التي تنظم مصير الشركات ذاتية الإدارة حتى مارس 1963، يمكن للمراسيم الحكومية إلى حد كبير المصادقة على الوضع، ففي الاقتصاد الجزائري يلعب القطاع المسير والمدار ذاتيا، دورا مهما لذلك كان توزيع دخله خاضعا لتنظيم من قبل الحكومة، يحدد المرسوم رقم 98/63 المؤرخ في 28 مارس 1963 الدخل السنوي على النحو التالي:

– الدخل السنوي لكل مزرعة يساوي الانتاج السنوي، أي كتلة السلع والخدمات المنتجة خلال عام ناقصا نفقات التشغيل بخلاف تعويض العمل، في نهاية كل سنة مالية يتم تقسيم هذا الدخل إلى جزأين، أحدهما يكافئ جميع الفوائد التي تعود على المجتمع الوطني، والآخر يشمل جميع الوطنيين ويتكون من ضرائب لأجل: [1]

– صندوق الغرق المالي التابع للتسيير الذاتي حيث يتم وضعه تحت عنوان ضريبة على المجتمع في سياق مرسوم 98/63

– صندوق الاستثمار الوطني.

– صندوق ميزان التوظيف الوطني.

– وتتمثل وظيفة التسيير الذاتي التي تم تنظيمها كما يلي: [2]

✓ تنظيم انتاج المؤسسة بحرية كاملة وفي وضع الخطط والبرامج لنشاط المؤسسة وتطويرها.

✓ اتخاذ قرار بشأن استخدام وسائل انتاج الشركة والتخلص منها، بما في ذلك بيعها واستبدالها جزئيا أو تجديدها ولكن دون تغيير قيمتها النقدية الاجمالية.

✓ توزيع حصيلة الشركة على الأعضاء.

✓ تنظيم ظروف العمل وضمان تحسينها (المدة، التوظيف، الأجور، الضمان الاجتماعي، التدريب المهني.....)

---

[1]: Ziegler Jean, Op.Cit, P: 354.

[2]: Michel Rapti, Autogestion: Etudes, Débats, (Documents; Le Dossier De L' Autogestion En Algérie , N°3, 1967),P: 32

الفرع الثالث: المخطط التنظيمي للتسيير الذاتي

قررت الحكومة وضع العقارات الشاغرة؛ وخاصة العقارات الزراعية المهجورة من طرف المعمرين تحت سيطرة الموظفين، الذين بقوا بعد الاستقلال في شكل تعاونيات غير رسمية من ناحية، وتم تأميم المناطق الزراعية 30% من الأراضي الصالحة للزراعة، وعدد قليل من المؤسسات الصناعية الصغيرة النادرة، ولذلك فإن بن بلة يجعل الإدارة الذاتية سلاحا في محاولة لتجنب الاستيلاء على اقتصاد البلاد من قبل طبقة مميزة كما تم الاعتماد على المخطط التنظيمي للإدارة الذاتية وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 10: الهيكل التنظيمي للتسيير الذاتي.

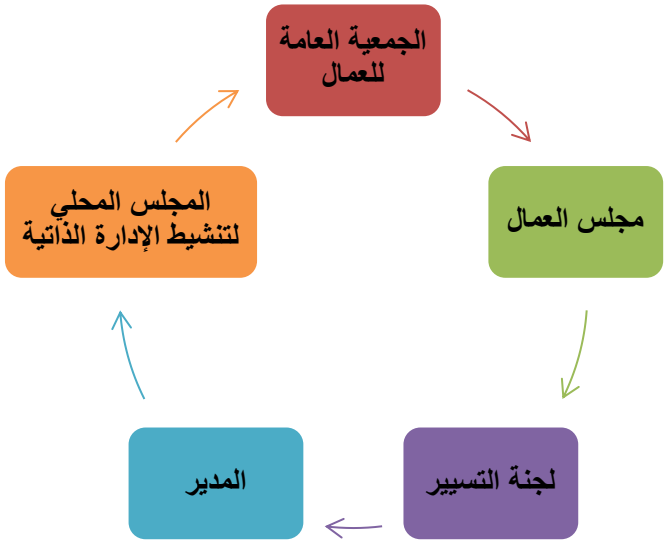

المصدر: من إعداد الباحثة.

- **الجمعية العامة للعمال:** تجتمع لمرتين في السنة لدراسة نتائج الشركة والتحقق من قرارات الإدارة، وتتكون من عمال دائمين بأقدمية (6اشهر على الأقل) باستثناء العمال الموسميين، وتجتمع كل 3 أشهر.

- **مجلس العمال:** ينتخب مجلس العمال المسؤول عن تحديد وتطبيق النظام الداخلي، ويتم تعيين المجلس من الجمعية العامة، يجتمع مرة واحدة في الشهر من 10 إلى 100 عضو حسب حجم المؤسسة.

– **لجنة التسيير**: منتخبة من قبل المجلس هي مسؤولة عن إدارة المؤسسة أو الشركة، وتعين اللجنة مسؤولا عن الاتصال بالمدير، وتتكون من 3 إلى 11 عضوا بمن فيهم رئيسا للجنة ويجتمع شهريا.[1]

المدير: معين من قبل الدولة فمن مهامه مسؤولية التأكد من أن اللجنة الإدارة، تتخذ قرارات تتعارض مع توجهات الخطة الرباعية التي تقررها الحكومة للمدير حق النقض.

المجلس المحلي لتنشيط الادارة الذاتية: هو المسؤول عن تنسيق أنشطة المزارع والشركات، وتتكون من رؤساء لجان التسيير وممثلي الحزب والنقابة والإدارة، أدى كل هذا الجهاز بسرعة إلى حدوث العديد من المشاكل:

إن تكاثر الأمثلة يجعل القرار صعبا، حيث ظهرت الصراعات بسرعة خاصة بين رئيس لجنة الإدارة والمدير، بالإضافة إلى ذلك يمكن لكثرة المديرين أن تجعل عملية اتخاذ القرارات صعبة، أو تجعلها غير مفهومة أو حتى متناقضة[2]، واجهت العديد من الشركات صعوبات مالية منذ البداية وزيادة حجم الرواتب التي يقررها العمال.

- ولد التسلسل الهرمي للرواتب الكثير من الصراعات.
- الافتقار المهارات الإدارية أدى إلى إفلاس الشركات.
- بعض المنتجات حتى المخططة تفتقر إلى منافذ خارجية مثل: الفواكه.....إلخ.
- تضائل الحماس منذ البداية تسبب في عدم اهتمام متزايد لدى غالبية عمال الإدارة.
- يأتي توجيه الإدارة الذاتية من أعلى في شكل أوامر لمراسيم من دولة مركزية..

بسبب نقص للموارد والوقت وما أدى الى ذلك، لم تكن الدولة قادرة على الحفاظ على ديناميكية كافية للتدريب المهني، وعلى العكس من ذلك فقد عززت بيروقراطية صعبة تميل أن تصبح قوية للغاية، ففي النظام الزراعي سرعان ما أصبح العمال في العقارات المدارة ذاتيا، ذات امتياز (دخل مضمون، وساعات عمل ...إلخ) فيما يتعلق بالعمال الموسميين الذين لا تحق لهم أي تمثيل، والغالبية العظمى من صغار المزارعين الذين مازالوا فقراء لاسيما في المناطق الجبيلية.

---

[1]: Pierre Thomé, Algérie: Colonialisme, Indépendance, Autogestion, Juillet,2011, P: 13
[2]:Ibid, P: 14.

عندما تولى بومدين السلطة في عام 1965، كانت أولوية الرئيسية هي التأميم قدر الإمكان(البنوك، النفط...إلخ) لكنه لم يغير أي شيء في الإدارة الذاتية حتى عام 1971، في ذلك الوقت كانت الحالة الاقتصادية في البلاد بعيدة أن تكون مرضية وأعاد مجلس الثورة الأمور للسلطة كأحد الإجراءات التي تم تحديدها وتغيير بشكل كبير طريقة عمل الشركات.

الفرع الرابع: ميثاق الجزائر 1964 و تأكيد التوجه الأيديولوجي الاشتراكي في التسيير

كان نتيجة لانعقاد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني، يوم 16 افريل 1964 تحت شعار" الوحدة الثورية" فكان هدف الرئيس " بن بلة" من عقد هذا المؤتمر هو المصالحة مع المعارضين من الشخصيات السياسية الذين تمت دعوتهم للحضور؛ فقد حضر كل من: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، محمد يزيد، سعد دحلب، توفيق المدني[1]، وامتنع عن الحضور كل من: محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد الذي أسس في سبتمبر 1963 جبهة القوى الاشتراكية والتي انتقلت على الفور للمعارضة[2]، رابح بيطاط بسبب رفض سياسة " بن بلة" التي ينتهجها، كما امتنع الرؤساء للحكومة المؤقتة فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، وكان من بين الأهداف المسطرة لعقد هذا المؤتمر هو خلق قاعدة لتأييد سياسات بن بلة تحت غطاء جبهة التحرير الوطني، واستعمالها كواجهة لإضعاف الجماعات الموالية للعقيد هواري بومدين، فسعى لتقليص نفوذه من خلال إعادة المقربين من الجيش للحكومة، كما اعتمد في ذلك على تنصيب العديد من الشخصيات السياسية في مناصب عليا في الدولة، وفرض رقابة مدنية على المؤسسة العسكرية، وانتخب الرئيس " أحمد بن بلة" بالإجماع أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني، وتشكلت لجنة مركزية تتكون من 80 عضو و23 عضو إضافي، وتضمن "**ميثاق الجزائر**" العديد من القرارات واللوائح وحددت معالم السياسة الجزائرية:

-الاعتماد على الجماهير والعناصر الثورية لإقامة نظام اشتراكي.

-تدعيم التنمية الاقتصادية وذلك باستعمال التقنيات العصرية، ومنع أصحاب رؤوس الأموال من الاستيلاء على السلطة.

---

[1]: عمار بوحوش، التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962- 1965، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 01، العدد: 01، (جوان 2001)، ص: 167

[2]: Julien Rocherieux, Op.Cit,P: 32.

-تشييد " الحزب الواحد" ومنع القوات الأخرى من خلق ديمقراطية على النمط الغربي والاستيلاء على الثورة الاقتصادية.

-اشراف جبهة التحرير الوطني على جميع المنظمات الجماهيرية وتجنيدها للمحافظة على المكاسب الثورية لمختلف الفئات الاجتماعية.

– يعد "ميثاق الجزائر" بمثابة الوثيقة الثانية التي تم فيها التأكيد على توجهات الجزائر الأيديولوجية بعد "ميثاق طرابلس" سنة 1962، كما أكد على المبادئ السياسية والاجتماعية والثقافية المنتهجة، فقد تضمنت الوثيقة أربعة محاور رئيسية للدراسة، حيث ركزت في المحور الأول على تحليل الحركة الوطنية، والثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني، أما المحور الثاني تم التطرق فيه لمشاكل المرحلة الانتقالية ومهام البناء، المحور الثالث فكان يرتكز على القانون الأساسي للحزب وأخيرا وأهم محور تضمن ملحق لملخص تقرير الأمين العام للمكتب السياسي بالإضافة إلى لائحة السياسة العامة والاقتصادية والاجتماعية المصادق عليها في الجلسة الختامية.[1]

وقراءة نقدية للميثاق فقد حصرت الوثيقة التوجه الجزائري للفكر الاشتراكي، واستناده لقيادة الحزب الواحد في ظل تنامي الصراعات الداخلية على مستوى جبهة التحرير، والتفرد باتخاذ القرار من طرف رئيس أحمد بن بلة رغم نداء المصالحة مع الشخصيات السياسية المعارضة، وتحديد التسيير الذاتي كأالية اقتصادية ودعامة شعبية لإضفاء الشرعية على السلطة.

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التسيير الذاتي نظرا لحالة الاقتصاد الجزائري، والحالة الاجتماعية التي خلفها الإستعمار حيث استولت الطبقة البرجوازية الأوروبية في الجزائر (المتكونة من المعمرين والفرنسيين)، على القطاعين التجاري والصناعي وامتلاكها لبد عاملة مؤهلة، مقارنة باليد العاملة الجزائرية المختصة في الزراعة والحرف التقليدية، فرحيل الفرنسيين جعل الاقتصاد الجزائري يعيش صعوبات كثيرة مع انتشار البطالة، عملت الحكومية الجزائرية التوجه إلى التسيير الذاتي أي انتقال الأملاك من الدولة إلى الشعب في خطوة للإصلاح ومحاكاة التجربة اليوغسلافية، كما شهدت هذه المرحلة صراعات على السلطة انتهت باستلاء السلطة العسكرية على المؤسسات الجديدة المتمثلة في الحكومة والحزب والجمعية، وعملت على التخلص من المعارضة عن طريق الإغتيالات والنفي واتباع

[1]: بلعالية ميلود، مؤتمر جبهة التحرير الوطني– الجزائر 16– 21 افريل 1964، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد: 02،(2019) ص: 454.

النهج الاشتراكي في إدارة اقتصاد البلاد واعتماد التخطيط المركزي؛ الذي جسد معالم التسيير المركزي ومركزية القرار من خلال المراسيم القانونية المتمثلة في: برنامج طرابلس، مرسوم مارس 1963، ميثاق الجزائر 1964 التي استمد منها هذا التوجه شرعيته في ضوء تنامي الصراعات بين النخبة العسكرية الحاكمة لتنتهي بانقلاب عسكري على الرئيس بن بلة سنة 1965.

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية الكبرى وتداعياتها على رسم السياسة العامة في الجزائر. (من التسيير الاشتراكي الى التوجه نحو اقتصاد السوق)

إن حتمية التوجه للتسيير الذاتي التي فرضتها طبيعة الوضع الاقتصادي للجزائر بعد رحيل المعمرين واحتكارهم للمجال الزراعي والصناعي، أيضا استحواذهم على اتخاذ القرار، أدى لتعطيل الإنتاج وركوده فهذا التوجه بحد ذاته كان تحديا للجزائر، إذ يعتبر تحولا ثقافيا أكثر منه اقتصاديا أي الإنتقال من الثقافة الريفية التقليدية إلى مرحلة الصناعة الحديثة موازاة مع التحولات السياسية في البلاد، وانتقال المواطن من الأجير الى المنتج والمالك للمؤسسات والأراضي، لكن هذه المرحلة اثبتت فشلها بسبب الأزمة الاقتصادية؛ التي واجهتها الجزائر أدى بالسلطة الحاكمة المتمثلة في الرئيس هواري بومدين للتخلي عن الإدارة الذاتية، والإعلان عن الإصلاحات السياسية على مستوى مؤسسات الدولة والحزب الحاكم، ومست هذه الإصلاحات القطاع الفلاحي والصناعي رغبة في زيادة الانتاج وتحسينه.

المطلب الأول: التسيير الاشتراكي: مرحلة الإصلاح و التحول في التسيير الإداري

شرعت الجزائر في تطبيق التسيير الاشتراكي سنة 1971 بسبب الأزمة التي أصابت المؤسسات الوطنية، والتخلي عن الإدارة الذاتية كإجراء لتغيير عمل وطريقة التسيير في الشركات والمؤسسات العمومية، وقد صاحب هذا الإجراء العديد من التغيرات السياسية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد كمرحلة انتقالية وإصلاحية دون التخلي عن الأيديولوجية الاشتراكية.

الفرع الأول: استراتيجية التغيير والتحول السياسي

في جوان من سنة 1965 تمت الإطاحة بأول رئيس دولة " أحمد بن بلة" وتولى مجلس الثورة مقاليد الحكم برئاسة العقيد " هواري بومدين "، جاء هذا الانقلاب نتيجة السياسة التي انتهجها " بن بلة "في تلك الفترة خاصة بعد مؤتمر الجزائر 1964؛ الذي أكد فيه الرئيس عزل جميع المعارضين وانتقاده للجيش، لكن هذا الأخير كان يرى في سياسة بن بلة قد خالفت مبادئ الثورة والنهج الاشتراكي المعلن عنه، ووصفها بـ " اشتراكية العاطفة" غير المخطط لها كانت تقود البلاد الى اقتصاد مدمر، وبالتالي التخلي عن عدم الكفاءة وليس الاشتراكية* في حد ذاتها وقد ترسخ هذا الإعتقاد بعمق في الجزائر بعد الاستقلال بسبب الطبيعة الثورية للنضال ضد الاستعمار، والنجاح الجزئي على الأقل لبرامج التعبئة السياسية في

فترة " بن بلة"[1]، وقد وصف التسيير الذاتي بالصغير والمهم بسبب التركيز الهائل الذي تلقاه بعد الاستقلال، حيث تم تجاهله في البداية وسمح بمزيد من الركود ليتم مراجعته ويصبح مزيجا من مزارع الدولة الخاضعة للسيطرة المركزية، في شكل تعاونيات غير منظمة وأكد المراقبين بأن السبب في عدم تفكيك قطاع(الإدارة الذاتية) أو التسيير الذاتي؛ وعدم إلغاؤه بدون تداعيات سياسية خطيرة، وفي أوائل عام 1966-1967 دعا النقابيون اليساريون إلى إعادة تنظيم برنامج الاستدلال الذاتي التشاركي الحقيقي، وهاجموا نظام رأسمالية الدولة الناشئة، فحلت المركزية والتعاقد البيروقراطي المشدد محل اللامركزية، وبدأ المسؤولون من التكنوقراط التوجه الفعال في استدلال أولئك الذين تم تحديدهم بضغط من الرئيس " بن بلة" نتيجة العفوية والتعبئة الجماهيرية، بررت الحكومة هذه التغييرات على أساس الاشتراكية التشاركية، وعند استقرا الوضع سنة 1968 تمكن بومدين من المجادلة على النحو التالي: [2]

– تأييد الإدارة الذاتية؛ ولكن الإدارة القابلة للحياد والتي تحقق الربح، والتي ترجع إلى تنظيم فعال للعمل والزيادة في الإنتاج، لتحرير العامل هو عمل ثوري ولكن الانتاج هو أيضا ضرورة، كما عارض النقاد والمعارضين الفكرة القائلة بأن رأسمالية الدولة والمركزية الصارمة تم استبدالها بالتركيز السابق على العمال والفلاحين.

– لكن في عام 1967 ليثبت نقطة الانحدار في دور الجزائر؛ فبعد أن حسن نظام بومدين وضعه الداخلي بشكل كبير، أعاد تشكيل سمعته الإقليمية والدولية فمن بين أسباب الإنقلاب ما يلي:

-هشاشة جهاز الدولة الأساسي وبالتالي لابد من تقوية جميع هياكل البيروقراطية.

-لم يتم دعم البرامج السابقة على أساس اللامركزية أو التشاركية، أو تم إلغاؤها من بناء جهاز مركزي قوي، كان الحزب والنقابة وأصبحا أدوات بسيطة لتنفيذ السياسات[3].

-قمع نظام المعارضة التي اعتبرت سياسة بن بلة تحولا إلى اليمين، وفشل في اتخاذ إجراءات ضد نمو البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وهي الجماعات التي كانت تستفيد بشكل كبير في ظل النظام الجديد.

---

*: الاشتراكية ليست هذه المجموعة غير المتماسكة من الإجراءات المرتجلة، ردود الفعل الشخصية التي أعطت الشعب لمدة (ثلاث سنوات) فقط فكرة خاطئة عن الاشتراكية، فالاشتراكية عملية بناء طويلة وشاقة تتطلب تطوير وتطبيق خطة كاملة.

(1) J.R .Nellis, Socialist Management In Algeria, The Journal Of Modern African Studies,15,4(1977),P: 530.

(2): Ibid, P:5 31.

(3): J.R .Nellis, Op.Cit, P: 531

الفرع الثاني: مجلس الثورة و إعادة تشكيل الجهاز الحزبي لجبهة التحرير الوطني

بعد الانقلاب العسكري والإطاحة بالرئيس " بن بلة" من قبل الجيش (19 جوان 1965)، وفي شهر جويلية شكلت الأمانة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني بقرار من مجلس الثورة برئاسة شريف بلقاسم، وقامت الأمانة التنفيذية بإعادة تشكيل الجهاز الحزبي لجبهة التحرير الوطني، وحسب الشريف بلقاسم في أكتوبر 1965 كان الهدف هو تأمين نظام الانتخابات وليس تعيين المؤتمر لجبهة التحرير الوطني، لكن تم حل الأمانة في ديسمبر من عام 1965، أما في شهر جانفي 1967 بدأت إعادة تنظيم كل بنية جبهة التحرير الوطني، وتنسيقها حسب التقسيم الإداري المطبق خلال عامي (1967-1969) وخلال شهري نوفمبر ديسمبر من عام 1965 اتخذ مجلس الثورة عددا من القرارات الهامة حول تحسين القيادة الاقتصادية لقطاع التسيير الذاتي، وتحسين الإصلاح الزراعي المنتظر منذ فترة طويلة، وكان يجب أن تجري مصادرة فائض الأراضي من 8500 من كبار الملاكين الذين يملك كل منهم أكثر من 100 هكتار، ومن 15 ألف من المالكين المتوسطين الذين يملك كل منهم أكثر من 50 هكتار، ونشر في 1970 " ميثاق الثورة الزراعية " المعد بعناية وبدأ تنفيذه منذ عام 1973، وفي بداية عام 1966 سددت ضربة إلى دسائس العناصر البرجوازية التي حاولت الإساءة إلى الطريق الذي اختارها الشعب وإلقاء الشبهة على مكتسبات الثوة، والتوصل في الدرجة الأولى إلى تصفية قطاع التسيير الذاتي.[1]

عند تولي الرئيس " هواري بومدين الحكم والسلطة في عام 1965، كانت أولويته الرئيسية هي التأميم قدر الإمكان (البنوك، النفط...إلخ)، لكنه لم يتم تغيير الإدارة الذاتية حتى عام 1971، في ذلك الوقت كانت الحالة الاقتصادية في البلاد بعيدة أن تكون مرضية وإعادة مجلس الثورة الأمور للسلطة، كأحد الإجراءات التي تم تحديدها وتغيير بشكل كبير طريقة عمل الشركات، لم يعد الميثاق الجديد الذي تبنته في نوفمبر 1971، يتحدث عن الإدارة الذاتية بل عن " التسيير الاشتراكي"؛ أي الشركات المؤمنة بفكرتين مركزيتين، فكرة أن الشركة مملوكة للدولة، أو ملك العمال بمعنى العامل منتج ومدير، يتم تقليل الهيئات الادارية إلى: [2]

---

[1]: أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الأقطار العربية 1917- 1970، طبعة ثانية، (بيروت: دار الفرابي، 2016)، ص: 755

[2]: Pierre Thomé, Op.Cit , P: .13

جمعية العمال: بشرط أن يكون العمال منضمين للاتحاد العام الجزائريين(**UGTA**)، فالاتحاد العام هو النقابة الوحيدة لديهم سلطة التشاور وإدارة الاعمال الاجتماعية .

مجلس الادارة: المعين من قبل الوزير أي سلطة اتخاذ القرار، فوحدة الإدارة كونها ضرورية كجزء من التخطيط للحفاظ على الانسجام العام في إدارة الاقتصاد بأكمله، وكذلك لحماية الأداء الرشيد للشركة، من الواضح مع وضع ذلك أن هذه الإدارة في المشروع الاشتراكي، لا تمثل أرباب العمل ولكن الدولة الشعبية الضامنة لمصالح الجماهير العاملة.

الثورة الزراعية: والتي كانت نقطة تحول في القطاع الفلاحي، نتيجة تغيير في التسيير من الذاتية إلى التسيير الاشتراكي وذلك بموجب الأمر رقم 73/71 المؤرخ في (8 نوفمبر 1971) الخاص بالثورة الزراعية، والمقصود بها مجموعة الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر وادخلتها على القطاع الفلاحي تحت شعار " الأرض لمن يخدمها" فقد قامت بتوزيع الأراضي الزراعية المقدرة بـ: 6800000 هكتار في الأرياف مقابل 8م/ن ثلث هذه الأراضي خاضعة للتسيير الذاتي، والباقي ملكية خاصة وهم يتوزعون حسب الدائر النسبية الآتية: [1]

الشكل رقم 11: نسب توزيع الأراضي الزراعية.

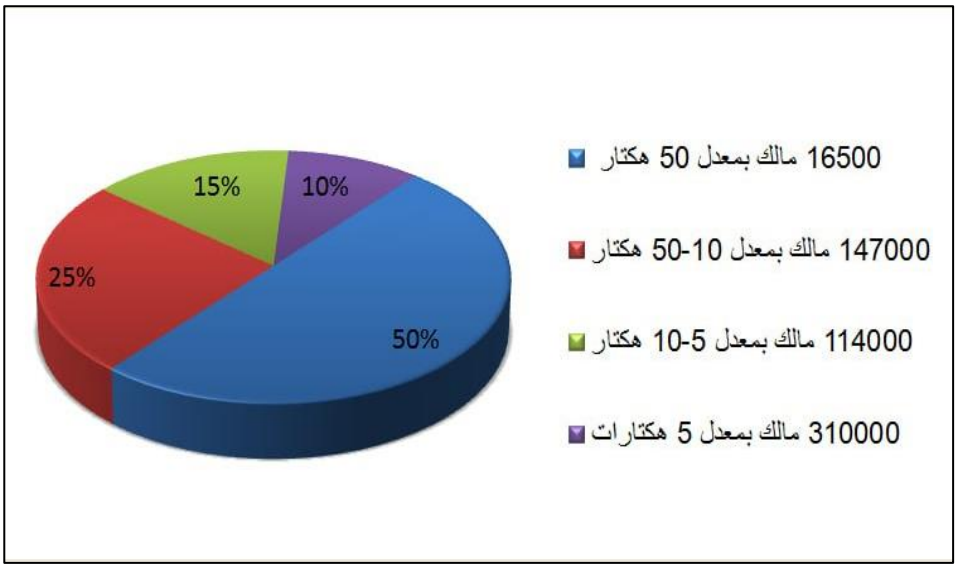

المصدر : من إعداد الباحثة

[1]: عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المرجع السابق.

تمثل الدائر النسبية توزيع نسب الأراضي على ملاك الأراضي والمساحات الزراعية التي يمتلكها، حيث يمتلك 25% ما يعادل 16500 مالك أي ما يقدر 50 هكتار، أما 50% فهي ترجع لـ 147000 مالك بمعدل من 10–50 ألف هكتار، و15% فيقابلها 114000 مالك بمعدل 5– 10 هكتارات، أما 10% فترجع إلى 310,000 مالك بمعدل 5 آلاف.

– والفترة الممتدة (1965–1978) تم الإعلان عن قانون الثورة الزراعية، مكون من 280 مادة صدر في نوفمبر 1971؛ كان مضمونها هذا القانون: [1]

– توزيع عادل لوسائل الإنتاج الزراعي والفلاحي على الفلاحين، وتدعيم بالقروض والمواشي.

– توزيع سنة 1973 (650000) هكتار من الأراضي الخاصة على 60 ألف مزارع، على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، والفلاحين ذوي الإنتماء إلى التعاونيات الزراعية.

– إنشاء 730تعاونية فلاحية باستثمارات مشتركة.

– انشاء 740 تجمع استصلاح على الأراضي غير إنتاجية.

ومن إيجابيات الثورة الزراعية: – تنمية وتكوير القطاع الزراعي.

– استحواذها على 18% وإلغاء الملكية الغائبة وتحرير الفلاحين، وعلاقات الإنتاج الإقطاعية.

و قد أسفرت نتائج تطبيق الثورة الزراعية بعد 3 سنوات بنتائج غير مرضية وغير متوقعة من الإصلاح، أما التغييرات في الهياكل الزراعية كانت محدودة، وتمكنت الدولة من استرجاع أكثر من مليون هكتار من الأراضي العمومية، الصالحة للزراعة في إطار الإصلاح واستفاد من مئات الهكتارات أي ما يعادل 9% من الأراضي الملحقة كالقطاع الخاص[2]، واعتبر الكثيرون أنها لم تكن إصلاحات زراعية حقيقة خلال الفترة 1965–1971، لم يتم وضع قيود ذات مغزى على الشركات الخاصة الجزائرية أو استثمارات النخبة البيروقراطية سريعة النمو، ولكن تم تأجيل الأعمال والصناعة المملوكة للأجانب بدءا من البنوك وشركات التأمين، وبعض شركات التعدين في عام 1966، وانتقل ببطيء إلى مجمعات النفط والغز في عامي 1968–1969، وبلغت ذروتها مع الاستحواذ على الباقي المصالح النفطية الفرنسية في

---

[1]: عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المرجع السابق.

[2]: عمر بسعود، عبد القادر شرشال، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963–2002)، متحصل عليه من: https://journals.openedition.org/insaniyat/7027#:~:te ، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/04/28.

عام 1971، من خلال هذا الإجراء أصبحت المصادر الرئيسية للإنتاج الموارد الريعية (النفط) تحت السيطرة الجزائرية، مما اكسب القيادة قوة لهياكل الدولة بما سمح بها إعادة التأكيد على التعبئة الشعبية والمشاركة، وهي الأهداف المسطرة من قبل النظام ليقتبل هذا الرأي رفض في الأوساط السياسية واعتبارها قناعا لاستمرار نهج رأسمالية الدولة.[1]

الفرع الثالث: شرعية سياسية على خلفية وعود التنمية

استمرت شرعية النظام حتى بعد انقلاب جوان 1965، حيث كانت سلطة الرئيس الجديد " هواري بو مدين" ثابتة ونهائية بعد تأميم شركات النفط شركات النفط الأجنبية العاملة في الجزائر[2]، أعلنت في فيفري 1971 بعد إطلاق خطط تنموية سمحت لها بالتكلف بجميع فئات المجتمع في سياستها الرامية إلى التعجيل بالتصنيع المتسارع، التي كانت وعود التنمية تحققت من خلال إنشاء عشرات الآلاف الوظائف الصناعية، على الرغم من رفع أسعار النفط في السوق العالمية سنة 1973، بدأت عملية تحويل اقتصاد البلد إلى اقتصاد ريعي، ظلت ديناميكية المجتمع المدني كان النظام قادرا على الإستفادة من الدعم الهائل للمشروع الاجتماعي، الذي كان ينوي تنفيذه تدريجيا لكن ظاهر هذا المشروع لم يتفق مع المحتوى الضمني لوعود التنمية.

الفرع الرابع: البرامج التنموية ذات التخطيط المركزي(أو مرحلة الاقتصاد المخطط)

تهدف السياسة العامة منذ الاستقلال إلى بناء اقتصاد مدار ومجتمع قائم على المساواة، كما كانت تهدف إلى مجموعة من الأهداف أهمها: اقتصاد نامي، تدعيم القاعدة الصناعية، وضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية، وقد سخرت لهذا البرامج التنموية أموال ضخمة للخروج من التخلف والتبعية، تحقيقا لهذه الغاية اكتسبت الإدارة المركزية احتكار جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، نتج عن هذه السياسية خلال التسيير الاشتراكي مرحلتين:

أولا: المرحلة الأولى من (1965-1979): نتج عن عملية التخطيط الاقتصادي المركزي ثلاث خطط؛ كانت 1- **الخطة الثلاثية الأولى**(1967-1969) عبارة عن خطط برنامج ارشادي، فهو بمثابة مرحلة تحضيرية للمخططات القيادية، حيث تم التركيز في هذا المخطط على الصناعات القاعدية والمحروقات من جهة لكنه كان يفتقر للشمول والدقة.

---

[1]: J.R .Nellis, Op.Cit, P: 531

[2]: Ahcène Amarouche, Régime Politique, Société Civile Et Economie En Algérie: Une Analyse Institutionnaliste, Mondes En Développement , Vol.40 , N°159, (2012), P: 50.

2- أما **الخطة الرباعية الأولى** مدتها أربع سنوات (1970-1973): عبارة عن سياسة عامة مدعومة بنموذج نظري من أجل تنويع الصناعة الجزائرية، ارتكزت التنمية في هذا المخطط على الصناعات الثقيلة من أجل دعم البناء الاشتراكي، وجعل التصنيع من الأولويات كما تم الاعتماد على تقديم القروض قصيرة الأجل بهدف تمويل نفقات الاستغلال، ونفقات الاستثمار من طرف البنوك التجارية العمومية، والخزينة العمومية وبلغت نسبة الاستثمارات بـ: 6، 68 مليار دينار جزائري، نتيجة توجه الدولة وإصدار قرارات بزيادة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات والفروع الميكانيكية.

خلال هذه المرحلة كانت السياسة العامة بشكل رئيسي، ترتكز على التحكم في النشاط الزراعي والحرص على خلق الثورة الزراعية، وسياسة تأميم المزارع في عام 1971 عززت الجزائر فكرة ثورة زراعية بتأميم الممتلكات التي لم يتم استغلالها، بهذه الطريقة تهدف الدولة في تجديد القطاع الزراعي من أجل زيادة الإنتاج[1]، أما في القطاع الصحي كانت الرعاية الصحية المجانية تأسست عام 1973، من قبل الإدارة المركزية تحملت الدولة التكاليف المتعلقة بميزانية الصحة، وأيضا من خلال نظام الضمان الاجتماعي المخصص بشكل أساسي للحالات الشديدة والعناية المركزة، وقد طبقت الدولة ضوابط على التجارة الدولية، كما عملت على تحديد كمية البضائع التي سيتم تداولها؛ هذه السياسة في الأساس تهدف إلى حماية الإنتاج المحلي، كما عملت الإدارة المركزية على حظر الشركات المحلية من الاستيراد والوصول للتجارة الخارجية للشركات الخاصة، وأدرجت السياسة العامة الجزائرية التجارة الدولية في سياسة التنمية.

3- **الخطة الرباعية الثانية** (أربع سنوات) 1974-1977: انطلقت بعد تأميم صناعة النفط عام 1972، تزامن هذا مع أزمة النفط وزيادة إيرادات المحروقات، وبالتالي تعزيز قدرات عمل الدولة، وخصصت له مبالغ مالية ضخمة ضعف المخططات السابقة، واستند هذا المخطط على العديد من الأهداف نذكر منها: [2]

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني.

---

[1]: Farid Makhlouf1 And Youssef Errami, Public Policy In Algeria, Sur Le site. Https://Www.Researchgate.Net/Publication/313794090 Consulté Le: (18/03/2023)

[2]: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، (مصر: مكتبة حسن العصرية، 2010)، ص: 211.

– رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقة بـ 40% على الأقل أي زيادة سنوية مقدارها 10% .

ثانيا: المرحلة الثانية (1971–1980): وهي فترة أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات، فترة الإنتقال من شكل المؤسسة العامة أو المشروع العام، إلى شكل المؤسسة الاشتراكية وكان هذا بتأثير عوامل عدة أهمها:

❖ اعتبار تجربة التسيير الذاتي بكل إيجابياتها وسلبياتها باعثا على ضرورة إيجاد صيغة لتجسيد المشاركة الفعالة في التسيير.[1]

❖ تحول تسيير المؤسسة الوطنية العمومية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد، يتخذ من العاملين عناصر نشطة تضطلع بمهام التسيير والرقابة من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك.

❖ تتجسد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الوطنية العمومية، وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال المجلس المنتخب الذي يسهر على حسن تسيير المؤسسة، وعلى زيادة الإنتاج، التحسين المستمر للجودة، القضاء على التبذير، ومراعاة النظام في العمل وتحقيق أهداف المخطط.

❖ ينظم التسيير الاشتراكي للعمال وظيفتين تتمثل في المساهمة في اتخاذ القرار، والرقابة على سير المؤسسة من جهة أخرى، وعرفت هذه الفترة العديد من العوائق الناتجة عن التنظيم السائد وهذا على مستويين:

المستوى الأول: المحيط الداخلي للمؤسسة: والذي يتضمن تعدد مراكز اتخاذ القرارات، تعدد المهام والوظائف، ضخامة حجم المؤسسة، نقص تأطير الكفاءات وتهميش الإطارات التضخم المفرط للعمالة.

المستوى الثاني: المحيط الخارجي للمؤسسة: مجموعة الإجراءات والقوانين المنظمة للعلاقات المتولدة بين المؤسسة والجهات متعددة بين المؤسسة والجهات المتعددة، أسندت إليها مهام الوصاية والإشراف والرقابة في بعض الامور.[2]

➢ المركزية المفرطة ما أعاق أي مبادرة للنهوض بنشاط المؤسسة العمومية أو تطويره.

---

[1]: المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية (لندن)25–27 فيفري 2013، دبي: جامعة زايد، ص: 533.

[2]: نفس المرجع، ص: 539

- المراوغة وإخفاق الحقائق عند إعداد تقارير الأداء.
- عدم كفاءة الجهات الموكل إليها مهمة تحليل ومتابعة التقارير، انعدام التخصص التقني أو الاقتصادي المؤهل للإلمام بمحتويات التقارير ومواكبة المشاكل المستجدة على مستوى مواقع التنفيذ.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1980-1989): أطلق عليها سياسة التكيف الذاتي .

منذ 1980 عرفت السياسة العامة " فشل الصناعات التحويلية " واستبداله بالانتقال إلى دعم الصناعة القائمة على معايير الاحتياجات الاقتصادية، ساعد الارتفاع الحاد في أسعار النفط على الشروع في سياسة الدولة للحد من الديون وتعزيز التعليم، والصحة والطموحات الاجتماعية للسياسة العامة، وخاصة في المجال الصحي لتوفير انسجاما أكثر للمواد الصحية؛ حيث تميزت الخدمات الصحية بتطور التخصص للرعاية في المستشفيات العامة، وهذا ناتج عن دعم من ميزانية الدولة والضمان الاجتماعي، لكن الأوضاع تغيرت نتيجة معاناة الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات من اختلالات الاقتصاد الكلي، نتيجة انخفاض في أسعار النفط سنة 1986، بالإضافة من عدم وجود النتائج المتوقعة من الزراعة والصناعة؛ فقد تغيرت اتجاه سياسة الدولة ودفعت الحكومة لاتخاذ الإصلاحات الهيكلية، كانت الإصلاحات في هذه المرحلة سياسية، فتوجهت الدولة إلى نظام التعددية الحزبية وإعطاء أهمية أكبر للحريات الفردية، هذه الرغبة في تغيير السياسات العامة تميزت بإلغاء الاحتكار والتحرر التدريجي للتجارة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، تمثل هذه الفترة نقطة تحول في السياسة العامة من خلال التفاعل الجديد بين الجزائر والمؤسسات الدولية، وإنشاء برنامج التكيف الهيكلي سنة 1987 الذي فرضه صندوق النقد الدولي (IMF).[1]

بالرغم من صدور الأمر (78/23) الصادر في سنة 1975 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي؛ إذ يعتبر الشروع في تطبيق ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بمرحلة جديدة في تنظيم المؤسسات وتعبئة العمال، غير أن الأهداف المسطرة كانت مجرد شعارات، نتيجة تفشي المحسوبية والبيروقراطية التي أدت إلى تقليص الوظيفة الإدارية، وبذلك شوهت النظام وأبعدته عن أصله، أو قتل روح المبادرة وظهور الإنحرافات والمشاكل الاجتماعية تعيق السير الحسن للأجهزة الإدارية في المؤسسات الاقتصادية.[2]

---

[1] Farid Makhlouf1 And Youssef Errami , Op .Cit, .

[2]: منجل جمال الطاهر، الوقاية المهنية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص: 100

أما على مستوى السياسة الخارجية فإن نجاحات الرئيس هواري بومدين، جعلت النضال المناهض للإمبريالية خلال مؤتمر عدم الانحياز الرابع في الجزائر العاصمة سنة 1973، وإطلاق مفهوم " **النظام الاقتصادي الدولي الجديد**" في الأمم المتحدة وفي عام 1974 جعل من الجزائر نقطة تجمع لتحرير كل الأفارقة والأمريكيين، بما في ذلك القضية الفلسطينية كما أنها اختارت الخط المتشدد بشأن خطة النفط، وكانت المنظم والمشارك للحظر الذي أدى إلى أول صدمة نفطية، وتزامن مع الحرب الإسرائيلية عام 1973[1]، وفي عام 1975 افتتح الرئيس " هواري بومدين" من المشاورات المقيدة، تلاها اعتماد (الاستفتاء الشعبي في جوان 1976) لميثاق وطني يهدف إلى تعزيز التغييرات التي تم إجراؤها، وتمت الموافقة على (استفتاء نوفمبر الجديد) على الدستور، وفي ديسمبر انتخب الرئيس هواري بومدين المرشح الوحيد عن الحزب الواحد رئيسا للجمهورية الجزائرية، وفي فيفري 1977 قام بتنظيم انتخابات تشريعية انشاء مجلس وطني، لكن العلاقات المتوترة مع المغرب على الرغم من اتفاقيات 1972، انهارت خلال أزمة الصحراء الغربية، حيث دعمت الجزائر جبهة البولساريو من منظور حق في تقرير المصير ودعم التحرر، لكن سياسة بومدين الخارجية مازالت محافظة على سياسة الحزم في الخارج، خاصة مبادرة أنور السادات للسلام في الشرق الأوسط، بالمقابل واصل بومدين برنامجه للإصلاحات الداخلية لكن التحضير لمؤتمر جبهة التحرير الوطني؛ الذي كان من المقرر أن يكون المرحلة الأخيرة في إعادة تنظيم النظام، لكن لم يكتمل وتوقف بوفاة الرئيس هواري بومدين في 1978/12/27.

لم يحقق التسيير الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر سنة 1971 الأهداف المعلن عليها من الدولة في هذا السياق، وقد أدى غياب التسيير الفعال والمراقبة إلى اختلال التوازن، وإحداث توترات داخل المؤسسة فقد عانت المؤسسات العمومية من أثار القرارات الصادرة من مراكز مختلفة وافتقارها على المعطيات الدقيقة وإهمالها للتخطيط اللامركزي أدى لفشل السياسات وتنفيذ البرامج.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي وانعطاف مسار صنع السياسة العامة في الجزائر

يثير كل من التحول الديمقراطي* والديمقراطية أسئلة صعبة حول تحديد الأولويات والتوقيت، لذلك ليس من المستغرب أن تكون اتساع التحول الديمقراطي ونهضة فكرة الديمقراطية قوبلت ببعض المقاومة

---

[1]: Algérie: Vie Politique Depuis 1962, Sur Le site https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Alg%C3%A9rie_vie_politique_depuis_1962/187072 consulté le: (23/01/2023)

*: بدأت الموجة الرئيسية الثالثة بإسقاط النظام العسكري في البرتغال في عام 1974، خلال السنوات الخمس والعشرين التالية، كان هناك توسع هائل في الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وانتشرت الديمقراطية أولا عبر جنوب أوروبا وأمريكا

على المستوى العملي، شهد العالم بعض التباطؤ والتآكل في عمليات التحول الديمقراطي وفي بعض الحالات الانتكاسات، أما على المستوى المعياري نشأت مقاومة تسعى في بعض الحالات إلى إخفاء السلطوية في ادعاءات الاختلافات الثقافية، وفي حالات أخرى تعكس الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي عدم وجود نموذج واحد للديمقراطية أو ديمقراطية تناسب جميع المجتمعات؛ فالمجتمعات الفردية تقرر ما إذا كانت تبدأ في التحول الديمقراطي ومتى ؟[1]، فخلال عملية التحول يقرر كل مجتمع طبيعته ووتيرته، ستؤثر نقطة البداية التي يبدأ منها المجتمع في التحول الديمقراطي بشكل كبير على مثل هذه القرارات، مثل عملية التحول الديمقراطي، يمكن أن تتخذ الديمقراطية أشكالا عديدة وتتطور عبر العديد من المراحل، اعتمادا على الخصائص والظروف الخاصة للمجتمعات، وفي كل مجتمع يتطلب استمرار الديمقراطية نفسها عملية مستقرة من التجديد والتطور السياسي.

الدمقرطة العملية التي من خلالها يصبح النظام السياسي ديمقراطيا، أدى الانتشار الهائل للديمقراطية في جميع أنحاء العالم بداية من منتصف القرن إلى تجول جذري في المشهد السياسي الدولي، من مشهد كانت فيه الديمقراطية استثناء إلى مشهد كانت فيه هي القاعدة، يعود الاهتمام المتزايد بالديمقراطية بين الأكاديميين وصانعي السياسات، والنشطاء على حد سواء إلى تعزيز المعايير الدولية التي تربط الديمقراطية، بالعديد من النتائج الهامة الإيجابية المهمة من احترام حقوق الانسان إلى الازدهار الاقتصادي إلى الأمن.

-يرى سعد الدين ابراهيم في مقدمة كتاب " الموجة الثالثة*: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" لكاتبه " صامويل هنتنجتون" الذي ترجم ظاهرة التحول نحو الديمقراطية المسماة " بالموجات"، حيث ركز على التحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي واجتاحت هذه الظاهرة بين عامي 1974 و1980، وتزامنت مع ظهور أزمة النفط التي انعكست على سياسات الدول الاقتصادية والسياسية، كما صاحبها تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، إذا ركزنا على مصطلح

اللاتينية، ثم أوروبا الشرفية وآسيا، وأخيرا إلى افريقيا خلال هذه الفترة نما عدد الديمقراطيات الانتخابية من حوالي الربع إلى ما يقرب ثلثي جميع البلدان، يتفق معظم المحللين على أن الموجة الثالثة قد بلغت ذروتها إن لم تنعكس، وبدلا من العودة الى الاستبداد، أصبحت العديد من ديمقراطيات الموجة الثالثة غارقة في أنظمة هجينة أو مختلطة اجمع بين عناصر كل من الديمقراطيات والاستبداد. للمزيد انظر: Craig M .Kauffman, Democratization Political Science,sur le site. Https://Www.Britannica.Com/Topic/Democratization , consulté le. (04-06-2023)

[1]: Boutros Boutros Ghali, An Agenda For Democratization ,(New Yourk,1996), P: 03

الموجة الثالثة نجد أن هناك موجات سابقة للتحول الديمقراطي تمثلت الأولى مع نشوب الثورة الأمريكية(1776)، أما الثانية فكانت أثناء الحرب العالمية الثانية.[1]

وأكد بطرس غالي في كتابه: " **An Agenda For Démocratization** "إلزامية الفصل بين المصطلحات خاصة الديمقراطية والدمقرطة؛ فالأولى يقصد بها عملية تؤدي إلى مجتمع أكثر انفتاحا وتشاركية وأقل سلطوية، أما الديمقراطية هي نظام حكم يجسد مجموعة متنوعة من المؤسسات والآليات، والمثل العليا للسلطة السياسية القائمة على إدارة الشعب وتكتسب الفكرة الأساسية للديمقراطية اليوم أتباعا عبر الخطوط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، في حين أن تعرف الديمقراطية هو موضوع مهم بشكل متزايد للنقاش بين المجتمعات، وينظر إلى الممارسة الديمقراطية على أنها ضرورية للتقدم في مجموعة واسعة من الاهتمامات الانسانية وحماية حقوق الإنسان.[2]

الفرع الأول: الأزمة الجزائرية و نهج الإصلاحات السياسية و الاقتصادية للنظام السياسي.

تميزت حقبة الرئيس الشاذلي بن جديد بتصاعد الاضطرابات الداخلية بمجرد تولي منصبه، احتلت المطالب الثقافية(في أفريل 1980) وولادة الموجة الاسلامية (1981) مركز الصدارة في الفترة من 1985-1985، أدى انخفاض أسعار النفط والدولار إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية إلى حد كبير، مع نهاية دولة الرفاهية وجميع المزايا المادية التي جعلت من الممكن إخفاء غياب الديمقراطية، منذ ذلك الحين تضاعفت الإضطرابات والمظاهرات ضد غلاء المعيشة ونقض المساكن ونقص المياه، ضد خوصصة الأراضي الزراعية وتحولت في بعض الأحيان إلى أعمال شغب في الجزائر العاصمة عام 1985، ثم قسنطينة وسطيف في نوفمبر من عام 1986، في الوقت نفسه اشتدتا المطالب السياسية، وزيادة نشاط الإسلاميين مما أدى إلى الإعتقالات والمحاكمات، على الرغم من الإفراج على النشطاء الديمقراطيين والانتخابات التشريعية التي أعادت تنشيط المجالس (فيفري 1987)، وإبرام اتفاقيات جديدة مع فرنسا وإزالة العلاقات المغاربية سنة 1988، فقد تصاعدت الإضطرابات وشهدت ذروتها في أكتوبر

[1]: صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: سعد الدين ابراهيم، (مصر: دار سعاد الصباح، 1993)، ص: 05.

[2]: Boutros Butros Ghali, Op.Cit, P: 01.

1988، ستة أيام من أعمال الشغب في الجزائر العاصمة وجميع أنحاء البلاد وقمعها من طرف الجيش بعنف، وقتل حوالي 500 معظمهم من الشباب مما تسبب في صدمة حقيقة.[1]

– إن التحليل الدقيق والمفصل لتظاهرات أكتوبر 1988*، والإصلاحات السياسية التي حدثت في تلك المناسبة، لا يسمح لنا بالمقارنة ما حدث في الجزائر مع الحركات التونسية والمصرية وغيرها من الحركات التي تحدث حاليا ولا حتى أقل من ذلك، فالجزائر بدأت وحققت تحولا ديمقراطيا بعد أكتوبر 1988، ومن ناحية فإن الإصلاحات الجزائرية جعلت من الممكن وضع نظام استبدادي لإزالة الضغط، والحرية الخاضعة للإشراف مثل العديد من صمامات الأمان التي تهدف في النهاية إلى منع التناوب وبدء عملية حقيقية للتغيير الديمقراطي في النظام السياسي.[2]

تمت صياغة العديد من التحليلات أو وجهات النظر حول مظاهرات أكتوبر 1988 وكان مردا للأسباب التالية:

- تظاهر ضد النظام السياسي المنظم حول الحزب الواحد.

– المطالبة الديمقراطية ولاسيما موجة التحولات الديمقراطية التي شهدتها أوروبا الشرقية بسبب الاتحاد السوفياتي، وزوال الثنائية القطبية وتفرد الرأسمالية بريادة العالم تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]: Le Système Politique Algérien Répond-Il Aux Exigences D'une Transition Démocratique ? Cercle De Réflexion, Sur Le site: Https://Www.Ritimo.Org/Le-Systeme-Politique-Algerien-Repond-Il-Aux-Exigences-D-Une-Transition , Consulté Le: (30 /03/2023) a h.22;07.

*: تظهر الظروف التي جرت فيها مظاهرات عام1988 أنه لم يكن هناك أي مطلب للديمقراطية، وحتى سقوط النظام السياسي لم تشارك أي قوى معارضة، مثل تلك التي كانت موجودة في ذلك الوقت، في تونس تم دعم المظاهرات على الفور وانضمت إليها حركة حقوق الانسان وأحزاب المعارضة وخاصة الاتحاد العام للعمال التونسيين(UGTA)، في مصر دعمت الأحزاب السياسية المعارضة والقوى الاجتماعية العريضة وأحيانا قامت بتأطيرها، و للحركة التي أطلقتها جمعيات الشباب التي كانت موجودة بالفعل منذ سنوات، في الجزائر سنة 1988 لم يولد أي تنسيق للمتظاهرين الشباب كما في الدول السابقة الذكر، فمنها من كانت من حيث التنظيم والبرمجة السياسية، فالحركات التونسية والمصرية والليبية نظموا أنفسهم بسرعة كبيرة لمواصلة مظاهراتهم، وتحويلها إلى تمرد على السلطة السياسية، فسرعان ما طالبوا بإسقاط رئيس الدولة وانهاء النظام السياسي في تونس ومصر، وأصر المحتجون الضغط واستمروا في الضغط على الحكام لتحقيق التوجهات التي حشدوا من أجلها لم يميز أي من هذا المظاهرات الجزائرية عام 1988.

[2]: Algérie: Vie Politique Depuis 1962, Op.Cit.

-تراجع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري مقابل ارتفاع الأسعار مما أحدث أزمة غذائية في البلاد بسبب انخفاض الأسعار البترول وتأثر الاقتصاد الجزائري بهذا الإنخفاض[1].

-ظهور أزمات داخل النظام وظهور الخلافات إلى خارج النظام، أدى إلى استياء وسخط شعبي.

في ديسمبر 1988 أعيد انتخاب شادلي بن جديد لمنصب الرئاسة، لمدة خمس سنوات فاتخذ إجراءات الإنفتاح المضبوط فقد عدل الدستور عن طريق الاستفتاء (فيفري 1988) في اتجاه أكثر ليبيرالية، وأزال الإشارة إلى الاشتراكية وأجاز التعددية الحزبية، مثل القادة المنفيون أمثال حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة وعودتهم للجزائر ومع ذلك فإن النظام غير قادر على تهدئة الإضطرابات وأوقف التشكيك في الخيارات التي تم اتخاذها منذ الاستقلال، تجمعت الحركات الإسلامية معا داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ(**FIS**)، التي تم انشاؤها في فبراير 1989، وأخذت الاضطرابات التي ولدت من المشاكل الاجتماعية منحى سياسيا بشكل متزايد، وهاجم المتظاهرون رموز الدولة والحزب الواحد، حرق المقر الرئيسي لجبهة التحرير الوطني في الجزائر 1989، هجوم مسلح على مركز الشرطة بالعاصمة ومحكمة البليدة عام 1990، صراع مفتوح على النحو المتزايد بين التيارات الإسلامية والحداثة يمزق المجتمع الجزائري، تسعى الدولة العاجزة على تقديم تعهدات للمعارضة ولكن خاضعة لرقابة(في المساجد والصحافة على وجه الخصوص) الانفتاح الليبرالي لاسيما قانون العملة والإئتمان، في عام 1990 تبع بعضها البعض عهد بالحكومة إلى ما يسمى بجزء" اصلاحي" من جبهة التحرير الوطني: حاول رئيس الوزراء المعين مولود حمروش إصلاح الوضع الاقتصادي، والتأكيد على العلاقات المغاربية من خلال انشاء اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989 في مراكش.

– في جوان 1990 فازت الجبهة الاسلامية للإنقاذ، التي طالبت بحل المجلس التشريعي بالانتخابات البلدية وبدأت تطبيق الشريعة في البلديات التي احتلتها ومن ثمة ازدادت الاضطرابات والاعتداءات، فشل جبهة التحرير الوطني يكرس الفصل بين الحزب والدولة، أوقفت حرب الخليج(أوت 1990/فيفري 1991) المشكلات الداخلية لبضعة أشهر، في البداية كان متحفظا بالدعم الذي سيمنح للنظام العراقي حيث تبنى موقفا وسيطا وتصالحيا.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تميل نحو المملكة العربية السعودية احتشدت الرأي العام مؤيدا جدا لصدام حسين، وفي الانتخابات 1991 في جولتها الأولى فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (

[1]: Le Système Politique Algérien Répond-Il Aux Exigences D'une Transition Démocratique ? Cercle De Réflexion, Op.Cit.

التشريعية) حيث فازت ب 188 مقعدا من الأصل 323 مقعدا، لكن تم وقف العملية وإلغاء الجولة الثانية من الانتخابات في جانفي 1992، استقال شادلي بن جديد لتحل اللجنة العليا محل رئاسة الجمهورية، وعين الرئيس محمد بوضياف أحد القادة التاريخيين للثورة، الذي نفي إلى المغرب لمدة 27 عاما وفي هذه الفترة تم الإعلان عن انتكاس اقتصادي ودخلت الجزائر مرحلة دموية صعبة سميت بالمأساة الوطنية في فيفري 1992، وفي نفس الوقت حاول الرئيس بوضياف احياء الآلة الاقتصادية وإثارة طفرة سياسية لاسيما من خلال محاربة الفساد وانشاء مجلس استشاري، لكن تم اغتياله في 29 جوان 1992 في عنابة.[1]

اندلعت الأزمة العنيفة في عام 1992 لأن النظام أدخل نظاما متعدد الأحزاب من خلال الدستور لعام 1989 دون أي إرادة لقبول التناوب على السلطة، سعى الإصلاح الدستوري في فيفري 1989 الذي أنهى نظام الحزب الواحد، إلى تجديد النظام من خلال نظام متعدد الأحزاب خاضع للرقابة حيث ستصبح جبهة التحرير الوطني حزبا مهيمنا، لكن الانتخابات أدت إلى تطور آخر حيث عاد دور الحزب المهيمن إلى تشكيل مناهض للنظام يهدد النظام وافراده.[2]

الفرع الثاني: فشل النهج التنموي وظهور سلطة تنفيذية اصلاحية

تميزت السياسة العامة في بداية الثمانينات بالضعف، وفشل سياسات الدولة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة التوزيع غير العادل للثروات الوطنية، لتعتمد الحكومة (النظام) في منتصف الثمانينات على التجارة الخارجية، وجعلها أداة للسيطرة الاقتصادية وقاعدة أساسية للنخبة الحاكمة(العسكرية)، حيث اعتمدت على العائد من التجارة الخارجية في غياب مصادر أخرى لخلق الثروات بهدف المحافظة على هيمنة السلطة الحاكمة من خلال تكوين دعم طبقة اجتماعية متوسطة تكون قاعدة للنظام، تمثل أصحاب الدخل وقطاع خاص سواء التجاري أو الصناعي له صلة بالقطاع العام ما يوفر الاستقرار السياسي، في المقابل واجه النظام عدم الاستمرارية في الخطة بهدف تدهور الحالة المعيشية لهذه الفئة، والتأثير الكبير للصدمات المالية الناتجة عن أزمة البترول الأولى، جعل النظام يتوجه نحو الاستيراد وسياسة دعم الأسعار، فبالرغم من مختلف السياسات التي اتخذها النظام إلا أن شرعيته شهدت تراجع ولتدارك هذه الأزمة لجا لإعداد خطة مناهضة للفقر، لكن انخفاض أسعار البترول شهدت تدهور كبير مما أثر على

(1): Benjamin Stora , Histoire De l'Algérie Depuis L'indépendance - T1: 1962-1988, Sur Le site: Https://Benjaminstora.Univ-Paris13.Fr/Index.Php/Premieres-Pages-57/177-Histoire-De-Lalgerie-Depuis-Lindependance-T1-1962-1988.Html , consulté le: (05-04-2023),h: 04: 12

(2): Lahouari Addi, Les Partis Politiques En Algérie ,Sur Le site: , Https://Journals.Openedition.Org/Remmm/2868 Consulté Le (28/04/2023).

نموذج التنمية المركزية، ولم تنجح سياسة الإنفتاح بسبب سخط الفئات المجتمعية وزيادة الحراك لهذه الفئة التي كانت تعيش في ظل الاقتصاد الموجه.[1]

و كان وراء الانفتاح السياسي* كل من؛ عبد الحميد الابراهيمي (وزير الحكومة من 1980-1988) وفريق إصلاحي بقيادة مولود حمروش(الأمين العام السابق لرئاسة الجمهورية عام 1987)، فقد عملوا على تحرير التجارة الخارجية لمحاربة الاحتكار من قبل الجيش، في المقابل المحافظة على احتكارهم لهذا المجال، لكن رفضهم لإعادة جدولة الديون عجل من تخلي الشركاء الغربيين لهم لاسيما فرنسا وتم استبعادهم من السلطة، فكان الهدف من التوجه نحو القطاع الخاص خلق طبقة جديدة من المنتفعين تعتمد على قوة مركزها في السلطة لمنح تراخيص الاستثمار والاستيراد.[2]

الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية لعام 1988: خطوة نحو تحرير الاقتصاد

واجهت الأزمة المستمرة في نصف الثاني من الثمانينات سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية في عام 1988، يتعلق إصلاح جويلية بفتح رأس المال في القطاع الخاص المحلي ويهدف إلى ذلك تشجيع الإستثمار لأصحاب رؤوس الأموال الوطنية، القانون رقم 88-25 من 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة تهدف إلى وضع إطار حافز للاستثمار الخاص الوطني وشروطه التوجه في القطاعات التي تعتبر من الأولويات عن طريق؛ التخطيط للأنشطة الصناعية والخدمات التي تعتبر من الأولويات التي ستستفيد من المزايا والمكافآت الضريبية المالية التي توفرها قوانين المالية، ومع ذلك لا يمكن للقطاع الخاص الوصول إلى القطاعات الاستراتيجية مثل: النظام

---

[1]: سيقرين لابا، الاسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال، ترجمة: حمادة ابراهيم، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، ص: 29.

*: انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح في الثمانينات، والتي قضت على الوفاق الاجتماعي بين السلطة والمجتمع ما ساهم بفقدان شرعية النظام؛ التي خلفت جبهة معارضة تطالب بالعدالة ومشاركة سياسية أكبر للضغط على سياسة التوزيع ومعارضة الوضع الاقتصادي والسياسي، وتشكلت المعارضة من الطبقات الاجتماعية المتوسطة الموزعة على قطاع التعليم والاقتصادي والإداري في ظل هذه الظروف تكونت الأيديولوجية الاسلامية، التي تزامنت مع وصول الشاذلي بن جديد إلى الحكم(1989)، وبالتالي تحميل السلطات خاصة في فترة ما بين (1989-1992) مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية وفشل السياسات، لاسيما منها سياسة توزيع الدخل والقدرة الاستهلاكية، وهذا راجع لتفكك النخبة الحاكمة منذ أحداث 1988، والتي كانت ترتكز على الجيش / الدولة /الحزب ما يبرز الطبيعة العسكرية للنظام.(للمزيد انظر: سيقرين لابا، المرجع السابق، ص: 28).

[2]:نفس المرجع، ص: 30

المصرفي والتأمين والتعدين، المحروقات، الصلب، النقل الجوي، السكك الحديدة، النقل البحري(الموانئ)، فيما يوجه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية أو ما تسمى القطاعات غير الاستراتيجية المتمثلة في القطاعات التالية: الصناعات، الخدمات، البناء والأشغال العمومية.[1]

الفرع الرابع: التعديل الدستوري (1989) و اقرار التعددية الحزبية لاحتواء الأزمة في الجزائر

لطالما كان نظام الحزب الواحد واجهة قبضة الجيش على السلطة تبريرها بالحاجة إلى بناء دولة وطنية قوية؛ تنفذ النخبة العسكرية تصور للأمة قائم على اندماج القوى وتفردها أكثر مما يقوم على أساس الوحدة والتعددية، والنتيجة هي بناء الدولة الذي يستبعد التنوع السياسي والاجتماعي والثقافي الحقيقي للبلد ويفرض مفاهيم سلطوية، فخلال فترة الحزب الواحد من 1962-1992 تقرر حظر الأحزاب السياسية التي تم إجبارها على العمل السري، ولأي نقابة ترفض العمل تحت اسم الحزب الواحد حيث لا تتمتع النقابات والمنظمات المهيمنة بالاستقلالية، ولكن من حيث ممارسة السلطات والتحولات الاجتماعية تظهر صعوبات في تحديد إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في داخل النظام السياسي، كان بعض القادة مثل وزير الداخلية (الهادي الخضيري) والمتعاونون يوصون بانتهاج بعض أشكال التحرير إما بدافع الإقناع أو في ضوء صلتها بدوائر الأعمال، وهناك جهات أخرى داخل الحزب الواحد والأمن العسكري تعارض بشدة باسم فاعلية وكفاءة الدولة الوطنية القوية وضرورات التنمية؛ خوفا من أن يؤدي تحرير النظام إلى التشكيك في تولي السلطة الموازية الناتجة (ملكية الأعمال، والعمولات على التراخيص للحصول على أماكن تابعة للدولة، والتهرب من الرقابة الجمركية...إلخ)، وفي نظام الحزب الواحد لم تعد النخبة الحاكمة قادرة على التطور والإصلاحات التي فرضها التطور.[2]

و قد شهدت حقبة التسيير الاشتراكي الكثير من الأحداث والتغيرات على المستوى الدولي للجزائر والمستوى الداخلي، فأحداث أكتوبر كانت لها تبعات هامة صيغت على المدى القصير، وأنتجت قرارات سياسية ودستورية كانت مصيرية بالنسبة للجزائر، تمثلت في سياسة الإصلاحات كما اعتبرت التعديلات الدستورية أهم خطوة اتبعتها الجزائر في مسارها الإصلاحي لمعالجة المشاكل والأزمات؛ وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والسياسية التابعة لها ومن بين هذه التعديلات نذكر ما يلي:

---

[1]: Rachid Mirra, Op.Cit, P: 12.
[2]: Madjid Benchikh, Op.Cit , P: 06 .

- **تعديل دستور 1976:** (03 نوفمبر 1976) بموجب القانون رقم 86/79 المؤرخ في 07 جويلية 1976 الذي ينص بتحديد مدة الرئاسة (5سنوات بدل 6 سنوات)، تعيين رئيس الحكومة كإجراء إجباري بعد ما كان اختياري ف يعهد الرئيس الراحل هواري بومدين، إلا أنها تعديلات لا تحد من مهام رئيس الحكومة.[1]

- **تعديل دستور 1989:** (23 فيفري 1989) والتوجه نحو التعددية الحزبية رغم رفضها في التعديل السابق، وكان التعديل ناتج عن إرادة الرئيس شاذلي بن جديد، لتحقيق إصلاحات فعلية وقد تم صياغة هذا المشروع من طرف شخصيات من رئاسة الجمهورية وقدم للشعب للاستفتاء عليه يوم 23-02-1989 وتم الموافقة عليه.[2]

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق

بالرغم من سلسلة التحولات والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر، إلا أنها شهدت تدهور كبير في اقتصادها تزامن مع انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وسقوط المعسكر الشيوعي، وظهور الأحادية القطبية بريادة الولايات المتحدة الأمريكية وانتصار الفكر الرأسمالي، أما المستوى الداخلي فكانت الأوضاع في حالة غليان نتيجة الاحتجاجات على الظروف المعيشية للمواطنين وارتفاع نسبة البطالة، دفعت بالجزائر بتبني الفكر الرأسمالي والتوجه نحو اقتصاد السوق فكانت الصناعة أهم المحاور لهذه التجربة والتعديل الهيكلي وإصلاح القطاع العمومي بإشراف هيئات دولية نظرا لصعوبة معطيات السوق الحرة بهدف رفع الأداء والفعالية للاقتصاد الجزائري ومواجهة المشاكل الداخلية.

الفرع الأول: المؤسسات الدولية ودورها في التوجه نحو اقتصاد السوق

منذ الأزمة الاقتصادية في منصف الثمانينات التي اخفضت على إثرها الجزائر صادرات النفط إلى 7 مليار دولار عام 1987 و9.5 مليار دولار عام 1989، الجزائر نفذت أربع مراحل من الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية، ولكن دون جدوى استمرت المرحلة الأولى من 1986-1989 فقد تم إعادة هيكلة

---

[1]: ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص: 45.

[2]: ناجي عبد النور، مكانة المؤسسة التنفيذية في نظام التعددية السياسية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد: 01، (مارس 2006)، ص: 188.

المؤسسات العمومية في البداية ومنحت لاحقا الإدارة الذاتية[1]، في المرحلة الثانية توافقت مع بداية التسعينات، دخلت الجزائر مرحلة كساد وانخفض معدل النمو إلى درجات سلبية بسبب أسعار النفط، ارتفاع المديونية الخارجية وتكلفة خدمتها وهو ما يوضحه الرسم البياني الآتي:

الشكل رقم 12: ارتفاع حجم المديونية الجزائرية ما بين 1980-1995

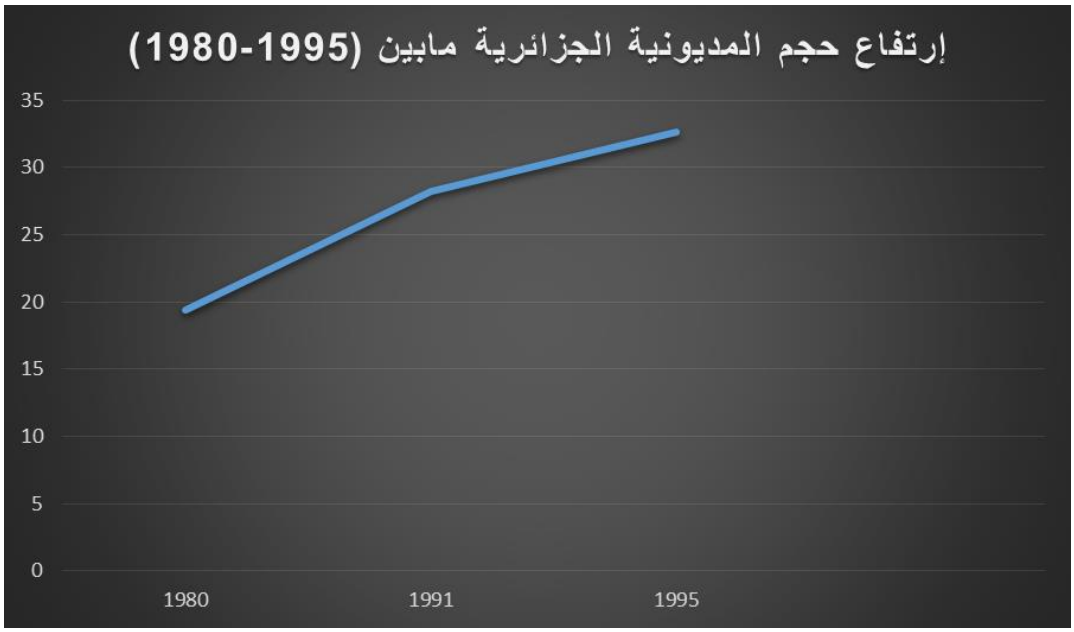

المصدر: من إعداد الباحثة.

انتقل حجم المديونية الخارجية من 19.36 سنة 1980 إلى 28.21 مليون دولار في سنة 1991، لترتفع أكثر في سنة 1995 إلى 32.61 مليون دولار، وقد ساهمت الكثير من العوامل الخارجية في زيادة المديونية على سبيل المثال: ضعف التبادل التجاري ؛ فقد انخفضت أسعار الفوسفات 40%و أيضا أسعار النفط لتصل ذروة الانهيار في مارس 1986، ما أدى لتذبذب قيمة الصادرات الجزائرية وانخفاضها من 3 مليار دولار أمريكي إلى 7 مليار سنة 1986 و9.5 سنة 1989، [2] أيضا انخفاض الإنتاج الصناعي جعل الجزائر تعيش أزمة اقتصادية سجلت من خلالها ميزانية الدولة عجزا متواصلا، بالإضافة إلى تبعية غذائية نحو الخارج وبقروض من البنوك الخارجية، أيضا تفاقم البطالة وعدم نجاعة سياسة الاستثمار التي تقوم بها الدولة، وخضعت الجزائر لإعادة جدولة ديونها الخارجية لتأجيل دفع خدمات

[1]: Nouri Dris,Salah Boukenia, Hecene Hami, Social Policy In Algeria: A Historical And Ideological Background, (Paper N=°01,Arab Reform Initiative 2023), P: 03

[2]: عيسى بن ناصر، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد: 03، العدد 07،(2002)، ص: 125.

الديون وفق لشروط قاسية فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1]، اللذان تم الاتفاق معهما حيث وافقا على منح القروض للجزائر بناء على الشروط التي يمكن تلخيصها على النحو التالي: – الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، السيطرة على التضخم عن طريق استقرار الأجور والحد من الانفاق العام، خوصصة المؤسسات، تخفيض قيمة العملة الوطنية....الخ).

تنتهج الحكومة الجزائرية إعادة هيكلة* اقتصادية جذرية، بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والعديد من المانحين، على الرغم من تكلفتها الباهظة وذلك عبر مرحليتين[2]: **المرحلة الأولى**، تم تنفيذها بين عام 1994– 1995 خلال هذه المرحلة قامت الجزائر بتسريع وتيرة تحرير الأسعار ورفعها، ووقف الدعم والإعانات على معظم السلع باستثناء المواد الاستهلاكية الأولية كالدقيق، السميد والحليب، كما سرح الآلاف من العمال بسبب اغلاق المؤسسات والشركات، أيضا تقليص حجم الإعانات الاجتماعية الموجهة للصحة، استمرت **المرحلة الثانية** من 1995–1998 وأجبر صندوق النقد الدولي الجزائر للإسراع والتنقل إلى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار، ورفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية، فكان تأثير هذه الإصلاحات قاسية للغاية على الطبقات المتوسطة والضعيفة، التي تعاني بالفعل من عواقب الأزمة الأمنية والحرب على الإرهاب.

كما نفذت إعادة الهيكلة السياسية: أولا من خلال بدء حوار (1992– 1995) مع القوى السياسية التي كانت تتضاءل تدريجيا(لم يكن هناك سوى 10 أحزاب متبقية)، بينما قام بتكميم الصحافة وقامت بمحاولة حل الأزمة من خلال المفاوضات بما في ذلك مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي تم حلها، ومؤتمر سانت ايجيديو في روما في نوفمبر 1994، فمنذ الانتخابات الرئاسية في 13 نوفمبر 1995 التي فاز فيها الرئيس ليامين زروال تسارعت إعادة الهيكلة السياسية[3]، والإصلاح الدستوري(27 نوفمبر

---

[1]: أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، سياسة التنمية وفرص العمل: دراسة قطرية، (لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013)، ص: 33.

*: برنامج التكييف والتعديل الهيكلي؛ برنامج مدعم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف القضاء على التدهور الاقتصادي والاجتماعي وبداية التوجه لاقتصاد السوق؛ فبرنامج التكييف اختصاص صندوق النقد الدولي وبرنامج التطبيق يتراوح ما بين 1 سنة إلى سنتين، أما برنامج التعديل الهيكلي فهو خاص بالبنك الدولي وهو برنامج مدة التطبيق تتراوح من 3 سنوات إلى 4 سنوات.

[2]: عيسى بن ناصر، المرجع السابق، ص: 126

[3]: Algerie: Vie Politique Depuis 1992 , Op.Cit

1996) وإنشاء التجمع الوطني في جانفي 1997، انفتحت السلطة على الإسلاميين المعتدلين منها حماس واستمرت في سياستها، بعدها أصدرت الجماعة المسلحة لجيش الإنقاذ الإسلامي قرار بتهدئة أحادية الجانب، أما دوليا أثر الوضع الجزائري ردود فعل ملحوظة بشكل متزايد على حجم المجازر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، من قتل رعايا أجانب وهجرة 400.000 جزائري ما بين عامي 1993- 1995، أما بالنسبة للعلاقات المغاربية فقد توترت منذ عام 1994، وقد رفضت الجزائر أي تدخل دولي في مشاكلها الداخلية حيث تحسن وضعها المالي منذ 1996-1997 وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، ولكنها بدأت في الإنخراط حسب المطالب الجماعية لإستعادة التوازن الاجتماعي والسياسي، وفي هذا السياق يفاجئ قرار الرئيس زروال المعلن في 11 سبتمبر 1998 ورغبته في إنهاء فترة حكمه ودعوته لانتخابات مبكرة.

الفرع الثاني: الاستقرار السياسي وحقبة الإصلاحات الكبرى

ارتبط الاستقرار السياسي في الجزائر بعد العشرية السوداء، بوصول الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999 حيث كانت هذه الإصلاحات نقطة تحول في الحياة السياسية، ورغم رفض المعارضة لنتائج الانتخابات وانسحاب (06) من المترشحين السبعة للانتخابات مستنكرين التزوير الكبير لصالح بو تفليقة واعتبروه مرشحا للسلطة، وحسب النتائج الرسمية التي اعترضت عليها المعارضة فقد حصل على 73.8% من الأصوات بنسبة مشاركة تجاوزت 60% بسبب قوة هذا النجاح دعا الرئيس لتشكيل حوار خاص مع الإسلاميين، وطرح مشروع الوئام المدني الذي يمنح عفوا مشروطا للإسلاميين، وتم عرضه على الشعب في سبتمبر، وحاز على الموافقة بنسبة ما يقارب 99% " نعم" ومعدل مشاركة قياسي قدر بـ 88% كما نجح هذا الاستفتاء أيضا في إضفاء الشرعية على الرئيس الجديد ومنحه فرصة جديدة لبدء إصلاحات بعيدة المدى*، ومرت رسم السياسة العامة أثناء التوجه الجديد لتحرير السوق بالعديد من المراحل أهمها:

*: تمثلت الإصلاحات بعيدة المدى في برنامج الانتعاش الاقتصادي بالرغم من ظروف العنف التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، وتم تشكيل حكومة جديدة ووصول أشخاص مقربين من بو تفليقة للحكم بقيادة أحمد بن بيتور الذي استقال سنة 2000، كما وجد صعوبة في تنفيذ الانتعاش الاقتصادي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط الذي نجح في انقاذ المالية العامة، وقد خلف بن بيتور علي بن فليس حيث جدد معظم الفريق الوزاري، لكن النتائج لم ترقى إلى مستوى توقعات الشعب فساد الجمود في الأمور الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: المرحلة الأولى: (1990-1998): كان الهدف الرئيسي هو تقديم تعديلات على السياسة الاقتصادية والاجتماعية، تحظى بشعبية في "**اقتصاد ريعي**" حيث كانت تطبق بالتساوي على القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الأخرى بعيدا عن المحروقات، ولكن مع انخفاض كبير في دعم الاقتصاد والخدمات الاجتماعية، المستشفيات والمدارس مثل جميع القطاعات الاجتماعية، لمواجهة الضغوط التي تتميز بمطالب شعبية مع ندرة الموارد وضعف السياسات، اقتصاديا إعتمدت الجزائر في وقت واحد التجارة متعددة الأطراف والاستراتيجيات الثنائية، وتم إصلاح استراتيجيتها للقطاع المصرفي ملتزمة بتعزيز آليات السوق وتقليل تدخل الدولة، فبدأت رسميا في خصخصة الشركات العامة التي كان المرسوم القانوني لها سنة 1988 كبداية الإعلان عن التوجه إلى اقتصاد السوق، وتقنين الوضع القانوني الجديد للشركات رسميا عامي 1995-2002، والتزمت السياسة العامة بزيادة حصة الشركات العامة في نسيج الاقتصاد الجزائري.[1]

ثانيا: المرحلة الثانية: ما بعد 1999: عاشت الجزائر تحول جذري في سياستها العامة منذ أواخر الثمانينات، حيث ألتزمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق، الذي ينظم ظاهريا المشاريع ويخفي الواقع تراجعا خطيرا في التصنيع، وقد منحت الشركات الصغيرة والمتوسطة امتيازات اقتصادية بفضل المشاركة الفعالة للحوافز المالية والضريبية، وتضاعف عدد الشركات المتوسطة والصغيرة أربع مرات حوالي 250000 في 2001 إلى ما يقرب مليون في 2011، لكن تنشط هذه الشركات بشكل رئيسي في مجالات توزيع المنتجات المستوردة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، أما عن وتيرة خصخصة الشركات العامة فكان التطور بطيء بسبب العديد من الاستراتيجيات المتناقضة من الجهات المسؤولة عن التقدم، تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات 15 من هذه المرحلة، شكلت عائدات النفط نسب حوالي 35-40% من الناتج المحلي الإجمالي، من 15%إلى 70% من عائدات الضرائب للدولة وحوالي 98% من عائدات الصادرات في القطاع الزراعي حيث لازالت الجزائر مستوردا كبيرا للمنتجات الزراعية[2]، وتميزت السياسة العامة بالرغم من محاولة التركيز على تحقيق التوازن فهناك العديد من العقبات التي يجب مواجهتها، وكثير منها يبدو من الصعب التغلب عليها؛ فنظام صياغة السياسة العامة تظل مركزية للغاية والمرتبط بالإرث الثقافة البيروقراطية للتخطيط الذي تعتمده الدولة، فنادرا ما يتم استشارة مستويات العمل المركزية، والقرارات

---

[1]: Farid Makhlouf1 And Youssef Errami , Op .Cit.

[2]:Ibid.

المتخذة لا تعكس بشكل كاف الخصائص المحلية، في ظل غياب معايير المساءلة وغياب الكفاءة، ما يعكس فشل السياسات وفعاليتها ولاسيما في ضوء الموارد المخصصة لتلك البرامج.

الفرع الثالث: الهيكل والأداء الاقتصادي في ظل الخيارات الاستراتيجية

مقارنة ببداية التسعينات كان الوضع الاقتصادي الكلي تم تحسينه بعد برنامج التكيف الهيكلي، الذي تم تنفيذه بمساعدة صندوق النقد الدولي بين عامي 1994- 1998 والتطور الملائم للبيئة الخارجية منذ 1999 (ارتفاع أسعار المحروقات)، وبذلك انخفض معدل التضخم من 28.6% عام 1995 إلى 0.3% عام 2000 حسب الموازنة، انتقل من عجز قدره 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 إلى فائض قدره 9.9% عام 2000 هذا الفائض بلغ حجم التجارة 12.3 مليار دولار مقارنة بسنة 1996 بلغ 4.1 مليار دولار، واحتياطات النقد الأجنبي وصلت إلى ما يعادل 2.2% من الواردات عام 2000، وفقدت مشكلة الدين الكثير من حدتها، انخفض مخزونها وارتفعت خدمة الديون كثيرا من 44.8% من الصادرات عام 1998 إلى 29.9% عام 2000، على الرغم من التطورات الإيجابية في البيئة الخارجية فإن النمو الاقتصادي متواضعة بمتوسط سنوي يبلغ 3.2% من 1995-2000، وفي سنة 2000 انخفض حتى 2.4% لضعف القطاعات غير النفطية، فقد بين هذا الأداء الاقتصادي الجزائري مواطن الضعف الهيكلي[1]، والتي يمكن ابرازها في النقاط التالية:

- ❖ هيمنة قطاع المحروقات الذي يمثل 30% من الناتج المحلي، 65% من إيرادات الميزانية و97% من الصادرات، وبالتالي فإن البلد عرضة لقلبات عالية التوازنات الاقتصادية الرئيسية حسب أسعار المنتجات البترولية.
- ❖ صناعة بترولية غير تنافسية وغير متنوعة الناتجة عن ارث سياسة التصنيع الحكومية.
- ❖ التأثير القوي للقطاع العام في الاقتصاد 50% من الناتج المحلي الإجمالي و75%من الإنتاج الصناعي، وتهيمن الدولة على صناعة النفط على وجه الخصوص، النقل، الاتصالات، والقطاع المالي[2].

---

[1](1): يونس سليماني، الجزائر ... و«المؤشرات الدولية»، متحصل عليه من: https://aawsat.com/home/article/3256961، تم الاطلاع عليه: 23-03-2023.

[2](2): نفس المرجع.

❖ القطاع المالي غير قادر على حشد ما يكفي من المدخرات والتمويل والاستثمارات على أساس المعايير الاقتصادية، البنوك العامة تواصل تحمل الديون المتعثرة للمؤسسات العامة على الرغم من إجراءات إعادة التنظيم التي بدأتها الحكومة.

❖ الزراعة 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 تقابله قيود متعددة، على وجه الخصوص المساحة الزراعية، غلات غير كافية، انعدام الأمن للأراضي.[1]

الفرع الرابع: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الخارجية والإطار الاستراتيجي للتوجهات الاقتصادية الجديدة

تضمنت التوجهات الجديدة الأولويات التي حددتها الجزائر على طاولة الإصلاحات الاقتصادية، للدخول إلى السوق الحرة من خلال تطوير الشراكات الاقتصادية الإقليمية و الدولية؛ للنهوض بالاقتصاد الوطني و الخروج من مرحلة الكساد الاقتصادي و الركود السياسي التي عاشتها الجزائر خلال مرحلة الأزمة و من خلال تبنيها للتسيير الاشتراكي.

أولا: التجارة الخارجية الإقليمية: وشدت الصادرات غير البترولية ركودا منذ 1995 عند مستوى متواضع جدا يصل إلى 0.6 مليار دولار، وأهم الواردات تتكون من الآلات والمعدات الكيميائية، أما المنتجات الغذائية فتشكل عبئا على الميزان التجاري وتمثل 27% من الواردات، يتصدر الاتحاد الأوروبي 64% حيث تؤمن 56% من الواردات للجزائر بميزان تجاري يفتقر هيكليا، أما قطاع الغاز فلازالت المنازعات بين الطرف الجزائري والأوروبي، إذ تفرض الجزائر على المستوردين الأوروبيين بنود القيود الإقليمية لإعادة التصدير، أما التجارة الإقليمية فتمثل من 1% إلى 5% مع دول المغرب العربي، ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، فتعود أسباب هذا الضعف لنقص الأطر التنظيمية للبلدان، وعدم التكامل الاقتصادي وتطبيق قواعد مختلفة بين الدول، والجزائر ليست من الدول الموقعة على اتفاقية انشاء التجارة الحرة بين دول الجامعة العربية.

ثانيا: لإطار الاستراتيجي لتطوير البرامج و مخططات التنمية : منذ أوائل 2000 استراتيجية الدولة اتخذت شكل (الخطط الخماسية)[2]؛ بمعنى 05 سنوات لتطوير البرامج واستراتيجيات القطاع، جعلت هذه الخطط الخماسية (2005-2009) و(2010-2014) من الممكن تعزيز سياسة الأشغال الرئيسية، التي

---

[1]: نفس المرجع.

[2]:Document De Stratégie Pays Intérimaire 2016-2018,Depertement Régionale , Afrique De Nord (Oran), Octobre, 2016,P: 08.

تهدف إلى تحديث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، الذي بدأ بإطلاق برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2201-2004)، فعمل الحكومة متسقة أيضا مع خطة العمل لتنفيذ البرنامج الرئاسي لفترة 2012-2014 والذي تدور حول أربعة مجالات: الحوكمة، توحيد المجال الاقتصادي والمالي، تطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، التنمية البشرية ومكافحة البطالة.

2014 تميزت بانخفاض أسعار النفط بموازنة مع الثورات العربية وانعكاسها على الأمن الإقليمي والسياسة العامة لاسيما منها الجزائر، التي عملت على مواجهة تحدي التحول الهيكلي للاقتصاد وتم عرض الميثاق الاقتصادي والاجتماعي الوطني للنمو في فيفري2014، بين الحكومة وأصحاب العمل وهكذا يؤكد الاتحاد تحفيز التنمية الصناعية، لتهيئة مناخ الأعمال المواتية ولتسريع عملية الإصلاح الاقتصادي، كما كرس هذا الاتفاق الشراكة كلاعب رئيسي في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني وجعل التنويع أولوية استراتيجية، كما أكدت إرادة السلطات لمواجهة تحدي التحول الهيكلي للاقتصاد وذلك من خلال اعتماد مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016؛ نموذج النمو الاقتصاد الجديد 2016- 2019 يهدف هذا النموذج إلى تعزيز النمو والاستثمار خارج قطاع المحروقات مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي للدولة وأن تكون الشراكة عامة أو خاصة، وتعمل الدولة على ضمان مهمات التنظيم والتضامن مع الطبقات الأكثر حرمانا من السكان، ستكون الأولوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما تولي أهمية للقطاعات ذات الأولوية المحددة لهذا الانتعاش الاقتصادي: الزراعة، الصناعة، الكفاءة، الطاقة والسياحة، هذه البرامج هي جزء من الرؤية الجديدة لجزائر، والتي تطمح أن تكوم في مستوى التنافس الدولي، والتي ينبغي أن تمكن البلاد من وضع كل الآليات والوسائل اللازمة لتأسيس اقتصاد ناشئ.[1]

- رغم النمو الذي شهدته البلاد من خلال توجهها لاقتصاد السوق، إلا أنه لم يسمح لإستيعاب الطلب حول خلق مناصب عمل إضافية، على الرغم من زيادة الشركات لخلق مناصب التوظيف وقد زادت بشكل ملحوظ منذ بداية 2000، لايزال غير كاف أن يتولى القطاع الخاص المسئولية من القطاع العام المحرك لنمو وخلق الوظائف، ففي عام 2016 قدر عمال القطاع الخاص بـ58% مقابل 63% في 2005، إلا أن القطاع العام خلق المزيد من الوظائف سجلت 1.8 مليون من القطاع الخاص200000

[1]: Ibid, P: 10.

خلال 10 سنوات الماضية، فيشكل قطاع التوظيف تحديا كبيرا بالنسبة للجزائر خاصة في مواجهة الزيادة الضعيفة للوظائف في سياق ترشيد الانفاق العام.[1]

ثالثا: التوجهات الجديدة للاقتصاد الجزائري: من أجل تحقيق معدل نمو يبلغ 6.5% في عام 2030 خارج المكونات المرتبطة بالنفط التي تشكل جوهر الاقتصاد الجزائري[2]، وهي المكونات التي أدت في نهاية المطاف إلى دخول الجزائر في أزمة اقتصادية نتيجة تراكع أسعار النفط العالمية، وضعت الجزائر خطتها للنمو الاقتصادي على ثلاث مراحل:

1- مرحلة الإقلاع: (2016-2020): وفقا لما نشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء، وتهدف الجزائر خلال هذه المرحلة إلى زيادة القيمة المضافة للقطاعات المختلفة تدريجيا من أجل تحقيق أهداف كل قطاع وتقليص عجز الميزانية.[3]

2- المرحلة الثانية (2020- 2025): هي حقبة انتقالية تهدف إلى تحسين الاقتصاد المحلي.

3- **المرحلة الثالثة (2026-2030):** تهدف هذه المرحلة إلى استنفاد قدرة الاقتصاد على التعافي، وإقامة توازن قطاعي لتقليل الاعتماد على صناعة الطاقة، وتسعى الخطة من خلال هذه المراحل إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي حتى تصل إلى مستوى معين، وتحديث القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي وتنويع صادرات الدولة، وخفض معدل الاستهلاك المحلي للطاقة إلى حصر استخراج الموارد على ما هو ضروري لغاية التنمية، بالإضافة إلى استبدال الوقود والبناء والأشغال العمومية بمجالات اقتصادية جديدة تشمل الزراعة والصناعة والخدمات؛ تهدف الخطة إلى تنويع الصادرات من خلال تحسين البيئة لكل من الاستثمار العام والخاص، وخفض تكاليف المعالجة التي يتم خصمها مباشرة من خزينة الدولة، وإقامة نظام جديد يتعاون القطاعين العام والخاص في المشاريع الاستثمارية[4]، وتتضمن الخطة عناصر مثل: تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتنفيذ سياسات كفاءة الطاقة الجديدة، وتوفير فائض كبير في إنتاج المحروقات وتصديره، وتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات حيث تريد الجزائر تكثيف الصادرات مقابل تقليل تدفق الواردات، وتم اقتراح أيضا: تشجيع

---

(1): Mourad Ouchichi, Op.Cit.

(2): Ihmin Shafir, The Economic And Social Situation In Algeria: For A Sustainable And Permanent Development Alternative, Solid South Med Social Dialougue,(2021),p: 53.

(3): وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجزائري في أفاق 2030 سيتم على ثلاث مراحل. متحصل عليه من: https://www.aps.dz/ar/economie، تم الاطلاع بتاريخ (2023/10/21).

(4): نفس المرجع.

تكوين الشركات في الجزائر، مراجعة التشريعات ذات الصلة وتمويل الاستثمار العام، وإصلاح النظام المصرفي، وإعادة تشكيل سوق رأس المال ومراجعة السياسة الصناعية، وتنفيذ برنامج جديد لتنويع المناطق الصناعية، وزيادة الكفاءة الإدارية والاقتصادية، وإنشاء نظام احصائي جديد.

الفرع الخامس: دور الفواعل غير الرسمية في رسم السياسة العامة في الجزائ

لم يظهر النشاط غير الرسمي في الجزائر إلا بعد موجة التحول التي عرفتها البلاد في نصف الثمانينات؛ نتيجة العديد من الأسباب الخارجية و تأثيرها على المستوى الداخلي بداية بالتغيير الأيديولوجي إلى السياقات الاجتماعية الأخرى، لتجسيد التعديلات الدستورية كإطار قانوني يحدد نشاط الأحزاب السياسية، الإعلام، المجتمع المدني كحتمية فرضتها التغيرات الهيكلية و إملاءات المجتمع الدولي لترسيخ الرأسمالية و توسيع نطاقها بعد سقوط الاشتراكية، إن إحداث التغييرات القانونية للفواعل غير الرسمية في الجزائر لم تكن ذات فاعلية و مجسدة لضوابط التشريعية المحددة للمشاركة في العملية السياسية و هو ما سنبرزه في هذا الفرع.

أولا: الأحزاب السياسية والإعلام: لفترة طويلة كانت الأحزاب السياسية والإعلام موضوعا متميزا للدراسة، كانت الظاهرة أقل أهمية من أن تكون هناك أسباب لهذا الإنخفاض في الإهتمام بالديمقراطيات الغربية (تآكل النفوذ الحزبي، وظهور أشكال جديدة من التبعية)[1]، لكن البلدان المتطورة تعتبر المشاركة السياسية هي الأجندة تبدو دراسة الأحزاب ضرورية لفهم الأزمات؛ التي تواجهها هذه الدول وعدم قدرتها على تجهيز بنظام سياسي مستقر محمي من أعمال الشغب، ومخاطر الإنقلاب من الوظائف الرئيسية للأحزاب ضمان مشاركة المواطنين في المجال السياسي بأشكال قانونية، وهذه المشاركة هي بناء تاريخي تبلور مع مرور الوقت في البلدان الديمقراطية.

– كانت التجربة الجزائرية الحزبية وليدة دستور 1989، حيث تميزت بطابعها الديناميكي وخضوعاها لعدة تغيرات قانونية، فكانت توصف بالجمعيات ذات الطابع السياسي إلى أن تم التأكيد على تسميتها فيما بعد" أحزاب سياسية" كمصطلح فعلي ليتوقف نشاطها مع أول تجربة انتخابية وتوقيف المسار الانتخابي سنة 1992، لتعود للظهور بعد تعديل دستور 1996 وصدور القانون العضوي في 1997، ومن أهم النقاط المطروحة ضمن هذا التعديل: الهوية الوطنية، عمل الأحزاب وعدم اللجوء إلى العنف، إنشاء غرفة ثانية في البرلمان(مجلس الأمة)، إنشاء مجلس الدولة لتعزيز سلطة القضاء على

[1]: Lahouari Addi, Op.Cit,

مؤسسات الإدارة، إنشاء محكمة عليا، دعم المجاس الاستشارية وهيئات الرقابة من أجل تكييف مهامها مع التطورات السياسية، وفي هذا التعديل إعتمد مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي، [1]و إختلف دور الأحزاب في الجزائر منذ نشأتها؛ أي منذ اعتماد التعددية الحزبية بموجب دستور 1989، فقد إعتمد 60 حزبا اتسمت هذه الأحزاب بـ: [2]

- ✓ رغم حداثتها استقطبت العديد من المنخرطين بسبب قوة برنامجها السياسي، كما توجد أحزاب كانت تعمل في السر.
- ✓ اعتمادها على نقد السلطة وخاصة الحزب الحكم (جبهة التحرير الوطني) واتهامه بالفساد ونقد طريقة تسييره ووضعه للبرامج الحكومية والسياسية؛ ما أدى لفشل السياسة العامة ودخول الجزائر في أزمة بسبب عدم التوزيع العادل للثروات والصراع على السلطة.
- ✓ طرحها لأفكار تواكب والتغييرات الدولية، الاقتصادية والسياسية منها، وتناهض في نفس الوقت الفكر الاشتراكي، والدعوة لتحرير السوق وتبني الفكر الرأسمالي، ورفض الملكية الجماعية والمؤسسات الخاصة وتوطيد العلاقات مع الدول من خلال إقامة علاقات شراكة، وهذا ما تبنته معظم الأحزاب السياسية في برامجها السياسي.
- ✓ هناك ثلاثة تيارات سياسية: التيار الإسلامي، والحركة القومية، والحركة العلمانية في قلب عملية إعادة بناء المشهد السياسي الجارية على أسس متينة.

و في مقارنة بين هذه التيارات وانقسامها بين أحزاب الإئتلاف الحكومي، وأحزاب المعارضة إلا أن التيار الإسلامي ذو الإمتداد الوطني الواسع من خلال مرجعتيه الدينية، التاريخية والثقافية وهذا ما عكسه الدعم الشعبي في الانتخابات المحلية والتشريعية وذلك منذ جوان 1992، في المقابل نجد التيار العلماني يتميز بقوة نفوذه الاقتصادي والإعلامي والسياسي، والذي تزايد في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة باعتبارها تيار سياسي وهمزة وصل بين القاعدة الشعبية والهرم السلطوي من خلال عمل البرلمان، وكمراقب للسلطة في عملية صنع السياسة العامة، ووضع البرامج الحكومية والمساهمة في اتخاذ القرار، إلا أنها عمدت

---

[1]: ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، المرجع السابق، ص: 108.

[2]: اسماعيل قيرة، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص: 173

لتوظيف أيديولوجيات متعددة للحصول على الأصوات والوصول إلى السلطة، فمنها من يوظف العرق أو الدين أو العلمانية.[1]

–و خصصت هذه الإصلاحات أطر قانونية للحقوق والحريات من خلال عقد الاجتماعات وتأسيس الجمعيات، ضمان حقوق الإنسان والمواطن ودعم قانون الإعلام ما يسمح بظهور إصدارات جديدة، ونشأة الصحف الخاصة، والتأكيد على التعددية النقابية والإعتراف بتأسيس الجمعيات غير السياسية، هذا الاتجاه الإصلاحي بالرغم من تأكيده على حرية النشاط إلا أنه لم يتخلص من الرقابة واللجان والوصاية، وإضعاف دورها وجعل مسؤوليتها محدودة؛ فمنذ الثمانينات تغير الخطاب الرسمي في الجزائر تدريجيا من النظر إلى الإعلام على أنه مجرد وسيلة لنشر أيديولوجية السلطة، إلى قطاع سيادي والإرتقاء به إلى مستوى استراتيجي ذا أهمية استراتيجية للسيادة الوطنية، تتجاوز الأخبار المحلية والدولية بل أنها تتمتع بدورها في دعم السياسة العامة والتعبئة وتعميق الوعي، وتوضيح ميكانيزمات التغيير ؛ فالعملية الاتصالية تعمل على خلق الحوار بين صانع السياسة والجماهير من خلال الحصول على المعلومة التي تسهل عملية الاختيار.[2]

ثانيا: المجتمع المدني: يخصص نموذج الديمقراطية السائد دورا أساسيا للمجتمع المدني ومنظماته، فاستخدام مصطلح " المجتمع المدني" في الواقع، يمكن أن يكون مثيرا للاهتمام من وجهة نظر الفلسفة السياسية، فهو يخلو من القوة من وجهة نظر التحليل الاجتماعي، ويمكن أن ينطوي استخدامه على أنشطة ومجالات معينة، ففي عملية التحول الديمقراطي يعمل " المجتمع المدني" ومنظماته على محاربة ومكافحة الممارسات التسلطية للدولة والنظام السياسي، ومحاولة اخضاعهم للمواطنين بطرق جماعية، كما يعمل على انشاء ديمقراطيات تشاركية حقيقة في إطارها تتولى المجموعات الشعبية مباشرة إدارة مشاكلها، فمهما كانت هذه التطلعات إلا أن الخطابات الحالية حول " المجتمع المدني" تتميز بشكل عام بـ: [3]

- ✓ طبيعة " منظمات المجتمع المدني" لاسيما من خلال تجنب التكتيك في الطبيعة الديمقراطية لعملها وشرعيتها الاجتماعية.
- ✓ طبيعة المجتمع المدني نفسه لاسيما التناقضات التي تمر به وعلاقات الهيمنة التي تشكله.

---

[1]: اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص: 174.

[2]: عبد السلام شكركر، الإعلام التوعوي: المفاهيم والمجلات، (الأردن: مركز الكتاب الاكاديمي،)2019، ص: 117

[3]: Armand Colin , Société Civile Et Démocratisation: Une Étude Comparative Au Nord Et Au Sud, Revue Tiers Monde , N° 178,(2004), P: 444.

✓ طبيعة العلاقة بين " المجتمع المدني" والسوق والدولة والنظام السياسي خاصة علاقات التداخل والاستغلال بينهما.

و تنطبق هذه الملاحظات على المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني، خاصة في أعمال المنظمات الدولية وفي الإجراءات المتعلقة، بإرساء الديمقراطية في بلدان الجنوب أو الشرق في هذا المفهوم، أو الأيديولوجية يشير" المجتمع المدني" من ناحية إلى وظائف الرقابة في " الحكم الراشد" ومن ناحية إلى وظائف اجتماعية تم إقصاؤها في الأنظمة الاستبدادية، هذه النقطة الأخيرة مهمة بشكل خاص لأن " المجتمع المدني" مطالب بتغطية معظم التكاليف الاجتماعية للتحرير الاقتصادي[1]، وهذا ما يذهب إليه معهد كاتو (**cato institute**) المتواجد في واشنطن العاصمة" المجتمع المدني" على أنه أساس تقليل دور السياسة في المجتمع وذلك بتوسيع الأسواق الحرة ونطاق الحرية الفردية، فحين يصفه معهد (**advocacy institute**): [2] على أنه أفضل طريقة للعمل السياسي في العالم ما بعد الحرب الباردة"، وبالتالي تؤكد هذه التعريفات على نشاط المجتمع المدني واعتماده كشريك في العملية السياسية، وفي سياق التسيير التشاركي مع تناسق النشاط مع الفواعل الأخرى، ومن خلال تميزه بالحيادية والاستقلالية والحرية، ولعبه دور الوسيط بين الجماهير والدولة، إذ يعتبر مجرد نوع من الخدمة الاستعجالية لبرامج التكييف الهيكلي، حيث كان له دور في النهوض بالديمقراطية، من مبدأ خضوع العلاقات بين الفاعلين بالمساواة في الشروط والإجماع على التوجهات الأساسية، بقدر ما يفترض أن المطالب الاجتماعية تترجم على المستوى السياسي، فإن جوهر الديمقراطية أن تقوم على أساس الصراع أو تكون طريقة لإدارة الصراع.[3]

1- النشاط الجمعوي في الجزائر: ارتبط نشاط وظهور المجتمع المدني في الجزائر بموجة التحول الديمقراطي وبعد الأزمة التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات؛ نتيجة العديد من العوامل منها البيروقراطية والقيود الإدارية، أيضا انهيار أسعار النفط وتدني مستوى المعيشي للمواطنين بسبب غلاء الأسعار وسيطرة النخبة العسكرية على الحكم، ما زاد من الانتعاش السياسي لمنظمات المجتمع المدني، وبما أن المحروقات استحوذت على الأنشطة الانتاجية المحلية وتكوين الدخل القومي، فان تقاسم الدخل القومي كان تحديا للنضال من أجل السلطة في نفس الوقت الذي بدأت فيه دينامية إعادة تشكيل المجتمع

---

[1]:Armand Colin, Op.Cit, P: 445.

[2]: مايكل ادواردز، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، (لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، 2015)، ص: 18

[3]: Armand Colin, Op.Cit, P: 446.

على شكل مجموعات النخبة، وبالتالي لابد من فهم هذه الديناميكية من خلال توضيح العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر.

2-الآليات القانونية والسيسيولوجيا للمجتمع المدني في الجزائر: كانت حرب الاستقلال بمثابة قطيعة كبرى في الحركة النقابية، التي كانت تتألف قبل الحرب من العديد من الجمعيات التي ساهمت بتغذية الحركة الوطنية بخبرتهم في تنظيم العمل الثوري، في سياق الحركة النقابية المرجح ظهورها مسبقا قبل المجتمع المدني بعد عام 1962[1]، وعملت الجزائر بالقانون الفرنسي للجمعيات الصادر في 05 جويلية 1901، إلى غاية صدور أول دستور جزائري سنة 1963، الذي نص على حرية تكوين الجمعيات إلى غاية 1971[2]، لكن مع التأكيد على النهج الاشتراكي وعقب أحداث أكتوبر 1988 تم إقرار دستور 1989 نتيجة انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح السياسي، وأعيد فتح المجال النقابي تدريجيا بينما ظل محاطا بشدة قانون 21جويلية 1987[3]، وامتازت المرحلة ما بين 1980-1988 بعودة لحزب جبهة التحرير الوطني إلى العمل من خلال الاشراف مع أجهزة الأمن على التعيينات لجميع المناصب المسؤولة داخل المؤسسة العامة، وكذلك انشاء منظمات موازية للمجتمع المدني(وأحزاب سياسية) لمواجهة تلك التي أنشأتها الحركة الاجتماعية خلال هذه الفترة؛ وقد شكلت رابطة جزائرية لحقوق الإنسان بمثابة نقيض لرابطة حقوق الانسان التي تم انشاؤها أثناء الأحداث التي وقعت في منطقة القبائل في أفريل 1980، في المقابل شهدت الساحة الجمعوية عودة مقاتلين السابقين في صفوف جبهة التحرير للالتفاف بالحزب لتعزيز التنظيمات القائمة على التاريخ الثوري، وذلك كرد فعل على الجمعيات مختلفة غير معتمدة؛ رغم نشاطها مثل: حركة مؤسسة الثقافة البربرية(MCB) تم انشاؤها عام 1980، والجمعيات النسائية أنشأت من خلال اعتماد القانون في عام 1984 المعروف باسم " قانون الأسرة" وأصبحت أكثر نشاطا في المجتمع المدني في عملية إعادة البناء.[4]

أما في التسعينات التي شهدت فيها الجزائر أحداث عنيفة، انعكست أيضا على الحركة الجمعوية والتي شهدت تدهور كبير كان قادة بعض الجمعيات هدفا للأعمال الارهابية، وأقر دستور 1989 في

---

[1]: Ahcène Amrouche, Op.Cit, P: 50

[2]: لأمر رقم 71/79 المؤرخ في 03-09-1971، وفيه تم تحديد الضوابط والإجراءات المتعلقة بإنشاء الحركات الجمعوية، الجريدة الرسمية(ج ج د ش)، سنة 1971، العدد:74.

[3]: بو حنية عبد القوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي. متحصل عليه من: ttps://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.htm، تم الاطلاع عليه (2023/07/07).

[4]: Ahcène Amrouche, Op.Cit, P: 50.

(المادة 33) بكفالة ضمان الحريات الفردية والجماعية، والدفاع عن حقوق الأساسية لتليها (المادة 41) لتنص أيضا على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات، كما نصت (المادة 43) توضح الفرق بين الأحزاب والجمعيات، فرغم هذه التوضيحات عبر المواد القانونية إلا أن العمل الجمعوي ارتبطت فاعليته بالأحزاب والعمل في ظل هذه الأخيرة، لكن مع صدور قانون(90/31) في 04-12-1990[1] الخاص بالجمعيات تم بمقتضاه إلغاء القانون (87/15) الذي يسمح بتكوين جمعيات غير سياسية ترتبط بالأنشطة المهنية والثقافية والدينية...إلخ من الأنشطة الاجتماعية الأخرى، كما يبقى عمل المجتمع المدني في الجزائر مرتبط بطبيعة النظام ومدى فتحه للنشاط المدني في إطار مساهمته في رسم السياسات في ظل آلية المشاركة السياسية الفعالة، لكن في الواقع تفرض طبيعة النظام السياسي قواعد وضوابط على نشاط الفواعل غير الرسمية، وتوجهها بما يتماشى مع أيديولوجية النخبة الحاكمة وفي إطار الهيمنة على المؤسسات المدنية خوفا من تطورها إلى قوة جماعة ضاغطة ومعارضة للقرارات والسياسات المتخذة وبالتالي مصدر يهدد السلطة.

3- **انعكاس التحولات السياسية على المجتمع المدني في الجزائر:** تتأثر وتيرة عمل المجتمع المدني بالعديد من العوامل، سواء كانت داخلية أو خارجية ومن أبرز هذه العوامل والمستجدات ما يلي:

- **الربيع العربي:** كانت هذه موجة التحول على المستوى الإقليمي نقطة هامة في مسار الإصلاحات وتبني الجزائر القوانين والتعديلات تكون بها حلقة حمائية لتفادي الاضطرابات، وامتصاص الاحتجاجات الشعبية، جعل الدولة تعيد النظر في قانون الأحزاب والمجتمع المدني باعتبارها همزة وصل بين السلطة والجماهير، فمن خلال قانون رقم 06/12 المؤرخ في 12-01-2012 والذي يوسع تعريف المجتمع المدني ومجال نشاطه، يوضح مدى تمسك الدولة في الضوابط والإجراءات التي تجدد عمله وعدم فتح المجال السياسي لهذه المؤسسة والأحزاب السياسية؛ خاصة بعد أحداث الربيع العربي والتي عرفت تدخلا أجنبيا في شؤون الدول مثل سوريا وليبيا، وأكد على عدم الاستقلالية المالية لهذه الجمعيات ومراقبتها من المراقب المالي ومجلس المحاسبة ورفضه للمساعدات المالية الأجنبية، ما لم تكن في إطار

[1] : قانون(90/31) في 05-12-1990المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية (ج ج د ش)، المؤرخة في 05 ديسمبر 1990، العدد:52، ص:1438

الشراكة والتعاون على خلاف التعاون على خلاف قانون 31/90 الذي يعتبر أكثر انفتاحا في هذا المجال.[1]

- **حراك 23 فيفري 2019**: تعتبر عملية الانتقال السياسي معقدة للغاية، لكن دور المجتمع المدني أساسي أظهرت لنا التجربة التونسية والمصرية مدى أهمية ذلك من المهم أن تكون هناك مجتمع مدني منظم ويقظ حتى لا يتم تحويل أهداف " الثورة" لصالح القوى المعادية للثورة، على العكس من ذلك في مصر كان وجود المجتمع المدني منظم ومنسق بشكل أفضل يفتقر بالتأكيد إلى التحقيق من الأثار السلبية للاستقطاب الشديد بين الجيش والإخوان المسلمين[2]، في الجزائر تعد إعادة هيكلة الحركة الشعبية أو العمل الجمعوي خطوة أساسية للتقدم على طريق دمقرطة النظام السياسي الجزائري، وترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية، فمنذ بداية 2019 قلب الحراك المنبثق عن المجتمع المدني المشهد السياسي*، منذ خلع الرئيس عبد العزيز بو تفليقة أظهر الحراك الشعبي نضجا سياسي في الشوارع بالحفاظ على الوحدة وإحباط مناورات السلطة لمحاولة تقسيمه، تعمل منظمات المجتمع المدني الجزائرية بما في ذلك المنظمات الطلابية والعديد من الجمعيات النسوية معا من أجل التعبير عن مطالبهم على مدى العقود الماضية[3]، فقد شهدت الجزائر العديد من الاحتجاجات التي تعبر عن عدم الارتياح الشعبي تجاه نظام الحكم غير قادر على تلبية احتياجاتهم، فقد اجتمعت العديد من ديناميات المجتمع المدني في 15 جوان 2019 للتوصل إلى اقتراح مشترك لخارطة طريق الإنتقال، فبعد رئاسيات 12 ديسمبر 2019 الذي كان جل المترشحين في الانتخابات من النظام السابق للرئيس بوتفليقة، حيث سجلت المشاركة الانتخابية 39.83% وفاز فيها السيد عبد المجيد تبون بنسبة 58%.

---

[1]: شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع التنمية، كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014)، ص: 116.

[2]: Laurence Thieux, Algérie, Société Civile, Mouvement De Contestation Populaire Et Transformations De La Scène Politique., Quadernsdelamediterrània28-29,(2019),P: 65

*: حسب المرصد الوطني للمجتمع المدني، فقد بلغ عدد الجمعيات على المستوى الوطني إلى غاية 2023/12/31: 136000، ؛ فعدد الجمعيات الوطنية في الجزائر 1134جمعية، عدد الجمعيات البلدية بما في ذلك لجان الأحياء: 101.439، عدد الجمعيات الولائية: تقدر بـ 33.444 جمعية. للمزيد انظر: (احصائيات الجمعيات في الجزائر، المرصد الوطني للمجتمع المدني، متحصل عليه من: https://marsad.dz/?p=19897 تم الاطلاع عليه بتاريخ: (2023/07/12).

[3]:Laurence Thieux,op.cit, p: 59.

وارتكزت سياسة الرئيس على اشراك المجتمع المدني في ظل تواصل الاحتجاجات ورفض الشارع لمبدأ تغيير الأشخاص لا تغيير النظام، أمام هذه المطالب استغلت السلطة انتشار جائحة كورونة وتوقفت الاحتجاجات وقامت بتمرير أجندتها السياسية، بدءا بالتعديل الدستوري من خلال استفتاء 1 نوفمبر 2020، كما تم انشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني، ونصت العديد من مواد الدستور الجديد على تشجيع نشاط المؤسسات المدنية ضمن أطر الديمقراطية التشاركية من خلال (المادة 16)، وحق انشاء الجمعيات ولا يمكن حلها إلا بقرار قضائي في (المادة 53)[1]، توجهت الجزائر لتعزيز العمل الجمعوي في التعديل الدستوري الجديد بهدف تحقيق التنمية على المستوى المحلي والوطني وفي سياقها السياسي، والاقتصادي مع هذا يبقى الانتظار للممارسة الفعلية للمجتمع المدني على أرض الواقع.

ثالثا: القطاع الخاص: يشير مصطلح "القطاع الخاص" إلى مجال النشاط المكون من شركات أو جمعيات أو منظمات لا تعتمد بشكل مباشر على الدولة أو إدارتها أو السلطات المحلية، حيث لا يتم استثمار الأموال العامة أو لا يتم استثمارها بشكل ضئيل[2] ويتكون القطاع الخاص من:

- ✓ الشركات أو الجمعيات الخاصة للقانون الخاص.
- ✓ البنوك ذات رأس المال الخاص والاقتصاد الاجتماعي، بما في ذلك الصناديق المشتركة.
- ✓ التعاونيات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

نظرا للإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر قبل أحداث 1988؛ والتي تزامن مع المستجدات الدولية والضغوط الدولية، ومن بين أبرز العوامل المؤثرة في المشهد السياسي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات من 1985-1986، فإن تنويع الصادرات بما يتجاوز البترول وقطاع المحروقات، هو موضوع تطلب تحديث المعرفة حول الاقتصاد المخطط مركزيا وإصلاحه الذي تم نشره على الجهات المعنية والمدراء التنفيذيين والاقتصاديين والإخصائيين، كما لجأت الجزائر إلى المشورة الدولية ولإسراع وتيرة الإصلاح واحتواء الضغوط الداخلية، والصراعات داخل السلطة والفترة الصعبة من إنعدام الأمن، والحصول على المساعدات المالية من صندوق النقد الدولي والتدابير المرتبطة بها عززت بدورها الحاجة للإصلاح، حيث تم التأكيد على تحرير السوق وجعله يلعب دورا هاما في

---

[1]: نوري دريس، المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، مبادرة الإصلاح العربي، (أفريل 2023)، ص: 08

[2]: Secteur Privé: Définition Du Secteur Privé, "**Toupictionnaire**": Le Dictionnaire De Politique , Sur Le site: Https://Www.Toupie.Org/Dictionnaire/Privatisation.Htm Consulté Le: (12/07/2023).

تخصيص الموارد، وقد نص تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز القدرات الوطنية للتخطيط الاستراتيجي في الداخل؛ لإعادة التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام من حيث التثمين والتنمية الإنتاجية، كما استند برنامج التحول الاقتصادي الذي اقترحه الخبراء إلى النقاط التالية: [1]

- ✓ استقرار الاقتصاد الكلي الذي يشترط صرف المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي.
- ✓ تسهيل تنمية القطاع الخاص عن طريق إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى المدخرات.
- ✓ إطار قانوني مناسب يقلل من تكاليف المعاملات، وادخال قانون المنافسة دون تأخير لتكريس نشاط تحرير استثمارات القطاع الخاص.
- ✓ تدعيم الدولة لإئتمان التصدير وضمان الجودة لتشجيع الشركات الخاصة على تصدير المزيد، لاستفادة أرباب العمل في القطاع الخاص من الاندماج بشكل أفضل في الهيئات التشاور وصنع القرار.

فمن حتمية ارتباط القطاع الخاص في الجزائر بالتنمية فقد ارتكز على العديد من السمات من أهمها :[2]

– النشاطات الرئيسية: وقد وزعت حسب القطاعات التالية: الخدمات (45%)، الأشغال العمومية(32%)، الصناعة الغذائية(19%)، الفلاحة والصيد البحري(12%)، الخدمات ذات الصلة بالصناعات(0.3%) الإستثمارات.

– طبيعة المؤسسات: حيث تم تحويل المؤسسات الكبيرة على صغيرة ومتوسطة الحجم بهدف التحكم في تسييرها، في عامي 2005–2006 اعتمد القطاع الخاص في الجزائر على ثلاث أسس حددت في الخوصصة، الاستثمارات، الشراكة.

1– الخوصصة: المقصود بها العملية التي تتكون من بيع أصول أو نشاط أو مؤسسة، أو شركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويقال أن الخوصصة تكون جزئية إذا تم بيع جزء فقط من رأس

---

[1]: Wladimir Andreff, Réformes, Libéralisation, Privatisation En Algérie: Point De Vue D'un Outsider En 1988-1994,Confluences Méditerranée, Numéro 71,(Automne 2009), P: 43

[2]: ابتسام قرقاح، دور الفواعل قير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989–2009)، (أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر –باتنة1–، 2011/2010)، ص: 99.

المال، أما العملية العكسية للخوصصة هي التأميم، ويمكن تكون أهداف الخوصصة الأيديولوجية في كثير من الأحيان متعددة: [1]

- ✓ الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد.
- ✓ الانفتاح على المنافسة في مجال نشاط كان في حالة احتكار.
- ✓ منح الشركات المزيد من المرونة (تعيين المدراء، اتخاذ القرار).
- ✓ جلب إيرادات إضافية للدولة.

– **البيئة المؤسسية لعملية الخوصصة في الجزائر:** عملية الخوصصة للشركات التابعة للدولة في الجزائر تم الإعلان عنها في عام 1995، بين عامي 2005– 2007 استحوذ المستثمرون من القطاع الخاص على حصة 70% في شركة الصلب التابعة للحكومة Sider وحصة 100% في شركة تصنيع المنظفات المملوكة للدولة **Enad**، بالإضافة إلى الاستحواذ على حصص العديد من الشركات الصغيرة المملوكة من السلطات المحلية، التي كان تأثيرها الاقتصادي طفيف جدا، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضا للغاية مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويركز بشكل أساسي على صناعة الوقود، وبالتالي فإن عملية الخوصصة في الجزائر لم تنطلق حقا، على عكس بلدان الكتلة الشرقية أو في أمريكا اللاتينية، ففي بداية التسعينات تم إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية تمت بسبب القيود التي تفرضها صندوق النقد الدولي(**IFM**) والبنك الدولي(**WB**)، ونتيجة لهذه الشروط البنيوية المختلفة اتخذت خطط التكيف شكل تحرير الأسعار [2]، وتشديد قيود الميزانية على الشركات المملوكة للدولة، ورفع الاحتكارات على التجارة الخارجية، والتسيير الذاتي للبنك المركزي، وادخال قواعد الاحترازية للأعمال المصرفية ونظام مالي، كان من المفترض أن يحدث التحول في الإطار المؤسسي زيادة جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر (أي الخوصصة)، وإلى تنفيذ اقتصاد سوق قادر على المنافسة في عالم معولم، كما يظهر تحليل الأمم المتحدة للإطار المؤسسي لاقتصاد السوق في الجزائر تأخرا معينا مقارنة بالدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يعيق جاذبية الجزائر من حيث الاستثمار الأجنبي، وخلصت هذه الدراسات للمؤسسات الدولية أن الإطار المؤسسي الجزائري يمكن وصفه بأنه متخلف، كما

---

(1): Privatisation, Définition De La Privatisation, "**Toupictionnaire**": Le Dictionnaire De Politique , Sur Le site: https://www.toupie.org/Dictionnaire/Privatisat ion.htm consulté le: (12/07/2023).

(2): Lyazid Kichou, Privatization In Algeria: An Institutional Economic Analysis If The Privatization Process, Journal Of Economics And Business, Volume: Xiv ,N=°01,(2011),P: 111

تشير دراسات التطور النسبي للقطاع الخاص التي أبرزت أن الإطار القانوني لايزال يتميز بنقائص جزئية في المعايير واللوائح المعمول بها للأعمال التجارية.[1]

– **الإطار القانوني للخوصصة:** شهد الاستثمار في الجزائر عدم استقرار منذ 1962 حتى الآن، في هذا الصدد تم ادخال ما لا يقل عن 10 تحولات أساسية؛ بمعنى تعديلات جوهرية للقانون الساري إن لم يكن تغيير كامل، خلال هذه الفترة يبدو أن تكرار التغييرات مبالغ فيه بالنسبة للتشريعات التي تنظم مثل هذه الهيكلية لتنمية الاقتصاد الوطني، وهذا ما يوضحه الجدول وابرازه اللائحة القانونية للاستثمار الجزائري من (1962– 2022):

جدول رقم 10: لائحة القوانين الأساسية المتعاقبة التي تحكم الاستثمار في الجزائر (1962–2022)

	المرجع القانوني
1	القانون رقم 63–277 المؤرخ 26 يوليو 1963 بشأن قانون الاستثمار – 53-1963
2	الأمر رقم 66–284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 بشأن قانون الاستثمار
3	القانون رقم 82–11 المؤرخ في 21 أغسطس 1982 المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص – 34-1982
4	القانون رقم 88–25 المؤرخ في 12 يوليو 1988 بشأن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة -28 - 1988 قانون المالية لعام 1989) 1989-54 -نظام ضريبة الاستثمار القانون 90–10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالمال والائتمان (IDE – المواد من 181 إلى 187)
5	القانون رقم 93–12 المؤرخ 5 أكتوبر 1998 المتعلق بتنمية الاستثمار – 93 19-64 الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار
6	الأمر 06–08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 الذي يعدل ويكمل الأمر 01–03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار – 47–2006
7	المرسوم 09–01 المؤرخ 22 يوليو 2009 بشأن قانون التمويل العقاري لعام 2009 (المواد 58 وما يليها).
8	القانون رقم 16–09 المؤرخ في 3 أغسطس 2019 بشأن تشجيع الاستثمار 46-2016 - القانون 20–07 المؤرخ 4 يونيو 2020 بشأن LFC لعام 2020 (المواد 46 وما يليها) – 33-2020
9	القانون رقم 22–18 المؤرخ 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار – 50-2022

المصدر: Investissement Privé National: Clé De La Diversification Economique, Par: Care, sur le site: https://care.dz/fr/espace-presse/investis,Consulté Le (16/07/2023).

[1]:Lyazid Kichou, Op.Cit, P: 112 .

– يتضح من خلال اللائحة القانونية أن مكان الاستثمار الخاص كان دائما في محل الشك، بشكل مباشر أو غير مباشر وهو ما تبينه هذه التغييرات حتى عام 1988، كان الاستثمار الوطني الخاص محصورا في دور هامشي حتى لو اعترفوا بأهمية دوره الاقتصادي، فقد فشلت الحكومات المتعاقبة حتى الآن في الانفاق على كيفية الربط الفعال بين الرأس المال الخاص والسياسة العامة.

– لم يكن أمام الجزائر خيار سوى الشروع في تنفيذ بذور التحرير الاقتصادي الذي سيتم تنفيذها من خلال تشجيع القطاع الخاص، وتطبيق التقشف، إطلاق برامج الخوصصة، ومع ذلك اتسمت خطط التحرير الاقتصادي بالانقسامات القوية داخل النخبة السياسية، كانت الأهداف الرئيسية وراء عملية الخوصصة والاستثمار كما تم تحديدها في قانون الاستثمار الخاص المحلي سنة 1982 هي:

- ✓ خلق فرص العمل.
- ✓ المشاركة في توسيع المبادرات الانتاجية الوطنية.
- ✓ استكمال القطاع العام.
- ✓ سد فجوة التنمية المحلية.

إلا أن عملية الخوصصة اتسمت بالارتباك والتعسف والعرقلة التشريعية والإدارية، وكذلك المقاومة من الطبقة الحاكمة، ونشأت صراعات بين الوزارات مثل: المجلس الوطني للمشاركة في الدولة(**CNPE**) والمجلس الوطني للخوصصة(**CNP**)، لأنه لم يكن من الواضح عدد الشركات التي كانت جزء من برنامج الخوصصة[1]، فمن الواضح ما يعيق خوصصة المؤسسات العامة صغر حجم القطاع الخاص في الجزائر، افتقارها لهياكل مؤسسة وممارسات إدارية حديثة، فمن الصعب أن يتمكن القطاع الخاص من استيعاب الصناعات الكبير المملوكة للدولة، لذلك تتطلب الخوصصة الناجحة درجة أعلى من الدعم من خلال توسيع آليات الخوصصة كإنشاء سوق الأوراق المالية، واعتماد ممارسات محاسبة موحدة مع قدر من الشفافية من شأنه تعبئة المدخرات المحلية وجذب الشراكات الأجنبية والاستثمارات المباشرة، وهو أمر ضروري لمواكبة التكنولوجيا والادارة الجديدة.[2]

---

[1]: Mhamed Biygautane, Mohammed Lahouel, The Political Economy Of Privatization In The Maghreb Region: How Domestic And External Factors Have Shaped The Privatization Process And Outcomes, (Dubai School Of Government Working Paper Series No. 11-05, November 2011),P: 04.

[2]: Nicole Laframboise, Patricia Alonso-Gamo, Alain Feler, Achievements And Future Challenges, Sur Le site: https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557756916/ch08.xml , consulté le: (12/07/2023)

2- الشراكة: بالأخص عقود الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، في أنماطها المختلفة سواء شراكة تعاقدية؛ والتي تأخذ أشكال مختلفة التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي والامتياز، أما الشراكة التعاونية التي تضمن مشاركة جميع الأطراف المشاركة في اتخاذ القرار ويغلب عليها القطاع الخاص أكثر، فقد نما القطاع الخاص بنسبة 6% إلى 8% خلال السنوات الأخيرة الخمسة، وبلغت ذروته 11 للأعمال الزراعية و20 للإلكترونيات، ومع ذلك لا يملك القطاع الخاص القدرة الكافية لاستيعاب أصول القطاع العام بمفرده، ويبقى الشريك الفرنسي المستفيد من امتيازات الشراكة مع الجزائر، فلابد من إعادة النظر في القطاع الخاص، هذا التصور له جذوره في العلاقات التجارية التي سادت لعقود بين الوكلاء الاقتصاديين الأجانب والشركات العامة الجزائرية، فمنذ عام 1998 تجاوز القطاع الخاص القطاع العام، في عام 200 مثلت 55% من القيمة المضافة بإستثناء المحروقات وبالعودة إلى سنة 1979، فالملاحظ هو انخفاض مساهمة القطاع الخاص إلى 37% وتم إنشاء قاعدة صناعية قوية[1]، تمول من عائدات النفط والدين الخارجي ولم يمنح القطاع الخاص دروا مكملا للقطاع العام إلا في سنة 1982، وكانت الإنطلاقة الفعلية لهذا القطاع في سنة 1995و ذلك بفضل التوازنات المالية الرئيسية.

و قد أكد المتحدث باسم الجزائر خلال مشاركته في المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والذي بثته وكالة الأنباء الجزائرية، أن عملية مشاركة القطاع الخاص في الجزائر امتدت لمجالات حيوية أخرى [2]، من النقل والطاقات المتجددة ومن ثم لابد العمل على تحديث الإطار القانوني بهدف تكريس هذه الشراكة وتوسيع مجالاتها، على أن تصبح أداة استراتيجية للإدارة وتمويل بطريقة مستدامة تجعل من الممكن الحفاظ على مصالح الدولة والمواطن، كما أشار للإجراءات المتمثلة في قرار رئيس الجمهورية " السيد عبد المجيد تبون" بإزالة جميع العقبات الإدارية والبيروقراطية الي أعاقت إطلاق العديد من الاستثمارات الخاصة، وهو القرار الذي مكن من العودة إلى خدمة غالبية الاستثمارات وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل.

كان لمركز الحكم والإدارة في أثر على كبير على رسم السياسة العامة وصنع القرار، فقد واجهت الجزائر كنظيرتها من الدول الداعمة للاشتراكية الكثير من المشاكل والعقبات التي فرضتها البيئة الدولية،

---

[1]: Omar Ramdane, Le Développement Du Secteur Privé, Sur Le site: Https://www.Senat.Fr/Ga/Ga37/Ga378.Html Consulté Le: (12/07/2023).

[2]: Algeria Press Service, ODD: L'expérience De l'Algérie En Matière D'implication Du Secteur Privé Mise En Avant A Beyrouth, Sur Le site Https://Www.Aps.Dz/Economie/153214-Forum-Arabe-Pour-Le-Developpement-Durable-A-Beyrouth- Consulté Le: (16/07/2023).

لاسيما التحولات الاقتصادية وما صاحبها من أزمات، فتغيير طبيعة التسيير من الذاتي للاشتراكي لتطبيق سياسات تنموية تعتمد على الاقتصاد الريعي؛ نظرا للموارد الطبيعة التي تملكها الجزائر بالإضافة لزيادة أسعار النفط جاءت كنظرة تصحيحية للسياسة التي اعتمدتها في النهج السابق، لم يسلم أيضا من الأزمات نتيجة المشاكل الداخلية للبلاد والصراع على السلطة، ليكون تحول ميزان القوى على المستوى دولي متغير حاسم في ترتيب العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، لتنتقل الجزائر من مفهوم الاقتصادات المخططة مركزيا إلى السوق الحر الذي يدعم إلى حد كبير قضايا فيما يتعلق بالعلاقة بين اقتصاد والروابط الاجتماعية، فالواقع أن تدابير الإصلاح أملتها المؤسسات المالية والدولية في إطار الإصلاحات البنيوية التي تبنتها العديد من الحكومات تشكل منظور التحول إنشاء اقتصاد السوق أي إنشاء مؤسسات تضمن الممارسة الكاملة لآثار آلية السوق، وإشراك مختلف الفواعل في صنع واتخاذ القرار، رغم مختلف سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي التي تبتنها الجزائر من أجل تنويع الاقتصاد ودعم النمو خلال جميع مراحل التغيير إلا أنها اتسمت بالظرفية وعدم الاستمرارية وتأثرها بالتحولات الداخلية وعدم وجود تناسق بين التخطيط والتنفيذ وظهور قضايا فساد كبيرة عرقلة مساعي الإصلاح والتطور.

خلاصة الفصل:

ما يميز السياسة العامة في الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الراهن، هو تغيير نمط التسيير من الذاتي والاشتراكي إلى التوجه نحو السوق الحرة، إلا أن طبيعة النظام السياسي وبيئته المعقدة لم تتغير، فقد سايرت طريقة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، كما تميز المشهد السياسي في الجزائر بالعديد من الصراعات السياسية حول السلطة والتوجه الأيديولوجي للدولة، وهو ما كان واضحا في مرحلة التسيير الذاتي فرغم المراسيم والتوجيهات الحكومية المختلفة لها وقوة القانون، إلا أن التطبيق الفعلي كان غير متسق للغاية على جميع المستويات، فقد أدت محاولة هيكلة أو بنية موحدة على التنظيم الذي لم تكن أصوله موحدة إلى احتمال حدوث إنحرافات، واستند هذا الأسلوب في العمل بشكل عام للعداء المحدد للتقدير الذاتي بين أعضاء الدولة وأجهزة الحزب أي عدم تواجد آلية حقيقية لتنفيذ المراسيم في إطار الصراع السياسي والاقتصادي على الحكم الذاتي، والتنظيم الدقيق لكل منها ويعتبر التسيير الذاتي إلى حد كبير نوعا مثاليا وليس واقعيا، مع الأخذ بعين الإعتبار التمييز بين المؤسسات التي تم انشاؤها واضفاء الشرعية عليها، وتلك الهياكل الفوقية الإدارية بشكل أساسي التي تم إنشاؤها لاحقا، بالنسبة للبعض ظلت المراسيم التي صدرت في مارس نموذجا مثاليا، ومنحها قدر معينا من الأصالة الثورية على عكس من ذلك مثلت البنية الفوقية القوة المتزايدة باستمرار النخبة الجديدة في الدولة.

إن التحول في السياسة نحو النهج الاشتراكي للتسيير جاءت عقب نتائج المرحلة الأولى، رغم استمرارها الى سنه 1971 وتبعها تحولات سياسية جديدة على مستوى السلطة، الحزب أو الجمعية وخلافة بومدين بعد الإنقلاب عن الرئيس بن بلة وإنشاء تحالفات سياسية سنه 1965، وترسيخ مركزية الحكم والإدارة وزيادة البيروقراطية في المقابل تغيير السياسة الاقتصادية والتوجه نحو السياسة التنموية المركزية الاشتراكية، والإعتماد على الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية مع اعتماد الاقتصاد الريعي، أيضا الإصلاحات في القطاع الزراعي من خلال الثورة الزراعية، اتسمت الخطط التنموية بالمدى القصير ما بين ثلاث سنوات وأربع سنوات تحت مسمى الخطط الثلاثية والرباعية، لتزدهر سياسة الجزائر على المستوى الخارجي، من خلال ديبلوماسياتها ونصرة القضايا التحررية وتقرير المصير وتحقيق المكانة الدولية الهامة، لكن التحولات الدولية كانت نقطة حسم في السياسة الداخلية الجزائرية، التي تزامنت مع ظهور الأزمة الاقتصادية لتواجه انخفاض أسعار النفط، أدى إلى انخفاض مستوى المعيشي للمواطنين والصراعات على الحكم والتي ظهرت للعلانية انعكست على شرعية النظام ورغم الوعود التنموية، فتولي

الشادلي بن جديد بعد وفاة بومدين عمل على إلغاء السياسات السابقة خاصة الثورة الزراعية، فهي كانت بمثابة الانفتاح الاقتصادي للسوق الحرة وإصلاحات المشكلات والتنمية المركزية، فبعد أحداث 1988 كان للمؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق الدولي والبنك الدولي دور في إعادة الهيكلة الاقتصادية، لتدخل الجزائر في التسعينات مرحلة كساد وعجزا اقتصاديا بسبب انخفاض النمو وارتفاع المديونية الخارجية وانخفاض الإنتاج بسبب انخفاض النمو وارتفاع المديونية الخارجية، وتفاقم معدلات البطالة، فرض على الجزائر القيام بإعادة جدول ديونها وتابعتها للخارج، وفرض تسيير التشاركي بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار الحوكمة.

وعرفت الجزائر ما بين 2001 –2019 الخطط التنموية الخماسية الممولة من واردات النفط، وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد الجزائري، وقدرة الدولة على دعم برامج الاستثمار، فارتفاع أسعار النفط حقق انتعاش الاقتصاد مع استمرارية الاعتماد على قطاع المحروقات، وعدم تنويع الاقتصاد رغم المجهودات المبذولة لتنمية القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي إلى أن الأداء الاقتصادي واستناده على الإنفاق الحكومي، هذا الأخير سمح للكثير من الشخصيات البارزة والحكومية تصدرها لقضايا الفساد واستغلال المناصب بسبب المركزية أثرت بشكل كبير على تنفيذ سياسات وفشلها.

الفصل الرابع:
تقييم السياسة العامة وأفاق اعتماد التفكير الاستراتيجي في الجزائر

يطبق تقييم السياسات مبادئ وأساليب التقييم لفحص محتوى السياسة، أو تنفيذها و تأثيرها؛ فالتقييم هو النشاط الذي من خلاله تطور مفهوم السياسة العامة وقيمتها وفائدتها، حيث يعمل عموما على مستوى الأنظمة ويمكن أن يؤثر على الأنظمة المعقدة بطرق يمكن تحسين البرامج والقرارات، كما يمكن أيضا أن يكون وسيلة فعالة من حيث التكلفة لإحداث التغييرات الإيجابية في العديد من القطاعات، وهناك العديد من السياسات العامة تكون على مستويات مختلفة (الحكومية، محلية، وتنظيمية)، ويستخدم تقييم السياسات مجموعة من أساليب البحث للتحقيق بشكل منهجي في فعالية تداخلات السياسة والتنفيذ والعمليات، وتحديد جدارتها أو قيمتها من حيث تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الجهات، فمن المهم توضيح تقييم السياسة العمامة في الجزائر، وفهم هذا السياق يوفر معرفة لأهمية التقييم في العملية السياسية وتطوير البرامج والقرارات، التي ترتكز على تعريف المشكلة، تحليل السياسات، تطبيق الاستراتيجيات المختلفة، فسن السياسة مع وجود العديد من النظريات المتعلقة بعملية وآليات التغيير يعتبر جزءا من العملية السياسية؛ التي تكون مجالا للمقارنة بين الأهداف والنتائج فتقييم السياسة العامة في الجزائر على مدار تطورها من حيث محتوى السياسة، وتنفيذها أو تأثيرها يتطلب أسلوب عمل جديد يتميز بالثقة والاستقلالية والقدرة على التنبؤ بالنتائج، فلا يمكن تحقيق هذه الميزة إلا من خلال اعتماد التفكير الاستراتيجي كاستراتيجية رسم السياسات في الجزائر وهو ما سنطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: واقع السياسة العامة في ظل تفشي ظاهرة الفساد.

يمكن تعريف التقييم في مجال السياسة العامة، بعبارات عامة جدًا على أنه أداة تحليلية والإجراء التطبيقية أو القيام بالأمرين معا؛ أولاً تتضمن أبحاث التقييم باعتبارها أداة تحليلية دراسة برنامج السياسة للحصول على جميع المعلومات ذات الصلة بتقييم أدائه سواء العملية أو النتيجة، ثانيًا يشير التقييم كمرحلة من مراحل دورة السياسة بشكل عام إلى الإبلاغ عن هذه المعلومات مرة أخرى إلى عملية صنع السياسات، ومع ذلك ظهرت مجموعة مذهلة من المفاهيم والمصطلحات في هذا المجال بشكل خاص نظراً للتطور الأخير في "الموجة الثالثة" لمفردات جديدة (مثل التدقيق الإداري، والسياسة التدقيق ومراقبة الأداء) في ضوء التعريف الذي يركز على وظيفة التقييم، وبالتالي ينظر تحت سطح المصطلحات المتنوعة، يصبح من الواضح أن المصطلحات المختلفة "تغطي نفس الأسس تقريبًا " وهكذا التحليلية سيتم تضمين الإجراءات التي أصبحت تسمى "تدقيق الأداء" في المفهوم المقدم، باستثناء "التدقيق المالي" الذي يتحقق من مدى امتثال الإنفاق العام لأحكام الميزانية ولن يتم احتسابه كتقييم، نظرا لتوسع دائرة البحث و التدقيق في المجال المالي، و سنطرق في هذا المبحث للعديد من القضايا المتعلقة بالفساد و الأطر القانونية لمحاربته في الجزائر على المستوى التشريعي وآليات استحداث لها، على المستوى الوطني و الدولي مع تقييم مدى نجاعة أو فشل سياسة المجابهة و مدى تأثيرها على السياسة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: قضايا الفساد وانعكاسها على رسم السياسة العامة في الجزائر

يشكل الفساد عائقا خطيرا أمام الاقتصاد الجزائري خاصة أمام قطاع الاستثمار، حيث تغلغلت ثقافة المحسوبية في العديد من جوانب الاقتصاد الجزائري، مما يعزز ممارسات المحسوبية واستخدام العلاقات لإنجاز الأمور، تعتبر الرشوة ومدفوعات التسهيل من الممارسات الشائعة أيضا على الرغم من كونها جرائم جنائية، يتم استخدام الرشاوي والأموال بشكل رئيسي للتغلب على العقبات البيروقراطية، يجرم الإطار القانوني مجموعة كبيرة من جرائم الفساد لكن التنفيذ لا يزال يمثل تحديا، مع تورط الشخصيات الحكومية و القدرة على الإفلات من العقاب، كما يرجع الباحثون أسباب الفساد للجانب السياسي والثقافي لدول العالم الثالث، فحين تنخفض بانتظام في الدول الديمقراطية قد يؤدي تطبيق القانون الفعال إلى تعزيزه، وبالمثل فمعظم معدلات الفساد المرتفعة تحدث غالبا في البلدان المنخفضة الدخل، وفي الجزائر يبلغ دخل الفرد 3900 دولار سنويا حسب البنك الدولي، وهو مستوى منخفض للغاية مقارنة بالمعايير

العالمية، فتكلفة المعيشة أقل بكثير من المتوسط العالمي هذا يشير إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية هائلة.[1]

و تشير بعض الدراسات لمحددات الفساد وفق نظرية كفاءة الأجر ونظرية الوكالة، نظرية الإختيار العام والنظريات الثقافية والمؤسسية "الكلي"، يتيح اختيار هذه النظريات تحليل الأسباب المحتملة للفساد العام من زوايا مختلفة، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى أربع فئات مؤسساتية سياسية، اجتماعية واقتصادية، فتركز نظرية الوكالة على الفرد وتقاسم السلطة، في حين تركز نظرية أجر الكفاءة بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية مثل العلاقة بين الإنتاجية والبطالة، تقوم نظرية الاختيار العام بتحليل الظواهر السياسية باستخدام الأساليب الاقتصادية، النظريات المتعلقة بالاختلافات الثقافية تتناول بشكل رئيسي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تسمح النظريات المعبأة بفحص الفساد على ثلاثة مستويات: المتوسط (المنظمة)، والجزئي (الفردي)، والكلي (السياقي)، فهناك اعتقاد أن هذه النظريات المختلفة متكاملة وتسمح بفهم تعقيد الفساد بشكل أفضل[2].

الفرع الأول: البيروقراطية و مسار عرقلة الممارسة العملية للخدمة العمومية

ينطوي قطاع الخدمات العامة في الجزائر على مخاطر فساد عالية بالنسبة للشركات، تعاني الإدارات المحلية من عدم كفاءة والفساد والمحسوبية[3]، تمثل البيروقراطية الحكومية غير الفعالة عائقا رئيسيا أمام الأعمال التجارية، ويتم تطبيق السياسات واللوائح بشكل غير متسق في الممارسة العملية، وفي الواقع تتسم البيروقراطية في البلاد بالغموض وتفتقر إلى الرقابة والشفافية، وتستخدم الرشاوي أحيانا كوسيلة لتجاوز البيروقراطية وتجنب التدخل الحكومي، يستغرق بدء شروع تجاري في الجزائر وقتا أطول مقارنة ببقية المنطقة، لكن العملية أقل تكلفة وينطبق الشيء نفسه على التعامل مع تراخيص البناء.

الفرع الثاني: إدارة الأراضي و ديناميكية الفساد العام

هناك خطر كبير للفساد بالنسبة للشركات التي تتعامل مع السلطات العقارية الجزائرية، حقوق الملكية معترف بها ومحمية بموجب القانون، ولكن الحماية الفعالة لحقوق الملكية محدودة بسبب

---

(1): the avrage annual income, https://www.worlddata.info/average-income.php on website: (28-09-2023h: 16: 12h)

(2): Jean Oda César Et Nadia Smaili, Écosystème De Lutte Contre La Corruption: Une Approche Intégrative , Revue Publique Ethique ,Vol. 23, N° 1,(2021), Sue Le site: **https://journals.openedition.org/ethiquepublique/** Consulté Le: (07/10/2023) a: 04: 06

(3): بخباز عبد الله، جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية،(مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017)، ص: 88.

الإجراءات القضائية المطولة، وعدم القدرة على التنبؤ بالنتائج، النفوذ السياسي، الفساد فالشركات تشكو من صعوبة الأراضي وتمنع الحكومة من قدرة الأجانب على شراء الأراضي في الجزائر لتجنب المضاربة، كما ثبت أن تسجيل الملكية أمر صعب بالنسبة للشركات، فقد عانى إنشاء الطريق السريع بين شرق وغرب الجزائر، والذي يطلق عليه أغلى طريق سريع في العالم (تقدر قيمته بـ 13 مليار دولار أمريكي) من الفساد منذ بدايته في عام 2006[1]، في منتصف عام 2015 حكمت المحكمة على 15 شخصا لهم صلة بالقضية بينهم موظفان سابقان في وزارة الأشغال العمومية بالسجن لمدة عامين، ضابط مخابرات سابق لمدة ثلاث سنوات، بينما حكم على مدير الطريق السريع السابق محمد خلادي، ومستشار الشركة الصينية شتمي مجذوب بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة قدرها 35 ألف دولار أمريكي بتهمة غسل الأموال المرتبطة بالقضية، وتم تغريم 07 شركات دولية مرتبطة بالقضية بمبلغ 55ألف أمريكي منها.

الفرع الثالث: القطاع الحكومي و فساد إدارة الجمارك

انتشر الفساد أيضا في قطاع الجمارك، إن مستوى الشفافية داخل سلطات الحدود منخفض، وتكثر المطالب بالمدفوعات غير المنظمة ويرى مدراء الأعمال أن الإجراءات مرهقة، قامت الجزائر بتسهيل عملية التجارة عبر الحدود من خلال تحديث البنية التحتية في ميناء الجزائر العاصمة، لكن الوقت والتكلفة اللازمين للتجارة عبر الحدود، تعتبر أعلى من المتوسطات الإقليمية وتواجه الشركات بشكل روتيني تأخيرات لأسابيع وحتى أشهر عند تخليص البضائع عبر الجمارك.

الفرع الرابع: قضايا التحايل و تحويل الأموال في القطاع العام

يواجه قطاع المشتريات العامة الجزائري مخاطر الفساد بسبب تحويل الأموال؛ فغالبا ما يتم تحويلها إلى الشركات والأفراد وانتشار المحسوبية بين المسؤولين، وفي عام 2015 أطلقت الحكومة تحقيقا كبيرا في قضايا الفساد في شركة سوناطراك التابعة للقطاع العام[2]، وتنطوي القضية على منح عقود عامة مباشرة دون عطاءات مفتوحة، وتضخم أسعار العقود، ورشاوي بالملايين الدولارات وتم الحكم على العديد من الأشخاص والشركات المرتبطة بالقضية بتهمة الاختلاس وغسل الأموال والرشوة، ومن بين المدنيين رئيس سوناطراك السابق بلقاسم بومدين الذي حكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات مع وقف التنفيذ وغرامة

---

[1]: محمد حمشي وآخرون، حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر: انتفاضة واحدة ومقاربات شتى، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص: 419.

[2]:نفس المرجع، ص: 419.

قدرها 18600 دولار أمريكي، وتلقى أبناءه حكما بالسجن لمدة 6 و5 سنوات على التوالي، الحكم على المدير التنفيذي السابق للبنك الشعبي الجزائري وابنه (مغاوي الهاشمي) بالسجن لمدة 5 سنوات و6 سنوات، كما تلقى العديد من الأشخاص الأخرين بالسجن وتم تغريم ثلاث شركات(**funkwerk plettoc** الألمانية، **suipem** الإيطالية للمقاولات الجزائرية، **funkwerk-contel** الألمانية الجزائرية) بمبلغ يتراوح بين 37، 000 و47، 000 دولار لكل منها.

الفرع الخامس: الصناعة الاستخراجية بين تنامي الفساد و ضعف التنمية

تحمل الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية في الجزائر مخاطر الفساد عالية، وينطبق هذا بشكل خاص على قطاع الطاقة حيث تم الابلاغ عن مستويات عالية من الفساد، توفر الحكومة الحد الأدنى من المعلومات للجمهور حول الترخيص والتعاقد في الصناعة الاستخراجية، ولا تكشف سوى القليل من التقييمات البيئية وعائدات الموارد، على الرغم من أن الموارد الطبيعية تمثل مؤخرا 97% من اجمالي الصادرات.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لمنع ومكافحة الفساد

لم تكن الحكومة بشكل عام فعالة في تنفيذ قوانين مكافحة الفساد، يجرم قانون العقوبات الجزائري وقانون مكافحة الفساد الرشوة السلبية والايجابية ومدفوعات التسهيل والشراء غير المشروع، وإساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ، لتكون العقوبات على هذه الجريمة الأخيرة أعلى عندما يرتكبها موظفون حكوميون مقارنة بأشخاص طبيعيين، ويعاقب الفساد الرسمي بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين إلى 10 سنوات، في الجزائر الفساد فيها هيكلي بمعنى أنه يقوم على غياب السيطرة على السلطة التقديرية لوكلاء الدولة والهيكلة، فعملت الجزائر على تطوير المنظومة التشريعية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، فاستهدفت عملية تطوير النصوص التشريعية الجزائرية ثلاثة محاور:

- **المحور الإجرائي – المحور الموضوعي – المحور المؤسساتي**
- اهتمت باستحداث أساليب جديدة في مجال البحث والتحري ومعاينة الجزائر المتعلقة بالفساد.
- استحداث جهات جديدة قضائية متخصصة للنظر في قضايا الفساد، وهو ما يصلح عليه بالأقطاب القضائية.
- إعادة النظر في آجال التقادم بغرض حرمان المتورطين من الإفلات من العقاب.

- توسيع الاختصاص الإقليمي لضباط الشرطة القضائية.

الفرع الأول: النظام القضائي للوقاية ومكافحة الفساد:

تهدف من خلاله الجزائر لاستكشاف التدابير العملية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد، كما ركزت على آليات التعامل مع الفساد بالإنضمام إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

أولا: الإنضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والفساد: لجأت الجزائر للتعاون الدولي حيث أصبحت طرفا في العديد من الاتفاقيات الدولية؛ بشأن محاربة الفساد ومكافحة الجريمة والوقاية دوليا من خلال مختلف الأليات والشبكات منها:

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ; «**CNUCC**» اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003.تم التصديق عليه من قبل الجزائر، مع الاحتياط بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128-04 المؤرخ في 19 أبريل 2004[1].

2- اتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته، المعتمدة في مابوتو في 11 يوليو 2003، وصدقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أبريل 2006[2].

- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وقعت بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 8 سبتمبر 2014[3].

ثانيا- المنظومة الوطنية (التشريعية والتنظيمية) لمكافحة الفساد:

- القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم[4].

---

[1]: مرسوم رئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 29 صفر عام 1424 الموافق لـ19 أفريل 2004،المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، الجريدة الرسمية(ج ج د ش)المؤرخ في 25 أفريل 2004، العدد:26، ص:12.

[2]: فرج محمد لامة، إعادة اختراع الإرهاب بعد 11سبتمبر،(بيروت: المنهل للنشر الإلكتروني،2016)، ص: 133.

[3]: المرسوم الرئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 11ربيع الأول عام 1427 الموافق 10 أفريل سنة 2006، ينص الموافقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد و محاربته، الجريدة الرسمية (ج ج د ش) المؤرخ في 2006، العدد:24، ص:04.

[4]: القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد و محاربته، الجريدة الرسمية(ج ج د ش)المؤرخة في 08 مارس 2006، العدد:14، ص:04.

– الأمر رقم 07–01 المؤرخ في 1 مارس 2007 المتعلق بحالات عدم التوافق والالتزامات الخاصة المرتبطة ببعض الوظائف والوظائف.

– الأمر رقم 06–03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتعلق بالنظام العام للوظيفة العمومية.

– القانون عدد 21 لسنة 90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

– المرسوم الرئاسي رقم 15–247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات الوظيفة العمومية.

– المرسوم الرئاسي رقم 06–414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 المتعلق بضبط نموذج التصريح عن الممتلكات[1].

– المرسوم الرئاسي رقم 06–415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 المتعلق بضبط شروط التصريح بأموال الموظفين[2] العموميين غير تلك المنصوص عليها بالفصل 6 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ثالثا– المنظومة التشريعية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يخضع غسل الأموال لقانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[3]، كما يخضع لقوانين الإفصاح وعليهم الإعلان عن أصولهم في غضون شهر من توليهم مناصبهم إذا اكتسبوا ثروة كبيرة وقبل ترك مناصبهم، ولكن تم تطبيق اللوائح بشكل سيء ولم يلتزم بها سوى عدد قليل من السؤولين، ينص الإطار القانوني الجزائري على حماية المبلغين عن المخالفات، الجزائر صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، والجزائر عضو أيضا في فريق العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونذكر النصوص القانونية في هذا الإطار كما يلي:

---

[1]: المرسوم الرئاسي رقم 06–414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المتعلق بنموذج التصريح بالممتلكات، الجريدة الرسمية (ج ج د ش)المؤرخة في 22 نوفمبر 2006، العدد:74،ص:20.

[2]: المرسوم الرئاسي رقم 06–415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يتعلق بتصريح الممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين، الجريدة الرسمية (ج ج د ش) المؤرخة في 22 نوفمبر 2006، العدد:74،ص:25.

[3]: أمر رقم 66–180 المؤرخ في 1966/06/21: ينص على انشاء مجالس قضائية خاصة لمحاربة الجرائم الاقتصادية، وهذا ما تتضمنه المادة الأولى منه، وتتمثل الجرائم في المساس بالثروة الوطنية والخزينة العامة، الاقتصاد المختلط ...الخ.

– القانون رقم 05–01 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المعدل والمتمم، المتعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

– المرسوم التنفيذي رقم 13–318 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013 المتعلق بإجراءات تحديد وتحديد أماكن وتجميد الأموال والممتلكات الأخرى في سياق مكافحة تمويل الإرهاب.

– نظام بنك الجزائر رقم 03–12 مؤرخ في 28 نوفمبر 2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويلها ومكافحتها إرهاب.

بالرغم من هذه التشريعات إلا أن ما كشف البارومتر العربي، تزايد نسبة الفساد في العقد الأخير حيث ارتفعت نسبة الفساد في مؤسسات الدولة من 78% في سنة 2010 إلى 84% في سنة 2019، وظهرت خاصة في تونس والأردن ولكن مع مقارنة الجزائر مع بلدان شمال إفريقيا كتونس والمغرب ومصر نتحصل على ما يلي:

الشكل رقم 13: انتشار الفساد في الدول العربية: مقارنة الجزائر مع دول شمال افريقيا (تونس، مصر، المغرب)

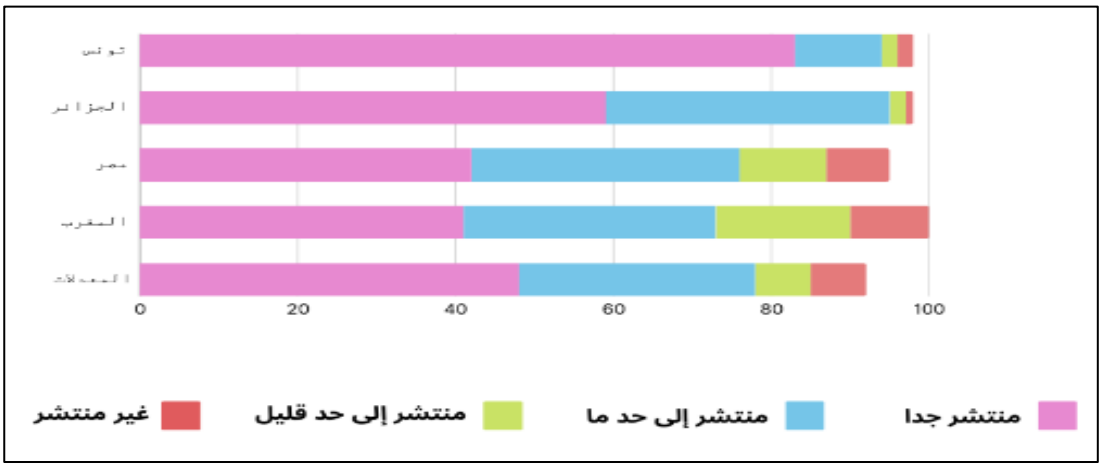

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد 2020، برلين،2021، ص:211.

و قد وضع المؤشر البنود التالية حول انتشار الفساد للدراسة الاستطلاعية التي قام بها: منتشر جدا وقدر قيمته بـ48، منتشر إلى حد ما تتمثل قيمته بـ30، منتشر إلى حد قليل بـ 07، غير منتشر بـ07، فالجزائر تحصلت على 59 و36 بالنسبة للبندين منتشر جدا ومنتشر إلى حد ما، وقد تخطت قيم المؤشر لتأتي في المرتبة الثانية بعد تونس مقارنة بمصر والمغرب، وفسر أيضا تقرير المؤشر العربي كما

أصدرت نتائجه عام 2020 أن الفساد المالي والإداري انتشر في القطاع العام والخاص بنسبة متقاربة، وتوزعت نسب الفساد على ثلاث فئات موضحة في الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم 14: انتشار الفساد في القطاع العام والخاص.

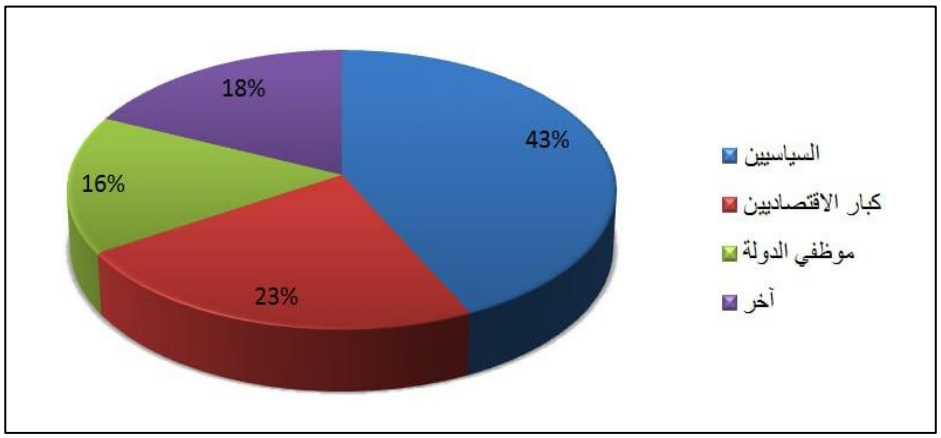

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المركز العربي و دراسة السياسات، تقرير المؤشر العربي(2020/2019)،على الرابط: https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Pages/Arab-Opinion-Index-2019-2020.aspx، تم الاطلاع بتاريخ(2023/10/06).

تمثل 43% فئة السياسيين، و23% فئة كبار الاقتصاديين، 16% موظفي الدولة وينظر إلى هذه القضية على أنها تحدي كبير لتحويل الإصلاحات الدستورية والمنظومة التشريعية إلى ممارسة سياسية سليمة، لاسيما في عصر أصبحت فيه الحماية الاقتصادية أولوية وذلك لأن نجاح هذه الإصلاحات يعتمد على وضع استراتيجية فعالة طويلة المدى والنتائج المتحصل عليها للفساد من خلال المؤشرات السابقة دليل على انحصار دائرته على السلطة ما يعكس طبيعة منظومة الحكم في الدول العربي.

الفرع الثاني: آليات الوقاية من الفساد ومحاربته.

يعتبر الفساد بمثابة فيروسا يضعف أو يؤثر سلبا على الاقتصادات والعدالة والحكم وحقوق الإنسان؛ فهو آفة معاصرة حقيقية يمكن محاربته بفضل الآليات العملية، ويجب أن تكون حملات التوعية، التدريب، بناء القدرات والشفافية ووضع عقوبات صارمة ضد أعمال الفساد المحتملة، بمثابة أدوات يمكن اعتمادها لمحاربة الفساد والحد من آثاره السلبية على المجتمع، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن

تلتزم الحكومات الجزائرية التزاماً راسخاً بمكافحة الفساد من خلال إنشاء هذه الآليات التي تسمح لها بالقضاء عليه على المدى الطويل.[1]

أولا: الأليات التقليدية: التي دعمت مهامها في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، ويشمل الإطار القانوني على أحكام بموجب عدة تشريعات.

- مجلس المحاسبة.

- المفتشية الضبطية القضائية بمختلف فروعها.

ثانيا: الآليات المستحدثة: وتمثلت في كل من:

- خلية معالجة الاستعلام المالي: وتشتمل كل من الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والديوان المركزي لقمع الفساد.

- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تم إنشاؤها بموجب القانون06-01 تطبيق لأحكام الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصادق عليه من قبل الجزائر عام 2004، مهامها وقائية تتم عن طريق جمع المعلومات، إجراء التحاليل والدراسات، تتلقى التصريح بالممتلكات، تهتم بالتحسيس والتكوين واقتراح الحلول الكفيلة لمواجهة ظاهرة الفساد، الهيئة أعدت مؤخرا برنامج عمل لمدة ثلاث سنوات.

- الديوان المركزي لقمع الفساد: تم تشكيل الديوان الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، محددا مهامه وكيفية تسييره وفق المرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 23 جويلية 2014، مع استقلاليته في العمل والتسيير.

ثالثا: هيئات ومؤسسات ومصالح إدارية مركزية محلية: المرصد الوطني للمراقبة والوقاية من الرشوة أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي 96-233 [2]، إضافة إلى مجموعة المصالح المركزية والإقليمية؛

---

[1] Eradiquons La Corruption Grâce A Des Mécanismes Pratiques, Sur Le site: https://blogs.worldbank.org/fr/youth-transforming-africa/eradiquons-la-corruption-grace-des-mecanismes-pratiques#: ~: consulté Consulté Le (07/10/2023) h: 02: 33

[2]: المرسوم الرئاسي 96-233 المؤرخ في 1996/07/02 يتضمن انشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منها، الجريدة الرسمية(ج ج د ش) المؤرخة في 03 جويلية سنة 1996، العدد:41، ص:08.

كإدارة الجمارك والمديرية العامة للضرائب، مصالح الخزينة العامة لبنك الجزائر، مختلف اللجان القطاعية الخاصة بالصفقات العمومية، المراقبون الماليون، مصالح إدارة المنافسة والأسعار[1].

المطلب الثالث: جهود الدولة و ألية الإصلاح لمكافحة الفساد

كانت بمثابة الخطوة الأولى في تجسيد الإصلاحات في إطارها القانوني، ومست الكثير من المحاور نذكر منها:

الفرع الأول: ترسيخ سيادة القانون و إصلاح المنظومة الإدارية في جميع القطاعات

انحصر هذا المحور في العدالة والإدارة العامة والجماعات المحلية.

أولا: إصلاح العدالة: بناء على توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، وتشمل الإصلاحات تكييف ومواءمة تشريع؛ تعزيز استقلال القضاء؛ تخصص القضاة، خاصة في المجالات الاقتصادية؛ اللامركزية في إدارة السلطات القضائية؛ إعادة تأهيل نظام السجون.

ثانيا: إصلاح الإدارة العامة وتعزيز الجماعات المحلية: في ضوء النصوص القانونية وجعل الإدارة أكثر كفاءة وتأهيلها في نظر المواطنين، مراجعة قوانين الجمعيات لتسهيل مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية.

الفرع الثاني: تعزيز التنمية الاقتصادية

من أهم المحاور الهامة ضمن هذا الإطار، استندت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية على العناصر التالية:

أولا: الاندماج في الاقتصاد العالمي: تم التأكيد على أنه وسيلة للخروج من الإعتماد على الهيدروكربونات وتحسين مستوى معيشة السكان، عضوية في منظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من الأولويات، برنامج استرداد 2001-2004 يحتوي على إصلاحات الرسوم الجمركية بهدف تعزيز التجارة الخارجية[2].

---

[1]: كمال بو زبوخة، دور الديوان المركزي لقمع الفساد، متحصل عليه من: https://www.ocrc.gov.dz/ar تم الاطلاع بتاريخ: 2023/10/07.

[2]: Document, De Stratégie 2002-2006 Et Programme Indicatif National 2002-2004, Partenariat Euro- Med ,2016, P: 03

ثانيا: ترقية الاستثمار وبيئة الأعمال: يتركز حول **PME** تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة من مقدمي النمو والتوظيف، الإطار التنظيمية والمؤسسية (قانون الاستثمار، سياسة المنافسة، التوحيد القياسي والمقاييس والملكية الصناعية ؛ مراجعة الإطار القانوني) وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مستهدف بشكل خاص، برنامج للترقية يتم توفير الأعمال التجارية في برنامج الاسترداد، مع تخصيص الميزانية لكل قطاع.

ثالثا: إصلاح القطاع العام/ الخوصصة: قوانين رأس المال التجاري الجديد للدولة الذي يخص الخصخصة وإنشاء وكالة الخصخصة، وإصلاح القطاع المالي سيستمر بتنظيف البنوك والإرتقاء بها فنيا، من خلال تحديث نظام الدفع وتحسين الرقابة البنوك؛ مع إمكانية فتح انتقائي البنوك لرأس المال الخاص[1].

رابعا: تحديث قطاع المالية العامة: بهدف مكافحة الغش وزيادة العائد من الضرائب العادية، سيكون للإدارة الضريبية وضعًا خاصًا، إعادة تنظيمها وتحديثها من خلال تدابير محددة تهدف إلى توسيع الإيرادات وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

خامسا: قطاع الزراعة والأمن الغذائي: الهدف هو زيادة العائد المنخفض من المزارع وتقليل اعتماد الجزائر الشديد على الواردات، و يهدف البرنامج إلى توضيح حالة الأرض من خلال آلية قانونية تتكيف معها تأمين المزارعين وتوسيع المنطقة الزراعية عن طريق الامتياز وإعادة تحويل المحاصيل، تكثيف الإنتاج، الإدارة المستدامة لتنمية الموارد الطبيعية ومصايد الأسماك.

سادسا: تعبئة الموارد و الحفاظ على الماء والبيئة: تحسين الخدمة وتقليل هدر المياه من خلال محاولة تعبئة الموارد، بما في ذلك الصرف الصحي، وإعادة تأهيل مشغلي القطاع، المشاركة الخاصة في الإدارة المتوخاة في وقت لاحق، وتؤكد السياسة البيئية على التسيير الاقتصادي لموارد المياه، من خلال الأرض والطاقة، ولا سيما من خلال تسعير الموارد والحوافز ضريبة.

الفرع الثالث: تعزيز الإصلاحات و سبل تحقيق التنمية البشرية في الجزائر

ركز هذا المحور على أربعة نقاط تمثلت في:

[1]:Document, De Stratégie 2002-2006 Et Programme Indicatif National 2002-2004, Op.Cit, 4 P: 04.

أولا: التعليم: من الأولويات المهمة في جدول أعمال الحكومة، لقد اقترح تقرير اللجنة الوطنية إصلاح نظام التعليم إصلاحًا شاملاً وعميقًا، بهدف تحسين أداء النظام وجودة التعليم، للحد من الفوارق في التعليم، وجلب التدريب المهني في عالم العمل وتحديث قوانينه من خلال اعتماد مؤسسات التدريب، حيث تمثل 10.4% من ميزانية برنامج الاسترداد مخصصة لتحسين ظروف تشغيل نظام التعليم[1].

ثانيا: التوظيف / الفقر: يتم تكريس العمالة كمقياس متميز للتكامل الاجتماعي، وسيولى اهتمام أكبر للمنشآت متناهية الصغر والائتمان الصغير التي يوصى بإنشاء مؤسسة تمويل لها في البرامج و المخططات الخاصة بمجال التوظيف، سيتم تحسين أداء سوق العمل ولا سيما من خلال وكالات العمل الخاصة وتعزيز عقود ما قبل التوظيف.

ثالثا: إصلاح القطاع الاجتماعي: على وجه الخصوص الصحة ونظام التقاعد قدرة الأنظمة على الاستجابة، وإعادة تأهيل الأرصدة المالية وتحسين الإدارة ودمج القطاع الخاص في قلب تدابير الإصلاح.

–السكن الاجتماعي: خطط العمل الحكومية لتحسين العرض من خلال تعزيز دور البنوك في ائتمان الرهن العقاري وتدخل المروجين من القطاع الخاص، وستكون مساعدات الإسكان الاجتماعي مخصصة وموجهة بشكل أفضل (إجراءات التخصيص).

– إعادة تأهيل: التعامل مع آثار الإرهاب من خلال تمويل البنية التحتية القاعدية، وحوافز الاستثمار وخلق فرص عمل مستدامة في المناطق التي تأثرت بشدة.

الفرع الرابع: التحديات الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية و الصحية و استراتيجية الدولة لمواجهة المخاطر

على الصعيد الاجتماعي لقد تم إبراز السياسة ودور الدولة أثناء الأزمات في مقدمة السياسيين والقانونيين ومناقشات التنمية، لقد كشف الوباء عن محدودية قدرات الاقتصادات الحرة على مواجهة مثل هذه الأزمات رغم الاصلاحات القانونية[2]، خاصة في التخفيف من الخسائر التي تلحق بسبل عيش الفئات الأشد فقرا وضعف، ومع ذلك في الجزائر فإن النقاش حول السياسة الاجتماعية للدولة لم يكن مدفوعًا فقط بالأزمات، بل تم إطلاقه أيضًا من قبل الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت مع الانخفاض

[1]: Document, De Stratégie 2002-2006 Et Programme Indicatif National 2002-2004, op.cit, p: 04.

[2]: Nouri Dris, Kharchi Z, Social Policy In Algeria: Sociopolitical Challenges And Economic Costs, (Paper N=°01, Arab Reforme Initiative, 2023), P: 02

التدريجي في أسعار النفط منذ عام 2014، وهو ما يمثل أكثر من 95% من موازنة الدولة، وصلت أسعار النفط إلى أقل من 40 دولارًا للبرميل في عام 2021، مما أدى إلى تراجع عائدات الجزائر الأجنبية من 200 مليار دولار في عام 2012 إلى أقل من 40 مليار دولار في عام 2021 على الرغم من انتعاش أسعار النفط في بداية عام 2022، استمرت القوة الشرائية للأفراد في الانخفاض بسبب التضخم العالمي الحاد وفشل البرامج الاقتصادية المتتالية في ضمان الاستقلال النسبي للاقتصاد الجزائري السوق العالمية المتقلبة والحساسة للأزمات.

بعد **COVID-19**غير المجتمع الدولي والمنطقة العربية مسيرته ودعوا إلى مزيد من تدخل الدولة، في الاقتصاد لحماية الفئات الضعيفة والطبقات العاملة الذين وظائفهم وسبل عيشهم في خطر، ومع ذلك في الجزائر اتخذ النقاش اتجاهًا مختلفًا تمامًا، حيث دعت الحكومة إلى إصلاحات في نظام الدعم عن طريق تخفيض الأموال المخصصة للرعاية الاجتماعية واستبدال سياسات الدعم الشامل الحالي، مع المساعدة الاجتماعية التي تقودها الدولة والتي تستهدف الفئات الأكثر استحقاقا، في نهاية كل عام تنتظر العائلات جزائرية صدور قانون الموازنة العامة أو قانون الموازنة التكميلي، حيث تحدد الحكومة حجم التزامات السياسة الاجتماعية* للدولة وجديتها من خطابها حول إصلاح نظام الدعم الاجتماعي ومع ذلك فإن العملية تنتهي دائمًا بـ:

- رفع أسعار بعض السلع المدعومة مثل الطاقة والوقود، وزيادة الرسوم على الواردات السلع التي تؤثر بشكل رئيسي على الفئات الأكثر ضعفاً، وذوي الدخل الثابت بسبب انخفاض الإعانات على هذه السلع.

- استحداث ضرائب ورسوم جديدة على السلع والخدمات في حالة انتعاش أسعار الوقود أو الاضطرابات الاجتماعية المستحقة، بالنسبة للضرائب الجديدة يتدخل رئيس الجمهورية لإلغاء أو تعليق الضرائب والرسوم المفروضة من قبل حكومته.

*: بحث دريس نوري، "السياسة الاجتماعية في الجزائر: خلفية تاريخية وأيديولوجية"، يبدأ من افتراض أن الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية متجذر في الظروف التاريخية المحيطة بها المؤسسة، وأن استمراريتها إلى ما بعد التعددية والليبرالية أكبر من كونها أداة سياسية مستخدمة من قبل السلطات، الدعم الاجتماعي هو أحد أعمدة الثقافة السياسية للدولة الجزائرية سيكون من الصعب على أي نظام سياسي – سواء كان ديمقراطيًا أو شموليًا أو ليبراليًا أو يساريًا – لإلغائه تمامًا أو تقليصه؛ هذا الشكل من تدخل السياسة الاجتماعية لا يعني أن الحكومة لا تستطيع أو لن تستخدم هذا القضية كأداة سياسية، لا سيما في ظل أزمة الشرعية السياسية التي تطاردها منذ أكتوبر 1988 منذ ذلك الوقت.

لقد توقف خطاب الدولة بشأن إصلاح نظام الدعم لسنوات، وتذبذب مع صعود وانخفاض أسعار الوقود في السوق العالمية، هذا الخطاب ينحسر مع ارتفاع أسعار الوقود لمجرد الظهور مرة أخرى أو عند انخفاضها، وبالتالي فإن الإصلاحات وصلت إلى طريق مسدود – دون أي خطوة إلى الأمام، باستثناء خفض الدعم على سلع معينة فكان السؤال المطروح لماذا فشلت الحكومات المتعاقبة في الجزائر في إصلاح الدعم الاجتماعي على الرغم من الاعتراف بعيوبه وعواقبه السلبية[1].

شكلت الإدارة المركزية الاقتصادية آلية داعمة لظاهرة الفساد في الجزائر رغم التحول إلى اقتصاد السوق، والهروب من القواعد القانونية في ظل تجديد المنظومة التشريعية بشكل دوري، والإنضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية العربية والإفريقية؛ إلا أن واقع التطبيق يختلف تماما فقد أثر الفساد بشكل واضح على جميع القطاعات القاعدية منها والخدماتية، وتورط الكثير من الطبقة السياسية فيه وهو مشهد لم يتغير في الجزائر، ولد أزمات اقتصادية داخلية انعكست على المستوى المعيشي للمواطن، فسياسة الإصلاح لم تكن بدرجة كبيرة من الفعالية وهو ما أكدته مختلف الدراسات والمؤشرات العربية والدولية، فمقارنة الجزائر على المستوى العربي حدد ارتفاع نسبة الفساد وتمركزها في المراتب الأولى، خاصة التسريبات الأخيرة للصحافة حول ممتلكات بعض السياسيين وتهريبهم للأموال للخارج، هذه المعطيات جعلت الجزائر تواصل إجراء العديد من التدابير لمكافحة هذه الآفة، وتعزيز الرقابة وتقويم تسيير الإدارات العمومية أيضا القيام بإصلاحات على مستوى القطاعات الأخرى.

[1]: Nouri Dris, Kharchi Z, Op.Cit, P: 03

المبحث الثاني: تداعيات التحولات السياسية والاقتصادية على رسم السياسة العامة في الجزائر

غالبًا ما يتم استكشاف التغيرات السياسية في بلد ما من خلال النظريات التي تعطي دورًا مهيمنًا للعوامل الداخلية، ومن ناحية أخرى يفترض أن البعد الدولي هو متغير مهم للغاية يجب إدراجه في تحليل مسرحية الفاعلين السياسيين الداخليين، إن المؤسسات المحلية هي النتاج الرسمي للترتيبات التي تسيطر عليها الجهات الفاعلة المحلية، ولكن دون أن تكون في فراغ سياسي دولي، إن تسارع العولمة يجعل هذه الحجة صالحة بشكل خاص، ومن خلال بناء بنية مفتوحة لتحليل السياسة الوطنية تتضمن علاقات ديناميكية مع البعد الخارجي، يستكشف هذا بالتفصيل لحالة الجزائرية على مدى العقود الماضية.

المطلب الأول: التحولات السياسية في الجزائر

و مع بداية الألفية أصبح من الواضح لمعظم العلماء في العالم العربي أنه لن تصبح أي دولة في المنطقة ديمقراطية، ثم قام الباحثون بتعديل افتراضاتهم حول الديمقراطية من خلال القول بأن إدخال إصلاحات ليبرالية ظاهريا في الأنظمة الاستبدادية أدى إلى إعادة اختراع النظام الاستبدادي نفسه، وتركز الاهتمام على التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال منظور "مقاومة السلطة الاستبدادية"، ركز هذا الجهد على استكشاف آليات بقاء الحكم الاستبدادي في كل بلد، لقد قلب "الربيع العربي"، في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، الكفة مرة أخرى لصالح النقاش حول التحول الديمقراطي، والجزائر ليست استثناء من هذه الموضة والدراسات المتعلقة بالجزائر محاولة إما إيجاد تفسيرات لمسار التحول السياسي و الاقتصادي منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أو تقديم تفسيرات فيما يتعلق بإعادة تشكيل السلطة المحتملة[1] في الوقت الراهن.

الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري وتأثيره على رسم السياسة العامة

ولأسباب مرتبطة بالتاريخ تمثل السلطة بنية مزدوجة، السلطة الحقيقية التي تحتفظ بها التسلسل الهرمي العسكري الذي يدعي أنه يجسد "مصالح الأمة"، والسلطة الرسمية التي تتولى إدارة الحكومة، تعود أصول هذا الانقسام إلى **MTLD** حيث كان جزء منه واضحًا والآخر – نظام التشغيل – كان سريًا للتحضير للتمرد، واستمرت خلال حرب التحرير من خلال إثارة صراعات عنيفة بين القادة العسكريين

[1]: Francesco Cavatorta*, La Reconfiguration Des Structures De Pouvoir En Algérie: Entre Le National Et L'international, Revue Tiers Monde ,N°210, (2/2012),p: 175.

والقادة المدنيين لجبهة التحرير الوطني والتي كلفت [1]، حياة عبان رمضان لمحاولته فرض مبدأ أولوية السياسة على مؤتمر الصومام (1956) فوق العسكري عند الاستقلال، قامت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني مع العقيد هواري بومدين، بإزالة أي ادعاء من المدنيين بالاحتفاظ بسلطة خارج تلك التي منحها لهم الجيش لتنفيذ برنامج الحركة الوطني، ومنذ ذلك الحين أصبحت العلاقات السياسية على رأس الدولة خاضعة لهذا التراث التاريخي، الذي يقضي بأن تستمد الحكومة سلطتها من الشرعية التاريخية للجيش*، لكن هذا الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية ليس له طابع مؤسسي، في حين أنهم في الواقع يمارسون السلطة العليا من حيث أنهم يعينون مسبقا رئيس الجمهورية الذي هو وفقا للدستور رئيس الحكومة، إن سلطة التسلسل الهرمي العسكري مهما كانت غير رسمية، لا تقل سيادة بقدر ما كان الأمر متروكاً لها دائماً لتعيين المرشح الرئاسي الذي ستكون الإدارة مسؤولة عن تعيينه، إن الانتخابات مفتوحة ولكن الأحزاب لا تؤدي إلا دوراً ديمقراطياً من خلال إعطاء الانتخابات مظهر المنافسة، ولذلك فإن سلطة الرئيس تنبع من شرعية الجيش الذي يعينه لهذه الوظيفة ومن خلال الرئاسة[2]، وهي امتداد لوزارة الدفاع الوطني يسيطر الجيش على كافة مؤسسات الدولة ولهذا عندما تكون هناك خلافات أو صراعات بين الرئاسة ووزارة الدفاع فإن منظومة السلطات برمتها هي التي تتأثر بالأزمة، لأن العشائر وتوابعها في المجتمع تتنافس على ترجيح كفة الميزان إما إلى جانب أو إلى جانب الآخر، ولكن الأخطر من ذلك بما أن السلطة الحقيقية ليست مؤسسية، فإنها سوف تكمن في مجموعات ودوائر سيكون أعضاؤها فوق قوانين الدولة، التي ستستخدم سلطتها الطبيعة الإدارية للاقتصاد وتتشكل مراكز قوى خفية في ظل الدولة، مما يقوض فعاليتها في التنظيم الإداري ومصداقيتها في ضمان تطبيق القانون على الجميع.

وعلى الرغم من الصراعات الخارجية المتعددة في المنطقة إلا أن الدولة الجزائرية تحتفظ بالسيطرة على جميع أنحاء الإقليم، ولا تزال مراقبة الحدود مع المغرب صارمة ولم تساعد التوترات بشأن القرار

---

[1]: Lahouari Addi, Les Partis Politiques En Algérie Sur Le site: Http://Journals.Openedition.Org/Remmm , consulté le: (18-10-2023) h: 15: 04

: [*] يعد الجيش العمود الفقري للنظام حيث يلعب دورًا مركزيًا في اختيار النخب المدنية المسؤولة عن إدارة الإدارة الحكومة، ولهذا السبب فإن أعضاء التسلسل الهرمي العسكري هم جهات فاعلة بارزة في المجال السياسي؛ حيث يعملون كمجموعات ضغط تستخدم وسائل غير رسمية لتحقيق هدفهم، أي الحفاظ على شرعية الجيش مما يضعه فوق مؤسسات الدولة، يتدخل الجيش في المجال السياسي من خلال الأمن العسكري، الذي تتمثل مهمته في مراقبة جميع الفاعلين المحتملين في الحياة السياسية: أحزاب، نقابات، جمعيات، صحف، جامعات... وفي بعض الأحيان، لا يتورع عن التسلل لاصطياد حركة احتجاجية من أجل النظام لنزع الشرعية عنها.

[2]: Lahouari Addi, op.cit.

الأمريكي لدعم موقف المغرب بشأن الصحراء الغربية، ضد جبهة البوليساريو التي لا تزال في المنفى في الجزائر في تحسين العلاقات، لا يزال تهريب المهاجرين والاتجار بهم في الجنوب وعلى طول الحدود التونسية الليبية يشكل تحديًا، في ظل احتكار واستخدام القوة يواصل متظاهرو الحراك التشكيك في شرعية النخبة الحاكمة ومع سجلهم الحافل بالفساد على مدى عقد من الزمن، لم يشككوا في الدولة بل كانت مظاهرات سلمية لحماية الدولة مما اعتبروه إساءة استخدام للسلطة، ولا يزال الشعور بالهوية الوطنية في الجزائر قوي، حيث لا توجد قيود فيما يتعلق بحقوق المواطنة الرسمية؛ لكن المادة 22 من قانون الجنسية تحدد شروط إسقاط الجنسية[1]، لا يتمتع عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين السوريين ومن بلدان جنوب الصحراء الكبرى في الجزائر حاليًا بإمكانية الحصول على الجنسية، ومنعهم العديد من الحقوق مثل الزواج من مواطنين جزائريين ما لم يكن لديهم وضع إقامة قانوني.

يؤكد دستور 2016 والدستور المعدل لعام 2020[2] على الأمازيغية كلغة وطنية رسمية، أصبحت السنة الأمازيغية الجديدة عطلة رسمية في عام 2018، الإسلام هو دين الدولة في الجزائر وهو منصوص عليه في المادة 2 من الدستور في حين أن الجزائر دولة علمانية، إلا أنه يمكن استخدام الدين لأغراض سياسية، وعلى الرغم من التعديلات الكبيرة التي أدخلت على قانون الأسرة في عامي 2005 و2015، لا تزال بعض جوانبه مستوحاة من العقيدة الدينية على حساب المساواة بين الرجل والمرأة.

الفرع الثاني: تطوير الخدمات العامة و آلية تحديث البنية التحتية

تتوفر في جميع أنحاء الجزائر على الرغم من أن كفاءتها عرضة للنقد، وكانت عمليات تحديث البنية التحتية كثيفة، حيث منحت إدارة العقود الكبرى شركات البناء الصينية والتركية ومع ذلك لا تزال

---

[1]: المادة (22): الأمر رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005 نصت على إمكانية التجريد من الجنسية المكتسبة في حالة انتساب إليه أفعال تتنافى مع صفته كجزائري خلال 10 سنوات من تاريخ اكتساب الجنسية الجزائرية، الجريدة الرسمية(ج ج د ش)المؤرخة في 09 فيفري 2005، العدد:11، ص:03.

[2]: دستور 2020 جاء نتيجة للحراك الشعبي المناهض للعهدة الخامسة، التي أعلن عليها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الترشح لها، فكانت الانتفاضة يوم 23 فيفري كرد صريح من الشعب لرفضه والإطاحة بالنظام، شمل هذا التعديل على محاور أساسية تتصل بالحقوق الأساسية والحريات العامة، تعزيز الفصل بين السلطات، انشاء محكمة دستورية محل المجلس الدستوري، الوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز الدور الرقابي للهيئات مثل: السلطة العليا للشفافية والوقاية والفساد ومكافحته، والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ترقية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقيام بدور استشاري رائد في صناعة القرار وتعزيز الحوار بين مختلف فئات المجتمع، ارسال الجيش في مهمات خارج البلاد، الجريدة الرسمية(ج ج دش)المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ:3 ديسمبر سنة 2020،العدد:82،ص:4.

بعض المناطق تعاني من نقص المياه وانقطاع الكهرباء بشكل منتظم، مما تسبب في غضب السكان وإثارة المظاهرات، وفي عام 2015 كان 88% من الأسر تتمتع بإمكانية الوصول إلى الصرف الصحي، و84% إلى مصادر مياه محسنة وفقا للبنك الدولي وفي أكتوبر 2020 أعلن وزير الداخلية عن تمويل إضافي لتحديث القطاع خدمات العامة، الجزائر هي أكبر دولة في أفريقيا ولديها الآن أكبر عدد من أنظمة النقل بالسكك الحديدية الحضرية في القارة في كل من: الجزائر ووهران وسيدي بلعباس وقسنطينة ومدن عنابة وسطيف وورقلة وقريبا مستغانم سيكون لها جميعها خطوط ترام واي، لقد تضاعفت البنية التحتية للسكك الحديدية في السنوات الخمس عشرة الماضية من خلال افتتاح المطار الدولي الجديد بالجزائر العاصمة في أفريل 2019، وفي إطار التدابير الرامية إلى الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) خلال الجائحة، تم تنظيم رحلات عامة وتعليق النقل بين المناطق المختلفة (الولايات) عدة مرات مما أدى إلى معاقبة ذوي الدخل المنخفض، وكانت هناك أيضًا برامج بناء مهمة في قطاع التعليم والتعليم العالي متاح في جميع المناطق (الولايات)، وقد تم بناء ما لا يقل عن 15 حرماً جامعياً جديداً خلال العقد الماضي، وإغلاق المدارس في الفترة ما بين مارس ونوفمبر 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، كما تعرض الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية والأدوية للنقد والاستياء الشديد بين السكان[1]، وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء بشكل أكبر على نقاط الضعف في نظام الرعاية الصحية والقيود المفروضة على آليات الاستجابة للأزمات في الجزائر، وندد الأطباء المضربون من بين أمور أخرى بنقص المعدات الأساسية في المناطق الطرفية، مما يمنعهم من أداء مهمتهم وعانت المستشفيات في جميع أنحاء البلاد من نقص معدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس.

الفرع الثالث: الإطار الديمقراطي و التشاركي في صنع القرار

كما يمكن أن يطلق عليه صنع القرار التشاركي؛ بمعنى زيادة الشفافية و المساءلة كآليات الممارسة الحديثة و التأثير على القرارات، و شكل من أشكال الديمقراطية التداولية لمواجهة مختلف التحديات.

أولا: المشاركة السياسية: تمثل المشاركة السياسية جوهر الحياة الديمقراطية، ففي نهاية القرن 18 وبشكل أعم في القرنين 19 و20 بدأ التمثيل السياسي والمشاركة مع التأسيس التقدمي وتوطيد الديمقراطية

[1]: محمد الفاتح عثماني، الجزائر وتحدي إدارة أزمة صحية في زمن التحولات السياسية، مجلة الانساني، العدد: 67،(23 جانفي 2021)، متحصل عليه من: https://blogs.icrc.org/alinsani/contributor/5441/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/10/22.

الليبرالية في الظهور وأخذ المعنى الذي نعرفه اليوم، ومع ذلك خلال السنوات الماضية شهدت الحياة الديمقراطية الحديثة تطورا كبيرا وتجديدا للممارسات والمفاهيم[1]، بالنسبة للجزائر كان الشعب غائبا بشكل ملحوظ عن تحولات السلطة والصراعات في العقدين الأولين بعد الاستقلال فمن وجهة ماكدوغال **(McDougall)** قناعة قادة الدولة بأن الشعب لم يتمكن من إعادة شؤونه، ولم يبذل بومدين سوى محاولات قليلة في أواخر الستينات التواصل مع الشعب مفضلا تكريس جهوده والوقت حصريا بتوطيد السلطة ولإضفاء الطابع المؤسسي البيروقراطي عليها، وهو الأمر الذي وصفه روبتس **(robes)** بأنه" نخبوي بشكل أساسي في المفهوم والأسلوب والذي أدى لتقليص دور الشعب إلى دور المتفرج"، بحلول السبعينات أصبحت الجزائر غير مسيسة على نحو متزايد مع تجانس الحكومة، وبيروقراطية جبهة التحرير الوطني ودمج المنظمات الجماهيرية في الدولة، كانت هذه الهياكل محاولة اشراك المواطنين لكن هذه الهياكل كانت إدارية أكثر منها سياسية أو تمثيلية أو وظيفية[2].

وبطريقة مماثلة كانت الثورة الاشتراكية التي أعلنها بومدين في عام 1971بمثابة جهد جديد من قبل النظام لجذب وإشراك الشعب، بطرق جديدة من خلال الإصلاح الزراعي وتعريب أنظمة التعليم والأنظمة الإدارية، فهي كانت تخضع لسيطرة وتنظيم الدولة، مما يعني أن المبادرة مجرد شكل من أشكال الشعبوية التي تعتمد على تقاليد أصبحت جبهة التحرير الوطني في زمن الحرب هي الشكل السائد للثقافة السياسية الرسمية في الجزائر في منتصف السبعينات، حيث كانت درجة من النقاشات العامة والمسموح بها والمشجعة قبل صياغة الميثاق الوطني والدستور الناتج عنه في عام 1976، لكن وضع جميع السلطات السياسية في أيدي بومدين كرئيس في الوثيقة الأخيرة يشير إلى أنه في الواقع لم يكن النقاش ذا تأثير يذكر على ممارسة السلطة، والتي تم تصميمها لإعطاء شكل من المشاركة في القرارات السياسية للسكان لتجنب أي تراكم[3].

كانت فترة التسعينيات هي الفترة الوحيدة التي لعب فيها الجيش دورًا مباشرًا وحصريًا في جهاز صنع القرار السياسي، وهو الوضع الذي نتج عن إلغاء العملية الانتخابية/الديمقراطية عام 1992 دون أي توافق مع النخبة السياسية، ومع ذلك تظهر هذه الفترة أن فكرة التغييرات المستندة على توافر عائدات النفط يمكن بالضرورة أن تقلل من السيطرة والمركزية لا يمكن إثباته، إن صعود الاستبداد خلال هذا العقد

(1): Bernard Fornier Et Min Reuchamps, Représentation Et Participation Politique, Revue De Politique Et Sociétés, Vol: 27, n=°3,(2008),P: 3.
(2): Micheal J. Willis, Algeria And Society From The Dark Decode To The Hirak ,(Oxford: Oxford University Press, 2022),P: 18
(3): Ibid, p: 19

بينما واجهت الدولة الإفلاس، يقوض العلاقة التلقائية بين ريع النفط والنظام السياسي كما يقول نموذج الدولة الريعية، وهكذا كانت السلطة الجزائرية منذ فجر ميلاد الدولة نظامًا مختلطًا يتكون من شبكة معقدة تعمل من خلال آليات قانونية وغير رسمية وتتكون من صناع القرار من الجيش، ومن الأحزاب السياسية ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، مثل اتحاد العمال الذي تسيطر عليه الدولة **UGTA** أو **ONM** (منظمة قدامى المحاربين)، وهكذا اكتسبت المؤسسة الولاء والشرعية من خلال مجموعة من الممارسات القانونية وغير القانونية: الشرعية التاريخية، والمحسوبية، والفساد، وإعادة توزيع إيرادات الدولة لشراء السلام الاجتماعي بمساعدة صادرات النفط المهمة[1].

ثانيا: إصلاح المؤسسات والبدء بإعادة التشكيل السياسي: ساهم ظهور قوى اجتماعية ذات مصالح مختلفة، وكثافة مطالبها بالمشاركة في الصنع القرار بعد فشل الهياكل السياسية التقليدية (الدولة، الأحزاب السياسية...الخ) فضلا عن اعتماد المؤسسات التمثيلية على النظام في تفاقم هذه الظاهرة لتمثيل هذه القوى، إن المقاربة التشاركية لاستيعاب الفاعلين الجدد والتغلب على الأزمات التي قد تنشأ على هامش اقصاء وتهميش الفاعلين هو ما حرك عجلة التحولات التي تعيشها المجتمعات، وصياغة العلاقات بين الدولة والمجتمع لتمكين الفواعل من المشاركة في قرارات السياسية داخل إطار التعاقد والتشارك كنظرة جديدة، ربطت الديمقراطية بالمشاركة تحت صيغة الديمقراطية التشاركية كمقاربة بالموازاة مع الأنظمة، في الجزائر كانت معظم المنظمات متجانسة ولكنها ليست سياسية، وهي ظاهرة شكلت مجموعات من الأفراد ذوي التفكير المماثل ممن لديهم مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة، لكنها لم تكن سياسية بشكل واضح بسبب قمع الدولة وتاريخ الجزائر في قمع المعارضة خاصة في أعقاب أحداث 1988، لم تكن هناك منافسة غير متجانسة على المستوى الوطني للقيادة السياسية في الجزائر، وكانت هناك انتفاضات جماهيرية دورية، لكن سرعان ما تم تفكيكها من قبل النظام السياسي الذي أضفى طابعا مؤسسيا على استجابات للاضطرابات المدنية، ورغم أن المشكلة الرئيسية كانت سياسية في الجزائر إلا أن جميع الجهات عبرت عن مظالم اجتماعية واقتصادية غير سياسية[2]، فالجزائر بدأت سلسلة من الإصلاحات السياسية منذ عام 1989 للمساعدة في تمهيد الطريق لمختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية لإنشاء

---

[1]: Brahim Oumansour, Who Rules Algeria Right Now? An Analysis On The Current State Of State [Power] And How It Is Changing After The Ousting Of President Bouteflika, on website: Https://Www.Iris-France.Org/140130-Who-Rules-Algeria-Right-Now-An-Analysis-On-The-Current-State-Of-State , 06-10-2023 h: 00: 53

[2]: Andrea Khalil, Grounds And Politics In North Africa: Tunisia, Algeria And Libya, (New Yourk: Routledge, 2014),P: 11

السياسات وتنفيذها وتقييمها، وسرعان ما تم تنفيذ هذه الإصلاحات السياسية حتى ردت الطبقة الحاكمة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات التي اعتبرت تراجع عن التغييرات والإصلاحات التي أتاحها دستور 1989[1]، وفي سنة 1992 أعلنت حالة الطوارئ، وتم حل الأحزاب السياسية وعدد من منظمات المجتمع المدني، وتم تعليق الانتخابات التشريعية في جانفي، وتلا ذلك إصلاحات سياسية أخرى في عام 1996 والتعديل الدستوري لعام 2002 و2008، ثم عام 2012،2014،2016 حتى دستور 2020على التوالي، وعلى أسس وركائز الديمقراطية التشاركية، فالإصلاحات السياسية في الجزائر في جانبها التشاركي تصل في النهاية إلى مفارقة تتعارض مع النصوص القانونية والتشريعيات، التي تمارس الديمقراطية التشاركية من خلال منح فاعليها (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) نطاقا واسع من خيارات المشاركة وهذا ما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 15: يبن دور الفواعل في تطوير السياسة العامة من خلال الديمقراطية التشاركية.

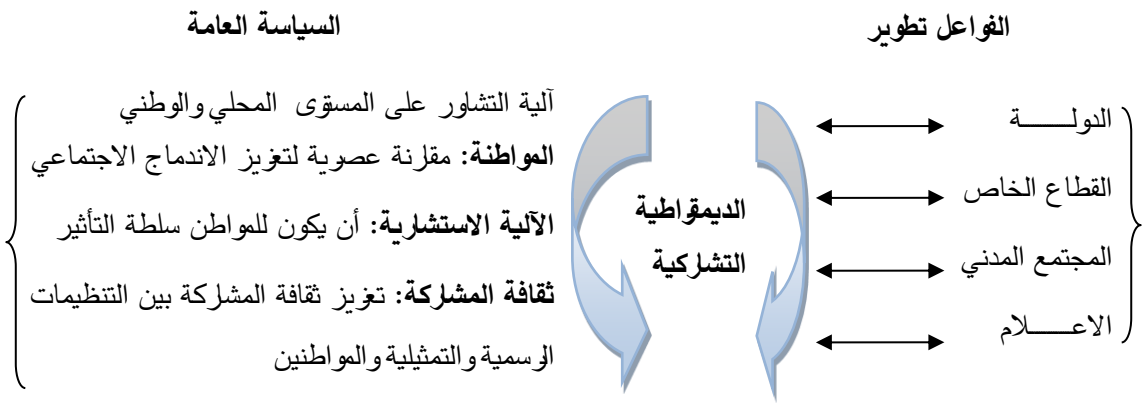

المصدر: من إعداد الباحثة

في حين أن هذه الإصلاحات السياسية تنعكس على أرض الواقع، فإن البديل في العملية السياسية هو الزيادة المطردة في الإضرابات والاحتجاجات من قبل الهياكل غير الرسمية في النظام السياسي الجزائري، والتي تحاول بطرق مختلفة العثور على موقع مهم في السلطة والعملية السياسية للتعبير عن مصالحهم[2].

[1]: عمر الطيب بو جلال، ادماج المقاربة التشاركية في الاصلاحات السياسية، (الأردن: مركز الكتاب العربي،2017)، ص: 07

[2]: نفس الرجع، ص: 08.

ثالثا: استقرار المؤسسات الديمقراطية: تتبع مؤسسات الدولة رسميًا المبادئ الديمقراطية، إلا أن جودتها وكفاءتها موضع تساؤل كانت مثل هذه الادعاءات في قلب مظاهرات الحراك طوال عام 2019، والتي طالب فيها الشعب بديمقراطية ذات معنى، ودولة مدنية (بمعنى عدم تسييس الجيش)، واحترام الدستور وسيادة القانون، ولا تزال الرئاسة والجيش يهيمنان على الحياة السياسية، وعلى الرغم من استقالة الرئيس بوتفليقة في عام 2019، فإن دور الجهات الفاعلة في الظل لا يزال غير واضح، أدى إنشاء العديد من الأحزاب السياسية الجديدة في أعقاب الربيع العربي إلى حشد قطاعات جديدة من المواطنين؛ ومع ذلك فقد أدى ذلك أيضًا إلى تفتيت المعارضة وإنشاء العديد من مجموعات الدعم الصغيرة لجبهة التحرير الوطني الحاكمة، أدخلت المراجعة الدستورية الجديدة في عام 2020 إصلاحات تجميلية وعززت ببساطة دور السلطة التنفيذية، إن الإفتقار إلى التشاور والإصلاح الهادف وكذلك التشكيك في شرعية الرئيس تبون، الذي يُنظر إليه على أنه يمثل الجيش والنظام السابق، قد زاد من السياق القمعي الذي أدى إلى امتناع واسع النطاق عن التصويت في الانتخابات الرئاسية (التي شهدت نسبة مشاركة بلغت 23%)، بالرغم من اعتماد الجزائر إصلاحات سياسية لتعزيز مبادئ الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، بما في ذلك تعديل القانون الانتخابي بالقانون العضوي 12-01[1]، وانشاء آليات جديدة قادرة على ضمان الشفافية والتي يتم التطرق إليها في القوانين السابقة نذكر منها:

جدول رقم 11: آليات استحداث قانون الانتخابات.

المرسوم أو الأمر	الدستور
- المرسوم 63-65	- **دستور 1963 الذي نظم الانتخابات**
-القانون 80-80 كأول قانون انتخاب	- **دستور 1976**
- القانون 89-13	- **دستور 1989**
-قانون 97-07 وتم تعديله بالأمر 04-01	- **دستور 1997**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (مزوزي ياسين، المرجع السابق، ص: 08)

وتعرف هذه الآلية بمبدأ الرقابة القضائية على العملية الانتخابية، وفي عام 2012 قدمت الدولة الجزائرية التقرير النهائي كجزء من المرجعية الشاملة للجزائر أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف،

[1]: مزوزي ياسين، الاشراف القضائي على الانتخابات في الجزائر، (الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع،2015)، ص: 09.

ويندج مضمون التقرير تحت مظلة حماية الدولة وتعزيز مبادئ حقوق الانسان، ووضعت الدولة قانونا جديدا للانتخابات يضمن نزاهة العملية الانتخابية لتجسيد مبادئ الديمقراطية وفي ظل آلياته والتي تشمل ربط عملية الإشراف على القضاء وفقا لالتزاماتها الدولية، مقارنة بتحليل موقع **(Perspective Monde)*** للمشاركة في الانتخابات وواقع تطبيق هذه الآليات، فالموقع وضع قيم يتراوح الترتيب فيها من 1 إلى 10، حيث يمثل الرقم 10 أعلى مستوى للمشاركة السياسية للمواطنين، ومن الواضح أن البلدان غير الديمقراطية أو البلدان الديمقراطية الضعيفة لا تفعل إلا أقل القليل لتعزيز المشاركة في الديمقراطيات، تشير المشاركة إلى الانتخابات، ولكنها تشير أيضًا إلى أشكال متعددة من مشاركة المواطنين: منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية وما إلى ذلك وأرفق هذا التحليل بالرسم البياني للتوضيح أكثرا من 2006– 2020.

الشكل رقم 16: ترتيب مشاركة جميع الفواعل في الجزائر في الفترة ما بين (2006–2022)

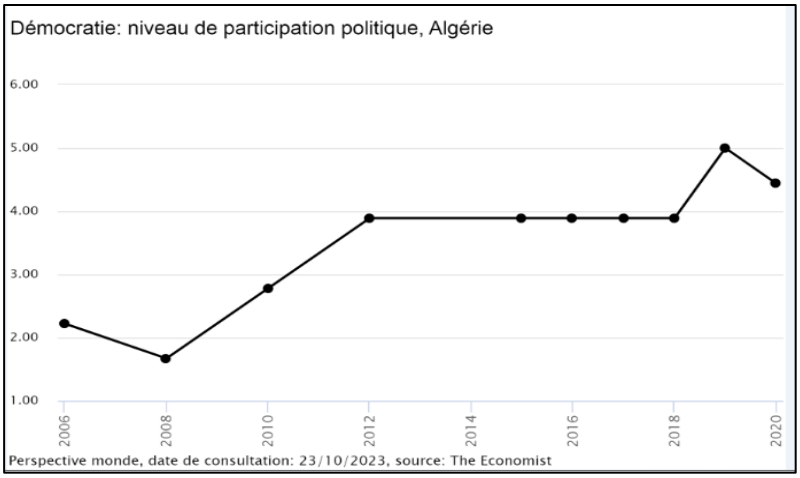

المصدر: The Economis

يعكس الرسم البياني ترتيب المشاركة لجميع الفواعل رغم استحداث الآليات القانونية للمراقبة القضائية في إطار الإصلاحات السياسية وتماشيا مع المستجدات الدولية، بدءا من سنة 2006 التي تحصلت على ترتيب 2، 22 وهي قيمة قريبة من 1 بمعنى تدني المشاركة، لترتفع خلال الفترة الزمنية (2012–2018) وهي الفترة التي تزامنت مع مجموعة من التعديلات الدستورية 2012 و2016، كما تزامن مع الثورات العربية وارتفاع الإحتجاجات في الجزائر نتيجة لإرتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة بسبب انخفاض أسعار النفط انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ليكون

* Perspective Monde: Outil pédagogique des grandes tendances mondiales depuis 1945(École de politique appliquée Faculté des lettres et sciences humaines, Université de Sherbrooke, Québec, Canada

الترتيب5،00 في سنة 2019 ثم تنخفض إلى 4، 44 في 2020، وتصنف المؤشرات العالمية لحالة الديمقراطية الجزائر على أنها دولة متوسطة الأداء فيما يتعلق بالانتخابات النظيفة.

– تواصل الجمعيات الجزائرية مطالبة الدولة بمراجعة القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات باستخدام قانون الجمعيات لسنة 2012 (رقم06/12)[1]، وبحسب موقع وزارة الداخلية فإن هناك 110 آلاف جمعية تنشط حاليا في الجزائر، وتم تصنيف أكثر من نصف هذه المنظمات على أنها "غير ملتزمة" بموجب القانون الجديد، وبالتالي فهي معرضة لخطر الحل، كما سهّل القانون 12–06 إنشاء بعض الجمعيات المحلية التي يمكن الآن تسجيلها على المستوى المحلي من قبل الجماعة ومع ذلك، يبدو أيضًا أنه يعزز صلاحيات السلطة التنفيذية على الجمعيات، ويختلف تنفيذها من منطقة إلى أخرى، ولم يتم حتى الآن وضع أدوات قانونية لتنفيذه الأمر متروك لإرادة، وتواصل العديد من الجمعيات الإبلاغ عن تدخل السلطات في بعض أنشطتها.

– وقد تم تعزيز البرلمان بشكل هامشي بسبب المراجعات التي أدخلت على الدستور، على الرغم من أن الرواتب المرتفعة للنواب وانعدام التواصل مع ناخبيهم لا تزال تتعرض لانتقادات من قبل وسائل الإعلام المستقلة، ولا يزال البرلمان مهيمناً من قبل حزبي الائتلاف الحاكم RND وFLN ومع ذلك، فإن العدد المتزايد من الممثلات لا يزال يشكل تطورا إيجابيا للهياكل الديمقراطية المحلية، وفي المقام الأول المجالس الإقليمية المنتخبة **(Assemblées Populaires des Wilayas)** ومجالس البلديات **(Assemblées Populaires des Communes)** متهمة منذ فترة طويلة بعدم الكفاءة والفساد والمحسوبية، وقد تم تعزيز عملها من خلال المشاركة النشطة المتزايدة لنشطاء المجتمع المدني، الذين أصبحوا أعضاء منتخبين في المجالس البلدية على المستوى المحلي، ومع ذلك غالبًا ما يجب الاعتماد على المنظمات المدنية والأفراد التأثير الشخصي أو الاحتجاج لإجبار الإدارة على التصرف.

الفرع الرابع: التعديلات الدستورية و حتمية استقلال القضاء و الفصل بين السلطات: الآليات" في البرلمان: أبرزت مؤسسة وستمنستر **(Westminster)** للديمقراطية أن السلطة في عهد بوتفليقة (1999 – 2019)، موزعة بحكم الأمر الواقع في ترتيبات غير رسمية ومبهمة بين أركان النظام الثلاثة:

[1]: القانون 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012: ينص على أن يكون عمل الجمعيات في المصلحة العامة وعدم مخالفة القيم والثوابت الوطنية والقوانين السارية المفعول وفق المواد التالية، 222، 23، 24، أما المادة 39 فهي تنص على امكانية حل الجمعيات أو تعليقها في حالة المساس بالسيادة الوطنية أو التدخل في الشؤون الداخلية. الجريدة الرسمية(ج ج د ش)المؤرخة في سنة 2012، العدد:02، ص،ص:36،33.

الجيش، الرئاسة والمخابرات، ظلت مسألة من يتولى شؤون الدولة مفتوحة للنقاش منذ عام 2013، عند تدهور الحالة الصحية للرئيس بوتفليقة جعلته غير قادر على أداء مهامه، أجبر على الاستقالة في أفريل 2019 بعد ضغوط شعبية واسعة النطاق، وفي سياق التعديل الدستوري عام 2020 كان الفصل بين السلطات أحد المطالب الأساسية، إلى جانب الحد من الفترات الرئاسية وتعزيز استقلال القضاء، والواقع أن الفصل بين السلطات وخاصة كان استقلال القضاء مطلبًا رئيسيًا لحركة الحراك الاحتجاجية التي دعت إلى إصلاح كامل للنظام السياسي، بدلاً من الإصلاحات التجميلية ويكفل دستور عام 1996 الفصل بين السلطات[1]؛ ومع ذلك نادراً ما طرح البرلمان مقترحات تشريعية من قبل الحكومة أو شكك فيها، ويؤكد الدستور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي2021، تركيز السلطات داخل السلطة التنفيذية، ورغم مطالب الحراك فإن هذا الترتيب لم يواجه حتى الآن تحديا من السياسيين، تشير العديد من الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المتظاهرين السياسيين للجزائريين إلى أن القضاء لا يزال تحت سيطرة تنفيذ الحكومة، وفي السنوات الأخيرة قدم البرلمان تشريعات جديدة لحماية الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور، كما نشط بشكل متزايد على المستوى الدولي وإقليميا، والمشاركة في المحافل والدفاع عن مصالح الجزائر وتأكيد مواقفها من قضايا الشعبين الفلسطيني والصحراوي، ويتم اختيار القضاة والمحامين عن طريق امتحانات تنافسية ويتم تعيينهم على أساس الجدارة، في حين ينص الدستور على استقلال السلطة القضائية، فإن بعض الأحكام القانونية تسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في شؤون السلطة القضائية القضاء وعلى سبيل المثال عزل القضاة.

وفقًا لمؤسسة فريدوم هاوس **(Freedom House)** ظل القضاء في عام 2020 عرضة لضغوط الحكومة المدنية والعسكرية، ويتم تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للقضاء برئاسة الرئيس ووزير العدل، في أكتوبر ونوفمبر 2019 أضرب القضاة احتجاجا على تغيير وزاري لنحو 3000 قاض ومدعي

---

[1]: جاء تعديل الدستور كحتمية سياسية واستراتيجية في نوفمبر سنة 1996، كان بمثابة خلاصة للمرحلة الانتقالية في الجزائر ما بين (1992-1995) التي أثرت على النظام السياسي الجزائري وعجز الدستور عن تسيير الأزمة، و من أهم النقاط المطروحة ضمن هذا التعديل: الهوية الوطنية، عمل الأحزاب وعدم اللجوء إلى العنف، انشاء غرفة ثانية في البرلمان تسمى (مجلس الأمة)، انشاء مجلس الدولة لتعزيز سلطة القضاء على مؤسسات الإدارة، انشاء محكمة عليا للدولة، ترسيخ مبدأ تداول على السلطة من خلال تحديد العهدة، دعم المجالس الاستشارية وهيئات الرقابة من أجل تكييف مهامها مع التطورات السياسية، اعتماد مصطلح "الاحزاب السياسية" بدل جمعيات ذات طابع سياسي. للمزيد انظر: (ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص، ص: 107، 108).

عام[1]، واحتج القضاة لمدة 10 أيام ضد تدخلات الحكومة في السلطة القضائية، يؤدي الافتقار إلى استقلال القضاء في كثير من الأحيان إلى تآكل حقوق المتهمين في الإجراءات القانونية الواجبة، خاصة في المحاكمات السياسية، وأصبح عدم استقلال القضاء واضحا وأصبح مطلبًا رئيسيًا للحركة الاحتجاجية، ولا يثق المواطنون كثيراً في أدوات الحكومة لمكافحة الفساد، والتي تم إنشاؤها بموجب قانون مكافحة الفساد لعام 2006، وذلك لأن الحالات الكبرى قد تم تجاهل الفساد وإساءة استخدام السلطة إلى حد كبير.

في عام 2016 وكشفت أوراق بنما (**Panama Papers**) أن مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى لديهم حسابات مصرفية في الخارج، يرمز إلى تواطؤ السلطة السياسية ونخبة رجال الأعمال، كشفت التجارب الجارية عن حجم الفساد الذي ميز عهد بوتفليقة، يتراوح من غسل الأموال إلى التمويل غير القانوني للحملات الانتخابية، واستغلال النفوذ، والفساد في توزيع عقود الأشغال العامة، كمية الأموال العامة المحولة التي تم الكشف عنها في المحاكمات بين ديسمبر 2019 وسبتمبر 2020 كان 70 مليار دولار[2]، في حين تم تفسير هذه الاعتقالات بشكل متزايد على أنها مجرد مسرحية، بدلاً من أن تكون حملة حقيقية لمكافحة الفساد، فيما يتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات، فقد تم تقييدها الاعتقالات التعسفية، السجون فخلال الجائحة مُنعت المظاهرات، واستهدف القمع المكثف الصحفيين والناشطين والمواطنين، مما أدى إلى السجن بسبب تصريحات أدلوا بها على وسائل التواصل الاجتماعي وتم إقرار قانون جديد للإعلام من أجل تقييد "الأخبار الكاذبة"، كما صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1996، مع تحفظات على بعض المواد في الحالات التي تتعارض فيها مع أحكام قانون الأسرة الجزائري لعام 2005، ويضمن الدستور الحرية الدينية

---

[1]: عبد الحكيم حذاقة، إضراب القضاة في الجزائر.. حرب على الفساد أم تسييس للعدالة؟ متحصل عليه من: https://www.aljazeera.net/politics/2019/10/27، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2023/11/20)

[2]: لم تغطي أوراق بنما سوى حقيقة استفحال حالة الفساد في الجزائر، ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 88 للدول الأكثر فسادا حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية، حيث تمت دراسة 168 دولة في العالم، وفقا لمؤشرات إدراك الفساد 2015، وهي نتيجة سلبية ولم تتغير مقارنة بسنتي 2013 و2014، هذا ما يعكس غياب الإرادة السياسية للحكومة في محاربة الفساد وهذا حسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد رغم أن الجزائر صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة للفساد، وسن قوانين لمحاربته في 2006. للمزيد انظر: (حمزة كحال، وزير جزائري حالي ضمن تسريبات " أوراق بنما" متحصل عليه من https://www.alaraby.co.uk/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: (2023/11/22).

إذا مورست في إطار القانون هناك قانون صدر في فبراير 2006 (الأمر رقم 06-03) ينظم الحرية الدينية لغير المسلمين[1].

– تم بناء مؤسسات الدولة بتنصيب المحكمة الدستورية في نوفمبر الماضي، التي تم إنشاؤها بموجب المراجعة الدستورية لعام 2020 والتي تم إنشاؤها في نوفمبر 2021، لتحل محل المجلس الدستوري، من خلال منحه المزيد من الصلاحيات والصلاحيات لتعزيز الممارسة الديمقراطية في الجزائر[2]، ويهدف إنشاء هذه المحكمة إلى توسيع صلاحيات مجالات مراقبة مطابقة القوانين مع الدستور، بمعنى أن دور المحكمة انتقل من مهمة ضمان احترام الدستور إلى مهام المراقبة والتحكيم، والتنظيم والتشاور، بالإضافة إلى الصلاحيات المرتبطة بمراقبة دستورية الاتفاقيات والقوانين واللوائح، إما وفق آلية الإبلاغ أو وفق آلية الإحالة على أساس استثناء "عدم الدستورية. "

وأشار رئيس الدولة في هذا الصدد إلى أن دستور 2020 جعل المحكمة الدستورية "حصنا للديمقراطية واستقرار النظام الجمهوري في جزائر ملتزمة بحماية كرامة الإنسان وتكريس احترام حقوقه"، وفي أعقاب ترسيخ دولة القانون، أعلن الرئيس تبون عن افتتاح ورشات لمراجعة قانون البلديات والولايات، مطلع عام 2022وأكد على مواصلة عملية الإصلاح المؤسسي لبناء الدولة.

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر

إن الاعتبارات المعيارية لطابع النظام الجزائري قد رسمت الحدود التي تميل إلى الحكم على السياسات الاقتصادية التي اتبعها كل نظام متعاقب، ونتيجة لذلك فإن الطريقة التي تم بها وضع السياسة الاقتصادية الجزائرية في سياقها أصبحت أمرا مفروغا منه إلى حد كبير، مع اتباع السياسات الصحيحة فهناك العديد من المشاكل الأساسية في السيناريو الذي يرجح امكانية حل القضايا الهيكلية على المستوى المحلي فقط، فبقدر ما يرتفع أو ينخفض الاقتصاد الجزائري مع عائدات النفط والغاز، فقد كان دائما اقتصادا معولم بغض النظر على الطبيعة السياسية للأنظمة الاقتصادية التي تم اعتمادها، فالعلاقة بين الاقتصاد العالمي والعلاقات بين الدول والمؤسسات الاقتصادية هي التي تؤثر على الخيارات التي ينظر

---

[1]: الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 28 فيفري 2006 ينص على قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، خاصة بعد انتشار الكنائس غير الشرعية وذلك لسد الفراغ التشريعي فيما يخص المعتقدات الدينية لغير المسلمين، الجريدة الرسمية(ج ج د ش)، المؤرخة في فيفري سنة 2006، العدد:12، ص:25.

[2]: Oussama Khitouche, Réforme Des Institutions: Un Des Jalons De La Nouvelle Algérie Su Sur Le site: Https://Lalgerieaujourdhui.Dz/Reforme-Des-Institutions-Un-Des-Jalons-De-La-Nouvelle-Algerie/ consulté Le: (20/10/2023 h: 20: 53)

بها للجزائر[1]، وتتمثل المهمة الأساسية في استكشاف السيناريوهات المختلفة للتغيير الاقتصادي في الجزائر، والتي يمكن استخلاصها من دراسة التاريخ الأوسع للرأسمالية في العصر الحالي، وتتمثل المهمة الثانية النظر في تأثيرات التناقضات من حيث التنمية الاقتصادية، حيث لعبت عوامل داخلية وخارجية دورا حاسما في تطور وتمزق الاقتصاد الجزائري، لذلك يكن تقسيمه إلى عدة مراحل من خلال النظر إلى طريقة تنظيمه وهي: – منذ الاستقلال حتى 1987–1988 الاقتصاد الاشتراكي والتخطيط المركزي .

– 1988–1991: حقبة الإصلاحات (التحرر الاقتصادي والسياسي).

– 1992–1993: انقطاع الإصلاحات والتشكيك فيها.

– 1993–1999: التعديل الهيكلي

– منذ نهاية التسعينات: انفتاح متناقض للاقتصاد.

الفرع الأول: التحول الاقتصادي على ضوء مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر

تصنيف الجزائر لعام 2019 في مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة مؤشر حالية تبلغ 0.748، مما يشير إلى مستوى عالٍ من التنمية البشرية، وتحتل الجزائر حاليا المرتبة 91 من أصل 189 دولة وقد سجلت تحسنا بشكل عام في هذا الصدد، وتتصدر الجزائر جميع الدول العربية غير الخليجية ودول المغرب العربي حسب هذا المؤشر* وتصنف دول الخليج الست على أنها " دول ذات تنمية بشرية عالية جدا " منذ 1990[2]، ولكن نظراً لإنفاق العام المستمد من عائدات البنزين يشكل عاملا مساهما هاما، فإن قيمة مؤشر التنمية البشرية لديها منخفضة نسبياً، ولا تزال هناك فوارق هائلة في الثروة بلغ مؤشر جيني 27.6 ومعدل الفقر 3.7% في عام 2011 ولا تتوفر أرقام رسمية أحدث

---

[1]: Ahmed Aghrour And Redha M.Boughrira, Algeria In Transition: Reforme And Development Prospect, (London: Routeldge) ,2004, P: 09

*: تقوم الأمم المتحدة سنويا بإنشاء هذه الإحصائية، والتي تعتمد على ثلاث مجموعات أساسية من البيانات: متوسط العمر المتوقع، متوسط سنوات الدراسة المتوقعة، القوة الشرائية للفرد.

[2]: يونس سليماني، الجزائر ... والمؤشرات الدولية، متحصل عليه من: https://aawsat.com/home/article/3256961، تم الاطلاع بتاريخ: (2023/12/12)

في عام 2018[1]، قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نتيجة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر أقل بنسبة 20.3% بسبب عدم المساواة، ونظراً لانخفاض أسعار النفط والغاز وتخفيضات الميزانية، والتي تفاقمت جميعها بسبب الوباء، يفترض المراقبون أن معدلات الفقر في الجزائر قد ارتفعت في عام 2016، ادعت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن ما يقرب من 35% من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر.*

الفرع الثاني: تنظيم السوق والمنافسة

على الرغم من تدابير التحرير الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات، ظلت الجزائر دولة ريعية كلاسيكية مع القليل من الاهتمام بالتحرير الاقتصادي، وقد أدت انهيارات أسعار النفط المختلفة إلى زيادة الضغوط من أجل الإصلاح، لكن الحكومة لا تزال تتدخل من خلال التدابير التنظيمية، مثل الإعانات أو تحديد سقف للأسعار، كما ارتبط تنظيم السوق والمنافسة بالسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر منذ القرن الماضي، يبدو أنها لن تنتج قط خيارات استراتيجية واضحة، وتميل التوجهات الأخيرة إلى تعزيز الشعور في مواجهة التدابير، في حين ردود أفعال الجهات الفاعلة الوطنية بما في ذلك الجهات الخاصة متباينة في بعض الأحيان، فإن ردود أفعال شركاء الجزائر الاقتصادية شديدة القسوة، فهي تشهد على النفور من الشكوك القوية الكامنة في إدارة عملية الإصلاحات فضلا عن انعدام المصداقية في السلطة، كما يتعلق النظام التنظيمي بمسألة ثلاث مستويات: مسألة الوصول إلى السوق الجزائرية بالنسبة للفاعلين الأجانب، ومسألة دخول المنتجات المستوردة إلى السوق الجزائرية، مستوى تمويل هذه الواردات، ونشأ تماسك هذا النظام بداية حماية المصالح الاقتصادية الوطنية، أولا عن طريق الاختلالات الخارجية، ثم

---

[1]: جابريال لارا إيبارا وعزيز أتامانوف، الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم: حالة الجزائر(دراسة للبنك الدولي)، متحصل عليه من: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria تم الاطلاع بتاريخ: (2023/12/12).

*: يتم قياس الدرجة التي يتم بها توزيع الدخل أو نفقات الاستهلاك بشكل مختلف بين الأشخاص أو الأسر في الاقتصاد من خلال توزيع متساو تماما بواسطة مؤشر جيني بدءا بأشد الناس أو الأسر فقرا، يعرض منحنى لورينز النسب المئوية التراكمية الاجمالي الدخل الذي تم الحصول عليه مقابل العدد التراكمي للمستفيدين منسب مئوية من المساحة القصوى تحت الخط، يحسب مؤشر جيني المساحة الواقعة بين منحنى لورينز **(Lorenz)** والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، وبالتالي يتم تمثيل المساواة الكاملة بمؤشر جيني بقيمة 0، وقيمة جيني تمثيلية بقيمة 100.

عن طريق محاولة تنظيف ممارسات التجارة الخارجية، ثم عن طريق إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية الانتاجية، وأخيرا عن طريق تشجيع رأس المال المحلي[1].

– فالنهج التنظيمي يعتمد على اللجوء إلى الأحكام الاستثنائية وغياب التشاور مع الجهات الفاعلة الاقتصادية؛ هو جزء من الممارسات الموروثة من الاقتصاد المدار الناتج عن الإشراف على العمليات التجارية والمصرفية على حساب حرية تقدير قيمة الشركات والبنوك، ولكن في السياق الجزائري لا ينبغي اعتبار رد الفعل السيادي الراسخ تاريخيا لا ينجم فقط عن الدفاع الصارم عن المصالح الاقتصادية الوطنية، حيث تشعر السلطات الجزائرية بحساسية خاصة تجاه استقلالها في القرار والعمل، خاصة عندما تضعف الممارسة الكاملة لصلاحياتها السيادية بسبب التغيير في علاقاتها الاقتصادية والسياسة الخارجية[2]، ولكن استقرار النظام السياسي أو على أكثر دقة إعادة انتاجه، والذي أدى تطوره التاريخي إلى تعزيز جموده يرجع إلى حد كبير إلى طابعه المتمثل في شبه الاكتفاء الذاتي، ومن ثم فإن رد الفعل السيادي يمارس بشكل فطري بمجرد احتمال اختلال توازنات السياسية الداخلية، ويتم التعبير عن السيادة الاقتصادية بالتأكيد في سجل العمل في مواجهة الوضع الاقتصادي نظرا للاختلالات المالية وجمود الجهاز الانتاجي، ولكنه من الممكن أن يعكس أيضا تطور توازن القوى في معارضة ورثة الرؤية الصناعية (تفضل التدخل العام)، والتيارات الإصلاحية (تفضل تعديل لأنماط التنظيم والانفتاح الاقتصادي)، وأخيرا يمكن أن يكون التعبير عن السيادة أيضا حيلة خطابية (شعبوية) بسيطة لمحاولة تجنب التوترات الاجتماعية، فإعادة تعريف السياسة الاقتصادية يمكن اعتبار بعضها عقلانيا اقتصاديا، والبعض الآخر يعكس الصراعات الأيديولوجية أو السياسية داخل جهاز الدولة، بما في ذلك الحل الذي غالبا ما يتضمن الوضع الراهن أو العودة إلى الدمج الأولي.

بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 46.9، مما يجعلها في المرتبة 169 الأكثر حرية، تحتل الجزائر المرتبة الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية ارتفعت درجتها الإجمالية بمقدار 0.7 نقطة بسبب التحسن في درجة حقوق الملكية، ويرسم المنتدى الاقتصادي العالمي* صورة أكثر إشراقا، حيث يضع الجزائر في المرتبة الرابعة في المنطقة في مؤشر

---

(1): Ahmed Aghrour And Redha M. Boughrira, op.cit, p: 10

(2):Ibid, p: 11

*: يقيم التقرير السنوي العناصر الداعمة للنمو الاقتصادي والازدهار والانتاجية في 137 دولة، وبحسب المصدر ذاته فإن الصناعة المالية لا تزال هشة بعد مرور عشر سنوات على الأزمة المالية العالمية، فأصبح من الواضح أيضا أنه على الرغم من أن العديد من الدول تمكنت من الاستفادة من الابتكار، أإا أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل من أجل

التنافسية العالمية، ويسلط الضوء على التحسينات في مجال الابتكار والتكنولوجيا، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، قوة عمل منخفضة ولا تشير المشاركة البالغة 41.8% إلى ضعف بيئة الاقتصاد الكلي فحسب، بل تشير أيضاً إلى إطار مؤسسي ضعيف للأعمال التجارية الخاصة وارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية، فضلاً عن ذلك فإن قانون الاستثمار الذي لا يسمح بملكية أجنبية لأكثر من 49% لأي شركة، لا يكفي لتحقيق هدف تحرير السوق والتجارة الإقليمية المحدودة، بيئة الأعمال الصعبة في الجزائر، وعدم اليقين السياسي والاعتماد على المحروقات ويستمر تقويض آفاق التنمية الاقتصادية المستدامة.

بعد سنوات صنفتها مجموعة الأزمات الدولية بـ" السياسية" بدأت الإصلاحات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي[1]، ويهدف قانون المحروقات الجديد لعام 2020 إلى تحفيز الاستثمار، إن انخفاض أسعار النفط يعزز حاجة الجزائر إلى التنويع بعيدا عن النفط والغاز، وحتى الآن لم تكن الجهود في هذا الاتجاه كافية، ويبدو أن النظام يبحث عن ريع جديد من خلال المقترح استغلال الغاز الصخري ويلزم اتخاذ المزيد من التدابير لتحقيق التنويع و تعزيز المنافسة، تحفيز ظهور الاقتصاد الرقمي، وإعادة تنشيط الشركات المملوكة للدولة، لا تزال الدولة تدير غالبية الشركات والبنوك الكبرى وتتخذ التدابير اللازمة لتشجيع قدر أكبر من المنافسة، وإقامة اتحاد إطار مكافحة الاحتكار لا يزال في مراحله الأولى مع ضعف التنفيذ.

صادقت الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (**AfCFTA**) في ديسمبر 2019، وتسمح الاتفاقية بالإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية على مدى خمس سنوات بعد صدورها في يوليو

تحقيق هذه المزايا بشكل كامل، فبعد حصولها على المركز 87 في عام 2016، تقدمت الجزائر مركزا واحدا، ولا يزال هذا أقل بكثير من تصنيفها في عام 2014 والذي بلغ 79، لكنه لا يزال أفضل من تصنيفاتها في سنة 2012 و2013 والتي بلغت 100و 110، كما ساعد حجم السوق الجزائر على احتلال المرتبة (36 عالميا)، لكن عددا من العوامل لا تزال تؤثر سلبا على قدرة اقتصاد البلاد على المنافسة، بما في ذلك شفافية البلاد وسياستها (121 عالميا)، وفعالية مجالس الإدارة المؤسسية (المرتبة 135عالميا)، ومستوى مرافق المطارات (المرتبة 107 عالميا)، وعجز الميزانية (المرتبة 127)، والقوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالميا)، وبحسب دراسة مناخ الأعمال في الجزائر كانت أوجه القصور في الإدارة العامة هي القضية الرئيسية التي يواجهها المستثمرون وأصحاب الشركات. للمزيد انظر(تقرير التنافسية العالمي: الجزائر في المرتبة 86 متقدمة برتبة واحدة دراسة عن وكالة الأنباء الجزائرية، متحصل عليه من: https://www.aps.dz/ar/economie/47854-86، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/12/22).

[1]: القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يولول سنة 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية (العدد50)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 2022، ص: 05

2020، بهدف تحرير الدول الأفريقية من الاعتماد على استخراج النفط، المواد الخام وتعزيز التجارة البينية الأفريقية، وتمثل التجارة الخارجية 58% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية 93% من إجمالي صادرات الجزائر، وتتمثل الواردات الرئيسية للجزائر في القمح والسيارات والمنتجات البترولية ومنتجات الألبان والأدوية، وفي عامي 2017 و2018 فرضت الجزائر تعريفات جديدة على بعض المنتجات وعلقت الواردات على منتجات أخرى في محاولة للسيطرة على الواردات وتشجيع المنتجين الجزائريين، وحتى تلك اللحظة بلغ متوسط معدل التعريفة الجمركية في الجزائر 12%، وكانت السياسات التجارية والاستثمارية أقل انفتاحا من المتوسطات العالمية.

وتهدف اتفاقية الشراكة للاتحاد الأوروبي، الموقعة في عام 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2005، إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية على مدى فترة أقصاها 12 عاما، وفي عام 2012 تفاوضت الجزائر على تأجيل إضافي لمدة ثلاث سنوات، تأجيل الموعد النهائي إلى عام 2020 وهذا لا يزال قيد التفاوض.

وفي عام 2009 انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) أدى إلغاء التعريفات الجمركية وتحرير أسواق السلع الصناعية والزراعية فيما بعد بين 17 دولة عضو في جامعة الدول العربية إلى زيادة الصادرات الجزائرية غير الهيدروكربونية (خاصة السكر والزجاج)، ومع ذلك الجزائر لا تزال تستورد أكثر بكثير مما تصدره إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع الثالث: الأداء الاقتصادي

كان الاقتصاد الجزائري في حالة ركود إلى حد كبير باستثناء فترة السبعينات، على الرغم من الارتفاعات الدورية في أسعار النفط، وفي نفس الوقت يؤدي عدم الاستقرار إلى توترات سياسية يتم التخلص منها من خلال قمع الاحتجاجات ومنع التظاهرات، فيمكن تقييم الأداء الاقتصادي من خلال عرض مختلف الاستراتيجيات المتبعة عبر الاختلاف المرحلي والأيديولوجي.

أولا: مرحلة استراتيجية التنمية 1962-1980: مرحلة الغربة عن الاقتصاد الاستعماري وبناء الاقتصاد الوطني؛ وهي مرحلة فرضتها عموماً ضرورة إنهاء الإرث الاستعماري على كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وإحداث القطيعة معه، وهو ما يفسر الخيارات "الاشتراكية"

والاجتماعية التي تم اعتمادها مع محاولة منحه فرصة "الطابع الجزائري" لها، ومن أجل فهم هذه الخيارات لا بد من التركيز عليها 3 نقاط أساسية[1]:

1-التخلص من التبعية وبناء اقتصاد مستقل: هي أن كل نصوص الثورة التحريرية حددت هذه الخيارات، بدءا من بيان الأول من نوفمبر 1954 الذي يؤكد على بناء "الدولة الجزائرية ذات السيادة، الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، إلى نهاية النصوص المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956 وبرنامج طرابلس في مايو 1962؛ والذي يؤكد أن الاستقلال الوطني لا يمكن أن يكتمل دون التخلص من العلاقات الاستعمارية القائمة على الاستغلال والتبعية والظلم والتجويع ويمكن تحقيق بناء الاقتصاد الوطني المستقل من خلال:

أ- التخلص من التبعية الاقتصادية التي فرضها المستعمرون من خلال التقسيم الاستعماري الدولي للعمل، الذي جعل الجزائر تتخصص في الإنتاج وتسويق المواد الخام واستيراد المواد المصنعة، ولذلك تم وضع هدف استعادة الثروة الوطنية وتأميمها ضمن الأولويات التي تمنح الجزائر الاستقلال في خياراتها التنموية.

ب- بناء اقتصاد حديث ومتطور والقضاء على التخلف بكافة جوانبه، ولذلك سيتم اعتماد التصنيع كخيار استراتيجي، لما له من آثار سلبية على كافة قطاعات الاقتصاد، وفي مقدمتها القطاع الزراعي.

ثانيا: المرحلة الانتقالية واستراتيجية الإصلاح: في نهاية الثمانينات وتحت ضغط التوترات الاجتماعية والسياسية القوية، انخرطت الجزائر في برنامج واسع للإصلاح الاقتصادي والسياسي، هذا الإصلاح ليس كذلك ولم يقتصر الأمر على ما يصاحب الانفتاح الخارجي ولا على برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي الذي اختصره البعض إليه، وبسبب التوجه الاشتراكي الذي كان أساس الاقتصاد برمته خلال الفترة 1962-1988، كان لا بد من الذهاب إلى أبعد من ذلك، معلناً عن تلك التي ستنطلق في الدول الشرقية آنذاك بعد سقوط جدار برلين.

- ربما لأسباب جيوسياسية لم تتم معالجة الاقتصاد الجزائري من قبل المؤسسات الدولية باعتبارها اقتصادًا يمر بمرحلة انتقالية، وهو مصطلح مخصص لاقتصادات ما بعد الاشتراكية في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق باعتبارها الاقتصاد النامي، ولكن في كثير من النواحي خصائص الاقتصاد الجزائر، وبالتالي اتجاه ومضمون الإصلاحات تجعل منها اقتصادا في مرحلة انتقالية، وذلك على وجه الخصوص

[1]: Ihmin Shafir,Op.Cit.P: 52.

فيما يتعلق بالجانب المؤسسي والقانوني والخصخصة وإصلاح النظام المصرفي والمالي، ولذلك يمكننا أن نتساءل إلى أي مدى ترجع بعض الصعوبات التي تمت مواجهتها حتى الآن في تنفيذ الإصلاحات، وخاصة منذ عام 1994 عندما تم تطويرها إلى حد كبير وفقا لمعايير المؤسسات المالية الدولية.

ثالثا: الفترة 2000-2020: تعميق التوجه الليبرالي: وتتميز هذه المرحلة بما يلي[1]:

- تحسن التوازنات الاقتصادية الكلية مع تدهور وضع الاقتصاد الحقيقي.

- مواصلة الإصلاحات الليبرالية والانفتاح الاقتصادي (الخصخصة، الاستثمار، الطاقة، قوانين المناجم والمحروقات).

- عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية بشكل رئيسي.

- عودة جزئية للدولة من خلال الإنفاق العام والمخططات المختلفة أيضاً كعودة «الوطنية الاقتصادية وبتشجيع من المؤسسات النقدية والمالية الدولية، في ظل الوفرة المالية المسجلة (نحو 500 مليار دولار من عام 2000 إلى عام 2014)، وعلى الرغم من أهمية الإجراءات المتخذة في مختلف القطاعات لتحقيق النمو، من خلال الإنفاق العام ونتائجه الإيجابية، والتي تثير في الوقت نفسه بعض التساؤلات (النقاش حول معدل البطالة والتضخم، الشفافية في الإنفاق والإدارة، وضع الاقتصاد غير الرسمي)، أكبر الغائبين عن هذه البرامج هو الاستثمار في الصناعة 2% خلال سنة (2000 إلى 2010)، وبالتالي إلزامية التحرك بسرعة نحو نمط تنموي جديد واستراتيجية وطنية للاستثمارات المنتجة والمتنوعة؛ فالإجراءات المتخذة في الفترتين الثانية والثالثة من هذه المرحلة لتشجيع القطاع الخاص وتمكينه لقيادة عملية النمو من خلال الحوافز والامتيازات المختلفة، لم تؤد إلى بناء طبقة من أصحاب رؤوس الأموال الريادية والمستثمرين في الإنتاج، على العكس من ذلك شهدت المرحلتان تحويلاً منظماً للأموال لا يخضع لأي إجراءات اقتصادية (توزيع الأراضي الزراعية والعمرانية، والمؤسسات العامة بالدينار الرمزي)، مستفيدة من قروض بدون فوائد لم تُسدد في كثير من الأحيان، ومن القروض القانونية امتيازات الاستيراد التي أدت إلى تكوين الاحتكارات في قنوات التجارة والتجارة الخارجية على وجه الخصوص، كل ذلك في توسع مخيف للاقتصاد غير المنظم والتي أصبحت تشكل 40% إلى 45% من الكتلة النقدية.

---

[1]: Ihmin Shafir,Op.Cit.P: 53

رابعا: انتقادات النموذج التنموي وسياسة إدارة الاقتصاد: منذ بداياته كان نموذج التنمية الجزائري موضع نقاش وانتقادات جذرية، القرارات والتوجهات الاقتصادية الكبرى وكذلك إدارة الدولة فالاقتصاد صدر عن المعارضة في نفس الوقت من داخل النظام، ومع ذلك لم يذهب في نفس الاتجاه وأرجع ذلك لوحظت اختلالات وظيفية تمت صياغة بعضها باسم الاشتراكية بينما هاجم آخرون الطابع المركزي والمدار للاقتصاد[1]، فمنذ السبعينيات نشأ جدل حول طريقة تنظيم الاقتصاد بين تيارين – "الصناعي" و"المالي" – سيشكلان ديمومة معينة في المناقشات التي تصاحب التجربة الاقتصادية لـ "الجزائر المستقلة"، فالتيار الأول يهتم بإعطاء الأولوية للاستثمار الصناعي ونقل التكنولوجيا لتسريع التنمية وإهمال الأبعاد الأخرى، على وجه الخصوص القيود النقدية والمالية، ولكن أيضًا القواعد والقانون، ومع اعتماده إلى حد كبير على تدخل الدولة، فإنه آخذ في الارتفاع عندما تكون عائدات النفط والغاز مرتفعة وتكون القيود المالية الخارجية والداخلية فضفاضة.

– أما التيار الثاني فيؤكد على ضرورة احترام التوازنات المالية الداخلية الخارجية، سواء على المستوى الاقتصادي الكلي أو الجزئي، وبشكل عام قواعد أداء الاقتصاد دون الذهاب إلى حد التشكيك في هيمنة أهداف وتوجهات الخطة، وطالب الأخير بإدخال الشركات معيار العقلانية المالية لكن التدابير المحدودة التي تمكنوا من إقرارها تعارضت مع تطبيقها على الأداء المُدار للاقتصاد وعلى التخصيص الموارد المركزية[2].

خامسا: اختلال التوازن الاقتصادي الكلي وتراجع النمو: التبعية المزمنة للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط والغاز جعلها عرضة لتقلبات سوق الطاقة الدولية، ولهذا السبب ظلت توازنات الاقتصاد الكلي في الجزائر دائما عند مستوى مرتفع لهذه التقلبات وتداعياتها، أزمة انخفاض أسعار النفط التي ظهرت في عام 1986 ثم سنة 2014، والخطير في الأمر أن هذه التبعية لا تظهر فقط هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتهانه للسياق الخارجي، بل تجعل المجتمع الجزائري يعيش وفق تقلبات الدخل من المحروقات التي أصبحت تسيطر على حياته اليومية (العمالة والأجور، الأسعار والقدرة الشرائية، مستوى الخدمات)، وهذا الاعتماد لا يخلو من أثر على الوضع السياسي، ليس من المستغرب أن تؤدي أزمة 1986 إلى انفجار شعبي في أكتوبر 1988، كما لعبت أزمة 2014 دورا في انفجار الحراك في فيفري 2019.

---

(1): Fatiha Talahite. Réformes Et Transformations Economiques En Algérie. Economies Et Finances, (France :Université Paris-Nord - Paris Xiii, 2010),p: 10

(2): Ibid, P: 11

– كما تلعب الأزمات الخارجية بشكل عام وتداعياتها دورا كبيرا في التوازنات الكلية الداخلية، ويرتبط تأثيرها بمدى تأثر الاقتصاد المحلي بالأزمات الخارجية، واندماجه في الاقتصاد العالمي إن الأزمة الوبائية بطبيعتها غير الاقتصادية، كونها في البداية أزمة صحية أثرت بشكل غير مسبوق على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول إلى تباطؤ وتوقف النشاط في العديد من القطاعات، وما نتج عن ذلك من زيادة في أعداد البطالة وانخفاض الأجور والدخل، دفع الدول إلى تجنيد أموال عامة ضخمة للحد من انتشار الوباء وتدهور القدرة الشرائية، كل ذلك جاء على حساب العجز المتزايد في الموازنة العامة وارتفاع المديونية العامة، لقد كانت الجزائر جزءا من هذه الأزمة، وإلى جانب تراجع إيرادات المحروقات منذ 2014 وتداعياتها لعبت جائحة كورونا دورا مهما في تراجع المؤشرات الاقتصادية للبلاد بشكل عام أدى هذا الوباء إلى:

– استمرار تراجع الإيرادات من المحروقات بسبب الانخفاض العالمي، فالطلب على النفط هو في حد ذاته نتيجة للانكماش الاقتصاد العالمي.

– توقف النشاط في العديد من القطاعات وزيادة النفقات من الميزانية لمعالجة الأثار الصحية والاقتصادية للجائحة والتي سنوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 17: تراجع النمو الاقتصادي في ظل جائحة كورونا.

المصدر: Ihmin Shafir, Op.Cit, P: 09

وعلى صعيد معدل النمو يبدو التراجع واضحا، إذ ينتقل من 3.8 سنة 2014 إلى 1.1% سنة 2021، حيث ساهمت الجائحة في التراجع نظرا لإجراءات الحجر الصحي التي اتخذتها السلطات

العمومية، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد، كما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، ولا يزال الاستثمار خارج قطاع النفط والغاز منخفضا، المبادرات المالية والتدريبية التي أطلقتها الحكومة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب وفرص العمل تم تجديده منذ تغيير الحكومة، وفقًا لتقرير حديث للبنك الدولي فإن التوقعات الاقتصادية لعام 2021 تمثل تحديًا بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثير جائحة كوفيد-19، كان للإغلاق والتباطؤ اللاحق للنشاط الاقتصادي تأثير سلبي التأثيرات على الاستهلاك الخاص والاستثمار ومن المتوقع أن يعاني القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي من الاقتصاد (المقدر بـ 46%)، أكثر من غيرهما من فقدان الوظائف هذا الأخير لا يوفر أي حماية للبطالة ويسود في القطاعات الأكثر تضررا من الوباء مثل تجارة الجملة والتجزئة والبناء والخدمات.

الفرع الرابع: تطوير التدابير الوقائية في ظل تنامي الاقتصاد

نظرا للترابط بين الاقتصاد والبيئة لما توفره من موارد كالطاقة والمياه والهواء والمواد الخام التي تحول إلى مواد مصنعة[1]، فهي بمثابة جوهر الاقتصاد والتي عادة ما ينتج عنها أثار سلبية تؤثر بشكل كبير على البيئة*، فوفقا للوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) أصبحت الجزائر الصوت الرائد في المنطقة في مختلف القضايا البيئية، بعد أن سنت سلسلة من التدابير القوانين البيئية التقدمية، حيث أكدت الحكومة الجديدة استمراريتها في هذا الأمر في حين أن برامج التنمية واسعة النطاق – بما في ذلك الطرق والسدود البناء – تشكل مخاطر بيئية، وهناك جهود متضافرة لتنفيذ السياسة البيئية والتركيز بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة، فالجزائر كانت من أوائل الدول التي صدقت على اتفاقية باريس بشأن تغير

---

[1]: وليد شتوح، التحليل الاقتصاد البيئي، (عمان: مركز الكتاب العربي،2020)، ص: 59.

*: عانت البيئة الجزائرية من سياسة رديئة قائمة على التصنيع لا تحترم قواعد السلامة ولكنها تتهرب من المساءلة ولم تضع أي اعتبار للضرر المحتمل الذي قد ينجم عن ذلك، وقد حدث ذلك في سياق قرار اقتصادي مركزي وفلسفة سياسية لا تأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة لأي موقع بعينه، وفي النهاية أدى كل هذا إلى تفاقم الحالة البيئية التي تعكس الاضطرابات السياسية بشأن الحفاظ على البيئة، وهو ما كان يُعتقد أنه خيار سياسي غير ضار واعتقد الكثيرون أن ذلك كان مجرد خدعة من الغرب لإبطاء وتيرة التنمية، والتأثير على نمو اقتصادات الدول لكن الجزائر سرعان ما أدركت ذلك نتيجة الإدانة العالمية المستمرة للضرر البيئي والتوجه نحو البيئة المستدامة من خلال ترقية الاستعمال الايكولوجي والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية واستعمال التكنولوجيا غير المضرة بالبيئة. للمزيد انظر(محمد عبد الفتاح سماح، الحق في البيئة والحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما، (مصر: المصرية للنشر والتوزيع، 2019)، د.ص)

المناخ لعام 2015 على مدى العقد الماضي، كان هناك اهتمام متزايد بالمبيدات الحشرية التنظيم وإزالة الغابات والاستخدام المستدام للموارد البحرية.

ومع تصنيف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للجزائر باعتبارها رابع أكبر مصدر للهيدروكربونات غير التقليدية في العالم، ولا سيما الغاز الصخري عدلت الجزائر قوانينها المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية في عام 2013 للسماح بالتكسير الهيدروليكي، وأدى ذلك إلى إثارة مظاهرات حاشدة من قبل جماعات الضغط البيئية ومجموعات المواطنين في جميع أنحاء الجزائر وخاصة في الجنوب، الذي سيكون الأكثر تضرر من التدهور البيئي في الصحراء وتمثل هذه التعبئة تحولا كبيرا في الوعي المجتمعي، فيما يتعلق بالحملات البيئية واستمرت خلال مظاهرات 2019 ضد قانون المحروقات الجديد، الذي من شأنه تسهيل الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع،لقد بُذلت جهود على مدى العقد الماضي، لتعزيز مشاركة الشركات أو تعاونها في البرامج البيئية، تم إنشاء العديد من "**Maisons De L'environnement**"* وهي بمثابة أوعية مهمة للمجتمع المدني.

أما فيما يخص دمج الثقافية البيئية على مستوى المؤسسات التعليمية، إلا هناك دراسات خاصة بالتعليم ككل و ليس فقط الجانب البيئي، حيث سجلت الجزائر 0.672 نقطة في مؤشر الأمم المتحدة للتعليم لعام 2019، إلا أن الأرقام القديمة فقط متاحة (من بيانات البنك الدولي) للإنفاق الحكومي على التعليم (4.3% في عام 2008)، ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير إلى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 و2018 وتبدو هذه الأرقام منخفضة مقارنة بالمتوسط الإقليمي وفي سياق موارد الجزائر خلال العقد الماضي وإمكانياتها، تم التعهد بالتزامات كبيرة لزيادة البنية التحتية التعليمية في البلاد بالخطة الخمسية الوطنية 2015–2019، لكنها تأخرت بسبب تأثير انخفاض أسعار النفط على قدرة ميزانية الجزائر واستمرار سياسة التقشف.

المطلب الثالث: استراتيجية الدولة في تبني الحوكمة.

لجأت الجزائر لتبني فكر جديد ضمن استراتيجيتها للإصلاح و إعادة هيكلة المؤسسات؛ من خلال ضوابط تنظيم العلاقات بين مختلف القطاعات، في إطار تعزيز مبادئ التسيير التشاركي و خلق إطار

*: البيت البيئي أومركز البيئة(**Maisons de l'Environnement**):هو هيكل يعمل من خلال أنشطته على تعزيز نهج الموازن البيئي لمواجهة تحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة وجعل المدن مثالية، كما تعبر أداة تعاونية تشاركية حقيقة، تهدف إلى رفع مستوى الوعي ودعم مختلف المواطنين في نهج التنمية المستدامة، ويولي اهتماما خاصا للبيئة الحضرية بجميع جوانبها، وهي تنفذ إجراءات ملموسة تستهدف الجمعيات والبلديات والشركات مع تحفيزها على المشاركة والتشاور.

أوحيز التطبيق، ضمن مقاربة الحكم الراشد أو الحوكمة التي تعمل على دفع التنمية وترشيد السياسات، لتبقى التساؤلات قائمة حول واقع تطبيق هذه المقاربة على رسم السياسات العامة في الجزائر.

الفرع الأول: القيود الهيكلية وأسباب تعثر الإصلاحات

إن المزيد من القيود الهيكلية القائمة تعني أيضًا أن تحسين الحكم في الجزائر يشكل تحديًا للحكومة الجديدة وتتعلق هذه بهياكل الدولة والمواطنين، ويعاني الرئيس والنخبة الحاكمة من انعدام الشرعية وانعدام الثقة بين شرائح السكان، ويؤدي استمرار الميل إلى الهجرة إلى خسارة رأس المال البشري المؤهل تأهيلا عاليا (أي هجرة الأدمغة)، ويعزز مرة أخرى النقص الواضح في الفرص المتاحة للطبقة المتوسطة ذات التعليم العالي، هناك عوامل ديموغرافية أخرى تقيد أيضًا الحكم في الجزائر، لقد فرضت عملية التحضر الكبيرة على مدى السنوات العشرين الماضية ضغوطاً على الخدمات العامة في الجزائر مثل التعليم والصحة والسكن والنقل، ولا تزال الجزائر تواجه تحديات في تحويل اقتصادها المخطط مركزيا.

الفرع الثاني: طبيعة النخبة الحاكمة وأزمة الشرعية

بناءً على التجارب الانتقالية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، فإن التغييرات التي شهدتها الجزائر مع التحرير السياسي والاقتصادي والانتقالي منذ منتصف التسعينات، لم تطور ديناميكيات محدودة نحو التحول الديمقراطي[1]، على الرغم من زيادة عدد الجهات الفاعلية المتنافسة ذات النفوذ السياسي، لم يتمكن أي بديل قوي ومتماسك من تغيير النخبة الأساسية، على الرغم من تعرضها لضغوط متزايدة من الجهات المتنافسة، وانقسامها حول القضايا الأساسية التي تتراوح من الخصخصة إلى التعامل مع الاسلاميين المتطرفين، لم تضطر إلى الانخراط في اتفاق حول قواعد جديدة وأكثر ديمقراطية للدولة؛ وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك تمسك النخبة مقاليد الحكم خاصة بعد التحول إلى الليبرالية، ومن ديناميكيات التنظيم استخدمت استراتيجية لثلاث ركائز وهي:

- **القمع:** وقف المسار الانتخابي وحل حزب الفيس (الجبهة الاسلامية للإنقاذ)، بعض الجهات الفاعلة في مجال حقوق الانسان)

- **الاستقطاب:** على سبيل المثال: الاعلام، وأحزاب المعارضة المعتدلة مثل حزب مجتمع السلم الإسلامي.

[1]: Isabelle Werenfls, An Équilibrium Of Instability: Dynamics And Reproduction Mécanismes Of Algeria's Political, Revue-Confluences Méditerranée, N° 71,(2009),P: 183

– **التشجيع:** المنافسة المزيفة والحقيقية من خلال دعم الهياكل الموازية القريبة من الإعلام؛ سواء كانت نقابات أو جمعيات أو أحزاب أو صحف، أيضا مع إظهار أعضاء النخبة الأساسية انقساما متزايد في الرؤية والاستراتيجية، ثم استغلال المتنافسين من قبل بعض النخبة الأساسية أي النخبة العسكرية؛ وهي الظاهرة التي كانت واضحة بشكل خاص في القطاع الخاص والصحافة خلال العهدة الأولى لبوتفليقة، فما خدم النخبة الاساسية كان هناك عاملين هيكلين هما:

– الاقتصاد الريعي: طبيعة الاقتصاد الجزائري والانقسامات العميقة والطويلة الأمد، منح النخبة من تقسيم المعارضة والبقاء في الحكم وتمويل استراتيجية الانقسام، حيث توفر المحروقات الجزء الرئيسي من إيرادات الدولة (أكثر من 75%) والقدرة على السيطرة على قطاع النفط والغاز، فصعود الجبهة الاسلامية للإنقاذ في التسعينات للحكم عن طريق الانتخابات، مما ولد الخوف لديهم والتخلص منها رغم دوامة الصراع التي مرت بها الجزائر، وتدمير معظم البنى التحتية الاقتصادية أثر على المستوى المعيشي للمواطنين وانتشار البطالة، فقد سمح ارتفاع أسعار في العقد الأول من القرن 21 بحدوث توسيع التوزيع للريع لقمع الاضطرابات الاجتماعية لشراء الأصوات (بشكل غير مباشر وأدى ذلك إلى زيادة استقرار الدولة والنظام[1].

– أما العامل الثاني: الذي يفيد النخبة السياسية فهو الانقسامات المجتمعية، ركزت على النزعة الاقليمية، أو العرفية أو اللغة وعلى المنافسات التاريخية بين العشائر المختلفة التي ظهرت أثناء النضال التحريري، وأيضا هناك صراعات بين ما ينظر إليه على أنه القيم الغربية مقابل القيم العربية الإسلامية، هذه الانقسامات التي تمت إدارتها بنجاح من قبل النخب السياسية وإضفاء الطابع العرقي[2].

الفرع الثالث: نزيف رأس المال البشري والقيمة المضافة الضائعة

إن قضية الهجرة معقدة إلى الحد الذي يجعل أي تخصص بعينه مثل الاقتصاد غير قادر على التعامل معها، فقد ميزت ظاهرة الهجرة دائما حياة الجزائر فمنذ بداية القرن 20 بدأت هجرة المهارات في جذب انتباه صناع القرار والباحثين فقط، وينعكس هذا الاهتمام أولا في الأرقام المثيرة بقدر ماهي غير دقيقة، والتي غالبا ما يتم تقديمها في المناقشات العامة وتتناولها الحكومة، ووسائل الإعلام نحو 80 ألف

---

[1]: Isabelle Werenfls,Op.Cit, P: 184.

[2]: ناصر الدين سعيدوني، المسألة الثقافية في الجزائر: النخب – الهوية – اللغة، دراسة تاريخية نقدية،(لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021)، ص، ص: 270، 271.

من حاملي شهادات التعليم العالي غادروا منذ عام 1979 في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم تحديد أكثر من 100 ألف رجل أعمال في أوروبا، و7000 طبيب جزائري يعملون في المستشفيات الفرنسية من إجمالي 10000 طبيب أجنبي و3000 عالم كمبيوتر غادروا ما بين عامي 1992-1996، كما تشير البيانات الحديثة إلى أن 1.655.868 شخصا مسجلون على مستوى السفارات، غالبيتهم من النساء الجزائريات يقدر عددهم بـ: 1.335.109 في فرنسا و179.294 في بقية أوروبا و62.200 في أمريكا الشمالية بنسبة 42%[1]، هذه الأرقام مثيرة للقلق لأنها لاتزال السيطرة عليها سيئة، ويبدو أن البلدان النامية تمكنت من حل هذه المشكلة من خلال إدراكها في وقت مبكر أن المغتربين فيها يشكلون إمكانات هائلة للمعرفة ورأس المال المالي والبشري، ويجب وضعها في السياق العالمي الجديد تماما للثورة المتزامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمصدر للثروة، وإعادة توزيع رأس المال الدولي وتوازنات جيواستراتيجية جديدة.

- لم تكن قضية الهجرة أبدا على رأس اهتمامات سلطات القطاع العام في الجزائر، قبل وقت طويل من الوضع الحالي للهجرة الجماعية للمهارات، ويبدو أن الوضع كان في بلدان المغرب العربي في ظل غياب ردود الفعل من جانب السلطات لسنوات عديدة، حيث يرجع سبب ظاهرة الهجرة إلى انخفاض الضغط على سوق العمل ومستوى البطالة، لقد أدى غياب السياسة الاستراتيجية الجادة على مستوى سلطات الدولة إلى ظهور إجراءات ارتجالية لا تتناسب مع حجم الظاهرة[2]، ويمكن تحديد الأسباب المؤدية للهجرة إلى:

– ظروف العمل والجودة المنخفضة نسبيا للمؤسسات، وانخفاض الأجور، الأزمة الاقتصادية كلها عوامل تشجع على الهجرة وقد فر بالفعل ما يقرب ربع رأس المال البشري، مما يتسبب في نقص من الناحية الكمية وحتى من الناحية النوعية، لقد اتخذت هجرة الأدمغة نطاقا كبيرا في بلدان المغرب العربي وخاصة الجزائر في السنوات الأخيرة، وهو يؤثر في الواقع على النخبة من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات المؤهلين، وتشير أحدث الإحصائيات عن المهاجرين المؤهلين التي قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن حصة المهاجرين من المستوى الأعلى في اجمالي الهجرة تبلغ 21.1%، في المقابل تقدر 16.6% في المغرب و20% في تونس في سنة(2010-2011)، وتعتبر

(1): Abdelkader Djflat, Les Compétences Algériennes A L'étranger: Entre Tabous Et Fausses Promesse, Homme &Migrations (En Ligne),Novembre (2012), P: 37, Sur Le site: https://journals.openedition.org/hommesmigrations/917 , consulte le 01-11-2023, à: 22: 28.
(2): Ibid, P: 38.

الجزائر أعلى نسبة مقارنة بالدولتين وما يثير القلق بشكل عام بالنسبة لهذه البلدان مقارنة بالبلدان الأخرى في العالم، أنها لاتزال تتسبب في عجز تدريجي كبير من حيث جودة رأس المال البشري اللازم لنموها الاقتصادي، ويكن من المحتمل تكون أيضا أن تكون أعلى بالنسبة لفئات معينة من المؤهلات[1].

– فالتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة تهدد بتفاقم النزيف، فمن الواضح أن الإحصائيات والدراسة الحديثة المتعلقة بفئات معينة من المهاجرين تثير قلق هذه البلدان، كما تصر بعض الجهات أن هجرة الأدمغة من الجزائر يتطور بسرعة، وتختلف هذه السرعة من بلد إلى آخرو سجلت الجزائر أقوى نمو، ولهذا تضاعفت حصة المهاجرين الجزائريين المؤهلين بأربعة أضعاف، إن النمو السريع المتزايد في هجرة العقول وسياسة تقليص العمالة الأكثر كفاءة التي تتبناها البلدان المضيفة تشكل اليوم تحديا يتعين على هذه البلدان المواجهة، قد تؤدي هذه الرحلة إلى استنفاد فئات معينة من المؤهلات الحيوية؛ مثل مؤهلات الأطباء ويمثل الأطباء الجزائريون من نصف هذا الرقم ليرتفع العدد إلى 17658 طبيبا، مما يعكس هجرة ربع مخزون رأس المال البشري الطبي الذي يخلق عجزا كبيرا، ليس فقط من الناحية الكمية ولكن من الناحية النوعية، لقد انخفضت الكثافة الطبية في بعض التخصصات وستنخفض أكثر في السنوات القادمة إذا استمرت الظاهرة، هناك ثلاث تخصصات تظهر فعليا معدلا كبيرا في هجرة الأطباء مثل: طب الأمراض العقلية، الانعاش والتخدير، الأشعة ولاتزال الجزائر متأثرة بهجرة الأطباء المتخصصين وهذا حسب الاحصائيات للتخصصات التالية: الطب العام 4%، طب الأمراض العقلية يمثل أعلى نسبة بـ 30%، طب الأشعة 16%، طب النساء 3%، الانعاش والتخدير 13%، طب العيون 13%، فمن المهم التأكيد على أن عددا كبيرا جدا من الأطباء المهاجرين تم تدريبهم في هذا المجال ويمكن تلخيص أسباب الهجرة إلى[2]:

– فرق الدخل بين البلد المضيف والبلد الأصلي.
– الهروب من المخاطر خاصة في التسعينات بسبب انعدام الأمن والاستقرار.
– تأثير شبكات الهجرة.
– وجود المؤسسات السياسية.

---

[1] Mohamed Kouni, Fuite Des Médecins Dans Les Pays Du Maghreb Central: Raisons Et Impacts, Revue De Tendances Economiques, (Printemps 2019), P: 52

[2] Ibid , P: 53

– عدم كفاءة استخدام الموارد محليا: تاريخياً كانت التعيينات في كثير من الأحيان سياسية وليس على أساس الكفاءة، وهو الأمر الذي يتعين على الإدارة الجديدة معالجته ويساهم الضغط من أجل الحد من البطالة في ارتفاع مستويات التوظيف في القطاع العام، و تؤدي الخطط والتشريعات الجديدة في عام 2020 لدعم الشركات الناشئة إلى تحسين ذلك، وقد حدثت تحسينات في الإدارة المالية والأطر القانونية والتنظيمية وكذلك عمليات التدقيق المالي داخل الوزارات والهيئات اللامركزية بشكل عام، أعاق الهيكل المركزي القوي الموروث من الحكومة الاستعمارية الفرنسية التطوير الفعال واستخدام رأس المال البشري على المستوى المحلي.

الفرع الرابع: المجتمع المدني والحركة النقابية

تتمتع الجزائر بتاريخ من تنظيم المجتمع المدني والتضامن بدءً من الجمعيات الدينية، مثل الزوايا الصوفية وحتى المجالس القروية، وخاصة في المجتمع الأمازيغي ورغم أن هذه الهياكل أعاقتها 130 سنة من الاستعمار و30 سنة من حكم الحزب الواحد، فقد نجت هذه الهياكل ولا تزال تدعم تقليد التنظيم المدني والتمويل الخيري، على رغم اعتبارها منظمات اجتماعية دفاعية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، سواء على المستوى الشخصي بالنسبة للأعضاء المنخرطة في صفوفها أو النشاطات التي تمثلها، وعلى المستوى الأوسع فيما يتعلق بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطبقة في الدولة، في الوقت الراهن تواجه الحركة النقابية والمجتمع المدني في الجزائر أزمة تضييق مجال نشاطها بسبب مركزية صنع القرار وتمحور السياسات على المؤسسات الرسمية دون اشراك الجانب غير الرسمي، رغم التحولات السياسية ما أدى لعدم قدرتها على مواكبة التطور السريع الذي تشهده المجتمعات الحديثة، وما ينتج عنه من ترابط في العلاقات الاجتماعية وما ينعكس عنه على التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة[1]، ولفهم هذا الترابط أكثر لابد من فهم طبيعة الحركة النقابية والمجتمع المدني والتي توضح في المخطط الآتي:

[1]: بن محمد بو مفتور نعيم، الحركة النقابية في الجزائر: مقارنة سوسيولوجية لواقع الحركة النقابية في الجزائر،(الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع،2018)، ص: 89

الشكل رقم 18: مخطط يبين طبيعة الحركة النقابية والمجتمع المدني.

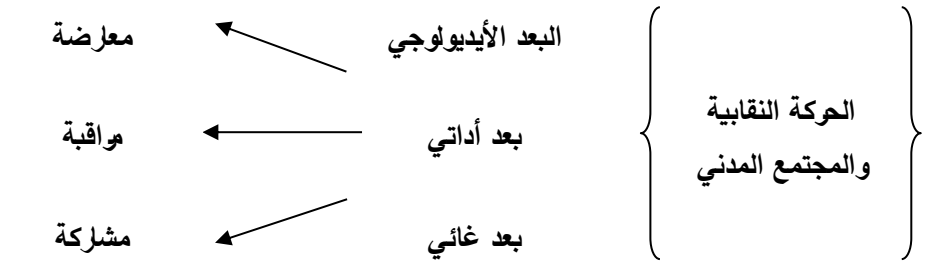

المصدر: بن محمد بو مفتور نعيم، المرجع السابق، ص: 90

فمن حيث المبدأ تعمل الحركة النقابية والمجتمع المدني دور الوسيط ولها تاريخ نضالي منذ ثورة التحرير متمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي كانت تدافع على حقوق العمال الجزائريين، في ظل تهميش السلطات الفرنسية لحقوقهم وبالتالي لعبت دور في تعبئة وتجنيد الشعب الجزائري لاسترداد حريته، لكن بعد الاستقلال سرعان ما ارتبط دورها بالنظام السياسي الجزائري، وتم تقليص نشاطها وقياسا على المخطط الموضح لطبيعة الحركة النقابية والمجتمع المدني؛ فهو يتكون من ثلاثة أبعاد في المقابل ثلاثة مهام فمثلا البعد الأيديولوجي الذي يقابله المعارضة وهو ما يفسر تحديد نشاط الجمعيات والنقابات في الجزائر في ظل النهج الاشتراكي، أما البعد الثاني المتمثل في البعد الأدائي بمعنى الوظيفة التي تقوم بها مختلف الحركات النقابية وهي المراقبة وبالتالي تساهم بالمشاركة في رسم السياسة العامة، الأمر يسلط الضوء ويطرح الكثير من الأسئلة حول وظيفة هذه الحركات ومدى مشاركتها في القرار السياسي، أما البعد الأخير يتلخص في الغاية أي الهدف الذي تسعى إليه وهي المشاركة، فجل هذه الأبعاد والأهداف تعمل على تعزيز عملية التغيير الاجتماعي بعيدا عن مختلف الاضطرابات كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 19: آلية التغيير الاجتماعي

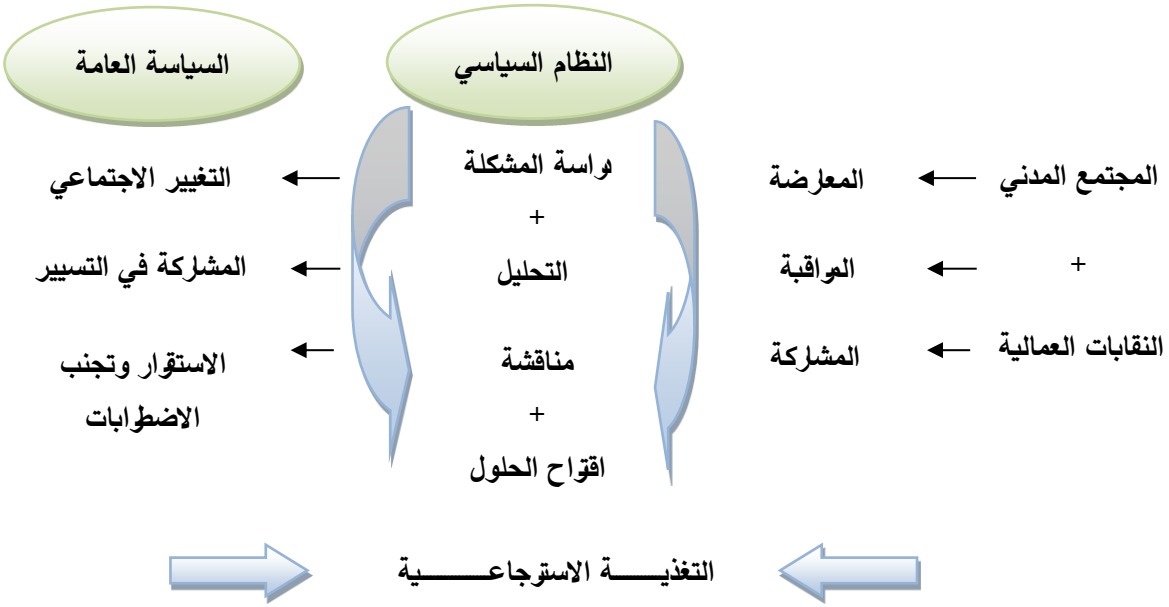

المصدر: من إعداد الباحثة

إن كان العكس على أرض الواقع وما تمثله طبيعة النشاط النقابي والمجتمع المدني في الجزائر، بغض النظر عن المشكل الذي اتخذته فإن دورها لا يمكن ربطه بالطريقة التي تمارس بها نشاطها حاليا، والذي أخذ أشكالا وصور عديدة مقارنة مع النموذج الألماني فدوره يتعلق بمراقبة الوضع الاقتصادي للبلاد ويتسم بنمط اجتماعي نشيط، أما النموذج الفرنسي القائم على الطابع النزاعي مع مراعاة خصوصية البلد، وتخلص هذه المقارنة بعقم النشاط المدني أمام تهميش المؤسسات السياسية المركزية له، وهو ما تلخصه العديد من العوامل والأسباب لأزمة الفواعل غير الرسمية في الجزائر وتتمثل في:

- تقييد أنماط استراتيجيات النشاط للمجتمع المدني والحركات النقابية.
- الهياكل المالية والمجتمعية وتمويلها من طرف الدولة.
- فقدان الثقة واتساع الفجوة بين الشعب وممثلي النقابات والمجتمع المدني.
- التأثير السياسي على نشاط الحركات الجمعوية، النقابية والمنظمات الطلابية وكيفية التأثير على عملياتها المحلية، وحصر مهامها في المجال الاجتماعي والثقافي؛ فمثلا تهدف منظمات المجتمع المدني مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد (AACC) إلى رفع مستوى الوعي العام بسوء السلوك الفاسد، على الرغم من أنها تحظى باحترام كبير من قبل المجتمع المدني، إلا أن AACC لم يكن لديها القدرة على المساومة مع الحكومة.

لا تزال العديد من الجمعيات تعمل بشكل أساسي على التبرعات الخيرية الإسلامية (الزكاة)، فقد سمح الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية بعد أعمال الشغب التي اندلعت في أكتوبر 1988 على مستوى البلاد، بفتح المجال العام لحرية تكوين الجمعيات وبفضل قانون الجمعيات لعام 1990*، تم إنشاء عدد كبير من الجمعيات وعلى الرغم من الاضطرابات، استمر المجتمع المدني في تنظيم نفسه وإنتاج الشباب وجمعيات لكن قانون الجمعيات لعام 2012 شكّل انتكاسة، حيث اضطرت حتى الجمعيات القائمة إلى تجديد تراخيصها ووفقاً للأرقام الأخيرة الصادرة عن وزارة الداخلية، فإن ما يقرب من 55% من الجمعيات أصبحت الآن غير رسمية معترف بها، مما يجبرهم على العمل في حالة من عدم اليقين القانوني، بينما تعمل الأحزاب السياسية على الترويج للديمقراطية في خطابها، فإنها تتعرض لانتقادات من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بسبب افتقارها إلى الشفافية وضعفها في تطبيق إجراءاتها الديمقراطية الداخلية، وقد أعلنت الحكومة الجديدة وأحزاب المعارضة السياسية التزامها بهدف تطوير اقتصاد سوق يعمل بكامل طاقته، وتشكك الجهات المعارضة في فعالية السياسات الحكومية لمعالجة البطالة والتنمية الاقتصادية، الأحزاب السياسية الإسلامية علناً بالأهداف الديمقراطية وتحرير السوق، وهي ضعيفة إلى حد ما، ولا تحظى إلا بدعم انتخابي ضئيل.

الفرع الخامس: التنسيق الأمني و مبادرات التعاون الدولي و الإقليمي

على الرغم من أن تحرير التجارة عادة ما يكون في صميم التعاون الاقليمي، فإن الاتفاقيات تغطي بشكل متزايد مجالات أخرى، مثل الاستثمار والتمويل وتشمل المجموعة الثانية من القضايا؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية والنقل والطاقة وخدمات البنية التحتية الأخرى، قد يشكل التبادل الأكاديمي والثقافي والتعاون في البحث والعلوم والتكنولوجيا مجالا آخر للتعاون، ومع ذلك فإن أي شكل التعاون الذي تتبناه دول منطقة معينة، يجب أن يعزز السياسات التي تسهل العلاقات مع البدان الأخرى[1] والمجموعات الإقليمية والشكل التالي يوضح كيف يمكن لمجالات التعاون الإقليمي المختلفة أن تتحد لتوفير النمو والاستقرار وتعزيز التنمية.

*: قانون تأسيس الجمعيات المعتمد سنة 1988 والمعدل سنة 1990؛ ينص على تقديم بيان إلى الولاية ووزير الداخلية من طرف المؤسسين بشرط أن تكون هذه الجمعيات ذات طابع وطني. للمزيد انظر: (الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف عملا بالمادتين 16 و17 من العهد، الدورة الموضوعية لعام 2000)

[1] Régional Coopération Conceptuel Frame Works And Asia -Pacific Expérience, on website https://www.unescap.org, (10-04-2022)

و يمكن أن يؤثر التعاون الاقليمي أيضا على الاستقرار السياسي ويشمل الطرق التي يمكن أن يحدث بها وهذا من خلال: – زيادة الثقة: الاتصال السياسي المنتظم يبني الثقة بين البلدان ويسهل التعامل في المسائل الأمنية.

– زيادة تكلفة الصراع: يزيد الاعتماد المتبادل من تكلفة الصراع وبالتالي يشكل حافزا للحفاظ على استقرار الظروف غير الملائمة للتكامل الإقليمي، يمكن أن تزيد من مخاطر الصراع، ومحاولات التعاون الإقليمي في ظروف غير مناسبة مثل عدم وجود الديمقراطية أو وجود توترات داخلية داخل الدول الأعضاء، يمكن أن تزيد من مخاطر الصراع الإقليمي [1].

الشكل رقم 20: التعاون الاقليمي في مختلف المجالات

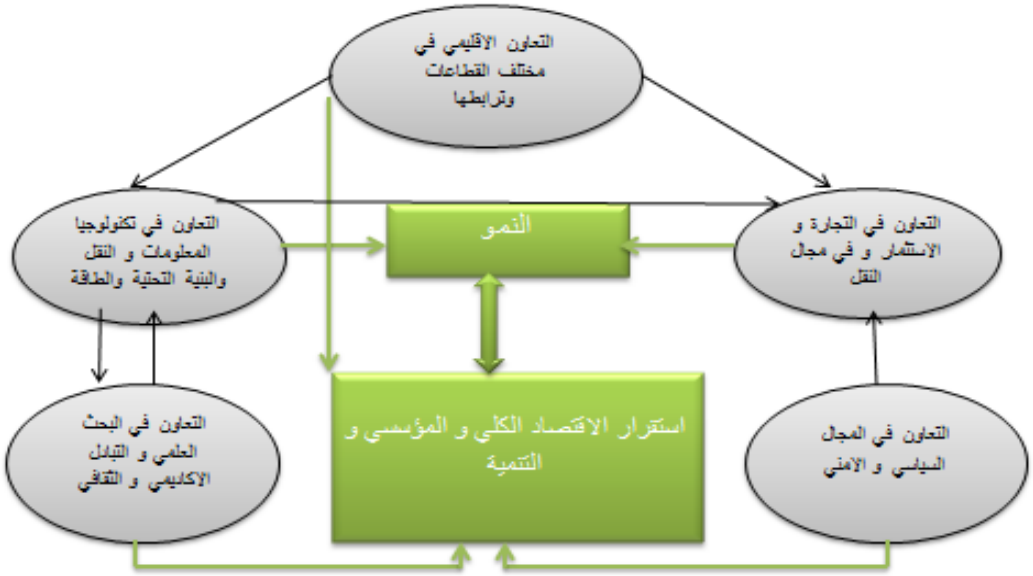

المصدر: Régional Coopération conceptuel frame work and Asia -Pacific expérience, op.cit.

البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الطاقة، التعاون كما تسهل القضايا الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما في الصحة والتعليم، التنمية والتعاون في القضايا السياسية والأمنية يساهم في الاستقرار المؤسسي[2]، لأسباب تاريخية كانت الحكومة الجزائرية مترددة تقليديا في قبول التدخل الخارجي في خططها التنموية، لم تطلب الجزائر مساعدة مالية ومؤخرا قبلت الدولة الجزائرية التعاون الفني، وأبدت

[1]: Anna Louisa Strachan ,Relationship Between Regional Cooperation And Political Stability And Prosperity ,(Helpdesk Report,16 March 2018) ,P: 02

[2]Ibid, P: 04.

رغبتها في زيادة اتساع شركائها في التعاون وربط العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو المتوسطية وهذا يظهر من خلال:

أولا: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الموقعة في أبريل 2002، دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 هذه الاتفاقية* شاملة بطبيعتها، وتغطي في نفس الوقت الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية والتجارية والتعاون المالي والجانب الإنساني العلاقات الجزائرية داخل الاتحاد الأوروبي، وأنشأ الاتفاق هيكلا تنظيميا مشتركا على عدة مستويات يتألف من مجلس الشراكة ولجنة الشراكة، وسبع لجان فرعية قطاعية، وحوار غير رسمي بشأن قضايا الهجرة والتنقل وتجتمع هذه الهيئات بالتناوب في الجزائر العاصمة وبروكسل مرة واحدة في السنة، كما أقام الجانبان الجزائري والأوروبي حوارين رفيعي المستوى حول الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وقضايا الطاقة[1].

- ويتم تصميم هذه البرامج مع الأخذ في الإعتبار أولويات التنمية الوطنية في القضايا الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية، وتهدف إلى تمكين المؤسسات والإدارات الجزائرية من رفع مستوى ونوعية خدماتها؛ بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين جاذبية السوق الوطنية للمستثمرين الأجانب وخاصة الأوروبيين، تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات غير الهيدروكربونية...الخ.

وتعد الجزائر المورد الثالث للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تستحوذ على حوالي 12% من إجمالي وارداتها من هذه الطاقة، وعلى الصعيد التجاري يظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر بحجم مبادلات يصل إلى 37.3 مليار دولار سنة 2021، مقابل 28.2 مليار دولار سنة 2020، وتشكل هذه المبادلات حوالي نصف تجارتنا الخارجية، وتحتفظ اتفاقية الشراكة بجزء مهم للتعاون العلمي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق تشارك الجزائر في العديد من برامج الاتحاد الأوروبي المفتوحة أمام الدول الشريكة، مثل برنامج **ERASMUS+** وبرنامج H2020 ومبادرة **Europe Horizon**

*: تم إنشاؤها بموجب توسيع العلاقات والتعاون مع دول جنوب البحر المتوسط في إطار دعوة المجموعة الأوروبية، وانشاء منطقة ازدهار مشتركة، فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر خاصة في مجال التعاملات التجارية الخارجية حيث تبلغ 60% مع الاتحاد الأوروبي.

[1]: Algeria - Other International Organizations & Institutions, Ministry Of Foreign Affairs And National Community Abroad, on website: https://www.mfa.gov.dz/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions, (29-10-2023 à: 15: 26h)

و.**PRIMA**، كما وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي تهدف إلى تشجيع وتطوير وتسهيل أنشطة التعاون بين الطرفين في مجال التطوير التكنولوجي، وذلك طبقا للمادة 51 من اتفاقية الشراكة[1].

ثانيا: مستوى التعاون الإقليمي الأورو متوسطي: تولي الجزائر أهمية كبيرة لتعزيز علاقات التعاون مع شركائها في الجانبين، سواء في إطار حوار غرب البحر الأبيض المتوسط 5+5 أو من خلال مشاركتها الفعالة في أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط(البحر الأبيض المتوسط)، وهي عضو مؤسس فيها منذ عام 2008.

ثالثا: مبادرات التعاون القطاعي في إطار حوار غرب البحر الأبيض المتوسط 5+5: تشارك الجزائر بشكل فعال في عدد من هذه المبادرات، التي شكل فضاء هاما للجزائر منذ إطلاق مبادرتها بروما سنة 1990، وأسفرت هذه المبادرات عن عقد عدة اجتماعات وزارية في المجالات الاستراتيجية، بما في ذلك الشؤون الخارجية والدفاع والداخلية والهجرة، بالإضافة إلى ذلك تتم مناقشة التعاون في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى مجالات ذات أهمية مماثلة مثل الطاقة والتمويل والاستثمار والمياه والمناخ وما إلى ذلك في الاجتماعات الوزارية، إن الهيكل غير الرسمي لإطار مناقشة 5+5 لغرب البحر الأبيض المتوسط، والذي يفتقر إلى إدارة عامة أو مقر رئيسي، وعدد أعضائه المحدود(5 من شمال المتوسط و5 من جنوب المتوسط) .

رابعا: المشاريع التنموية و مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط: والجزائر عضو مؤسس في الاتحاد من أجل المتوسط الذي انطلق سنة 2008 بباريس، والذي يضم 42 دولة عضوا، تشارك الجزائر في معظم الأنشطة التي تنظمها أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، وفي هذا الصدد شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات الوزارية القطاعية للاتحاد من أجل المتوسط، والتي كان هدفها الرئيسي إطلاق مشاريع إقليمية من شأنها أن تعود بالنفع على شعوب البحر الأبيض المتوسط، تقتصر مشاركة الجزائر في تنفيذ

[1]: The European Union And Algeria, on website https://www.eeas.europa.eu/algeria/european-union-and-algeria_en?s=82 ,(29-10-2023 À 16: 02)

المشاريع التنموية للاتحاد من أجل المتوسط على تلك التي تشمل الدول الأعضاء التي تقيم معها الجزائر علاقات طبيعية[1].

تخلص الشراكة الجزائرية الأوروبية على أنها غير متكافئة، حيث لوحظ تخوف وتردد الجانب الأوروبي من الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات الإنتاجية، وقدر حجم الاستثمار في الجزائر ب500 مليون دولار عكس دول الجوار تم الاستثمار فيها بقيمة3 مليارات دولار، لم تحدث هذه الاتفاقية أي تغيير وانحصرت صادراتها على قطاع المحروقات ولم تتسم المنتوجات الجزائرية بالجودة المطلوبة للدخول للأسواق الأوروبية وبالتالي الاستفادة من الامتيازات التي منحت في إطار الإتفاقية، أما الميزان التجاري كانت الاستفادة لصالح الاتحاد الأوروبي نتيجة ارتفاع صادرات الاتحاد الأوروبي بـ 45.46% في 2008، مقارنة بسنة 2007 التي سجلت 35.15%[2].

خامسا: اتفاقيات الشراكة مع الدول الأخرى: تحسنت العلاقات مع بعض دول الخليج بشكل عام مع زيادة الاستثمار الاقتصادي من الخليج، ووجود عدد كبير من السكان الجزائريين المغتربين في دول مثل قطر، تواصل الصين لعب دور مهم في التنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية في الجزائر، لكن الحكومة الجزائرية لم تستغل الخبرات الصينية لتدريب الشباب في الجزائر ببساطة وتوظيف العمال الصينيين، تستمر التجارة الثنائية في الزيادة وتتركز العلاقات في المقام الأول على التجارة والاستثمار، ويمكن تحديد الشركاء التجاريين لاقتصاد الجزائر على النحو التالي:

---

[1]: وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الجزائر – منظمات وهيئات دولية أخرى: علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي والفضاء الأورومتوسطي، متحصل عليه من: https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions، تم الاطلاع بتاريخ: (2024/01/16).

[2]: العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية – الأوروبية(1956–2013)، (لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات،2021)، ص: 201

جدول رقم 12: نسبة الشراكة التجارية للاقتصاد الجزائري

الدول	نسبة الشراكة%
الاتحاد الأوروبي	%48.8
الولايات المتحدة الأمريكية	%20.8
كندا	%5,9
الصين	%4.2
تركيا	%3.7

المصدر: عبد الفتاح الرشدان ونظام بركات، العلاقات العربية الدولية – الواقع والأفاق، (الأردن: مركز الشرق الأوسط للدراسات،2017)، ص: 299.

يبين الجدول ترتيب الدول في مجال الشراكة التجارية مع الجزائر، فقد تصدر الترتيب اتحاد الأوروبي بـ 48.8% فحين صنفت الصين للمرتبة الرابعة بنسبة 4.2% بعد كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما روسيا وافقت الجزائر على تعزيز التعاون مع روسيا في قطاع الطاقة خاصة في الآونة الأخيرة وسط الأجواء السياسية الدولية المتوترة، فقد شهدت العلاقات الجزائرية الروسية حالة من النشاط الدبلوماسي المكثف والتعاون العسكري، هذا الأخير كانت تعتمد عليه العلاقة بين الطرفين من خلال توريد الأسلحة كخطوة أولى لنمو العلاقة بين البلدين، والتي امتدت بعد ذلك إلى المجالات غير العسكرية مثل البنية التحتية والطاقة، وأصبحت الجزائر أول دولة عربية وإفريقية توقع اتفاقية شراكة استراتيجية* مع روسيا في أفريل 2001، بعد أن ارتقت علاقة الجزائر مع روسيا الاتحادية إلى مستوى الشريك

*: يشير مصطلح " الشراكة الاستراتيجية" بشكل أساسي إلى علاقة العمل التي يتعاون فيها الأطراف لتحقيق أهداف مشتركة، أو حيث يساعد أحد الطرفين الطرف الآخر في تحقيق أهدافه من أجل تعزيز مصالحه الخاصة، فالجزائر تحتاج إلى حليف يتمتع بقوة وانتشار، أما الجانب الروسي يهدف إلى إنشاء قاعدة في الجزائر لأنها بعيدة عن مصالحها في إفريقيا أضف غلى تموقع الدول الأوروبية بين روسيا والجزائر.

الاستراتيجي في بداية القرن 21، ثم اتسعت دائرة التعاون لتشمل صناعات وقطاعات حيوية أخرى، مثل الأمن والدفاع والطاقة والزراعة بالضافة إلى التعاون التقني[1].

رغبة الجزائر في أن تصبح قوة إقليمية وتحرر من دائرة الدول الصغيرة وهذا ما توضحه اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى رغبة روسيا تعزيز تواجدها في افريقيا لضمان السيطرة أو الإشراف على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وأخيرا تريد تطويق أوروبا من الاتجاهات الثلاثة، ما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة فرض عقوبات على الدول المستوردة للسلاح من روسيا، خاصة الجزائر وهذا ما يوضحه توتر العلاقات مع المغرب ومالي ...الخ، أيضا محاولة الجزائر للاستفادة من أهميتها الاستراتيجية خاصة بعد الحرب الروسية الأكرانية، فقد أبرمت عقود الطاقة مع إيطاليا من ناحية وأوقفت التعاون مع اسبانيا بسبب إعلان هذه الأخيرة دعم المغرب في نزاع مع الصحراء الغربية، توتر العلاقة مع فرنسا فالجزائر تحاول استغلال تفوقها في مجال الطاقة للحصول على ميزة على المغرب في الصراع، والمغرب حليف الولايات المتحدة الأمريكية وشرائه للأسلحة من اسرائيل، كما طورت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران[2] وهناك برامج ثنائية بما في ذلك مع وكالة التنمية الألمانية (GIZ) بشأن برنامج بيئي قوي، ومع المملكة المتحدة وايرلندا في قطاع التعليم، الجزائر تعمل على زيادة علاقاتها مع العالم الأنجلوسكسوني ويعزز مكانة اللغة الإنجليزية في نظام التعليم.

سادسا: السياسة الخارجية: مقاربة لعب الأدوار المحورية لتعزيز المكانة الدولية: تتحدد السياسة الخارجية للنظام الجزائري على أساس مبادئ عدم التدخل في الشؤون الخارجية والشعور القوي بالسيادة، حتى الآن وقد ساهمت زعزعة استقرار منطقة الساحل في زيادة التعاون الأمني مع القوى الإقليمية، وكذلك مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، باعتبارها لاعبًا جيواستراتيجيًا رئيسيًا في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، لما لها من أهمية كبيرة بقواتها المسلحة وثرواتها، وباعتبارها رائدة في الحرب ضد الإرهاب*،

---

[1]: أحمد قاسم، العلاقات العسكرية الجزائرية الروسية: دراسة صادرة عن مركز الدراسات العربية الأوراسية متحصل عليه من: https://eurasiaar.org/ تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/17.

[2]: ابراهيم درويش، ذي هيل: العلاقات المتنامية بين الجزائر وروسيا تحتاج لرد أوروبي. .. ما يحدث في افريقيا لا يبقى فيها، جريدة القدس العربي، (جويلية 2023). متحصل عليها من: https://www.alquds.co.uk/ تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/17.

*: تجمع استراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب بين عنصرين أساسيين: (1) تعزيز التعاون والتنسيق الأمني على أساس احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل؛ (2) ربط الحرب على الإرهاب بالحرب على الفقر، مع الأخذ في الاعتبار التنمية كأساس للأمن، ونتيجة لذلك قامت الجزائر باستثمارات في عدد من المجالات، ومناقشة الطرح القائم على الاستراتيجيات

أصبحت الجزائر شريكا أساسيا لأوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط، ولا تزال المفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبي صعبة حيث ترفض الجزائر التوقيع عليها الاتفاقيات الإقليمية الموحدة التي تتجاوز اتفاق الشراكة غير المحدد إلى حد ما لعامي 2005/2002، الجزائر شريك موثوق به في مجال إمدادات الطاقة والتعاون الأمني (الحرب ضد الإرهاب)، استخدمت الجزائر قوتها العسكرية وقدراتها وخبرتها المعترف بها في مكافحة الإرهاب وخبرتها الدبلوماسية للعب دور الوسيط في الصراع المالي، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعاون أقوى مع دول المغرب العربي بشأن قضية الهجرة، رفضت الجزائر إبرام شراكات في مجال الهجرة، وهي مترددة في لعب دور المراقب لصالح أوروبا في المغرب العربي، ومع ذلك منذ عام 2017 أظهرت العديد من حملات الترحيل والطرد تقاربًا مع اهتمام الاتحاد الأوروبي باحتواء الهجرة غير الشرعية حتى على حساب حقوق الإنسان، أبرمت الجزائر اتفاقيات إعادة مع ألمانيا في سبتمبر 2018 لطالبي اللجوء الجزائريين الذين رفضت طلباتهم المصداقية، تتمتع الجزائر بعلاقات مستقرة نسبيا مع جيرانها وهي عضو نشط في الاتحاد الأفريقي.

وفي عام 2016 توصلت الجزائر إلى اتفاق مع المغرب بشأن تعزيز التعاون الأمني في التصدي للإرهاب وتبادل المعلومات حول المتطرفين*، لا يزال تعاون اتحاد المغرب العربي محدودا ومتوقفا حاليا بسبب قضية الصحراء الغربية، الحدود بين الجزائر ولا يزال المغرب مغلقا كما كان الحال لسنوات عديدة، كما أن التوترات مع المغرب بشأن الهيمنة الإقليمية، وتطبيع المغرب لعلاقاته مع إسرائيل في ديسمبر 2020، تزيد من عرقلة التعاون الفعال ويمثل الصراع الذي طال أمده مع المغرب عقبة رئيسية أمام المنطقة التعاون والتكامل على حساب التنمية الاقتصادية في كلا البلدين، ويساهم الصراع أيضًا في

والتكتيكات الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب في المحافل والفعاليات الإقليمية والدولية، ويرون أن المعركة ضد الإرهاب لا يمكن تحقيق النصر فيها إلا ببذل جهود كبيرة لتحقيق التنمية، باعتبار التنمية حجر الزاوية في الأمن، وأن العمليات الأمنية الرادعة لمحاربة فلوله تقترن بهذه الجهود. للمزيد أنظر: (منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، د، ص.

*: في 2013 كان هناك تنسيق أمني جزائري مغربي في إطار التفاهمات الدولية والتي تلزم الطرفين على التعاون لمكافحة الارهاب، وبحسب تقارير حول الموضع فقد ارتكزت الاتفاقية على ثلاث محاور؛ تمثلت في محاربة الخلايا الارهابية التي تعمل على تجنيد الجهاديين والقتال في سوريا، مكافحة الارهاب الجوي وحماية الملاحة الجوية وسلامة الطيران التجاري العالمي، يتعلق بالأمن البحري والتنسيق مع دول جنوب أوروبا لمحاربة التهريب والارهاب. للمزيد انظر: عبد الجليل البخاري، تنسيق أمني مغربي جزائري رغم خلافات السياسة، متحصل عليه من: https://www.aljazeera.net/news/2013/12/7/، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/18.

إضعاف طموحات الجزائر للقيادة الإقليمية الإصلاح الدستوري لعام 2020 يكرس إمكانية المشاركة في حفظ السلام بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

أطلقت الحكومة الجديدة إصلاحات سياسية في مجال مكافحة الفساد والمالية والصناعة والبيئة، ومع الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية أصبحت الجزائر في وضع مالي هش بشكل متزايد، ولا تزال الحاجة إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على النفط والغاز تشكل تحديا رئيسيا لجعل الجزائر أقل عرضة للصدمات الخارجية، التحول إلى الطاقات المتجددة حيث يمكن للجزائر أن تتبوأ مكانة رائدة، لديها القدرة على خلق المزيد من فرص العمل وضمان سياسة طاقة أكثر استدامة، كانت معالجة الفساد مطلبًا رئيسيًا، وهذا يتطلب استجابة حكومية فعالة وطموحة وهناك حاجة إلى استقلال قضائي واضح وشفافية أكبر في القضايا المعروضة على المحاكم من أجل ضمان مصداقيتها، ومن المهم اتخاذ إجراءات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المستقلة، فضلاً عن مبادرات دعم الشركات الناشئة التي تم إطلاقها في عام 2020، وبالمثل التدريب والتبادلات الدولية ومبادرات لخلق علاقة بناءة أكثر بين الإدارة والمواطنين ومن المرجح أن تحقق فوائد من حيث التوظيف والإبداع والتنمية الاقتصادية، ومن شأن تحسين فرص الجالية الجزائرية في الخارج للاستثمار في الوطن أن يشجع تبادل المعرفة.

المبحث الثالث: آفاق اعتماد التفكير الاستراتيجي في رسم السياسة العامة في الجزائر

إن غالبية قضايا السياسة العامة معقدة وغير مؤكدة بشكل أساسي، استوجب على الحكومات التعامل معها على أساس متزايد يحتوي على موقف معقد على العديد من المكونات المترابطة والمعقدة التي يصعب تحديدها، لابد من اتباع نهج شامل لذلك قبل محاولة إجراء أي تعديلات، السياسة العامة غير قادر على تحقيق أهدافها وتحقيق النتائج المتوقعة والمرغوبة بسبب عدم فعالية الأدوات التحليلية والتقليدية وتقنيات حل المشكلات، والتي تتمثل في الإجراءات الخطية، ولذلك هناك حاجة إلى أساليب جديدة لحل المشكلات بسبب النطاق والطبيعة لقضايا السياسة العامة.

المطلب الأول: آليات الاتصال السياسي و سبل تفعيلها في الجزائر

يقدم العالم المعاصر تحولا كبيرا من خلال تقدير السياسة لما يتعلق بالاتصال سواء من حيث الخطابات المتبادلة أو دور وسائل الإعلام والرأي العام، فتثمين الاتصال هو معاصر للمجتمع والديمقراطية، على الرغم من المكانة التي يحتلها إلا أنه مازال في دائرة التحفظ بالنسبة للمشهد السياسي في الجزائر.

الفرع الأول: الاتصال السياسي والبيئة السياسية

في ضوء ترشيد السياسات وسرعة تنفيذها تتضمن عملية الاتصال السياسي على جزأين تبين طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث للدولة (التنفيذية، التشريعية، القضائية) والاتصال مع المنظمات الاجتماعية الأخرى؛ فهي علاقة جدلية نتيجة التأثير المباشر بين جميع الأطراف[1].

أولا: الاتصال السياسي والمؤسساتي في الجزائر: يظهر واقع المشهد السياسي في الجزائر طبيعة العملية الاتصالية من خلال تحليل العملية السياسية، وطبيعة المخرجات (القرارات، السياسات) في جميع القطاعات، فتحليل ديناميكية الاتصال على المستوى الرسمي والمؤسسات السياسية قائمة على مبدأ السلطة، وهذا ما فسرته نظرية السلطة التي ارتكزت على الدعم والموالاة لنظام الحكم، وتأييد مختلف الشرائح للسياسات دون مناقشتها، في المقابل وضع آليات قانونية لمواجهة أي معارضة أو توجيه النقد

[1]: يحيى اليحياوي، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، متحصل عليه من:
https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2013/11/201311149572620685 3.html
تم الاطلاع بتاريخ (2023/02/07).

للسلطة الحاكمة[1]، أو موظفي الدولة الرسميين، كما تتسم العلاقة أيضا بين السلطات الثلاث بتدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطتين التشريعية والقضائية ما يمثل علاقة التواصل الأفقي بين الجهات الثلاث.

فهناك مؤشرات يمكن من خلالها على الأقل تخفيف تعقيدات التواصل السياسي بين المؤسسات الرسمية، والذي عادة ما يكون قاعدة هامة لبناء سياسات واتخاذ قرارات مدروسة معتمدة على مساهمات السلطات الثلاثة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 21: يمثل مؤشرات الاتصال السياسي بين المؤسسات السياسية.

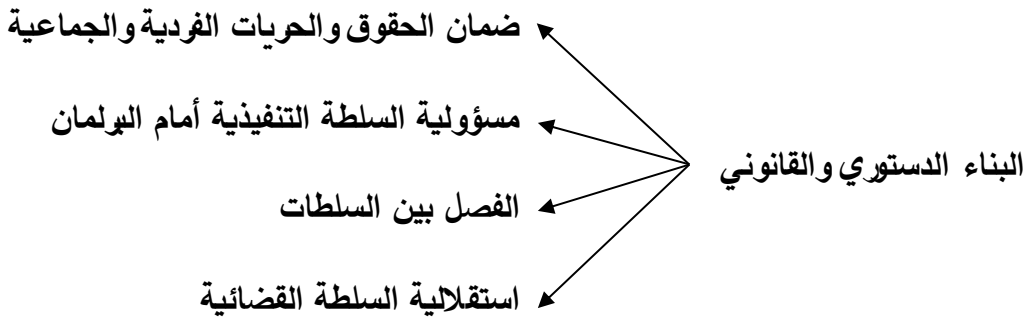

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تيميزار كمال، الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد: 02، العدد: 02، (جوان 2015)، ص:132.

للإشارة أن العلاقة الخطية التي تحدد الاتصال قد انخفضت بشكل كبير، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة عوامل بما في ذلك الانفتاح العام للدولة على الاختيار الديمقراطي، وتراجع الأنظمة الديكتاتورية والشمولية، أو حقيقة أن وسائل الإعلام وأدوات الاتصال الحديثة بدأت في تقديم عدد كبير من الفرص للمشاركة العامة؛ لاسيما من خلال البرامج الحوارية المباشرة لوسائل الإعلام التي تعتبر همزة وصل بين النظام السياسي والجمهور[2].

ثانيا: الاتصال السياسي ومعالجة الأزمات: يعد الاتصال السياسي من الآليات السلمية لمعالجة الأزمات فهو استراتيجية رمزية للسيطرة، يفرض مبدأ الاقناع باعتباره عملية اتصال هدفها تغيير الآراء

[1]: عبد الله جعفري، الاتصال السياسي عند السلطة والمعارضة في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر ومصر (2014-2019)، (**أطروحة دكتوراه** تخصص: دراسات مقارنة، قسم: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2021/2020)، ص: 37

[2]: يحيى اليحياوي، المرجع السابق.

التي تستند إليها صنع القرار، كما يميز الكثير من الباحثين بين نوعين من التأثير الذي يحدثه الاتصال السياسي، فالأول خاضع للرقابة يعمل على إحداث تأثير والاقناع* مباشر، أما الثاني فتتمثل في المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام والتي تولد تأثيرات اقناع غير مباشر، فالتغطية الاعلامية للحياة السياسية وتقنيات ترشيد الحياة السياسية(خاصة التسويق السياسي)، من خلال المسوحات والدراسات الكمية وأخيرا الإعلان بمثابة تهديد على الجمهور، واظهار اتجاه البعد التقني إلى إحداث ممارسات جديدي في إطار مجتمع الاتصال، الناتج عن الثورة الإعلامية والاهتمام لتطوير المجال الإعلامي وتغيير أساليب عمل الاتصال السياسي مما يؤدي إلى اعتماد تقنيات سياسية جديدة.

الفرع الثاني: الاتصال السياسي على المستوى المجتمعي.

أولا: مساهمات الاتصال السياسي في الانتخابات والأحزاب السياسية: هناك فرق بين المجال الحزبي والشؤون السياسية، فالأولى تهتم بالعمل السياسي وإدارة الشأن العام وارتباطه بالرؤية أيديولوجية، أما الشأن السياسي فهو مفتوح على كل الطروحات، وكلا الحالتين مرتبطان بالتنمية التي كانت في البداية بالاتصال ولا يمكن فصل الاتصال السياسي عن العمل الحكومي، الانتخابات، الأغلبية والمعارضة، المجتمع المدني، ووسائل الاتصال والرأي العام واستطلاعات الرأي بعد الانتهاء من ذلك، يكون التواصل السياسي بمثابة منتدى للأيديولوجيات المتباينة للجهات الفاعلة السياسية، فالتواصل السياسي محرك الفضاء العام لأنه ممارسة سياسية تقدم العديد من النصائح السياسية والإعلامية والمدنية وهي مؤثرة، ومن المتطلبات الأخرى للاتصال السياسي اعتماد التمثيل كآلية للتناوب واشكالية سياسية بين تسويق* الآراء والتأثير [1].

---

*: ينظر إلى تطور الفضاء العام السياسي من أربعة زوايا، الاقناع المباشر: الذي يهدف إلى إضافة معلومات إلى المتلقين لدعم معتقداتهم، تأثير التأطير: التي تنشط المفاهيم الحالية بالفعل من أجل تعديل أهميتها، التأثيرات التمهيدية: جعل اعتبارات معينة أكثر سهولة، أثار جدول الأعمال: تعمل على آليات الاختلافات في إمكانية الوصول إلى المعلومات.

*: التواصل السياسي عكس التسويق السياسي؛ حيث يركز على الأفكار والمشاريع السياسية فهو بناء العلاقة بين المهنيين السياسيين وناخبيهم من خلال وسائل الإعلام، يهتم التسويق السياسي في المقام الأول بالترويج للأفكار والمشاريع السياسية، في حين الاتصال السياسي عبارة عن سلسلة ديناميكية مفتوحة تهدف إلى إنتاج العلاقة، وللإشارة فإن الاتصال السياسي يرسم رهانا مهما وطموحا على السلطة، ويعمل الرأي العام والمعارضة والأغلبية معا لتزويد الجهات الفاعلة بالشرعية السياسية التي تسعى إليها.

[1]: نور الدين قربال، الاتصال السياسي والديمقراطي. متحصل عليه من: https://www.hespress.com/، تم الاطلاع بتاريخ(2024/02/07).

يرتبط الاتصال السياسي ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي والعملية السياسية، ويمكن تصنيفه من الجانب الكمي والنقدي حيث تعتبر نظرية الاتصال السياسي التي تهدف للتأثير على الرأي العام من خلال الخطاب المفتوح، ضرورية لفهم اهتمامات العملية السياسية، ولأن هناك منافسة سياسية في جوهرها فإنها تعزز مستوى معين من المشاركة والتدافع بين الأطراف سواء كانت مؤيدة أو معارضة، وأكد ألموند على وظيفة الاتصال السياسي وأهميته على رسم السياسة العامة والقرارات السياسية، وبالتالي فهو عملية تطوير معرفة جديدة بالعملية الاعلامية ونشر المعلومات.

1- **المجالس المحلية والولائية:** باعتبارها خط الاتصال الأول بين الدولة ومؤسساتها والمواطن في إطار ثنائيات الحقوق والواجبات، تهدف المجالس المحلية والولائية إلى أن تكون بمثابة المحور الأساسي للتنمية والأنشطة اليومية للدولة والمواطن، على الرغم من الطبيعة المترددة للانتخابات السابقة فمن الواضح أن الأحزاب القديمة كانت قادرة على وصع نفسها استراتيجيا، فقد سمحت متطلبات قانون الانتخابات الجديدة بتجنيد كفاءات شابة جديدة، فهي تحسب كإضافة جديدة لمعالجة المشاكل وحل القضايا للمواطنين وتعزيز الديمقراطية الفعلية[1].

2- **الركود السياسي:** فالتغيير الحقيقي يتطلب مجموعة مختلفة من الشروط والظروف التي تستغرق وقت أطول وتغطي مساحة أكبر؛ من أجل تمكين الطبقة السياسية من التغلب على الركود السياسي فيمكن التركيز على العنصر الأول في عملية التحول، الحاجة للخطاب السياسي للتغيير والسياسات التي تدفع بها الطبقة السياسية نيابة عن المواطنين مع إعطاء وزن أكبر لحقائق المشهد السياسي، والاقتصادي وصياغة الخطاب بما يتماشى مع التخطيط على المدى البعيد والمتوسط لتحقيق تنمية شاملة[2].

3- إمكانية وصول المنتخبين والمجالس الحكومية والمحلية إلى المواطنين عبر الوسائط الرقمية لزيادة الاتصال الرسمي وغير الرسمي، للحصول على المعلومات والمبادرات والمساءلة ما يعمل على تعزيز الثقة بين الطرفين.

---

[1]: إيمان الكافي، الاتصال السياسي يعزز الثقة بين المواطنين والمنتخبين، متحصل عليه من: http://www.ech-chaab.com/، تم الاطلاع بتاريخ (2024/02/07).

[2]: نفس المرجع السابق.

ثانيا: الاتصال السياسي والتعبئة الجماهيرية: وتطرح العديد من الأسئلة تتعلق بطبيعة الدور وواقعه في ظل تزايد أثير وسائل الإعلام على صنع السياسات داخليا وخارجيا، ويعكس هذا التأثير طبيعة الارتباط بين السياسة والإعلام كما يرسخ فكرة الاعتماد المتبادل بين الاثنين في مشهد تبادل الأدوار، وقد تبناه الإعلام في العصر الحديث بسبب الشكوك الواسعة حول قدرته على الحفاظ على الاستقلالية والحياد ومواجهة ضغوط السلطة والرقابة الحكومية؛ بما يضمن هامشا في الدفاع عن نفسها التحرك بحرية وتقديم وجهات النظر المتعارضة[1]، ونظرا للتباين في المقترحات فترك حرية الاختيار للرأي العام لفهم السياسات والقرارات الحكومية دون السيطرة على مدركاتهم، والتي تتكون عادة من المفاهيم والآراء المسبقة بعيدا عن الغموض والإبهام في نطاق التفسير المعقول والفهم الحقيقي الذي تعتمده وسائل الإعلام في طرحها للقضايا الهامة للمواطنين، وعرضها للبرامج الحكومية ونقدها في حالة عدم ملاءمتها للأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وقد تعززت العلاقة بين الطرفين من خلال التغيرات التي طرأت على الثقافات الحديثة نتيجة العولمة وما أحدثته من تقاطع وتشابك الجوانب المختلفة.

المطلب الثاني: الاستقرار المؤسساتي ودوره في رسم السياسة العامة.

إن التغييرات المتواضعة في الشبكة المعقدة من القوانين والأعراف وعمليات التنفيذ التي تشكل الإطار المؤسسي هي عادة ما تشكل التغيير، لقد أصبح التبادل المعقد عبر الزمان والمكان ممكنا بفضل الاستقرار الشامل للإطار المؤسسي، وسيكون من المفيد مراجعة خصائص الاستقرار لتعزيز فهمنا لطبيعة عملية التغيير التدريجية، كل مستوى من الذي قبله هو ما يحقق الاستقرار بالإضافة إلى ذلك، ولأنها أصبحت متأصلة في السلوك المعتاد، فإن القيود غير الرسمية – التي هي مجرد توسيعات وتوضيحات ومؤهلات للقواعد – لديها القدرة على الاستمرار بشكل عنيد، فهي تجعل من الممكن للناس إجراء تبادلاتهم المنتظمة دون الحاجة إلى النظر في كل التفاصيل في كل مرحلة وموقف، وتشير إلى وجود قيود غير رسمية، إن العلاقة المعقدة بين القواعد الرسمية والقيود غير الرسمية وكذلك كيفية تطبيقها، تحدد الطريقة التي ترسم بها السياسة العامة في الجزائر .

[1]: Jacques Gerstlé, Armand Colin, La Communication Politique, Revue Scientifique Francophone En Communication Organisationnelle, N=° 06,(2005), P: 03

الفرع الأول: دور مراكز الفكر في تحقيق الاستقرار السياسي

يتم تعريف الأداء المؤسسي العادي على أنه التشغيل المنتظم لمؤسسات الدولة وفقا لوظائفها؛ أي مختلف المهام مع الالتزام الصارم بالقانون والعمل ضمن الإطار الزمني المحدد، فمن المهم التأكيد في هذا الصدد على حقيقة أن هناك عددا من الخصائص التي تمكن من تحديد الاستقرار المؤسسي، وكجزء من العمل أو الاعتراف بالاستقرار المؤسسي المعرف على أنه العمل المنتظم للمؤسسات والالتزام بالقانون، كما أن أيضا تعدد المجالات يسمح بتطبيق معايير مختلفة مع الأخذ في الاعتبار تنوع المؤسسات التي تعمل في مختلف المجالات، ويشكل الاستقرار السياسي في الجزائر هاجس أمام تطور السياسات وتنفيذ القرارات، التي تتم في بيئة تنافسية شديدة التعقيد، وتعتمد على كيفية تفاعل المستويات والمكونات المختلفة للنظام السياسي الجزائري مع بعضها، فالخيارات السياسية تتم ضمن هياكل مؤسسية محددة لكنها كثيرا ما تعاني من بيروقراطية الجهاز الاداري، التغيير الوزاري المفاجئ، الفراغ السياسي وعدم نزاهة الانتخابات.

أولا: ديناميكية البحوث العلمية ودورها في تطوير السياسات العامة: إن الحاجة لتوقع التغيير وإدارته تؤدي إلى ظهور مناهج التفكير النظمي؛ الذي يحلل العناصر المختلفة للنظام الذي يقوم عليه المشكلة السياسية، فضلا عن ديناميكية وتفاعلات هذه العناصر التي تنتج مشكلة معينة، يشير مصطلح مناهج البحث إلى مجموعة العمليات والأساليب والممارسات التي تهدف إلى التأثير على تغيير النظم، هذا التحليل الشامل يركز على تأثيرات السياسات ونتائجها متجاوزة المنطق الخطي المتمثل في المدخلات والمخرجات والنتائج، والأساليب التقليدية في تصميم السياسات ويؤكد مشاركة جميع الجهات الفاعلة المتضررة داخل الحكومة وخارجها، فضلا عن أهمية ترك مجال لتكرار العمليات وحساب حالة عدم اليقين المرتبطة بالمشكلة، تميل الأساليب التقليدية في صنع السياسات العامة إلى حل المشكلات المعقدة إلى الأجزاء المكونة لها ومن ثمة معالجة كل جزء من خلال سياسة منفصلة، ويعد النشاط البحثي المتخصص من أهم وظائف مراكز الفكر الذي يؤدي إلى تحليلي السياسات، فالأهداف الاساسية لتحليل مراكز الأبحاث هي الهيئات التشريعية والأجهزة الإدارية على المستوى المحلي والوطني، وتتفاعل الجهات الفاعلة في المجتمع مع مؤسسات الفكر والرأي وتدعمها.

ثانيا: الحركية الإدارية لتنفيذ السياسة العامة: تشرف عليه الجهات المختصة من خلال محاولة تنفيذ المهمة الأساسية بمعنى تحقيق المصلحة العامة كهدف أساسي للإدارة، وذلك بالاعتماد على

التخطيط الذي يعرفه هنري فايول(Henri Fayol)؛ أنه يقوم على عملية التفكير والتقدير للمستقبل والنظر في البعد الزمني والتنبؤ بالمتغيرات، ووضع الخطط لما يخفيه المستقبل والتأقلم مع الظروف المتغيرة، كما أنه يختلف حسب تصنيف أنواعه ما يوضحه المخطط الآتي:

الشكل رقم 22: أنواع التخطيط

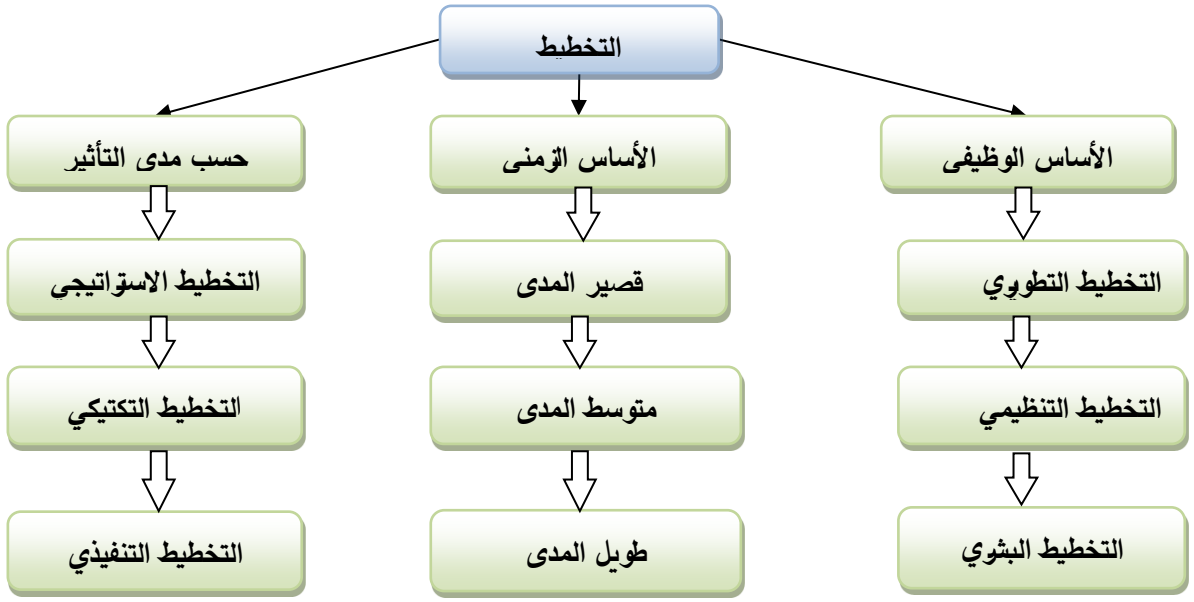

المصدر: من إعداد الباحثة

– بما أن فشل تنفيذ السياسات والبرامج في الجزائر يرجع بدرجة كبيرة إلى البيروقراطية السائدة منذ الاستقلال لتتفاقم مع التغيرات السياسية، وحتى الأيديولوجية أي من النهج الاشتراكي إلى الرأسمالي فالتخطيط عملية إدارية حسب اختلافها يخلق تكامل بين العناصر الثلاثة المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم 23: التكامل المنهجي بين الدولة والإدارة والسياسة العامة.

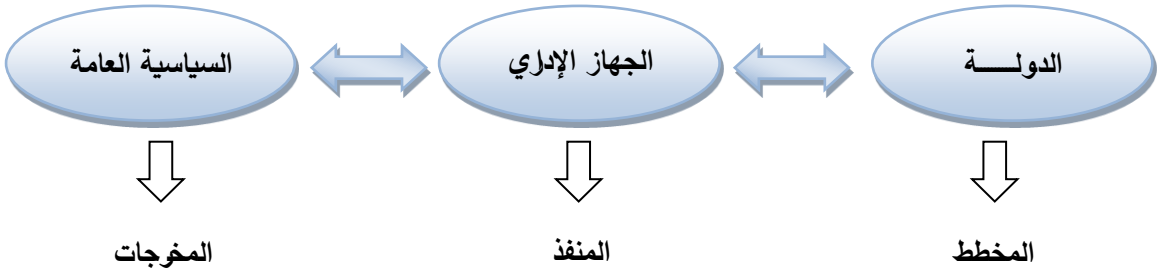

المصدر: من إعداد الباحثة.

هذه المناهج المتكاملة والمفصلة التي تسعى إلى التفكير بشكل مشترك، وتساهم تدريجيا في تطوير البحوث التي تنتمي إلى مجالات السياسة المتخصصة بشكل متزايد، فجميع القرارات تتم في نوع ما من البيئة المؤسسية، فالتحليل النظري يعتمد على كيفية تفاعل المستويات والمكونات المختلفة للنظام السياسي مع بعضها البعض، فالبدائل السياسية تتم ضمن البناء المؤسسي المحدد: التنفيذي، التشريعي والقضائي، وتبقى الإدارة الجزائرية تعاني من التحديات الاستراتيجية، والقدرة على تغيير طريقة العمل فقد تم تطوير المرونة الاستراتيجية في القطاع الخاص في البداية، وتتكون من الاستراتيجية الحساسة، ووحدة القيادة، سيولة المورد فتطبيق هذه المكونات أو العناصر على القطاع العام، يضمن للحكومة توقع المستقبل والتخطيط له من خلال تحديد الاحتياجات ومواجهة التحديات، ومواءمة السياسة عبر الإدارة العامة مع الأهداف الاستراتيجية المشتركة والمصلحة العامة، وإعادة توزيع الموارد بسرعة مع تغير المطالب، وسيتطلب ذلك تغيير الهياكل والعمليات الثقافية التنظيمية الداخلية، فضلا عن الطريقة التي تتفاعل بها الحكومة مع المواطنين والشركات وستتطلب هذه التغييرات بدورها مهارات جديدة، فحين من المتوقع من موظفي الإدارة أن يتخذوا المزيد من الخيارات الفردية حول كيفية تحقيق النتائج، في بيئة أقل هرمية داخل المؤسسات، تعتمد القدرة على زيادة المرونة الاستراتيجية على العمليات الأكثر انفتاحا والقائمة على الأدلة والتكرار، فعملية تحويل النظام في القطاع العام يتحدد من خلال العناصر التالية:

1- **التأطير والتعمق والربط:** لاستكشاف المشكلة من زوايا مختلفة لابد من توفر الوقت والموارد، ما يسمح بتعريف أفضل لغرض وأهداف التغيير المتوخي في الأنظمة، يعد التواصل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والمواطنين أمرا ضروريا للحصول على رؤى قيمة، كما أنه يخلق شرعية عملية التغيير وقبولا أقوى من أصحاب المصلحة من خلال السماح لهم بذلك في المشكلة دون تقديم حلول مسبقة، فمن بين الشروط للتغيير وجود فريق متعدد التخصصات يتكون من خبراء حكوميين وباحثين في مراكز الفكر لديهم الحافز لتطوير واصلاح النظام بشكل كبير أثناء العمل في بيئة مناسبة.

2- **التصميم والنماذج الأولية:** لسياق محدد يجب اختيار الطريقة الملموسة، ويجب أن تحدد عملية التصميم العناصر الرئيسية المقترحة للحل، وكذلك الإجراءات التي يتعين اتحاذها لتحقيق النتيجة المرجوة.

3- **الاشراف:** فهو يمهد لشكل من أشكال القيادة التحويلية*، الذي يوجه ويراقب تنفيذ التصميم المقترح ويتكيف معه، حيث يقوم بمعاينة الحل في ضوء التطورات المتوقعة والمعلومات الجديدة خلال مرحلة التنفيذ، وهذا يتطلب توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة بين مرحلة التصميم والتنفيذ لمشروع تغيير المنظمة.

4- **التقييم والمعالجة:** فيمكن أن تكون الإجراءات طويلة ومتزايدة وعليه امكانية صعوبة تقييم جهود تحويل الأنظمة.

الفرع الثاني: التغيير الحكومي وأثره على رسم السياسة العامة

قد أصبح من التحديات السياسية التي تواجه النظام السياسي في الجزائر نظرا للسياق العالمي الذي أصبح أكثر مرونة وتعقيدا من السابق، فهذا التغيير جاء دون عمليات مفتوحة أو تشاركية مما أضفى على عملية الاصلاح التقليدي الخضوع للمصالح الشخصية أو الجهاز الاداري التابع للحكومة، فقد تحتاج هذه الأخيرة إلى إعداد إدارتها للتغيير المستمر من خلال تحديد النتائج ومقاييس التقدم الواضحة والمرغوبة، ووضع أنظمة تدعم الابتكار والتعاون للوصول على تلك الأهداف، وتعزيز الشفافية والانتاج المشترك مع قطاع الأعمال والمجتمع لضمان استمرا ر ودعم تغيير الحكومة الذي يؤثر على صنع السياسات.

أولا: مراكز الفكر والنهج الجديد لمساعدة الحكومات على التكيف مع التغيير: يخلق التغيير الوزاري المفاجئ وتوالي الحكومات الى التغيير في بيئة العمل وفشلها، فربط الحكومة مع الجهات البحثية المختصة والتي تتميز بالكفاءة المطلوبة مع اظهار الفعالية، يعمل على توجيه السياسات فأي تغيير يجريه النظام في سياسته العامة وممارساته الإدارية، مما يؤدي إلى تغيير في الممارسات التي ينتهجها، فمثلا وصول حزب سياسي جديد إلى السلطة بعد الانتخابات، يحصل على تفويض من الناخبين لمتابعة حلول سياسية جديدة للمشاكل القائمة، عكس ما هو متعارف عليه في الجزائر التي أصبح التغيير على مستوى الوزارات عائقا أمام المشاريع وتنفيذها، فمراكز الفكر توفر للنظام السياسي القدرة على الاستجابة بشكل

*:نشأ هذا النموذج مع جيمس.داونتون في عام 1973 و تم تطويره بواسطة جيمس بيرنز في عام 1978، و في عام 1985 قام الباحث برنارد إم.باس بتوسيع الممارسة لتشمل طرقا لقياس نجاحها؛ يشجع النموذج القادة على إظهار القيادة الأصلية و القوية، بهدف إلهام موظفيهم لفعل الشيء نفسه، فهو أسلوب إداري يحفز على الابتكار و تقديم الحلول تساهم في نمو المنظمات و نجاحها المستقبلي، فقد وضعوا مثالا على مستوى الإدارة من خلال ثقافة مؤسسية قوية، و تشجيع مشاركة الموظفين و استقلاليتهم.

أسرع من أي وقت للتحديات والمطالب الجديدة من الجانب الاجتماعي، والاقتصادي والمجتمع المدني وهذا ما يتطلب عملية اتصالية تربط جميع الفواعل وهو ما هو مبين في المخطط:

الشكل رقم 24: العملية الاتصالية بين مراكز الفكر والنظام السياسي.

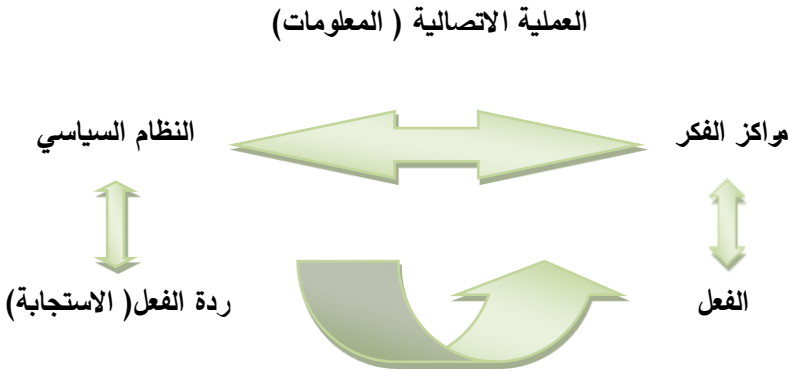

المصدر: من إعداد الباحثة.

فحسب كارل دويتش الذي ركز في عملية تحليله على العلبة السوداء للنظام السياسي، واعتمد على المعلومات كوحدة تحليل للعملية الاتصالية التي تتم مع مجموعة من الفواعل تتمثل في: مراكز الفكر والأبحاث – الأجهزة الإدارية عبر جميع القطاعات الوزارية، الأجهزة الحكومية (الوزارات)، لتصل إلى النظام السياسي وهذا وفق البيئة الداخلية والخارجية، فعملية تكيف النظام واستمراريته من التغييرات التي تحدث على مستواه، تكون وفق مراحل تضمن مرونة العملية الاتصالية لتسهيل الانتقال دون التأثير على السياسات والقرارات السابقة بل متابعتها.

1- **الابطاء:** تفتح مراكز الفكر مساحة أكبر للتعامل مع المعلومات وتحليلها، سواء كان مصدرها من البيئة الداخلية أو الخارجية، وتمنح للنظام قدرة للتعامل مع كمية وكثافة المعلومات وبالتالي تأمين وظيفة التكيف ومعالجة المعلومات، وعدم تشويه المعلومات أثناء نقلها ووصولها للنظام.

2- **الاستدعاء:** فمن خلال استدعاء الخبرات السابقة سواء من الموارد المعرفية والمعلوماتية، أو الموارد البشرية المتمثلة في المستشارين والباحثين لمعالجة المعلومات وتصنيفها؛ بحيث تحدث عملية الاستجابة بسرعة وفعالية.

3- التحويل: وتمثلت هذه المرحلة في الفترة الزمنية لرسم السياسة العامة وصنع لقرار، وتركز هذه المرحلة على سرعة الاستجابة للنظام السياسي بعد استلام المعلومات، حيث تحدد الفترة قدرة النظام على التكيف وتطوير القدرات الاتصالية.

4- **التغذية الاسترجاعية:** فالنتائج المحققة من طرف النظام والعمل البحثي لمراكز الفكر يحقق الرضا النسبي، ويخلق بيئة تفاعل وتطوير المهارات والإبداع لدى الخبراء والباحثين ويحقق الاستقرار المؤسساتي وهذا ما يطلق عليه كارل دويتش الكسب، كما تضمن مراكز الفكر الاستقرار السياسي والتداول على السلطة المبين في شكل التالي:

الشكل رقم 25: عملية تكيف النظام مع التغييرات

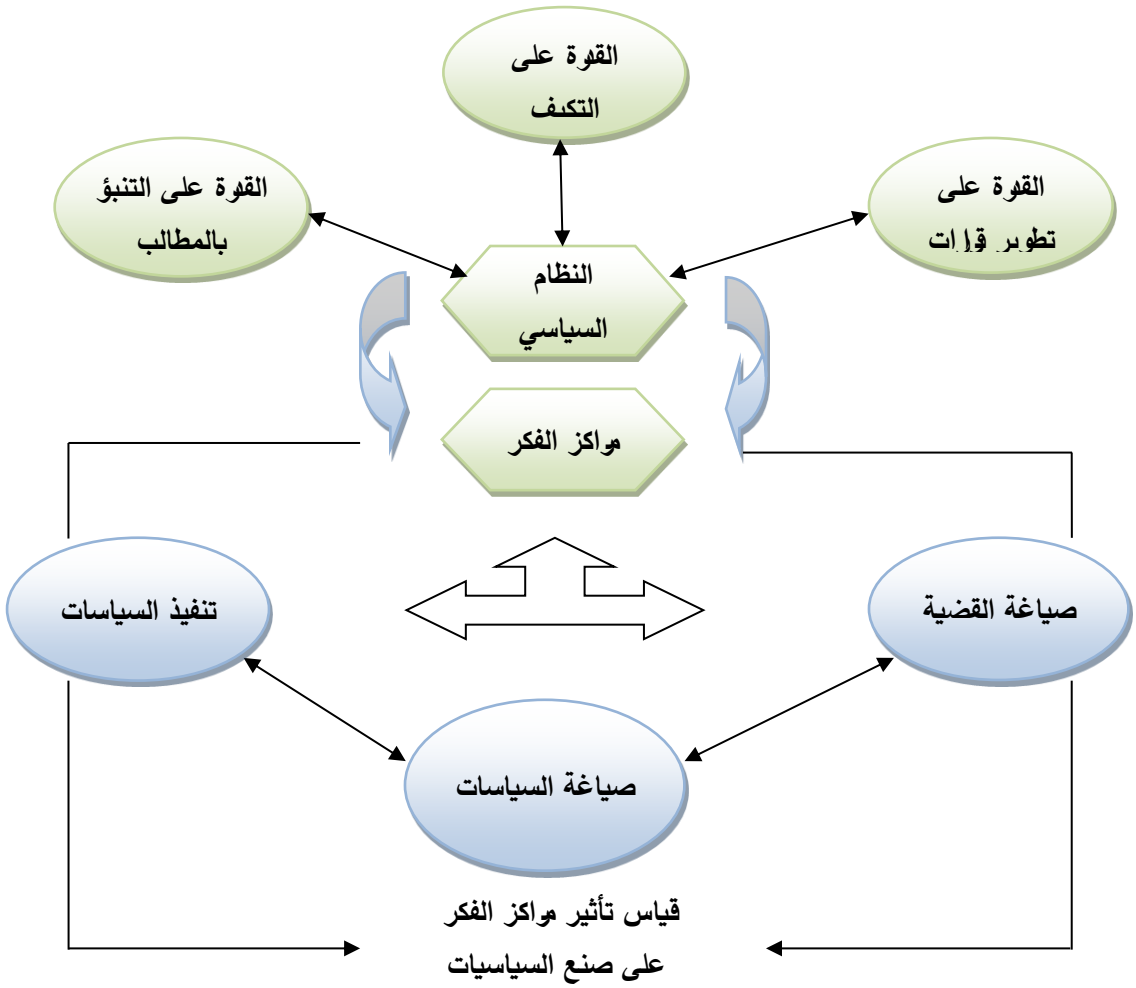

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على النموذج الاتصالي لكارل دويتش

على ضوء المخطط لعملية تأثير مراكز الفكر ودورها في الاستقرار المؤسساتي من خلال تزايد الفهم للقضايا المعقدة، حيث أصبح هناك توافق في الآراء بين النظم الاستشارية ومراكز صنع القرار، وتحليل أسباب فشل الإصلاحات الجزئية التي تم تطويرها في القطاعات المختلفة لتوقع التحديات القادمة مثلا: تنظيم التقنيات المبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والاقتصاد التشاركي، ولكن أيضا التمتع بالمرونة اللازمة لدمج طرق العمل والتقنيات الجديدة في الحكومة، لأن الفشل في تبني

التغيير المستمر والمرونة في الوزارات قد يعزز أصور المواطنين لأن النظام السياسي يتخلف دائما عن التطورات التي تحدث في المجتمعات، يحتاج أيضا النظام السياسي الجزائري إلى الموازنة بين التوقعات الخاصة بالتكيف ووضع سياسات أكثر شمولا توفر المعلومات وللوصول إلى مجموعة واسعة من الجمهور.

ثانيا: انتاج تحليل سياسات عالية الجودة: باعتبار الجهات المنظمة للمؤتمرات والمشاريع البحثية التي تمثل مراكز الفكر المحاورين بين رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من الخبراء، وبالتالي توفير بيئة مواتية للمناقشات غير الرسمية فمثلا هناك العديد من مراكز الفكر والرأي حول العالم تتمتع بثقة الحكومات، وقد لعبت دور هادئا ولكن فعال وراء الكواليس كعملاء بما يسمى " المسار الثنائي للديبلوماسية.

الفرع الثالث: الفراغ المؤسساتي وقدرة مراكز الفكر على سد الفجوة

فهو بمثابة تحديا كبيرا للدولة الجزائرية وتهديدا لأمنها من خلال عرقلة مسار التطور التنموي، خاصة في حالة ارتباطه بعجز الدولة الكامل أو الجزئي في تأديتها لواجباتها الدستورية ومسؤوليتها السيادية، فطبيعة النظام السياسي الجزائري ومركزية القرار وتمركزه حول دوائر معينة سواء قبل حكم الرئيس السابق بوتفليقة؛ أي انفراد المؤسسة العسكرية بالحكم وترشيح النخبة العسكرية للسلطة لتصدم بعد اغتيال الرئيس بوضياف بفراغ مؤسساتي، وبعدها في سنة 2019 بعد عزله عن وارغامه على الاستقالة، إلا أنه انفرد بالحكم لمدة 20 سنة من (1999–2019) وترسيخ مبدأ الولاء للرئيس دون التداول على السلطة، واشراك النخب السياسية وغيرها في الحكم، مما خلق فجوة وفراغ في المؤسسات الحكومية، فمراكز الفكر في حد ذاتها استجابة مؤسسية لصعوبات سد الفجوة بين الأبحاث السياسية وتطبيقها على مثل هذه المشاكل التي تواجه الدولة، فاشراك موظفي مراكز الفكر والأبحاث في المداولات المتعلقة بالسياسات بشكل رسمي من خلال المشاورات والتفاعلات الشخصية، أو بشكل أكثر رسمية من خلال التعيين إلى الهيئات الاستشارية وبالتالي تخلق ثقة بين مراكز الفكر والحكومة من خلال اشراك الباحثين في رسم السياسات بشكل مباشر ما يكسبهم الخبرة في الممارسة السياسية وبالتالي انتاج سياسيين يتم الاعتماد في الحكومة التكنوقراطية التي لها انعكاسات على السياسات القطاعية في الجزائر بتقديم البديل ومعالجة الأزمة.

الفرع الرابع: مراكز الفكر وسبل تفعيل المشاركة الانتخابية

إن الصفة الغالبة على الانتخابات في الجزائر عدم الشفافية والنزاهة، وانسحاب المرشحين من المنافسة الانتخابية نتيجة تشكيكهم بها، والإشارة إلى التزوير في النتائج لصالح مرشح معين دائما ما يكون رشح من طرف النخبة الحاكمة مما ولد عدم اليقين والثقة بين السلطة الحاكمة والشعب، فمن الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر لإضفاء الشرعية على الانتخابات انشاء المحكمة الدستورية بدل المجلس الدستوري، في نوفمبر 2021 ومنحها لها العديد من الصلاحيات لتعزيز الممارسة الديمقراطية، كما تهدف إلى توسيع صلاحيات مجالات المراقبة، مطابقة القوانين مع الدستور، الانتقال من دور ضمان احترام الدستور إلى مهام المراقبة والتحكم والتشاور.

فمن جانب الأحزاب السياسية فقد تولى حزب جبهة التحرير الوطني السلطة منذ الاستقلال عام 1962، على الرغم بروز أحزاب جديدة منذ إقرار التعددية الحزبية في الجزائر إلا أن مهام الأحزاب كانت دعم للسلطة القائمة واضفاء الشرعية عليها، وهو ما يفسر التقارب الأيديولوجي والسياسي الكبير بين الأحزاب والسلطة في المقابل تظهر الأحزاب الاسلامية كحزب (حمس) يهدف من خلال الضغط إلى حماية الثقافة واللغة العربية، في خضم هذا المشهد أصبح الامتناع عن التصويت يهدد شرعية السلطة فقد شكلت نسبة المشاركة في الانتخابات سنة 2012 ب 43% أما سنة 2017 سجلت 35% وهذا ما يكشف عن قطيعة بين الشعب والأحزاب والنظام السياسي.

الشكل رقم 26: الامتناع عن المشاركة والتقارب بين السلطة والأحزاب السياسية.

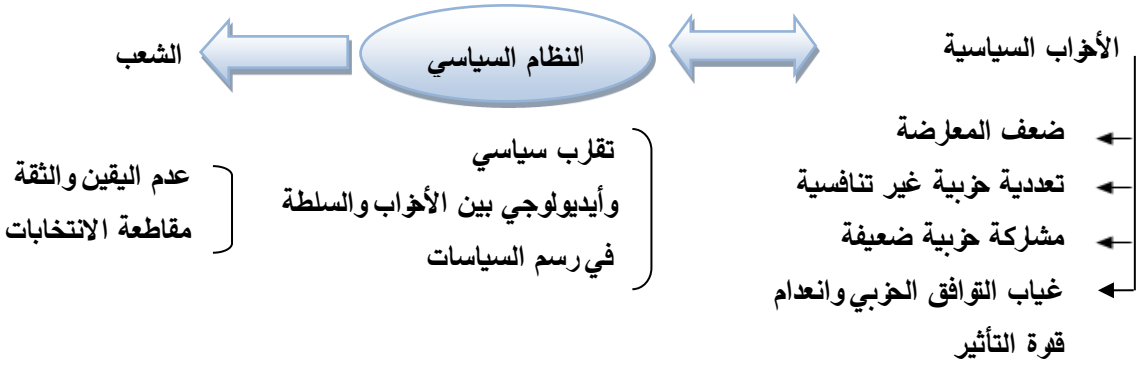

المصدر: من إعداد الباحثة

وحدد غابريال ألموند مفهوم النظام السياسي وأكد على ثلاث أسس: الشمول، الاعتماد المتبادل، حدود بين النظام السياسي وبقية الأنظمة، فضمان استقرار المؤسسات السياسية في الجزائر لابد من

استحداث مراكز فكر تعاقدية التي يقوم فيها الخبراء بإجراء أبحاث عند الطلب وهو المعمول به في النموذج الأمريكي، فمثال ذلك دراسة سبل جديدة تعمل على سبل تفعيل المشاركة في الانتخابات وكسب ثقة المواطنين من خلال العمل الحزبي، ويمكن توضيح تأثير الدراسات البحثية في هذا المجال من خلال المخطط:

الشكل رقم 27: تأثير مراكز الفكر وسبل تفعيل المشاركة في الانتخابات.

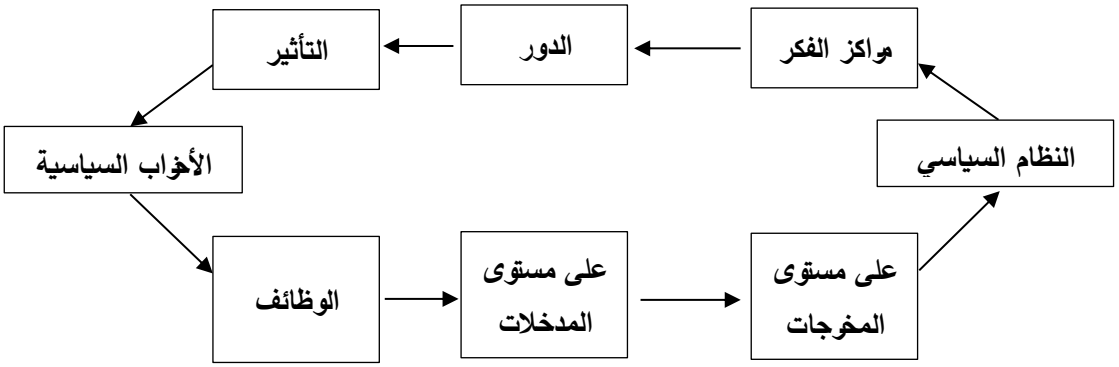

المصدر: من إعداد الباحثة.

تلعب مراكز الفكر التعاقدية في النموذج الأمريكي دورا هاما في استطلاع الرأي حول اتجاهات المواطنين، أثناء الحملات الانتخابية وحتى حول مختلف المواضيع السياسية التي تخص النظام السياسي، فاعتماد مثل هذه المراكز في الجزائر تساعد على دراسة الكثير من ظواهر العزوف عن الانتخابات وفقدان الثقة بين القاعدة الشعبية والهرم السلطوي، من خلال الدراسات الاستطلاعية لهذه المراكز عبر المنصات المختلفة فهي تقوم بدور التقصي والتنبيه للنظام السياسي وتوقع المطالب الجماهيرية، وبالتالي إعادة تفعيل المشاركة السياسية ودور الأحزاب وجماعات المصالح، وسائل الإعلام، منظمات المجتمع المدني من خلال وظائفها على مستوى المدخلات المتمثلة في التنشئة السياسية، التجنيد السياسي، التعبير عن المصالح، تجنيد المصالح، الاتصال السياسي وهذا وفق نموذج غابريال ألموند، أما مخرجات مراكز الفكر تتمثل في: الندوات والمؤتمرات، المنشورات، الإعلام، العلاقات مع الجهات الحكومية وبالتالي توضيح مختلف السياسات للرأي العام لاسيما مع التطورات التكنولوجية التي سهلت انتقال المعلومات وتأثيرها على الأفراد، ما يكسب النظام سهولة تمرير سياساته وتوضيحها بما يضمن استقراره واستمراريته.

المطلب الثالث: تفعيل الخبرة والخروج من الطابع الشكلي والتسيير الإداري

تحتاج صياغة السياسات و تنفيذها إلى نمط جديدي من التسيير المنفتح و المبني على البحث العلمي؛ تتمثل مهمتها في تطوير الأفكار على أسس موضوعية تتعلق بالاستراتيجيات الحديثة لإدارة السياسات ولسد الفجوة بين الواقع والأيديولوجية، وهذا ما سنعرضه في هذا المطلب لتوضيح دور الخبرة في تطوير السياسات في الجزائر، ومهمة الباحثين ومراكز الفكر في تطوير التحليلات و التنبؤات بشكل موضوعي والتخلص من الذهنية التقليدية في التسيير و معالجة القضايا والأزمات، وفق متطلبات العصرنة و التنافس الدولي لخلق توازن في العملية السياسية داخليا و خارجيا.

الفرع الأول: على المستوى السياسي

الهدف منه هو تغيير الأداء الحكومي من النمط التقليدي واشراك الفواعل الأخرى في رسم السياسة العامة، وتجسيد مبادئ الحكم وربط العلاقة بين الفواعل الأخرى أي تحديد مهام الدولة في قطاعات معينة كالأمن والخدمات العامة وغيرها وهذا لا يكمن إلا من خلال:

أولا: تجسيد المنظور المعاصر في الفكر الحكومي: فمعظم الأزمات التي تواجه الحكومة الجزائرية والتي كثيرا ما تخلق عدم الاستقرار بسبب غياب التنظير للفكر الحكومي الحديث، في ضوء الأزمات الدولية الراهنة سواء العسكرية أو المالية مما يتطلب إعادة النظر؛ بمعنى تحديد الأزمات المحتملة في وقت مبكر والتعامل معها بمنطق الفكر الاقتصادي من خلال إعادة هندسة إدارية لبعض الممارسات على المستوى الحكومي لإعادة ترتيب مهام الحكومة وتحديد دورها:

1- تغيير الطابع التقليدي في تقديم الخدمات، ونظرا للفكر الإداري الحديث الذي يعتمد على الجودة والتكلفة والوقت بمعنى اعتماد اللامركزية في الحكومة لتقديم الخدمات بأقل تكلفة وأعلى جودة.

2- طبيعة الحكومة الجزائرية إنفاقية أي عدم اعتماد مشاريع استثمارية، فالفكر المعاصر يقوم بتوجيه الحكومات إلى تحقيق الربح من المشاريع مما يضمن للدولة إيرادات بعيدة عن الاقتصاد الريعي.

3- الأبحاث والدراسات التي توفرها مراكز الفكر فهي توجه الحكومة إلى توقع الأحداث وفق المعطيات المتوفرة، والتي تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف وتقيس التهديدات التي تواجهها، وهذا ما يوضحه التحليل الاستراتيجي الرباعي والذي يركز على العناصر التالية:

الشكل رقم 28: التحليل الاستراتيجي لدور مراكز الفكر في التنبؤ للأحداث.

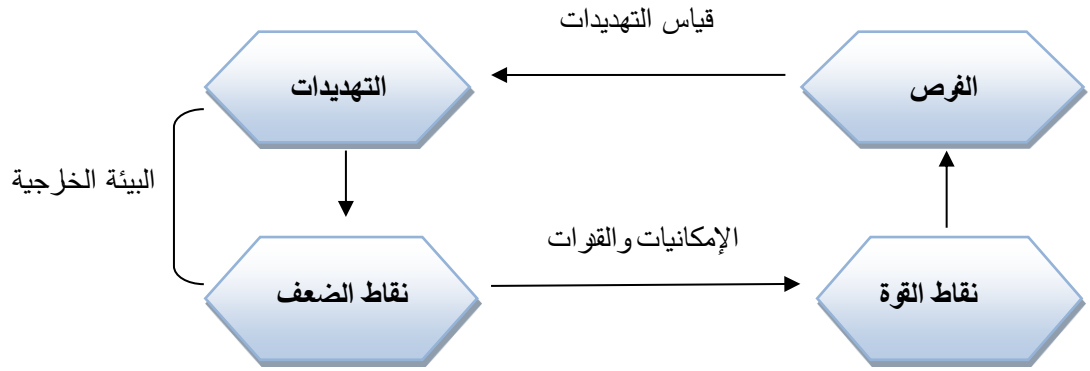

الموازنة بين البيئة الخارجية والقوات الحكومية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عائشة عباش، تطوير الأداء الحكومي كخيار استراتيجي لترشيد السياسة العامة: بحث في الآليات والأسس، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد: 8، (اكتوبر 2015)، ص،ص:11، 12.

و يعتمد الفكر الحكومي الجديد على عنصرين هامين هما: المورد البشري، والنخبة التكنوقراطية.

ثانيا: مراكز الفكر وانتاج الرأسمال البشري: باعتبار مراكز الفكر لتحليل السياسات تحتاج مؤسسات الفكر إلى الحفاظ على مصداقيتها المهنية كمراكز للمعرفة السياسية، عادة ما يكون كبار موظفي مراكز الأبحاث بالمؤهل العلمي العالي، مثلا حصولهم على درجة الدكتوراه ومؤهلات علمية تسمح لهم بالمشاركة في الاجتماعات المهنية المتخصصة، ترتبط مراكز الفكر والرأي رسميا بالجامعات وبالتالي فإن التوجه الاساسي هو انتاج تحليل السياسات وليس التعليم العالي، ومع ذلك فإن مراكز الفكر هي وسيلة للتدريب على السياسات وموقع انتاج السياسيين، من خلال تدريبهم وتنمية مهاراتهم للاندماج في مجتمعات السياسة، تنتج مراكز الفكر رأس المال البشري على شكل محللين متخصصين يتنقلون غالبا بين مراكز الأبحاث والجامعات والعمل الحكومي، إن التداعيات طويلة المدى تتشابك بشكل غير مباشر بين مؤسسات الفكر والوكالات الحكومية عبر زملائها السابقين.

– وقد عمل البعض في الحكومات والمنظمات الدولية، قبل العمل في مراكز الفكر ونقل خبرتهم المهنية للمراكز، بينما يسعى بعض الباحثين في مراكز الفكر التعيين في اللجان الرسمية والمجالس الاستشارية، فتعد الخبرات والمؤهلات العلمية للباحثين ركيزة أساسية للمنظمة لتأسيس مصداقيتها مع

الجهات السياسية باعتبارها توفر تحليلا دقيقا للسياسات، فرأس المال البشري لمركز الفكر هو قاعدة أساسية في انتاج لتحليل السياسات والحفاظ على صورة المركز.

ثالثا: النخبة التكنوقراطية ومساهمتها في جودة السياسات: بمثابة دخول العالم الحديث مرحلة جديدة من الحضارة[1]، فهي تشبه حركات المجتمعات القديمة عند انتقالها للمجتمع الصناعي وهذا ما تطرق إليه داير ويذر فورد **(Dyer Weatherford)** في تعريفه لخصائص هذه المجتمعات، سيكون أصل المعرفة التقنية والعلمية مؤشرا لما هو مهم في الثقافات الحديثة ومن ثم فان التكنولوجيا والعلم لن يتواجد بمعزل عن بعضهما، بل كمجموعة متكاملة .

– ستكون الاختراقات والتطورات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي القوة الدافعة الديناميكية للحضارات الحديثة.

– سوف يصبح اقتصاد المعلومات ذو أهمية متزايدة لخلق الثروات الاقتصادية.

– تكتسب فكرة النخبة التكنوقراطية شعبية نفوذها المتزايد وثيق بالمهام الموكلة إليهم، وهذا يدل على أنهم بعد تحولهم إلى مجتمع معرفي في الغالب، أصبحوا أقرب إلى المعرفة العلمية ومع ظهور اقتصاد المعلومات ومجتمعات المعلومات الذي أعقب ذلك، فإن هذا التحول هو في الواقع ما يجعل هذه المجتمعات فريدة من نوعها.

رابعا: الشراكة الاستراتيجية في مجال البحث العلمي: في مجال الأبحاث فحسب تعريف ميكاليكس للشراكة الاستراتيجية هي شكل محدد من العلاقات الثنائية بين الدول وبين الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول والتي من خلال وجودها تشكل الهيكل الاجتماعي للنظام الدولي، ويوفر أماكن للتفاعل الثنائي وتحقيق الأدوار الدولية وتتجلى الشراكة في مجموعة متنوعة من العلاقات.

– بشكل محدد من المشاركة الثنائية بين جهتين فاعلتين في النظام الدولي بغرض انشاء علاقات ثنائية مميزة.

– تحديد تعاون معين على أنه استراتيجي من خلال التمييز بين متغيراته.

[1] : عبد الناصر حسين الصعان، مفهوم النخبة التكنوقراطية: دراسة في أحد أنماط رأس المال المعرفي، طبعة 1، (الجزائر: دار ابن النديم للنشر و التوزيع،2015)،ص:72.

– مطابقة المصالح وصياغة الأهداف المشتركة وإضفاء الطابع الرسمي على عملية التنفيذ واضفاء الطابع المؤسسي.

– وتظل الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار الشركات الاستراتيجية أقل وضوحا فيذهب بعض الباحثين لتفسير ذلك الدعوة لتبني الشراكات بدلا من التحالفات في ظل المطالبة بأشكال أكثر مرونة من التعاون الدولي، مما يمكن ان توفره أطر التحالفات فهناك ثلاث عوامل معاصرة مثل: العولمة الاقتصادية، التهديدات الامنية غير الحكومية، الأسلحة النووية.

تعمل الشراكة الاستراتيجية على الحد من الاخفاقات البينية وتعيد مسار التكامل والاندماج دبين الجزائر والفواعل الدولية خاصة الاتحاد الأوروبي، لتنويع دائرة الشراكة من المجالات المحددة في الطاقة إلى العمل البحثي ونقل الخبرات وتطور المهارات للباحثين، وبالتالي خلق توأمة بين المخابر الجزائرية والأجنبية مع مراعاة البيئة الخارجية التي تعمل عرقلة مسار التطور البحثي في الجزائر ومساهمته في تطوير السياسات وجودتها، كما أنها تحد من هجرة الأدمغة، فالشراكة الاستراتيجية تمثل نوعا من العلاقة الخاصة ومع ذلك فالتحليل الدقيق للآليات الداخلية لظاهرة الشراكة واستكشاف وظائفها السياسية والخارجية المميزة من سياقها الجيواستراتيجي المتغير، فهي بمثابة إعادة تشكيل العلاقات الدولية وإعادة تموضع الجزائر في البيئة الدولية التي تحكمها المنافسة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية.

الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008، الاقتصادات في جميع أنحاء العالم يبحثون عن النمو النموذج الذي يضمن أن الاقتصاد مرن وقابل للتكيف، على وجه الخصوص البيئة بعد عام 2014 أثرت على الاقتصاد الجزائري، كما لوحظ عائدات صادرات الهيدروكربونات – والتي تمثل أهمية مصدر التمويل للجزائر – انخفضت بشكل كبير مثل هذا الوضع كان متوقعا، وبالتالي خطة لتخفيف الأثر الذي تم وضعه بالفعل كنتيجة لذلك تم تمويل معظم الديون الخارجية، تقليل المديونية الداخلية والمساهمة في التمويل التنمية المحلية، وتوحيد مستويات احتياطي العملة وإنشاء صندوق الإدخار العام، فقد سمحت الاستراتيجية على مدى العقدين الماضيين باستمرار الإنفاق، وتحسين البنية التحتية، وانخفاض في البطالة، والتحكم في التضخم، والزيادات في القوة الشرائية للمواطنين والتحسينات في المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية.

أولا: إلزامية تطوير نهج يتعامل مع تحديات الواقع الاقتصادي الجديد: ضمان النمو المستدام مع تقليل أيضًا نقاط الضعف، أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحًا حيث أن أسواق النفط والغاز غير المنتظمة تؤثر سلبًا على التوازن المالي داخليًا وخارجيًا، في الإصدار السابق من تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال، حيث أتيحت الفرصة لعرض أسس هذا الاقتصاد الجديد النموذج والأهداف الموضوعة لعام 2030 (تحت أفق 2030)، الذي تأسس على مبادئ الترشيد وفعالية الإنفاق العام؛ التضامن والعدالة الاجتماعية؛ الدور البارز للقطاع الخاص داخل اقتصاد وطني؛ التحسين المستمر للحوكمة في جميع المجالات؛ والحوار الاجتماعي في جميع أعمالنا الاقتصادية العمليات تحقيقا لهذه الغاية، فإن الحكومة تركز على الاستثمار في البنية التحتية التي لن تعيق القدرة على الإنتاج؛ من أجل التخفيض التدريجي لمستويات العجز، جعل استراتيجيات القطاع أكثر وضوحا وتحسين مناخ الأعمال لدينا لتعزيز الصادرات مع التركيز بشكل خاص على القطاعات غير الهيدروكربونية، مواصلة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الطاقة المتجددة، الصناعة الزراعية، الاقتصاد الرقمي، قطاعات النفط والغاز والتعدين، السياحة والخدمات اللوجستية فمن المتوقع أن يساهم هذا النهج في استعادة التوازن في الحسابات، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعزيز التصنيع والصناعة والتحويل النموذج لقطاع الطاقة في الفترة 2020–30، بينما يتم العمل من أجل اقتصاد منتج سواء كانت فعالة اجتماعيًا أو أقل اعتمادًا على عائدات الهيدروكربونات، والحاجة أيضًا إلى تعديل السياسات الوطنية لحساب عدم اليقين الاقتصادي العالمي الحالي.

سعت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية عبر التغيرات المرحلية، لتبني استراتيجية نجحت في نقاط كما أنها اخفقت في الكثير من القطاعات خاصة القاعدية والحساسة، لتتوجه نحو التخطيط الاستراتيجي لإدارة مواضع الفشل والنهوض بسياسة التنموية ورفع المستويات المعيشية للمواطنين، وسعت كذلك الدخول للتكتلات الاقتصادية الكبرى، لكن مركزية القرار والفساد الذي انتشر في أهم القطاعات كقطاع الطاقة والريع، ونظرا للتحولات الدولية والمحلية جعل الجزائر تتبع مسار التحول الطاقوي لتنويع الاقتصاد مرتكزة في ذلك على المقومات الطبيعية والبشرية، ومن أسباب هذا التحول على المستويين ما يلي:

– **المستوى الداخلي:** تنامي الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي تراجع انتاجية الحقول، فقد زاد الاستهلاك المحلي للغاز 8.6% في عام 2017 وحسب الخبراء ترتفع نسبة الاستهلاك بنسبة 73%بحلول 2030.

– **المستوى الخارجي:** تراجع القدرة التنافسية للغاز الطبيعي الجزائري بسبب دخول لاعبين جدد للسوق الأوروبية، مما أدى لبعض الدول لتخفيض وارداتها وطلب المراجعة لعقود أسعار مثل: إيطاليا.

وفي خضم هذه المعطيات سعت الجزائر لانتهاج استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة من الطابع التقليدي (الغز – البترول) إلى الطاقات المتجددة التي تنعكس على الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛ من خلال التوظيف وبالتالي وتقليص نسبة البطالة في سوق العمل، فقد شهد المحروقات انخفاض في سنة 2014 بسبب:

– ضعف الاكتشافات البترولية والغازية، وتأخير تكرار المشاريع.

– نقص البنية التحتية والمشاكل التقنية.

– الصعوبات التي تواجه المستثمرين.

وعلى إثر هذه المشاكل تبنت لبرنامج الانتقال الطاقوي (2011–2030) وقد ضم هذا البرنامج مرحلتين: مرحلة تبني استراتيجية لتطوير الطاقات المتجددة(2011–2015) أو بناء قدرة الانتاج: لم تكن هذه المرحلة قادرة على توفير 15.6% من الطلب الداخلي من الكهرباء وليس 40% وبالتالي فان التقديرات أقيمت على احصائيات خاطئة لحصر البيانات الخاصة بالمصادر للطاقة المتجددة على المستوى وذلك بالاستعانة بالخبرات الأجنبية، وقد ارتكزت سياسة وأهداف هذا البرنامج بـ: توفير 6000 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، وتصدير كميات من الطاقة المتجددة بـ10000 ميجا واطو هي موزعة كالآتي:

- 2000 ميجاواط ← الطاقة الريحية
- 2800 ميجاواط ← طاقة الفولط ضوئية.
- 7200 ميجاواط ← الطاقة الشمسية الحرارية.

– **مرحلة (2015–2030):** اهتمت بالتعديلات على إثر الأخطاء التقديرية والإحصائية الخاطئة، وحددت الجزائر الاهداف هذه المرحلة في ثلاث نقاط: – رفع انتاج الطاقة من 12000 إلى 22000 ميجاواط

– تغطية 27% من الاستهلاك الوطني.

– تقليص استهلاك الطاقة الأحفورية بنسبة 9%

و قد واجه هذا المشروع العديد من التحديات تمثلت في: – الإجراءات البيروقراطية: حيث تقف عائق أمام الديناميكية التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة.

– تسقيف السعر ما شكل عائق أمام المستثمرين لتقديم أحسن العروض.

– المشاريع الوهمية: والتي تقف وراءها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تهدف عن البحث على تمويل مالي لمشروع بدل الاستثمار المباشر.

–لوبيات الطاقة التقليدية: والتي كانت سبب فشل برنامج تطوير الطاقة المتجددة، لما لها ارتباطات مع شركات بترولية عالمية، تفضل النشاط في ميدان الطاقة التقليدية، ولمواجهة هذه التحديات لابد من:

ثانيا: تفعيل الأداء البحثي الأكاديمي وربطه بالقطاعات المتخصصة: فالخيارات البحثية تعتبر استراتيجية، وقد يلعب القطاع الخاص دورا هاما في قطاع البحث العلمي وميدان الاستشراف، فالبعد السياسي يشكل أهمية بالغة، بحيث يحتاج صناع القرار السياسي إلى مشورة الخبراء لفهم وتوقع جميع جوانب الظواهر المعقدة، ومن بين المراكز ذات الدور الاستشاري الفعال والتي ينبغي تفعيل دورها هي:

1– المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة: يهدف لإجراء التحليلات والبحوث المستقبلية حول القضايا الاستراتيجية الوطنية والدولية، بالتشاور مع القطاعات ذات الصل، فالهدف من التحليلات والدراسات هو تحديدي وفهم المتغيرات والعلاقات المتبادلة؛ التي تؤثر بشكل كبير على السلوك الاجتماعي والسياسي والثقافي على المستوى الجيواستراتيجي، تفعيل مهام المعهد المتمثلة في:

– القيام بتقييم شامل للمسائل المتعلقة بالتقدم السياسي، الاقتصادي، الثقافي والعلمي والتكنولوجي، واجراء البحوث المستقبلية حول المجتمع وتطوره مع مراعاة المعايير التي تنظم ديناميكية البيئة الداخلية والخارجية للعلاقات الدولية.

– اجراء البحوث حول التقدم في العلوم والتكنولوجيا، فضلا عن أثارها ووظائفها في التنمية المتنوعة.

2– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: يعد إطار المناقشة والتشاور وتقديم الاقتراحات في جميع المجالات التي تؤثر حياة المواطنين والبلاد؛ وهي مؤسسة استشارية وتشمل العديد من المسؤوليات غالبا ما تكون:

– تقييم وبحث القضايا ذات الأهمية الوطنية في مجالات التعليم العالي والتدريب والعلوم الاجتماعية والاقتصادية.

– اشراك منظمات المجتمع المدني في المشاورات الوطنية بشأن السياسات العامة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– وضع المقترحات حول القضايا الوطنية.

3– **الديوان الوطني للإحصاء:** بما أنه مؤسسة إدارية عامة مسؤولة عن جمع ومعالجة المعلومات الاحصائية، الاجتماعية والاقتصادية، فقد تم وضعه تجت إشراف وزارة الرقمنة والاحصاء من 08 ديسمبر 2020، من مهامه توفير وتطوير ونشر المعلومات الموثوقة والمصممة خصيصا لتلبية احتياجات الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية، ويضمن توفر المنتظم للبيانات والتحليلات الاحصائية، والدراسات الاقتصادية لتطوير ومراقبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات العامة، فهو يمثل قاعدة استشارية هامة التي تمكن من بناء سياسة عامة سليمة، ترتكز على البيانات الاحصائية والتي تتوافق مع المعايير العالمية.

4– المخابر الجامعية: فالجزائر تمتلك 1779 مخبر بحث على المستوى الجامعات الوطنية مقسمة بـ: 46 وحدة بحث، 22 وحدة في إطار **MESRS***، 14 وحدة في إطار مؤسسات أخرى**، (30

*: **(MESRS)**: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

**: تختلف تصنيفات المؤسسات البحثية في أغلب الحالات إلى: فرقة ؛ تتميز بحجمها الصغير وتضم ما بين 5 إلى 15 باحث، المخبر: مصطلح علمي وتم توسيعه إلى مجال العلوم الاجتماعية، يضم أكثر من 15 باحثا وتكون نشاطات الباحثين مرتبطة به على أسس فكرية ومعرفية إطارها الجماعي من أجل تحديث التخصص وتطويره، أما مركز البحث: يعتمد على خدمة تخصص محدد، يهتم بالفاعلية وجودة الأفكار والمعرفة المقدمة؛ من أجل مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي. للمزيد انظر (عمار جفال، التنسيق و التعاون فيما بين مراكز البحوث و الدراسات في الوطن العربي، مجلة المفكر، العدد الأول، (مارس 2006)،ص،ص:209،208)

مركز بحث): 19 مركز تابع **MESRS**، 11 وحدة في إطار مؤسسات أخرى، كما تم استحداث 20 مخبر للتميز.

جدول رقم 13: التقديرات الاحصائية للمخابر البحثية على المستوى التعليم العالي وربطها بالتخصصات القطاعية.

التخصصات	مخابر البحث
قطاع التجارة والاقتصاد	134 مخبر
قطاع الزراعة	71 مخبر
قطاع الطاقة	36 مخبر /20 مخبر خاصة بالطاقات المتجددة
قطاع الطب	47 مخبر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات وزارة التعليم العالي

ويمكن ربط هذه المخابر بالتقديرات الاحصائية ومدى مساهمتها النسبية في تقصي وتنبيه النظام وتزيده بالبيانات اللازمة، على سبيل المثال النسبة المقدمة من طرف المخابر التابعة للقطاع الاقتصادي والتجاري تقدر بـ: 7.53%، وقطاع الزراعة 3.99%، قطاع الطاقة2.02%، قطاع الصحة ومتمثل في المخابر التابعة للطب 2.64% وبالتالي النتيجة الاجمالية تقدر بـ: 16.18%، مع العلم أنها تابعة لوزارة التعليم العالي والتمويل هذه المخابر من الوزارة، فاستراتيجية ربط المخابر الأكاديمية بالقطاعات المتخصصة والمؤسسات بشكل مباشر تزيد من جودة البحوث التي بدورها تساهم بجودة السياسة العامة وترشيدها، ويرتبط التفكير الاستراتيجي بعملية ابداعية متباينة، حيث تحتاج هذه العملية إلى تفكير إداري يتجاوز بكثير العمليات اليومية بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى.

الشكل رقم 29: علاقة المخابر الجامعية مع القطاعات المتخصصة.

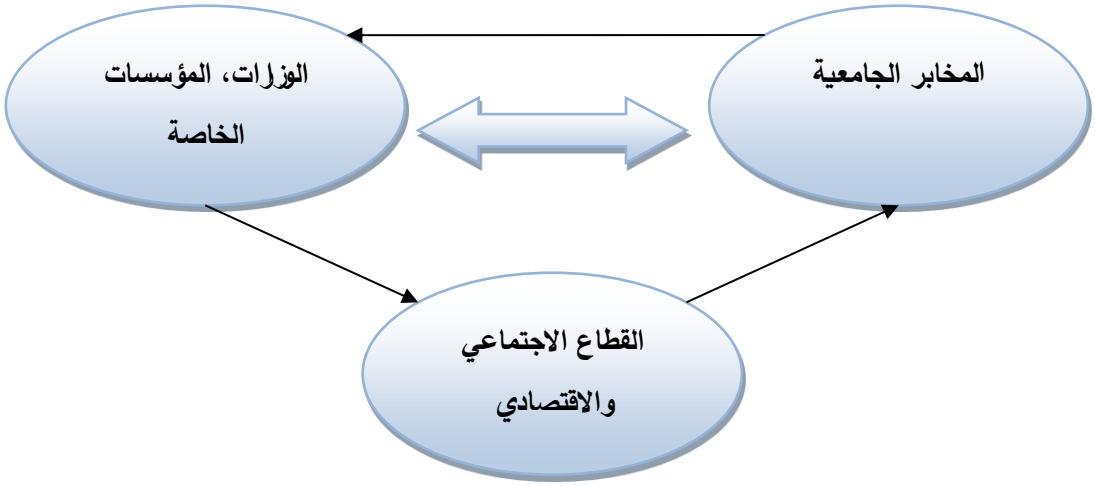

المصدر: من إعداد الباحثة.

يوضح الشكل علاقة المخابر الجامعية المباشرة مع القطاعات المتخصصة، كالوزارات وارتباطها لمجال البحث أو المؤسسات الخاصة التي توفي مصادر التمويل لهذه المخابر، والبحوث المقدمة في السياسات القطاعية المختلفة، تنعكس هذه العلاقة على جودة البحث والتخلص من عقدة الانفاق وبالتالي تطوير البحث العلمي، وتوظيف الباحثين كما يؤثر أيضا على المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجال تحسين الخدمات للقطاعات الخدماتية كالصحة والخدمة العمومية .

نسبة لمؤشر الابتكار العلمي في طبعته 15 تحت شعار" مستقبل النمو على أساس الابتكار " يصنف 131 دولة على أساس 81 مؤشرا، وتحصلت الجزائر على المرتبة 115 عالميا من بين 132 دولة تمت دراستها بـ 16.2 نقطة من 100، واحتلت المرتبة 82 في محور **رأس المال البشري والبحث**، وسجلت المرتبة 102 في محور البنية التحتية وهو ما يبينه الجدول .

جدول رقم 14: تصنيف مؤشر الابتكار العلمي للبحث العلمي في الجزائر.

الركائز	الترتيب 2022	تطور من 2022/2021
المؤسسات	99	5+
رأس المال البشري والبحوث	82	8-
البنية التحتية	102	6-
تطور السوق	125	7+
تطور الأعمال	120	4+
انتاج المعرفة والتكنولوجيا	118	7+
الانتاجات الابداعية	109	9+

(+): تقدم المراكز

(-): تراجع في المراكز

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال الجدول يتضح تراجع في البنية التحتية بـ6 مراكز ورأس المال البشري والبحوث بـ 8 مراكز ما خلق تذبذب في التنمية والتطور للإنتاج العلمي رغم امتلاك الجزائر لمقومات هائلة، وهذا راجع لضعف التسيير والمركزية الإدارية، ففرع البحث والتطور؛ يتكون من 4 فئات تمثلت في عدد الباحثين (بما في ذلك طلبة الدكتوراه)، الانفاق على البحث والتطوير (الفترة محددة)، متوسط درجات أفضل 3 جامعات في كل بلد، نفقات البحث والتطوير لثلاث مؤسسات محلية مدرجة فيها المنح الدراسية وعليه تحصلت الجزائر على 3.2 نقطة من 100 مقطة بحيث احتلت المرتبة 79 عالميا.

– المحور الثاني" **انشاء المعرفة**" يتكون من 4 فئات: عدد براءة الاختراع، عدد معاهد التعاون بشأن براءة الاختراع، عدد نموذج المنفعة، المقالات العلمية والتقنية تحصلت الجزائر على درجة 6.8نقطة من 100 نقطة برتبة 94 للعام الثاني على التوالي، رغم التقدم الذي شهدته كل من مؤشر براءة الاختراع التي تحصلت على المرتبة 86 على مستوى العالم والتقدم ب 10 مراكز مقارنة بسنة 2021، المقالات العلمية والتقنية المرتبة 82 عالميا والتقدم بـ 7 مراكز مقارنة بسنة 2021.

أما في الجانب الطاقوي فهو يعمل على:

1– التخفيف من الإجراءات البيروقراطية التي انعكست سلبا على استثمارات وتعطيل المعاملات الإدارية المتسببة في تأخر انجاز المشاريع.

2- إنشاء لجان متخصصة لمتابعة المشاريع في مشاريع الطاقة، والتصدي للمشاريع الوهمية التي تكون من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تهدف للحصول على تمويل وليس تطوير المشاريع.

3- محاربة لوبيات الطاقة التقليدية بسبب احتكار القطاع ورفضها للمنافسة من طرف الشركات الجديدة، وبالتالي فقدان السيطرة مما انعكس سلبا على اقتصاد الجزائر وعدم تطور الطاقات المتجددة في غياب المنافسة والإنتاجية.

4- اعتماد الكوادر المحلية المتخصصة في مجال الطاقة والتنسيق مع الجهات المحلية لحصر البيانات والمعلومات الصحيحة لانشاء مشاريع وفق الإمكانيات المتاحة لتفادي خطأ التقديرات وتبني برامج استراتيجية.

5- تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص.

6- تشجيع التصنيع المحلي لمعدات الطاقة المحلية.

- كما تعمل مخابر البحث الأكاديمية على التنبؤ بالتحديات والتغيرات على المستوى الخارجي انطلاقا من المعطيات المتحصلة عليها وبالتالي تساهم في:

- وضع خطط لتلبية حاجة لزيادة الانفاق الصحي أو تدابير الدعم المالي ضمن حيز الميزانية المالية.

- الانتقال إلى النموذج الجديد وتعزيز اصلاحات الحوكمة والسوق لبناء نموذج نمو أكثر تنوعا وشمولا.

- تنفيذ ضبط أوضاع المالية العامة بشكل تدرجي مدعوما بتشديد السياسة النقدية ومرونة الصرف، وهذا ما توفره المراكز البحثية من بيانات الاقتصاد الكلي المالي وجودها أولوية رئيسية للمساعدة في توجيه السياسات الاقتصادية وتعزيز الشفافية.

ثالثا: التوجه نحو الاقتصاد التشاركي: فالبحوث والدراسات الأكاديمية يمكن أن تحدد الفرق بين النموذج العلاقات الاقتصادية التي تعتبر تقليدية، والنموذج بما يعرف الاقتصاد التشاركي، أي تحديد المعايير التي تقاس بها هذا الاقتصاد من خلال عدد المشاركين أم درجة التعقيد، أي وجود شركة منشأة قانونيا وعلى درجة من التنظيم؛ بمعنى تقسيم الإنتاج بين عوامل الإنتاج ورأس المال، ففكرة المشاركة تؤدي إلى مساهمة الأفراد في الاقتصاد، وقد أطلق عليه مجموعة من المصطلحات: الاقتصاد التعاوني،

الاجتماعي، التضامني والتشاركي أو الاقتصاد حسب الطلب ويمكن الإشارة للتناقض بين المصطلحين فالاقتصاد يقصد به المعاملة التجارية أي تبادل الأموال من أجل مصلحة مقابل خدمة أو سلعة، والمشاركة تعني تبادل دون أموال من أجل المساعدة بمعنى التفاعل الاجتماعي بعيدا عن التجارة، وتعمل أسواق الاقتصاد التشاركي على توليد أشكال جديدة ومتزايدة من الاستهلاك ما يسمى حاليا تغطية النفقات، فعلى سبيل المثال يمكن تطبيقه في الزراعة كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم 30: تكامل مهام بين المخابر الجامعية ووزارة الفلاحة.

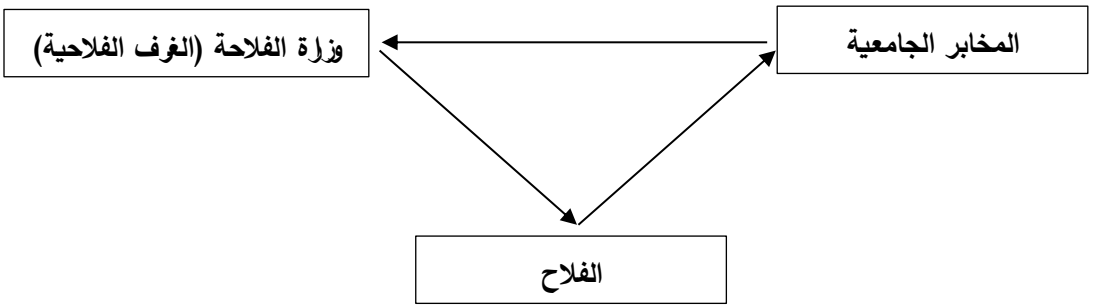

المصدر: من إعداد الباحثة.

فالشكل يوضح طبيعة الدور الذي تقوم به في شكل ثلاثي بين كل من: المخابر الجامعية والغرف الفلاحية، والفلاح في علاقة مباشرة تسهل عملية التواصل وتخلق مساحة من تكامل الأدوار بين الفواعل الثلاث، لتخطي القيود الإدارية والمركزية ما يضمن سهولة الاتصال بين الجهات المختلفة في القطاع الفلاحي دون اللجوء إلى الإدارات المركزية، كما يساهم أيضا بتفعيل الاقتصاد التشاركي الذي يسعى لتطوير القطاع الفلاحي.

نظرا لطبيعة التفكير الاستراتيجي العابرة لحدود التخصصات والتعامل مع المشكلات بشكل كلي، فإنه يوفر للحكومات وسيلة لمعالجة التعقيد المتزايد لقضايا السياسة العامة، هناك عدة طرق لدراسة وتطبيق هذا الأسلوب فهو يركز بشكل واضح على النموذج العقلي وبنية النظام، بشكل عام يهتم التفكير الاستراتيجي بطريقة التعامل مع مهمة محاولة فهم تعقيد وتفكيكه من خلال العمليات والعمليات المتبادلة، فطبيعة النظام الجزائري وبيئته تولد حالة عدم اليقين، الناجمة عن الترابط المتزايد مما يجعل صعوبة تطبيق التفكير الاستراتيجي الذي يشجعه صناع القرار على ترشيد سياساتهم وإيجاد الحلول للمشاكلات بشكل شامل.

خلاصة الفصل:

انطلاقا من مفهوم التفكير الاستراتيجي كخطة بعيدة المدى، ذات تصور لسياسة معينة عادية كانت أو اصلاحية يقوم على التحليل والابداع لتحقيق الأهداف وهو ما ميز السياسات الغربية على مختلف الدول، فتقييم السياسة العامة الجزائرية بمقارنة الأهداف مع النتائج على اختلاف المراحل الزمنية؛ تميزت بسياسات وقرارات مركزية صادرة من النخبة رغم التوجه نحو الحوكمة إلا أن نشاط القطاع الخاص ضيق، تغيب تام لنشاط المجتمع المدني والحرية الإعلامية كونها فواعل غير رسمية في رسم السياسة العامة، استمرارية التسيير المركزي واستحواذ القطاع الحكومي على سلطة القرار، وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والتخلي على الاقتصاد الريعي ومحاولة جذب الاستثمار الأجنبي، فالبيروقراطية تشكل أحد أبرز التحديات في سياسة التحول التي ترمي إليها الجزائر، كذلك الشركات الوهمية خاصة في قطاع المحروقات ولوبيات الطاقة التقليدية ومحارباتها للشركات الجديدة خاصة في مجال الطاقة المتجددة، عملت الجزائر على بناء اقتصاد قابل للتكيف مع الاقتصاد العالمي، لكن بيئة النظام واستحواذها على صنع القرار خاصة الجهاز الاداري والحكومي جعل من الصعب تحقيق ذلك وفق نظرة استراتيجية وأسلوب تحليلي، يعتمد على المعرفة والبحوث العلمية، لإنتاج النخبة واعادة تشكيلها فتطبيق التفكير الاستراتيجي واعتماد مراكز البحث والدراسات لتحليل سياسات المحلية والقضايا الدولية، بدءا من مخابر التابعة للجامعات والمراكز الأخرى، وزيادة تمويلها بربطها بالقطاع المتخصص وبالتالي زيادة توظيف الباحثين ونقص هجرة الأدمغة، وتوفير بيئة بحثية ملائمة ما يسمح بتحسين السياسات والبرامج الحكومية، بالارتكاز على الدراسات التي تقدمها هذه المراكز ما يضمن جودتها وفعاليتها وعدم فشلها في سياقها الداخلي والخارجي.

الخاتمة

خلاصة ما تم طرحه في الدراسة جعلنا نقف أمام الكثير من التعقيدات والاختلافات سواء على المستوى النظري والمفاهيمي للأدبيات، أو واقع التطبيق وتوضيح دور التفكير الاستراتيجي في رسم السياسة العامة؛ لاتساع مجال العلوم السياسية وارتباطه بالتغيرات الدولية والاقليمية، العولمة التنافس التكنولوجي وتداعياتها على الممارسة السياسية وفق المستجدات الراهنة وانتشار المصطلحات السياسية التي فرضتها هذه المتغيرات، فهي ليس حبيسة القواميس السياسية فقط وإنما هي ترابط علائقي مع المجالات الأخرى كالإدارة والاقتصاد ... إلخ، في ظل خصوصية البيئة السياسية في الجزائر استخلصنا جملة من النتائج:

الجانب النظري:

1- إن الاختلاف الأيديولوجي والنظري والتطبيقي للسياسة العامة كثيرا ما يتم اعتبارها فن وليس علما حسب المدارس الغربية، وربط هذا الفن بالحكم امتدادا للحضارة القديمة ما يقابلها في الوقت الراهن للدولة؛ أي كيفية تنظيم الحكم والمجتمعات ونشاط الحكومة ومدى تأثيره على قيم المجتمعات، وتعتبر انتهاء الحرب العالمية الثانية بدء العمل الأكاديمي لدراسة السياسة العامة في أعمال الكثير من المفكرين، وظهور العديد من التعريفات والمفاهيم حول السياسة العامة وليست فقط في النهج العلمي، بل يظهر هذا الإختلاف حسب الأسلوب التحليلي المستخدم لفهم المشكلة الإدارية، السياسية وتقديم أسلوب تجريبي لصنع السياسة، لقد قسمت المفاهيم بين المنظور الحكومي وربطها بالنشاط المؤسسي للدولة، في محاولة توضيح علاقة تفاعل النظام مع البيئة، هذا الاختلاف أثار الكثير من الجدل بسبب صعوبة التوافق حول تحديد مفهوم محدد للسياسة قابل للقياس؛ بمعنى تحديد الاستجابات وصياغتها من خلال وظائف المؤسسات على المستوى الرسمي وغير الرسمي لتكون طبيعة النظام الديمقراطي وغير الديمقراطي المؤشر الفاصل في مدى فعالية أو فشل السياسة العامة.

2- فالتفكير الاستراتيجي عادة ما يتبادر إلى الذهن أنه أسلوب عملي إداري واقتصادي بدرجة أولى، إلا أن التشابك بين القطاعات ولد فكرة الاقتباس والتجريب في حقل العلوم السياسية بتنوعها، فالاختلافات واضحة هي الأخرى حول هذا المصطلح، فالاستراتيجية كعقيدة عسكرية تعتبر مرجع أساسي في بناء فكرة أو مفهوم التفكير الاستراتيجي، غالبا ما ينظر إلى استراتيجية أنها ثنائية الأسلوب بين الرؤية استراتيجية والتنفيذ الاستراتيجي، حيث انعكست هذه الازدواجية على العديد من المصطلحات لاسيما منها التخطيط الاستراتيجي والتفكير الاستراتيجي، فهناك إمكانية استعمال المصطلحين بالتبادل نظرا للخلط

بينهما وعدم وجود اجماع في الأدبيات الأكاديمية حول الفرق بينهما والتمييز، فمجال تطبيق التفكير استراتيجي والتخطيط أيضا يتغير حسب البيئة العمل التي تؤثر على انجاز المهام في السياق الخارجي وتأثيره على القدرات التنظيمية والخيارات الاستراتيجية، في ظل توفير البيئة الداخلية الخبرات المؤهلة للتعامل مع المشكلات والتحليل الدقيق لطبيعتها.

3- تحديد العلاقة بين التفكير الاستراتيجي والسياسية عامة يقودون الحديث عن الجودة كمصطلح آخر ارتبط بالاقتصاد ومجال التنافس وفعالية الأداء، وانعكاسها على مخرجات الأنظمة السياسية لضمان استقرار الداخلي والمكانة الدولية، في بيئة ذات ديناميكية مستمرة غير ثابتة يحكمها مبدأ القوة والسيطرة، فجودة السياسية العامة تحقق للنظام قدرة التكيف مع التطورات السياسية، الاقتصادية، الثقافية.

4- تعتبر التجربة الأمريكية الرائدة في مجال الأبحاث العلمية والدراسات لتحليل السياسة المحلية والدولية للولايات المتحدة الأمريكية عبر موجات تطورها الثلاثة، مكنتها هذه المراكز احتلال الريادة العالمية من خلال انتاجها المعرفي والفكري واعتمادها على النشر والندوات والإعلام للتسويق السياسة الأمريكية، وتعبئة الجماهير لتوضيح السياسات الحكومية المحلية منها والخارجية، ونقل التجربة للدول الأوروبية والعربية ضمن سياسة الانتشار الاستراتيجي للسياسة الأمريكية تحت غطاء البحث العلمي والمعرفة، فمراكز الفكر الأمريكية ذات تأثير كبير لكن مع تنامي العولمة، انترنت، السياسات الحزبية، قوة الإعلام، حيث تواجه تحديات المنافسة في مجال انتشار المعلومات ومدى تأثيرها في صنع القرار وتحريك الرأي العام؛ خاصة في الانتخابات والقضايا الدولية الأمنية والإنسانية.

5- أما الجانب العربي فشهد العديد من المحاولات لتطوير المجال البحثي ورفع نسبة الإنفاق على البحوث العلمية، وانحسار معظم المؤسسات البحثية في دول الخليج بسبب الوضع الأمني والصراعات مع وجود الكيان الصهيوني في المنطقة، ساهم في التوجه نحو الشراكة مع المراكز العالمية لتطوير عملها وزيادة الإنفاق عليها، كما انحصر الإهتمام بالقضايا الاستراتيجية والأمنية وأصبحت من أولويات البحث، فطبيعة الأنظمة العربية غير ديمقراطية ولدت بيئة بحثية غير مستقلة تم فيها اقصاء الخبراء والباحثين تخوفا من اشراكهم في صنع القرار، ليتحكم القطاع الحكومي في تمويل البحوث العلمية ما يضمن سهولة التحكم في الإنتاج البحثي وفق الأجندات السياسية للنظم السياسة العربية، مقابل ضعف مساهمات للقطاع الخاص في هذا المجال وتركيز التمويل على القطاع العسكري أكثر من البحث العلمي.

الجانب التطبيقي أو العملي:

1- أن مسار تطور السياسة العامة في الجزائر كان من بين التجارب الأكثر دراسة نتيجة الأحداث التي مرت بها الجزائر على المستويين السياسي والاقتصادي:

سياسيا: الصراع على السلطة بين النخبة العسكرية والحكومة المؤقتة وانفراد العسكر بالحكم واعتماد الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)؛ واستحواذ هذه الأخيرة على الحكومة والحزب والجمعية في المقابل القضاء على المعارضة التي كانت نتائج مفاوضات ايفيان سبب الإختلاف الأيديولوجي، وتوجهات النخبة الحاكمة للشيوعية ومحاربة الإمبريالية الغربية ورأسمالية، في نفس الوقت لتأثير جيش على الحياة السياسية وهو ما رفضته الجهات المعارضة أي فصل الجيش عن السلطة، خلفية هذه الصراع كانت قاعدة الحكم لتتطور وتكون عقبة أمام التطور والتنمية حتى الوقت الراهن لتبقى الأزمات السياسية تتصدر الأحداث في المشهد السياسي الجزائري، رغم التحولات والإصلاحات السياسية والدستورية المتعاقبة، والتي تظهر ضعف التنفيذ والتنسيق السياسي بين المؤسسات السياسية.

اقتصاديا: شكلت الأوضاع الاقتصادية بعد الاستقلال للجزائر محطة جديدة وتحديا للدولة الحديثة بطبيعة الاقتصاد المنهار ورحيل الأوروبيين، خلق مرحلة انتقالية ثقافيا أكثر منها اقتصاديا نتيجة الإضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى المعاصر، ارتكزت السياسة العامة وفي هذه المرحلة حول التخطيط المركزي وإعطاء الأولوية للإدارة المركزية وتنفيذ نموذج اشتراكي للتنمية، وإعطاء الأولوية كذلك للقطاع العام مستندين إلى العديد من المراسيم والأطر القانونية لإنجاح مبادئ التسيير الذاتي والاشتراكي، هذا الأخير اسفرت عليه نتائج انعكست سلبا عن الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع مديونية المؤسسة العمومية، تدني الإنتاج والتقليل من مشاركة القطاع الخاص.

2- الإصلاحات السياسية بعد تولي الرئيس بوتفليقة الحكم وإبعاد المؤسسة العسكرية، وانطلاق في حقبة جديدة في التسيير، إلا أن صياغة السياسة العامة تظل مركزية مرتبطة بثقافة البيروقراطية للتخطيط، الذي اعتمدته الدولة وغياب كل من المساءلة والكفاءة، ما أدى إلى فشل سياسات العامة واعتماد الاقتصاد على البترول، مما يجعله عرضة لتقلبات السوق البترول والصناعة البترولية غير التنافسية، وتحمل البنوك العامة لديون المؤسسات العمومية، لقد ركزت استراتيجية الجزائر في مرحلة بوتفليقة على الخطط الخماسية والتي جاءت لتجديد البنية التحتية الاقتصادية والتنمية البشرية، مكافحة البطالة، تطبيق معايير الحكم الراشد باتساق العمل بين كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

هذا الأخير كانت نشاطاته في المجال الثقافي والاجتماعي وتهميش دورها كفاعل أساسي في رسم السياسة العامة، أيضا عقم العمل الحزبي وولاء الأحزاب للنظام وتكوينها للتحالفات مع بعضها خاصة في المناسبات الانتخابية ومساندتها للرئيس بوتفليقة.

3- الانخراط في النظام الليبرالي (الاقتصاد الحر) بذهنية اشتراكية تعتمد على التسيير التقليدي، بحيث لم يتم اطلاق حرية المبادرة بالشكل الكاف لخلق ميزة تنافسية اقتصادية، تسمح للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب الاستثمار وخلق الثروة ومناصب الشغل، من جهة أخرى لازال احتكار الدولة يطال المؤسسات الاقتصادية خاصة البنوك منها، والتي تمثل شريان المنافسة الاقتصادية مما ينم على مضي الجزائر للاقتصاد الحر بطريقة محتشمة وتسييره بطريقة سياسية وإدارية.

على ضوء ما سبق ودعما للمجهود البحثي لدراستنا قمنا بتحديد التوصيات الآتية:

- توسيع دائرة الاتصال السياسي وتفعيل دورها على المستوى المؤسسات السياسية وتخفيف من قيود العلاقة الخطية التي تحدد الاتصال بين السلطات الثلاثة؛ باعتبار قاعدة هامة في بناء سياسات وقرارات مدروسة ناجمة عن مساهمات السلطات الثلاث، بناء على العديد من المؤشرات كضمان حقوق الحريات الفردية والجماعية، المسؤولية التنفيذية أمام البرلمان، فصل السلطات، استقلالية السلطة القضائية، كما يعمل أيضا على معالجة الأزمات من خلال قنوات التواصل مع المشاركين الاجتماعيين، عبر الإعلام وتطورات التقنية التكنولوجية التي يشهدها المجال، وتأثيرها عن الحياة السياسية لاسيما التغطية الاعلامية الأحداث السياسية، الاجتماعية والاقتصادية خاصة الانتخابية، كما تمثل قاعده للتعبئة الجماهيرية وتسويق السياسات، وفتح مجال الحوار بين القاعدة الشعبية والهرم السلطوي لتكون أحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني آلية للتمثيل من خلال المشاركة، الرقابة والمعارضة.

- فتح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية لتطوير القطاع الاقتصادي وتنويعه، وخلق مناصب الشغل لمواجهة البطالة وهجرة الأدمغة للخارج.

- تحقيق التكامل المنهجي بين الإدارة والدولة والسياسة العامة، والتي تعتمد على التخطيط لمواجهة التحديات الاستراتيجية مع تغيير طريقه العمل للأجهزة الادارية، وتطوير المرونة الاستراتيجية المحددة؛ باستراتيجية، وحدة القيادة، الموارد البشرية (الكفاءات والخبرات)، ما يضمن للقطاع العام رؤية استراتيجية مستقبلية على أساس تحديد الاحتياجات ومواجهة التحديات.

– تغيير الهياكل العملية والتنظيمية لتفاعل الحكومة مع المواطنين والشركاء الاجتماعيين؛ حيث تتطلب تكوين مهارات عالية من خبراء حكوميين وباحثين في مركز الفكر، لديهم استعدادات لتطوير النظام وتغييره، ربط الحكومة مع الجهات البحثية المختصة والتي تتميز بالكفاءة المطلوبة، مع اظهار الفعالية حيث تعمل على توجيه السياسات، فأي تغيير يجريه النظام في سياساته العامة وممارسته الإدارية، حيث تقوم مراكز الفكر بالمساعدة على التكيف والتغيير.

– إعادة هندسة الإدارية على المستوى الحكومي من خلال المنظور المعاصر للفكر الحديث، والتعامل مع الأزمات بالمنطق الاقتصادي واشراك المؤسسات البحثية على مستوى رئاسة الجمهورية والقطاعات الوزارية.

– تفعيل الخبرة والخروج من الطابع الشكلي والتسيير الاداري من خلال استحداث مراكز تعاقدية، يقوم فيها الخبراء بإجراء أبحاث عند الطلب، ومحاكاة التجارب الدولية الناجحة خاصة منها الأمريكية، مع تكييفها مع البيئة السياسية المحلية، لاستطلاع الرأي حول نوعية القرارات والسياسات، وبالتالي التنبؤ بالمطالب لمواجهة المشاكل وحلها، وتفعيل الدور الاستشاري لكل من: المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية والديوان الوطني للإحصاء، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المخابر الجامعية التي تعد قاعدة لتزويد المؤسسات السياسية بالسياسة المتمرسين وذوي الخبرة في التحليل والدراسات الاستراتيجية سواء السياسية الاقتصادية الاجتماعية.

– ربط القطاعات المتخصصة مع المؤسسات البحثية لتحقيق الاتصال المباشر بين الطرفين، وتجاوز التعقيدات البيروقراطية وتكوين اللجان المحلية المتخصصة لمتابعة المشاريع؛ خاصة الاقتصادية والتصدي للمشاريع الوهمية، مع تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لما يوفر مصادر تمويل هامة للمؤسسات البحثية، وبالتالي زيادة توظيف الباحثين لمواجهة هجرة الكوادر للخارج واستنزاف رأس المال البشري المحلي.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: قائمة المصادر

1) القوانين والمراسيم.

1. المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 29 صفر عام 1424 الموافق لـ19 أفريل 2004 المتعلق باتفاقية الأمم المنجدة لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية (ج ج د ش)المؤرخة في 25 أفريل 2004، العدد26.

2. المرسوم الرئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 11ربيع الأول عام 1427 الموافق 10 أفريل سنة 2006

3. القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 ينص على الموافقة على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية(ج ج د ش) المؤرخة في 2006، العدد04.

4. المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يحدد نموذج التصريح بالممتلكات، الجريدة الرسمية المؤرخة في 22نوفمبر 2006، العدد74.

5. المرسوم الرئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006: أمر رقم 66-180 المؤرخ في 1966/06/21؛ ينص على انشاء مجالس قضائية خاصة لمحاربة الجرائم الاقتصادية، وهذا ما تتضمنه المادة الأولى منه، وتتمثل الجرائم في المساس بالثروة الوطنية والخزينة العامة، الاقتصاد المختلط ...الخ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 22نوفمبر 2006، العدد24.

6. المادة (22): الأمر رقم 05-01 المؤرخ في 27 فبراير 2005 نصت على إمكانية التجريد من الجنسية المكتسبة في حالة انتساب إليه أفعال تتنافى مع صفته كجزائري خلال 10 سنوات من تاريخ اكتساب الجنسية الجزائرية، الجريدة الرسمية (ج ج د ش)المؤرخة في 09 فيفري 2005،العدد11.

7. الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 03-09-1971، وفيه تم تحديد الضوابط والإجراءات المتعلقة بإنشاء الحركات الجمعوية، الجريدة الرسمية (ج ج ذ ش) سنة 1971، العدد74.

8. المرسوم الرئاسي 96-233 المؤرخ في 1996/07/02،ينص على انشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منها، الجريدة الرسمية(ج ج د ش) المؤرخة في 03 جويلية 1996، العدد41.

9. القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يولول سنة 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) سنة 2020، العدد50.

10. الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 28 فيفري 2006 ينص على قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، الجريدة الرسمية(ج ج د ش) سنة 2006، العدد12.

11. القانون 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012؛ ينص على أن يكون عمل الجمعيات في المصلحة العامة وعدم مخالفة القيم والثوابت الوطنية والقوانين السارية المفعول وفق المواد التالية، 222، 23، 24، أما المادة 39 فهي تنص على إمكانية حل الجمعيات أو تعليقها في حالة المساس بالسيادة الوطنية أو التدخل في الشؤون الداخلية، الجريدة الرسمية (ج ج د ش) سنة 2012، العدد02.

2) التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية و المنظمات الدولية.

أ. التقارير باللغة العربية.

1. منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد 2020، برلين،2021.

2. المركز العربي و دراسة السياسات، المؤشر العربي 2020/2019 على الرابط :

https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Pages/Arab-Opinion-Index-2019-2020.aspx ، تم الاطلاع بتاريخ (2023/10/06).

ب. التقارير باللغة الأجنبية.

1. Bratton Michel, Civil Society And Political Transition In Africa Institute For Development Research ,Idr Reports, Volume 11, N=°6, 1994.

2. Mcgann, James G., "2015 Global Go To Think Tank Index Report" (2016). TTCSP Global Go To Think Tank Index, Reports. On: http://repository.upenn.edu/think_tanks/10

3. Strachan Anna Louisa ,Relationship Between Regional Cooperation And Political Stability And Prosperity ,Helpdesk Report,16 March 2018.

3) الموسوعات:

1. الموسوعة العربية، التسيير الذاتي. متحصل عليه من :

https://arab-ency.com.sy/ency/details/2003/6، تم الاطلاع بتاريخ (2023/04/28).

ثانيا: قائمة المراجع:

1) الكتب :

أ. الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم حسين توفيق، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2. ادواردز مايكل، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، 2015.

3. أسعيد محمد فايز، قضايا علم السياسة العام، طبعة ثانية، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986.

4. اسماعيل فضل الله محمد، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، مصر: مكتبة بستان المعرفة، 2001.

5. أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الاقطار العربية 1917– 1970، بيروت: دار الفرابي، طبعة ثانية، 2016.

6. اندرسون، جيمس، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر كبيسي، عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

7. بخباز عبد الله، جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017.

8. بن أونيس اونيس عبد المجيد، إدارة العلاقات الانسانية: مدخل سلوكي تنظيمي، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018.

9. بن حمدان خالد ، زبون عطاالله علي، إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2017.

10. بو جلال عمر الطيب، ادماج المقاربة التشاركية في الاصلاحات السياسية، الأردن: مركز الكتاب العربي، 2017.

11. بوكنفورديه ماركوس، دليل عملي لبناء الدساتير: تصميم السلطة التنفيذية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2011 .

12. حجال صادق، عبد الحق دحمان وآخرون، واقع مراكز البحوث العربية في المنطقة العربية: الاحتياجات، الفعالية والأثر، المعهد العربي للبحوث والسياسات – نواة– 2021.

13. حجال صادق، مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية– الواقع والتحديات، بيروت: المعهد العربي للبحوث والسياسات – نواة–، 2021.

14. حسين خليل، عبيد حسين، الاستراتيجيات: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، بيروت: منشورات الحلي الحقوقية، 2013.

15. حمشي محمد وآخرون، حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر: انتفاضة واحدة ومقاربات شتى، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

16. الخزرجي ثامر كامل ، النظم السياسية والسياسات العامة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

17. الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

18. داوود فضيلة سلمان، التفكير الاستراتيجي التخطيط والسيناريو، العراق: كتبنا للنشر، 2019.

19. دحمان عبد الحق، تحديات المراكز الفكرية في الوطن العربي وسبل تفعيلها، تركيا: مركز البحوث والدراسات، 2021.

20. الدليمي عبد الرزاق محمود، الدعاية والشائعات والرأي العام: رؤية معاصرة، عمان: دار اليازوري العلمية للمشر والتوزيع، 2016.

21. سعيدوني ناصر الدين، المسألة الثقافية في الجزائر: النخب – الهوية – اللغة، دراسة تاريخية نقدية، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

22. شتوح وليد، التحليل الاقتصاد البيئي، عمان: مركز الكتاب العربي، 2020.

23. الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2007.

24. شكركر عبد السلام، الإعلام التوعوي: المفاهيم والمجلات، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.

25. شكري طارق محمود، العقيدة العسكرية وتطوراتها، بغداد: دار الكتب والوثائق، 2016.

26. الطاهر منجل جمال، الوقاية المهنية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

27. الطائي حنان علي ابراهيم، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا)، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

28. عارف أحمد سمير، العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الاستراتيجي الأمريكي، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015

29. عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مصر: مكتبة حسن العصرية، 2010.

30. عبد القادر أشرف عبد العزيز وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، سياسة التنمية وفرص العمل: دراسة قطرية، لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013،

31. العبيدي مثنى فائق، مقاربات نظرية للسياسات العامة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2019.

32. العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية – الأوروبية(1956–2013)، لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2021.

33. عليوة السيد، عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، القاهرة: مركز القرار للاستثمارات، 2000.

34. عوض سالم محمد، الصحافة الاعلامية وتقنياتها الاتصالية، بيروت: المنهل، 2020.

35. فرج محمد لامة، إعادة اختراع الإرهاب بعد 11سبتمبر، بيروت: المنهل للنشر الإلكتروني، 2016.

36. قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات: مفاهيم وعمليات وتطبيقات، عمان: دار الشروق، 2006.

37. قيرة اسماعيل، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

38. لابا سيقرين، الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال، ترجمة: حمادة ابراهيم، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

39. لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

40. لوتسكي فلاديمير بوريسو فيتش، تاريخ الاقطار العربية المعاصرة 1917–1970، ترجمة: عفيفة البستاني، بيروت: دار الفرابي، 1985.

41. محمد عبد الفتاح سماح، الحق في البيئة والحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما، مصر: المصرية للنشر والتوزيع، 2019.

42. محمود خالد وليد، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

43. مزوزي ياسين، الاشراف القضائي على الانتخابات في الجزائر، الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2015.

44. مسلم عبد الله حسن، إدارة الجودة الشاملة: معايير الإيزو، طبعة 1، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015.

45. ميلود ولد الصديق، الاغتراب السياسي: في الوسط الطلابي دراسة استطلاعية لرأي المجتمع الطلابي في العملية السياسية في ضوء التحولات السياسية في العالم العربي، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2015.

46. ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

47. نعمة عباسي الخفاجي، طاهر محسن اغالي، الفكر الاستراتيجي: قراءة معاصرة، عمان: دار الثقافة، 2008.

48. نعيم بن محمد بو مفتور، الحركة النقابية في الجزائر: مقارنة سوسيولوجية لواقع الحركة النقابية في الجزائر، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018.

49. هانتنجتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: سعد الدين ابراهيم، مصر: دار سعاد الصباح، 1993.

50. هلال محمد عبد الغني حسن، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، مصر: دار الكتب، 2008

51. هيثروتين جوزيف وآخرون، حرب واستراتيجية نهوج ومفاهيم (ج1)، ترجمة: أيمن منير، الكويت: دار المعرفة، 2019.

52. يارغر هاري آر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن 21، ترجمة: راجح محرز علي، أبوظبي: مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011.

53. ياغي عبد الفتاح، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009.

54. يوسف يوسف حسن، أيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

ب. الكتب باللغة الأجنبية.

1. A. Birkland Thomas, An Introduction To The Policy Process: Theories ,Concept And Models, Third Edition ,New York: Routledge,2015.

2. Aghrour Ahmed And M.Boughrira Redha, Algeria In Transition: Reforme And Development Prospect, London: Routeldge ,2004.

3. Aleck Chance, Think Tanks In The United State: Activities ,Agendas, And Influence ,Institute For China –America Studies, 2016.

4. Amarouche Ahcène, Régime Politique, Société Civile Et Economie En Document De Stratégie Pays Intérimaire 2016-2018,Depertement Régionale , Afrique De Nord (Oran), Octobre, 2016.

5. Arin Kubilay Yado ,Think Tanks: The Brain Trusts Of Us Foreign Policy, USA: Springer Us ,2014.

6. Biygautane Mhamed, Lahouel Mohammed, The Political Economy Of Privatization In The Maghreb Region: Policy, London: Springer Nature, 2016.

7. Boucherm Stephen, Europe And Its Think Tanks: A Promise To Be Fulfilled, Notre Europe: Studies And Research N°35.

8. Chance Alek, Think Tanks In The United States: Activities , Agenda, And Influence, Institute For China –America Studies, May 2016.

9. Clegg Lan, Works Self- Management In Alegria, London: Monthly Review Press ,1971

10. David Aubin Et Catherine Fallon, Béatrice Van Haeperen, Penser L' Evaluation Des Politiques Publiques ,Belgique: De Boeck Superieur,2016.

11. Diane Stonne, Bankingon Knowledge, The Genesis On The Global Development, London: Taylor –Francis Library, 2005.

12. Diebel Hans And G. Danachi Ukandi, Self- Management In Yugoslavia And The Developing World, London: The Macmillan Press Ltd, 1982.

13. Donald E. Abelson, Christopher J. Rastrick, Handbook On Think Tanks In Public Policy, UK: Edward Elgar Publishing , 2021.

14. E.Abelson Donald, Do Think Tanks Mather ?: Assessing The Impact Of Public Policy Institutes, 2nd Edition, Cananda: Mc Gill- Queen's University Press ,2009.

15. Editor Wenzhao Tao, The Us Policy Making Process For Post Cold War China: The Role Of Think Tanks And Diplomacy China, Springer Nature And China Social Sciences Press, 2018.

16. Fischer Frank, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney , Handbook Of Public Policy Analysis: Theory, Politics, And Methods, New york: Crc Press: Taylor & Francis Group ,2007

17. G. Mc Gann James, Viden Anna And Rafferty Jillian, How Think Tanks Shape Social Development Policies, USA: University of Pennsylvania Press, 2014.

18. G. Mc Ganne James, The Fifthe Estate: Think Tanks, Public Policy And Governance ,Washington: Brookings Institution Press ,2016.

19. G. Mc Ganne James, Think Tanks And Policy Advice In The Us, Foreign Policy Research Institute, August 2005

20. G. McGann James, 2014 Global Go To Think Tank Index Report, USA: University Of Pennsylvania Philadelphia, 2014.

21. G.Gann James, Think Tanks And Policy Advice In The Us , Foreign Policy Research Institute, August 2005.

22. Géré François, Thiery Widemann, Dictionnaire De La Pensée Stratégie, Paris: Larouse Bordas, 2000.

23. Ghali Boutros Boutros, An Agenda For Democratization ,New York: United Nations,1996.

24. Gilboy Patrick, Eu Think Tanks: Innovation, Independence And Impact, Berlin: Grand Nate School For Transnational Studies, 2019.

25. Gonzlez Harnando Marco, British Think Tanks After 2008global Financial Crisis, London: Palgrave Macmillan, 2019. .

26. K .Ridgley Stanley, Strategic Thinking Skills, U.S.A: The Great Courses, 2012. .

27. Kelstrup Jesper Dahl, The Politics Of Think Tanks In Europe, London: Routledge, 2016.

28. Kernell Samuel, C. Jacobson Gary, The Logic Of American Politics, United States: CQ Press, 2002.

29. Khalil Andrea, Grounds And Politics In North Africa: Tunisia, Algeria And Libya, New Yourk: Routledge, 2014.

30. Kollman Ken, The American Political System, Second Edition, University Of Michigan. United States,2014.

31. Kontrakos Panos, European Foreign Policy: Legal And Political Perspectives, UK: Edward Elgar, 2011.

32. Kuber Daniel Et Jacques De Maillard, Analyser Les Politique Publique, France: Presse Universitaire De Gronoble, 2009

33. Lamarque Daniel, Contrôle Et Evaluation De La Gestion Publique, Bruxelles: Edition Bruylant,2016.

34. Lasserre Geprges, L' Entreprise Socialiste En Yougoslavie: Gestion Ouvrière, Coopératives, Gestion Sociale, France: Edition De Minuit, 1964.

35. Medvetz Thomas , Think Tanks In American ,United States Of Americans: The University Chicago Press, 2012.

36. Micheal J. Willis, Algeria And Society From The Dark Decode To The Hirak Oxford: Oxford University Press, 2022.

37. N. Gerston Larry, Public Policy , Making Process And Principles, 3rd Edition, New York: Routledge, 2015.

38. N. Gerston Larry, Public Policy Making Process And Principles, 3rd Ed, London And New York: Routledge Taylor & Francis Group,2015.

39. N.Dunn Wiliam, Public Policy Analysis (An Integrated Approach), Sixth Edition, New York: Routledge, 2018.

40. Peters Guy And Zittoun Philippe, Contemporary Approaches To Public

41. Pornschlegel Sophie, Zuleeg Fabian, European Think Tanks: Time For Transnational Cooperation, The European Policy Centre Turns 25, 17 November 2022.

42. Ramazani Gérard Tukumbi, Politique Publiques Et Développement Rural Durable, France: Editions L'harmattan, 2022.

43. Rich Andrew, Think Tanks: Public Policy, And The Politics Of Expertise, New York: Cambridge University Press,2004

44. Ruser Alescander, Climate Political And The Impact Of Think Tanks: Scientific Expertise In Germany And The Us, USA: Palgrave Macmillan, 2018.

45. Seck Mor, Repenser Les Politiques Publiques Et Réinventer L'état, Editions: L'harmattan, 2023.

46. Stonne Diane, Andrew Denham, Think Tanks Traditional Policy Research And The Politics Of Ideas, Manchester: Manchester University Press, 2004

48. Stonne Diane, Bankingon Knowledge, The Genssis On The Global Development, London: Taylor- Francis Library, 2005.

49. Talahite Fatiha, Réformes Et Transformations Economiques En Algérie. Economies Et Finances, France : Université Paris-Nord - Paris Xiii, 2010.

50. Thomé Pierre, Algérie: Colonialisme, Indépendance, Autogestion, Juillet,2011.

2) المجلات والدوريات

أ. المجلات باللغة العربية:

1. بن ناصر عيسى، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد: 03، العدد 07، 2002.

2. البهلول هادية العود ، واقع البحث العلمي في البلدان الع ربية: المعوقات ومقترحات للتطوير (حالة تونس)، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد: 05، أفريل 2015.

3. بوحوش عمار، التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962– 1965، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 01، العدد: 01، جوان 2001.

4. بيترز غاي، دراسات السياسات العامة: الأسس الأكاديمية والأهمية العلمية، مجلة سياسات عربية، العدد: 42، يناير 2020.

6. جفال عمار، التنسيق والتعاون فيما بين مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي، مجلة المفكر، العدد: الأول، مارس2006.

6. الخولاني صبا نوري الحمد، تأثير التفكير الاستراتيجي على تحسين جودة الحياة الوظيفية، المجلة العربية الإدارة، مجلد: 38، عدد: 2 (يونيو 2018)، .

7. عميش سمير، ناصري سمية، التفكير الاستراتيجي وتأثيره على إدارة الأزمات المؤسسات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاجتماعية، المجلد: 13، العدد: (03)، 2020

8. بلعالية ميلود ، مؤتمر جبهة التحرير الوطني– الجزائر 16– 21 افريل 1964، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد: 02،2019 .

9. ناجي عبد النور، مكانة المؤسسة التنفيذية في نظام التعددية السياسية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد: 01، مارس، 2006.

10. نوري دريس، المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، مبادرة الإصلاح العربي، أفريل 2023

ب. المجلات باللغة الأجنبية

1. Ahmad Mahmood & Qadar Bakhsh Baloch, Behind The Scene: The Contributions Of Think Tanks In U.S. Policy-Making, The Dialogue, Volume Ii, Number Ii,

2. Algérie: Une Analyse Institutionnaliste, Mondes En Développement , Vol.40 ,(N°159), 2012

3. Cavatorta Francesco, La Reconfiguration Des Structures De Pouvoir En Algérie: Entre Le National Et L'international, Revue Tiers Monde , (N°210), 2012.

4. Colin Armand , Société Civile Et Démocratisation: Une Étude Comparative Au Nord Et Au Sud, Revue Tiers Monde, (N° 178),2004

5. Djflat Abdelkader, Les Compétences Algériennes A L'étranger: Entre Tabous Et Fausses Promesse, Homme &Migrations En Ligne),Novembre 2012.

6. Fornier Bernard Et Reuchamps Min, Représentation Et Participation Politique**,** Revue De Politique Et Sociétés, Vol: 27 n=°3, 2008.

7. G. Mc Ganne James, L'influence Grandissante Des Think Tanks Américains Dans Le Processus D'élaboration Des Politiques De Sécurité Contemporaines, Revue International Et Stratégique, N=82, 2011.

8. Gauéo Florence, Les Trois Options Du Monde Arabe, Revue Défense National , N=°779,2015

9. Gerstlé Jacques, Armand Colin, La Communication Politique, Revue Scientifique Francophone En Communication Organisationnelle, N=° 06,2005

10. Goussarov Vladilen, Le Rôle De L'autogestion Agricole Dans La Solution Du Problème Du Dualisme Rurale En Algérie, Séminaire – Cours Sur Le Dualisme Au Maghreb: Problème Et Politique, Alger 13 Novembre-08decembre 1972

11. Haycock Ken, Cheadle Anne, Strategic Thinking: Lesson For Leadership From The Literature, Library Leadership, V: 26,N: 314

12. Kouni Mohamed, Fuite Des Médecins Dans Les Pays Du Maghreb Central: Raisons Et Impects, Revue De Tendances Economiques, Printemps 2019.

13. Laurence Thieux, Algérie, Société Civile, Mouvement De Contestation Populaire Et Transformations De La Scène Politique, Quadernsdelamediterrània28-29,2019.

14. Lyazid Kichou, Privatization In Algeria: An Institutional Economic Analysis If The Privatization Process, Journal Of Economics And Business, Volume: Xiv ,N=°01,2011

15. Michel Hubert, L'expérience Algérienne Du Parti Unique Constitutionnalisé, Revue Des Mondes Musulmans Et De La Méditerranée, 1967

16. Modebadze Valeri, The Term Of Politics Reconsidered In The Light Of Recent Theoretical Developments, Tbsu Scientific Journal, Vo L: 04, 2010

17. Nicolas Lux, Foreign Policy Think Tanks In Times Of Crisis, SWP Journal Review, No.1 March 2021

18. Nellis J.R., Socialist Management In Algeria, The Journal Of Modern African Studies,15,4(1977).

19. Rich Andrew, Mc Gann James, Weaver Kent, Think Tanks In Policy Making: Do They Matter? Briefing Special Issue Shanghai, September, 2011

20. Rocherieux Julien, L'évolution De L'Algérie De Puis L' Indépendance, Revue- Nord, N=°14 ; 2001

21. Shafir Ihmin, The Economic And Social Situation In Algeria: For A Sustainable And Permanent Development Alternative, Solid South Med Social Dialougue,2021

22. Sherrington Philippa, Shaping The Policy Agenda: Think Tank Activity In The European Union, Global Society, Vol. 14, No. 2, 2000

23. Siege Dominique Siege, Réflexion Sur La Stratégie, La Revue Des Sciences De Gestion, Direction Et Gestion, N: 203, (Mars-Avril) 2008

24. T'Hart Paul, Ariadne Vromen, A New Era For Think Tanks In Public Policy? International Trends, Australian Realities The Australian Journal Of Public Administration**,** Vol. 67, No. 2, June 2008.

25. Ziegler Jean, L'autogestion Ouvrière En Algérie, Revue Syndicale Suisse, Organe De l'Union Syndicale Suisse, 1964.

26. Werenfls Isabelle, An Équilibrium Of Instability: Dynamics And Reproduction Mécanismes Of Algeria's Political, Revue-Confluences Méditerranée, N° 71, 2009

3) الرسائل و الأطروحات الجامعية.

أ. أطروحات الدكتوراه باللغة العربية.

1. جعفري عبد الله، الاتصال السياسي عند السلطة والمعارضة في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر ومصر (2014–2019)، (أطروحة دكتوراه تخصص: دراسات مقارنة، قسم: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020–2021.

2. شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع التنمية، كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015).

ب. أطروحات الدكتوراه باللغة الأجنبية.

1- Julien Landry , Les Sciences Sociales Et La Généralisation Du Discours Expert Au Canada Et Aux États-Unis, (Thèse Du Doctorat En Science Technologie Et Société, Université Du Québec A Montréal, Juin ,2017).

ج. رسائل الماجستير

1. سليطين سوما على، الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال، (بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2007/2006)

2. قرقاح ابتسام، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)، (أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2011/2010).

4) الأوراق البحثية

أ. الأوراق البحثية باللغة العربية.

1. المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية (لندن)25-27 فيفري، دبي: جامعة زايد، 2013.

ب. الأوراق البحثية باللغة الأجنبية

1. Andoura Sami, Peter Timmermen, Governance Of The Eu: The Reform Debate On European Agencies Reignited, (Epin Working Paper , N=°19, 2008).

2. Audoura Sami, Peter Timmerman, Governance Of The Eu: The Form Debate On European Agencies Reignited, (Working Paper No. 19 / October 2008).

3. Benchikh Madjid, L'organisation Du Système Politique, Comité Justice Pour l'Algérie, (Dossier N° 13 -, Mai 2004).

4. Document, De Stratégie 2002-2006 Et Programme Indicatif National 2002-2004, Partenariat Euro- Med ,2016

5. How Domestic And External Factors Have Shaped The Privatization Process And Outcomes, (Dubai School Of Government Working Paper Series No. 11-05, November 2011).

6. Laks Monique, Autogestion Ouvière Et Pouvoir En Algérie (1962-1965), Paris Autogestion Et Socialisme, Etudes, Débats,(Document, N=°15,1971)

7. Mira Rachid, Institutions Et Ordre Politique Dans Le Modèle Economique Algérien, (Document De Travail N° 2017-11, Cepncentre D'économie De l'Université Paris Nord CNRS UMR N° 7234, Avril 2017).

8. Nouri Dris,Salah Boukenia, Hecene Hami, Social Policy In Algeria: A Historical And Ideological Background, (Paper N=°01,Arab Reform Initiative 2023)

9. Rapti Michel, Autogestion: Etudes, Débats,(Documents; Le Dossier De L'Autogestion En Algérie, N°3, 1967).

5.المواقع الإلكترونية.

أ. المواقع الإلكترونية باللغة العربية

1.أبو عمرة رنا، اتجاهات الخطاب المناخي في الداخل الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، (نوفمبر 2022)، متحصل عليه من: https://www.siyassa.org.eg/News/18415.aspx تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/24

2.احصائيات الجمعيات في الجزائر، المرصد الوطني للمجتمع المدني، متحصل عليه من https://marsad.dz/?p=19897 تم الاطلاع عليه بتاريخ: (2023/07/12).

3.أوشتون قادير ، حدود الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، متحصل عليه من: https://www.setav.org/ar/7945-7945/ تم الاطلاع بتاريخ: 23-02-2024)

4.البخاري عبد الجليل، تنسيق أمني مغربي جزائري رغم خلافات السياسة، متحصل عليه من https://www.aljazeera.net/news/2013/12/7/، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/18.

5. بسعود عمر، شرشال عبد القادر، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، متحصل عليه من: https://journals.openedition.org/insaniyat/7027#: te :~: ، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/04/28

6. بو حنية عبد القوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي. متحصل عليه من: ttps://studies.aljazeera.net/ar/issues، تم الاطلاع عليه (2023/07/07).

7.بو زبوخة كمال، دور الديوان المركزي لقمع الفساد، متحصل عليه من https://www.ocrc.gov.dz/ar تم الاطلاع بتاريخ: 2023/10/07

8. بومجوط هشام ، اليونسكو زيادة عالمية في الاهتمام بالعلوم والعالم العربي يحبو في مسيرته، متحصل عليه من: https://www.aljazeera.net/science/2021/6/17، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/11/30( ). .

9. جابريال لارا إيبارا وعزيز أتامانوف، الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم: حالة الجزائر(دراسة للبنك الدولي)، متحصل عليه من: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria

10. حذاقة عبد الحكيم، إضراب القضاة في الجزائر.. حرب على الفساد أم تسييس للعدالة؟ متحصل عليه من: https://www.aljazeera.net/politics/2019/10/27، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2023/11/20)

11.حمزة كحال، وزير جزائري حالي ضمن تسريبات " أوراق بنما" متحصل عليه من https://www.alaraby.co.uk/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: (2023/11/22).

12.الخزندار سامي، الأسعد طارق، مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات متحصل عليه من:: https://arabprf.com/?p=1963 تم الاطلاع بتاريخ: (2023/03/02)

13. دحمان عبد الحق، أهمية مراكز الفكر في صنع السياسات الخارجية للدول .متحصل عليه https://almojaded.com/2021/11/19/import-think-tanks/، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/03/02

14. درويش ابراهيم، ذي هيل: العلاقات المتنامية بين الجزائر وروسيا تحتاج لرد أوروبي. .. ما يحدث في افريقيا لا يبقى فيها، جريدة القدس العربي، جويلية 2023. متحصل عليها من: https://www.alquds.co.uk/ تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/17.

15. راشد باسم، المراكز البحثية في أوروبا: شراكة في صناعة القرار وانتاج متميز، مجلة آراء حول الخليج، العدد: 136، (يوليو 2019). متحصل عليه من: https://araa.sa/index.php?view=article&id=4708: 2019-07-08-12-36-

16. السيد رحمة أحمد، دور مراكز الفكر الاستراتيجي في صنع السياسة العامة المصرية: دراسة للمركز العربي للبحوث والدراسات. متحصل عليها من: http://www.acrseg.org/41762 تم الاطلاع بتاريخ (2023/11/30).

17. الطائي عبدالرزاق خلف محمد، تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال، متحصل عليه من: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/06/03/200116.html، تم الاطلاع بتاريخ (2023/05/17).

18. عاطف علي، مصانع الأفكار.. دور مراكز الفكر في صناعة القرار الأوروبي، متحصل عليه من: https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?p=86598، تم الاطلاع بتاريخ: (2023/02/23).

19. عثماني محمد الفاتح، الجزائر وتحدي إدارة أزمة صحية في زمن التحولات السياسية، مجلة الانساني، العدد: 67، 23 جانفي 2021، متحصل عليه من: https://blogs.icrc.org/alinsani/contributor/5441/ تم الاطلاع عليه بتاريخ:(2023/10/22.

20. قاسم أحمد، العلاقات العسكرية الجزائرية الروسية: دراسة صادرة عن مركز الدراسات العربية الأوراسية متحصل عليه من: https://eurasiaar.org/ تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/17.

21.قربال نور الدين ، الاتصال السياسي والديمقراطي. متحصل عليه من: https://www.hespress.com/، تم الاطلاع بتاريخ(2024/02/07).

22.القطامين هديل، جماعات الضغط –(**Pressure Groups**)، متحصل عليه من: Https://Political-Encyclopedia.Org/Dictionary، تم الاطلاع بتاريخ (20.01.2024)

23.الكافي إيمان، الاتصال السياسي يعزز الثقة بين المواطنين والمنتخبين، متحصل عليه من: http://www.ech-chaab.com/، تم الاطلاع بتاريخ (2024/02/07).

24.مراكز الفكر تناقش الشراكة الاستراتيجية بين دول الخليج العربي وحلف الناتو، متحصل عليه من: https://www.derasat.org.bh/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: (: 2023/11/29).

25.النجار تقى، مها علام ونوران عوضين، ضرورة ملحة: دبلوماسية مراكز الفكر (دراسة صادرة عن: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية)، متحصل عليه من: https://arrabiaa.net، تم الاطلاع بتاريخ: (2023/11/29).

26.وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الجزائر – منظمات وهيئات دولية أخرى علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي والفضاء الأورومتوسطي، متحصل عليه من: https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions، تم الاطلاع بتاريخ: (2024/01/16).

27.وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجزائري في أفاق 2030 سيتم على ثلاث مراحل. متحصل عليه من: https://www.aps.dz/ar/economie، تم الاطلاع بتاريخ (2023/10/21).

28.اليحياوي يحيى، في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، متحصل عليه من: https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2013/11/2013111495726206853.html، تم الاطلاع بتاريخ (2023/02/07).

29.يونس سليماني، الجزائر ... والمؤشرات الدولية، متحصل عليه من: https://aawsat.com/home/article/3256961، تم الاطلاع عليه بتاريخ: (2023/12/12)

30.يونس سليماني، الجزائر... و«المؤشرات الدولية»، متحصل عليه من: https://aawsat.com/home/article/3256961، تم الاطلاع عليه: 23-03-2023.

ب. المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية

1. Addi Lahouari, Les Partis Politiques En Algérie Sur Le Site: Http://Journals.Openedition.Org/Remmm , consulté le: (18-10-2023)

2. Algeria - Other International Organizations & Institutions, Ministry Of Foreign Affairs And National Community Abroad, https://www.mfa.gov.dz/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions consulter le: (29-10-2023)

3. Algeria Press Service, ODD: L'expérience De l'Algérie En Matière D'implication Du Secteur Privé Mise En Avant A Beyrouth, Https://Www.Aps.Dz/Economie/153214-Forum-Arabe-Pour-Le-Developpement-Durable-A-Beyrouth- Consulté Le: (16/07/2023).

4. Algérie Presse Service ,La Création Du GPRA Visait La Mobilisation De La Communante Internationale, Sur Le site: Https://Www.Aps.Dz/Algerie/144882 Consulté Le: 18-05-2023)

5. Algérie: Vie Politique Depuis 1962, Sur Le site: https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/ _1962/187072 consulté le: (23/01/2023)

6. Bruegel, On site web Https://Www.Bruegel.Org › Node , (23/02/2023).

7. Catégories Pour L'analyse Systémique De La Politique, Sur Le Site Http://Classiques.Uqac.Ca/Contemporains/Easton_David/Categories_Analyse_Systemique/ Categories_Analyse_Systemique_Texte.Html, Consulté Le (26-072023).

8. César Jean Oda Et Smaili Nadia, Écosystème De Lutte Contre La Corruption: Une Approche Intégrative , Revue Publique Ethique ,Vol. 23, N° 1,(2021), Sue Le Site: https://journals.openedition.org/ethiquepublique/ Consulté Le: (07/10/2023)

9. Chatham House, onsite web https://www.euromesco.net/institute/chatham-house/

10. Christophe Torest, La Réflexion Stratégique Objet Et Outil De Recherche Pour Le Management Stratégique Sur: Https://Www.Researchegate.Net , Consulté Le 2020/10/02)

11. Conway Maree, Strategic Thinking: What It Is And How To Do It. Sur le site : https://www.researchgate.net/publication, Consulté Le: (05/10/2021)/.

12. Eradiquons La Corruption Grâce A Des Mécanismes Pratiques, Sur Le Site: https://blogs.worldbank.org/fr/youth-transforming-africa/eradiquons-la-corruption-grace-des-mecanismes-pratiques#: ~: consulté Consulté Le (07/10/2023)

13. Friedrich-Ebert-Stiftung, On: Https://Mena.Fes.De/Ar/Fes-In-Mena/Friedrich-Ebert-Stiftung , At (23/02/2023).

14. Institut français des relations internationales (ifr) , on site web https://www.google.com/search?q=% , (23/02/2023).

15. Khitouche Oussama, Réforme Des Institutions: Un Des Jalons De La Nouvelle Algérie Sur Le site: Https://Lalgerieaujourdhui.Dz/Reforme-Des-Institutions-Un-Des-Jalons-De-La-Nouvelle-Algerie/ consulté Le: (20/10/2023)

16. Laframboise Nicole, Patricia Alonso-Gamo, Alain Feler, Achievements And Future Challenges, Sur Le site https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557756916/ch08.xml , consulté le: (12/07/2023)

17. Le Système Politique Algérien Répond-Il Aux Exigences D'une Transition Démocratique ? Cercle De Réflexion, Sur Le site: Https://Www.Ritimo.Org/Le-Systeme-Politique-Algerien-Repond-Il-Aux-Exigences-D-Une-Transition , Consulté Le: (30 /03/2023)

18. M .Kauffman Craig, Democratization Political Science,sur le site. Https://Www.Britannica.Com/Topic/Democratization , consulté le. (04-06-2023)

19. Makhlouf Farid And Errami Youssef, Public Policy In Algeria, Sur Le site .Https://Www.Researchgate.Net/Publication/313794090 Consulté Le: (18/03/2023)

20. Ouchichi Mourad, Le Capitalisme Rentier En Algérie: Approche Institutionnelle, sur le site: https://books.openedition.org/ifpo/9585?lang=fr , consulté le (14/04/2023).

21. Oumansour Brahim, Who Rules Algeria Right Now? An Analysis On The Current State Of State [Power] And How It Is Changing After The Ousting Of President Bouteflika Sur Le Site: Https://Www.Iris-France.Org/140130-Who Rules-Algeria-Right-Now-An-Analysis-On-The-Current-State-Of-State , Consulté Le: 06-10-2023

22. Paris Prépare Une « Alliance Du Nucléaire » En Europe, https://Www.Euractiv.Fr/Section/Energie/News/Paris-Prepare-Une-Alliance-Du-Nucleaire-En- Europe/?Utm_Source=Website&Utm_Campaign=Popula Consulté le: 02/03/2023.

23. Privatisation, Définition De La Privatisation, "Toupictionnaire": Le Dictionnaire De Politique , Sur Le site: https://www.toupie.org/Dictionnaire/Privatisat ion.htm consulté le: (12/07/2023).

24. Ramdane Omar, Le Développement Du Secteur Privé, Sur Le site: Https://Www.Senat.Fr/Ga/Ga37/Ga378.Html Consulté Le: (12/07/2023).

25. Régional Coopération Conceptuel Frame Works And Asia -Pacific Expérience, Sur Le site https://www.unescap.org consulté le: 10-04-2022

26. Secteur Privé: Définition Du Secteur Privé, "Toupictionnaire": Le Dictionnaire De Politique , Sur Le site Https://Www.Toupie.Org/Dictionnaire/Privatisation.Htm Consulté Le: (12/07/2023)

27. Stockholm International Peace Research Institute, On: Https://Www.Sipri.Org/, (23/02/2023).

28. Stora Benjamin , Histoire De l'Algérie Depuis L'indépendance - T1: 1962-1988, Sur Le site: Https://Benjaminstora.Univ-Paris13.Fr/Index.Php/Premieres-Pages-57/177-Histoire-De-Lalgerie-Depuis-Lindependance-T1-1962-1988.Html , consulté le: (05-04-2023)

29. The avrage annual income, https://www.worlddata.info/average-income.php on: (28-09-2023)

30. The European Union And Algeria, https://www.eeas.europa.eu/algeria/european-union-and-algeria_en?s=82 Consulter Le: (29-10-2023)

31. Think Tank, The Mining Of Think Tank In The Longman Dictionary On: ,Https://Www.Ldoceonline.Com/Dictionary/Think-Tank#Google_Vignette (20-10-2022).

32. Top Influential Think Tanks Ranked For 2022,On: Https://Www.Google.Com/Search?Q, (23/10/2022).

33. Villumsen Trine, Think Tanks In Europe: Shaping Ideas Of Security, on site web https://www.krigsvidenskab.dk/emne/think-tanks-europe-shaping-ideas-security: (16-02-2023)

الفهـــــــــــــــــارس

قائمة الجداول

جدول رقم 1: نماذج التفكير حسب آراء الباحثين والمفكرين 57
جدول رقم 2: المدارس الفكرية الغربية. 60
جدول رقم 3: مراحل التفكير الاستراتيجي 61
جدول رقم 4: مراكز الفكر الأكثر انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية. 91
جدول رقم 5: التوقع الاقليمي لمراكز الفكر في أوروبا الشرقية والوسطى. 112
جدول رقم 6: التوقع الاقليمي لعمل مراكز الفكر في أوروبا الغربية. 113
جدول رقم 7: انتشار مراكز الفكر في الدول الأوروبية 116
جدول رقم 8: يبين أهم مراكز الفكر العربية وترتيبها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 137
جدول رقم 9: تراجع الإنفاق العام في مجال البحث العلمي.....147
جدول رقم 10: لائحة القوانين الأساسية المتعاقبة التي تحكم الاستثمار في الجزائر (1962-2022) 212
جدول رقم 11: آليات استحداث قانون الانتخابات. 241
جدول رقم 12: نسبة الشراكة التجارية للاقتصاد الجزائري 270
جدول رقم 13: التقديرات الاحصائية للمخابر البحثية على المستوى التعليم العالي وربطها بالتخصصات القطاعية. 296
جدول رقم 14: تصنيف مؤشر الابتكار العلمي للبحث العلمي في الجزائر. 298

قائمة الأشكال

الشكل رقم :1 مستويات تطور الاستراتيجية. 54
الشكل رقم :2 مداخل الجودة 67
الشكل رقم :3 مراحل تطور مفهوم الجودة..... 68
الشكل رقم :4 مساهمة المشاركة الانتخابية في جودة السياسة العامة. 75
الشكل رقم :5 مراكز الفكر في العالم 89
الشكل رقم :6 التوزيع العالمي للمراكز الفكرية حسب المنطقة..... 90
الشكل رقم :7 مصطلح " مراكز الفكر "في اللغة الإنجليزية والألمانية والفرنسية.....110
الشكل رقم :8 طبيعة التأثير لمراكز الفكر الأوروبية. 124
الشكل رقم :9 نسبة الإنفاق على البحث العلمي في كل من مصر والإمارات.....146
الشكل رقم :10 الهيكل التنظيمي للتسيير الذاتي.....171
الشكل رقم :11 نسب توزيع الأراضي الزراعية. 179
الشكل رقم :12 ارتفاع حجم المديونية الجزائرية ما بين 1995-1980.....194
الشكل رقم :13 انتشار الفساد في الدول العربية :مقارنة الجزائر مع دول شمال افريقيا (تونس، مصر، المغرب) 226
الشكل رقم :14 انتشار الفساد في القطاع العام والخاص.....227
الشكل رقم :15 يبن دور الفواعل في تطوير السياسة العامة من خلال الديمقراطية التشاركية. 240
الشكل رقم :16 ترتيب مشاركة جميع الفواعل في الجزائر في الفترة ما بين(2006-2022) 242
الشكل رقم :17 تراجع النمو الاقتصادي في ظل جائحة كورونا. 255
الشكل رقم :18 مخطط يبين طبيعة الحركة النقابية والمجتمع المدني. 263
الشكل رقم :19 آلية التغيير الاجتماعي.....264
الشكل رقم :20 التعاون الاقليمي في مختلف المجالات 266
الشكل رقم :21 يمثل مؤشرات الاتصال السياسي بين المؤسسات السياسية.....275
الشكل رقم :22 أنواع التخطيط 280
الشكل رقم :23 التكامل المنهجي بين الدولة والادارة والسياسة العامة. 280

الشكل رقم :24 العملية الاتصالية بين مراكز الفكر والنظام السياسي.....283
الشكل رقم :25 عملية تكيف النظام مع التغييرات 284
الشكل رقم :26 الامتناع عن المشاركة والتقارب بين السلطة والأحزاب السياسية.....286
الشكل رقم :27 تأثير مراكز الفكر وسبل تفعيل المشاركة في الانتخابات.....287
الشكل رقم :28 التحليل الاستراتيجي لدور مراكز الفكر في التنبؤ للأحداث.....289
الشكل رقم :29 علاقة المخابر الجامعية مع القطاعات المتخصصة.....297
الشكل رقم :30 تكامل مهام بين المخابر الجامعية ووزارة الفلاحة. 300

فهرس المحتويات

إهـــــداء

شكر وعرفان

مقدمـــــــة 1

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري لـ: السياسة العامة، التفكير الاستراتيجي، جودة السياسة العامة..... 15

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة. 17

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة..... 17

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة..... 20

الفرع الأول: تعريف السياسة 20

الفرع الثاني: تعريف السياسة العامة 22

الفرع الثالث: أساليب تحليل السياسات العامة: 25

الفرع الرابع: مستويات تحليل السياسة العامة 26

الفرع الخامس: مراحل صنع السياسة العامة:..... 27

المطلب الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية لرسم السياسة العامة 28

الفرع الأول: الفواعل الرسمية:..... 28

الفرع الثاني: الفواعل غير الرسمية:..... 31

المطلب الرابع: المداخل النظرية لرسم السياسة العامة. 37

الفرع الأول: نظرية النخبة أو الصفوة (La Thèse Elitiste):..... 38

الفرع الثاني: نظرية اتحاذ القرار: (Décision making theory) 39

الفرع الثالث: نظرية النظم (ما يسمى نظريات المرحلة السلوكية): (Systems theory): 40

المبحث الثاني: ماهية التفكير الاستراتيجي 46

المطلب الأول التفكير الاستراتيجي : النشأة والتطور 46

المطلب الثاني: مفهوم التفكير الاستراتيجي. 48

الفرع الأول: تعريف الاستراتيجية 49

الفرع الثاني: تعريف التفكير الاستراتيجي 51

المطلب الثالث: اتجاهات دراسة التفكير الاستراتيجي و اختلاف الطرح بين المدارس الغربية القديمة و الحديثة 56
الفرع الأول: الاتجاهات المختلفة في دراسة التفكير الاستراتيجي 56
الفرع الثاني: التفكير الاستراتيجي بين الفكر القديم والحديث 58
الفرع الثالث: المدارس الغربية و مرحلة الإصدار الفكري للتفكير الاستراتيجي 59
المطلب الرابع: مراحل وأبعاد التفكير الاستراتيجي.....60
الفرع الأول: مراحل التفكير الاستراتيجي 61
الفرع الثاني: أبعاد التفكير الاستراتيجي: 62
المبحث الثالث: ماهية جودة السياسية العامة.....65
المطلب الأول: تعريف جودة السياسة العامة 65
الفرع الأول: الدلالة الأكاديمية لمفهوم الجودة. 65
الفرع الثاني: تعريف جودة السياسة العامة: 68
المطلب الثاني: نهج جودة السياسة العامة وآليات قياسها. 69
الفرع الأول: نهج جودة السياسة العامة: 69
الفرع الثاني: آليات قياس جودة السياسة العامة.....71
خاتمة الفصل: 77

الفصل الثاني: نماذج التفكير الاستراتيجي (مراكز الفكر) 79

المبحث الأول: مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية. 81
المطلب الأول: مؤسسات التفكير: المفهوم، النشأة والتطور. 81
الفرع الأول: مفهوم مؤسسات الفكر: 81
الفرع الثاني: مؤسسات الفكر: النشأة والتطور 84
الفرع الثالث: موجات التطور لمؤسسات التفكير الاستراتيجي: 86
المطلب الثاني: تصنيف مراكز الفكر 88
الفرع الأول: التوزيع العالمي لمراكز الفكر:.....89
الفرع الثاني: توزيع وأهمية مراكز الفكر الأمريكية:.....90
المطلب الثالث: استراتيجيات مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية: بين الطبيعة والدور. 94
الفرع الأول: البيئة الاستراتيجية المتغيرة لمؤسسات التفكير الأمريكية.....95
الفرع الثاني: جداول الأعمال والأيديولوجيات لمؤسسات الفكر الأمريكية: 96
الفرع الثاني: مراكز الفكر كمصادر للخبرة الحكومية والموظفين 98

المطلب الرابع: مكانة مؤسسات الفكر في المشهد السياسي الأمريكي وتأثيرها المتزايد في عملية تطوير سياسة الأمن المعاصر. 100
الفرع الأول: مكانة مؤسسات الفكر الأمريكية..... 100
الفرع الثاني: التأثير المتزايد في عملية تطوير سياسة الأمن المعاصر 101
المطلب الخامس: التحديات والاتجاهات الجديدة التي تواجه مؤسسات التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية: 104
الفرع الأول: التغير في البيئة..... 105
الفرع الثاني: زيادة عدد مؤسسات التفكير والمنظمات غير حكومية 105
الفرع الثالث: هيمنة الأنترنت /التقدم التكنولوجي..... 106
الفرع الرابع: ظهور وسائط الاعلام 106
المبحث الثاني: مراكز الفكر الأوروبية..... 108
المطلب الأول: السياقات المختلفة في الأدبيات الأكاديمية لمراكز الفكر الأوروبية..... 108
الفرع الأول: السياق الأوروبي وتباين المفهوم لمراكز الفكر 108
الفرع الثاني: تقسيم مؤسسات الفكر والرأي في فترة التطور 111
المطلب الثاني: الثقافة السياسية والبناء المؤسسي لمراكز الفكر الأوروبية..... 121
المطلب الثالث: تأثيرات مراكز الفكر الأوروبية على رسم السياسات..... 122
الفرع الأول: التأثير المباشر وغير المباشر:..... 124
الفرع الثاني: مصادر التأثير: 126
الفرع الثالث: تأثير مراكز الفكر الأوروبية على العملية سياسة في الاتحاد الأوروبي: 128
المطلب الرابع: تحديات لمراكز الفكر الأوروبية: 129
الفرع الأول: البيئة السياسية..... 130
الفرع الثاني: تراجع الثقة بين المواطنين ومراكز الفكر:..... 130
الفرع الثالث: الركود الاقتصادي والحرب في أوكرانيا:..... 131
الفرع الرابع: صعود الاستبداد وتقلص الفضاء المدني (في جميع أنحاء أوروبا):..... 132
الفرع الرابع: المنافسة على القوة العالمية: 132
المبحث الثالث: مراكز الفكر العربية..... 134
المطلب الأول: مراكز الفكر العربية : بين النشأة والتطور 134
الفرع الأول: بداية الظهور وطبيعة التوجه البحثي لمراكز الفكر العربية 134
الفرع الثاني: الصراع الاقليمي و التوجه العربي لمراكز الفكر 135

الفرع الثالث: البحوث الاقتصادية و بداية مساهمة القطاع الخاص في تطوير الشراكات مع المراكز العالمية..... 136
المطلب الثاني: الإطار الوظيفي لمراكز الفكر العربية..... 136
الفرع الأول: الهيكل الإداري والقانوني لمعاهد البحوث ومراكز الفكر العربية:..... 138
الفرع الثاني: اختصاصات مراكز الأبحاث العربية: 139
المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجهها مراكز الفكر العربية 141
الفرع الأول: التحول الديمقراطي و عدم الاستقرار في البلدان العربية..... 142
الفرع الثاني: التعاون بين المراكز البحث العربية..... 143
الفرع الثالث: غياب التمويل والافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية 144
الفرع الرابع: البيئة الخارجية وسياسة السيطرة والتبعية للدول الغربية:..... 148
خاتمة الفصل 150

الفصل الثالث: مسار تطور السياسة العامة في الجزائر 152

المبحث الأول: التأصيل التاريخي للتسيير الذاتي أو (الإدارة الذاتية) و مقتضيات اعتماده في رسم السياسة العامة في الجزائر 154
المطلب الأول: مفهوم التسيير الذاتي..... 154
الفرع الأول: التأصيل التاريخي التسيير الذاتي (الإدارة الذاتية) 154
الفرع الثاني: تعريف التسيير الذاتي أو(Autogestion, Auto Management) : 155
الفرع الثالث: الأساليب والمبادئ للتسيير الذاتي 156
المطلب الثاني: التسيير الذاتي وطبيعة النظام السياسي الجزائري 158
الفرع الأول: الصراع على السلطة: 158
الفرع الثاني: الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو التسيير الذاتي..... 160
المطلب الثالث: الإطار القانوني والرسمي للتسيير الذاتي..... 166
الفرع الأول: برنامج طرابلس ومبدأ المصادرة التدريجية..... 167
الفرع الثاني: مرسوم مارس 1963: التأسيس الفعلي لإدارة التسيير الذاتي 168
الفرع الثالث: المخطط التنظيمي للتسيير الذاتي..... 171
الفرع الرابع: ميثاق الجزائر 1964 و تأكيد التوجه الأيديولوجي في التسيير 173
المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية الكبرى وتداعياتها على رسم السياسة العامة في الجزائر. (من التسيير الاشتراكي الى التوجه نحو اقتصاد السوق) 176
المطلب الأول: التسيير الاشتراكي: مرحلة الإصلاح و التحول في التسيير الإداري 176

الفرع الأول: استراتيجية التغيير والتحول السياسي..... 176
الفرع الثاني: مجلس الثورة و إعادة تشكيل الجهاز الحزبي لجبهة التحرير الوطني 178
الفرع الثالث: شرعية سياسية على خلفية وعود التنمية 181
الفرع الرابع: البرامج التنموية ذات التخطيط المركزي(أو مرحلة الاقتصاد المخطط) 181
المطلب الثاني: التحول الديمقراطي وانعطاف مسار صنع السياسة العامة في الجزائر 185
الفرع الأول: الأزمة الجزائرية و نهج الإصلاحات السياسية و الاقتصادية للنظام السياسي. 187
الفرع الثاني: فشل النهج التنموي وظهور سلطة تنفيذية اصلاحية..... 190
الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية لعام 1988: خطوة نحو تحرير الاقتصاد 191
الفرع الرابع: التعديل الدستوري (1989) و اقرار التعددية الحزبية لاحتواء الأزمة في الجزائر 192
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق 193
الفرع الأول: المؤسسات الدولية ودورها في التوجه نحو اقتصاد السوق 193
الفرع الثاني: الاستقرار السياسي وحقبة الإصلاحات الكبرى 196
الفرع الثالث: الهيكل والأداء الاقتصادي في ظل الخيارات الاستراتيجية 198
الفرع الرابع: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الخارجية والإطار الاستراتيجي للتوجهات الاقتصادية الجديدة 199
الفرع الخامس: دور الفواعل غير الرسمية في رسم السياسة العامة في الجزائر:..... 202
خلاصة الفصل:..... 216

الفصل الرابع: تقييم السياسة العامة وأفاق اعتماد التفكير الاستراتيجي في الجزائر 218

المبحث الأول: واقع السياسة العامة في ظل تفشي ظاهرة الفساد. 220
المطلب الأول: قضايا الفساد وانعكاسها على رسم السياسة العامة في الجزائر 220
الفرع الأول: البيروقراطية و مسار عرقلة الممارسة العملية للخدمة العمومية..... 221
الفرع الثاني: إدارة الأراضي و ديناميكية الفساد العام..... 221
الفرع الثالث: القطاع الحكومي و فساد إدارة الجمارك 222
الفرع الرابع: قضايا التحايل و تحويل الأموال في القطاع العام 222
الفرع الخامس: الصناعة الاستخراجية بين تنامي الفساد و ضعف التنمية 223
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لمنع ومكافحة الفساد:..... 223
الفرع الأول: النظام القضائي للوقاية ومكافحة الفساد:..... 224

الفرع الثاني: آليات الوقاية من الفساد ومحاربته..... 227
المطلب الثالث: جهود الدولة و ألية الإصلاح لمكافحة الفساد 229
الفرع الأول: ترسيخ سيادة القانون و إصلاح المنظومة الإدارية في جميع القطاعات 229
الفرع الثاني: تعزيز التنمية الاقتصادية:..... 229
الفرع الثالث: تعزيز الإصلاحات و سبل تحقيق التنمية البشرية في الجزائر 230
الفرع الرابع: التحديات الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية و الصحية و استراتيجية الدولة لمواجهة المخاطر 231
المبحث الثاني: تداعيات التحولات السياسية والاقتصادية على رسم السياسة العامة في الجزائر 234
المطلب الأول: التحولات السياسية في الجزائر 234
الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري وتأثيره على رسم السياسة العامة 234
الفرع الثاني: تطوير الخدمات العامة و آلية تحديث البنية التحتية 236
الفرع الثالث: الإطار الديمقراطي و التشاركي في صنع القرار 237
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في الجزائر 246
الفرع الأول: التحول الاقتصادي على ضوء مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر 247
الفرع الثاني: تنظيم السوق والمنافسة..... 248
الفرع الثالث: الأداء الاقتصادي 251
الفرع الرابع: تطوير التدابير الوقائية في ظل تنامي الاقتصاد..... 256
المطلب الثالث: استراتيجية الدولة في تبني الحوكمة. 257
الفرع الأول: القيود الهيكلية وأسباب تعثر الإصلاحات 258
الفرع الثاني: طبيعة النخبة الحاكمة وأزمة الشرعية 258
الفرع الثالث: نزيف رأس المال البشري والقيمة المضافة الضائعة..... 259
الفرع الرابع: المجتمع المدني والحركة النقابية..... 262
الفرع الخامس: التنسيق الأمني و مبادرات التعاون الدولي و الإقليمي..... 265
المبحث الثالث: آفاق اعتماد التفكير الاستراتيجي في رسم السياسة العامة في الجزائر 274
المطلب الأول: آليات الاتصال السياسي و سبل تفعيلها في الجزائر..... 274
الفرع الأول: الاتصال السياسي والبيئة السياسية: 274
الفرع الثاني: الاتصال السياسي على المستوى المجتمعي. 276
المطلب الثاني: الاستقرار المؤسساتي ودوره في رسم السياسة العامة. 278
الفرع الأول: دور مراكز الفكر في تحقيق الاستقرار السياسي 279

الفرع الثاني: التغيير الحكومي وأثره على رسم السياسة العامة: 282
الفرع الثالث: الفراغ المؤسساتي وقدرة مراكز الفكر على سد الفجوة: 285
الفرع الرابع: مراكز الفكر وسبل تفعيل المشاركة الانتخابية 286
المطلب الثالث: تفعيل الخبرة والخروج من الطابع الشكلي والتسيير الإداري 288
الفرع الأول: على المستوى السياسي: 288
الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي 291
خلاصة الفصل: 301
الخاتمة: 302
قائمة المصادر و المراجع 308
الفهـــــــارس 327
قائمة الجداول 328
قائمة الأشكال 329
فهرس المحتويات 331
الملخص: 338
RESUME 339

الملخص:

يعد التفكير الاستراتيجي من مقومات التسيير الحديث في حقل العلوم السياسية، لما يتطلب تحليل عميق و فهما لمحركات التنافس الدولي والاقليمي المتغيرة، حيث يتفق معظم الأكاديميين على أن النماذج التقليدية للاستراتيجية في صنع القرار ورسم السياسات التي تعتمد بشكل أساسي على التخطيط غير فعالة، فهناك حاجة إلى مستويات أعمق من التفكير الاستراتيجي كتحدي التفكير والافتراضات التقليدية.

فترابط العلاقة بين التفكير الاستراتيجي والسياسة العامة خاصة حالة الجزائر؛ تسلط الضوء على سمات أسلوب جديد وكيفية استخدامه في عمليات السياسة العامة، لتحقيق جودة في تطوير وتنفيذ السياسات و البرامج الحكومية، ضمن رؤية استراتيجية مستقبلية للخروج من دائرة التسيير الشكلي و الإداري في ظل البيئة السياسية المعقدة، لتخلص الدراسة إلى ضرورة تفعيل الاتصال السياسي في العمل السياسي بين مختلف مستويات المؤسسات السياسية والمجتمعية، بالإضافة إلى خلق بيئة ملائمة لتفعيل دور ومهام مراكز الفكر والمؤسسات البحثية الحكومية والأكاديمية منها، واعتماد انتاجاتها التحليلية كمصادر استشارية تساهم في صنع القرار في الجزائر.

Résumé

La pensée stratégique est l'une des composantes de la gestion moderne dans le domaine des sciences politiques, car elle nécessite une analyse et une compréhension approfondies des moteurs changeants de la concurrence internationale et régionale, La plupart des universitaires conviennent que les modèles traditionnels de stratégie dans la prise de décision, et l'élaboration des politiques qui reposent principalement sur la planification sont inefficaces, Il est nécessaire d'approfondir la réflexion stratégique, en remettant en question la pensée et les hypothèses traditionnelles.

La relation interconnectée entre la pensée stratégique et les politiques publiques, en particulier le cas de l'Algérie ; Il met en lumière les caractéristiques d'une nouvelle méthode et la manière de l'utiliser dans les processus de politique publique, pour atteindre la qualité dans l'élaboration et la mise en œuvre des politiques et programmes gouvernementaux, dans le cadre d'une future vision stratégique pour sortir du cercle de la gestion formelle et administrative, à la lumière de l'environnement politique complexe, l'étude conclut donc sur la nécessité d'activer la communication politique dans le travail politique, entre les différents niveaux des institutions politiques et sociétales, en plus de créer un environnement approprié pour activer le rôle et les tâches des groupes de réflexion et institutions de recherche gouvernementales et universitaires, et en adoptant leurs productions analytiques comme sources consultatives contribuant à la prise de décision en Algérie.

Abstract

Strategic thinking is one of the components of modern management in the field of political science. As it requires deep analysis and understanding of the changing drivers of international and regional competition. Most academics agree that traditional models of strategy in decision-making and policy-making that rely primarily on planning are ineffective, There is a need to Deeper levels of strategic thinking such as challenging traditional thinking and assumptions.

The interconnected relationship between strategic thinking and public policy, especially the case of Algeria; It sheds light on the features of a new method and how to use it in public policy processes, to achieve quality in the development and implementation of government policies and programmes, within a future strategic vision to get out of the circle of formal and administrative management in light of the complex political environment. So the study concludes with the necessity of activating political communication in political work, Between the various levels of political and societal institutions. In addition to creating a suitable environment to activate the role and tasks of think tanks and governmental and academic research institutions.and adopting their analytical productions as advisory sources that contribute to decision-making in Algeria.